الكتاب السنوي

لمصلحة التجارة

١٩٣٨

C
3
M

CA
382: M67kA 1938
مصر. وزارة التجارة والصناعة
الكتاب السنوي لمصلحة التجارة ١٩٢٨
NOV 14 4531

CA:382
M67kA
OC 28 5 pd
[redacted]
FE5 '57
[redacted]
[redacted]

CA
382
M67kA
C.1

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARY

وزارة التجارة والصناعة

الكتاب السنوي

لمصلحة التجارة

١٩٣٨

58784

القاهرة
طبع بالمطبعة الأميرية ببولاق
١٩٣٨

Cat. Sept. 1943

AMERICAN UNIVERSITY
LIBRARY
OF BEIRUT

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARY



حضرة صاحب الجلالة فاروق الأوّل ملك مصر

AMERICAN UNIVERSITY
LIBRARY
OF BEIRUT

فهرست

صحيفة

لمحة عامة عن تقدم التجارة والصناعة ١

القسم الأول

التجارة الداخلية

١ — السواحل وأسواق الحبوب ١٥
٢ — السوق الداخلية للخضر والفواكه ٢١
٣ — الغرف التجارية ٢٧
٤ — تقلبات أسعار الجملة فى سوق القاهرة والاسكندرية... ... ... ٣٣
٥ — دمغ المصوغات والموازين والمقاييس والمكاييل ٤١
٦ — السجل التجارى ٤٨
٧ — احصاء الشركات المنشأة فى مصر والمقيدة بالسجل التجارى ٧٠
٨ — التشريع التجارى ٧١

القسم الثانى

التجارة الخارجية

١ — لمحة عامة عن تجارة مصر الخارجية ٨٧
٢ — سوق البصل بالاسكندرية ١١٣
٣ — تجهيز الحاصلات ١١٥
٤ — المعاهدات التجارية والتعريفة الجمركية ١٢٣

صفحة

٥ — بحث تفصيلى عن تجارة مصر مع أهم البلدان الأجنبية مرتبة حسب الحروف الأبجدية ١٣٩

السويد ١٤٠

ألمانيا ١٤٩

المجر ١٥٧

الولايات المتحدة ١٦٢

اليابان ١٧٠

اليونان ١٧٩

ايران ١٨٨

ايطاليا ١٩٤

بريطانيا العظمى ٢٠٢

باچيكا ٢١٢

بلغاريا ٢٢٠

بولونيا ٢٢٥

تركيا ٢٣١

رومانيا ٢٣٩

سوريا ولبنان... ... ... ٢٤٦

سويسرا... ... ... ٢٥٥

فرنسا ٢٦٤

فلسطين ٢٧٣

هولندا ٢٨٣

يوغوسلافيا ٢٩١

٦ — البضائع المشحونة والمفرغة فى الموانى المصرية ٢٩٧

٧ — حركة الملاحة فى الموانى المصرية ٢٩٨

٨ — السفن التجارية القادمة والراحلة مرتبة حسب جنسياتها ٢٩٩

القسم الثالث

السودان... ... ... ٣٠٣

وزارة التجارة والصناعة

الكتاب السنوى — ١٩٣٨

لمصلحة التجارة

لمحة عامة عن تقدم التجارة والصناعة

للظواهر الطبيعية أثر فعال فى كيان الدولة السياسى والاجتماعى والاقتصادى ولعل هذه الحقيقة أكثر ما تكون انطباقا على مصر اذ قد توفر لها من هذه الظواهر ما لم يتوافر لغيرها من الأمم فنيلها العظيم وخصب تربتها ووفرة ثروتها المعدنية فضلا عن موقعها الجغرافى الممتاز كحلقة اتصال بين الشرق والغرب كلها عوامل طبيعية قامت على أساسها و بمساعدتها عظمة مصر وحضارتها . ولا شك أن توافر هذه العوامل كان يثير كوامن حسد ومطامع الدول الأخرى .

ان موقع وادى النيل الخصب بين الصحراء الشرقية والغربية وشمس الوادى الساطعة ومناخه الجاف القليل المطر . كلها ظواهر جغرافيـة تجمعت لمصر فطبعت فيها بطابع مميز جميل — وصفوة القول إن هـذه الظواهر الطبيعية تضافرت ثم حددت كيان مصر السياسى والحكومى والاجتماعى كما شكلت نشاطها الاقتصادى والفنى .

وقد تمتعت مصر القديمة بالسلم حقبة كبيرة من الزمن بفضل حماية جبالها وصحراواتها و بحارها فظلت بعيـدة عن الاضطرابات والحروب الأجنبية — وكنتيجة لذلك استطاعت مصر أن تحسن استغلال مواردها وتغرس فى نفوس أهليها حب التعاون والسلم .

ومنذ قرون مضت توافر لانجلترا بعض ما توافر لمصر فى غابر العهود فنعمت بخصب تربتها وتوافر معادنها وطمأنينتها السياسية الا أنه يوجد بين الدولتين فارق هام وهو أن قدماء المصريين بالرغم من أنهـم كانوا ملاحين مهرة الا أنهم كانوا لا يميلون الى الرحلات البحرية البعيدة مما

أدى الى عدم تقدم اسطولهم البحرى . ولا يغرب عن البال أن الفضل فى اتساع ملكهم السياسى كان يعزى الى القوات البرية دون القوات البحرية وغير خاف ما لأهمية الثانية بالنسبة للأولى لاسيما فى تلك الأزمان سواء كوسيلة من وسائل التبادل التجارى أو الاحتفاظ بالنفوذ السياسى فى مناطق بعيدة . وقد كانت هذه الحقيقة من العوامل التى حددت امتداد نفوذ قدماء المصريين وقصرته على وادى النيل وما جاوره من البلدان .

ولا شك فى أن مصر القديمة لو أنها زادت من نشاطها البحرى لتغير تاريخها وتاريخ ممالك كثيرة غيرها وليس بخاف أن اليونان والرومان كانوا يدينون بتقدمهم وحضارتهم الى تفوقهم البحرى كما هو شأن الامبراطورية الانجليزية فى العهد الحديث .

ان مجموعات الآثار المصرية القديمة التى تزخر بها المتاحف والمعابد الأثرية العظيمة المنتشرة فى طول البلاد وعرضها وأنقاض المدن القديمة التى درست والبقايا الأثرية العديدة كلها مجتمعة تعطينا صورة مفصلة واضحة عن مدنية مصر القديمة وحضارتها .

ولا شك أننا نعرف الكثير عن حضارة مصر الفرعونية أكثر مما نعرف عن حضارة عصور أقرب الينا من عصر الفراعنة ، ويرجع الفضل فى هذا الى مناخ مصر الجاف الدافئ الذى ساعد على حفظ الآثار المصرية التى تشهد بعظمة الفراعنة وعريق حضارتهم .

وكان قدماء المصريين قادة العالم فى الميدان الاقتصادى فاليهم يرجع الفضل فى اختراع أدوات الزراعة التى لا يزال أحفادهم يستخدمونها حتى الآن . كما أقاموا الجسور والخزانات وحفروا الترع وحولوا مجرى النيل لاستغلاله فى الرى وأصلحوا أراضى مصر العليا لزراعتها .

أما فى ميدان الصناعة فان مخلفاتهم لتدل دلالة واضحة على أنهم كانوا أساطين زمانهم فى أعمال المحاجر والتعدين وصناعة المعادن وبناء السفن والنقل المائى والبرى والكيمياء والرسم والزخرفة والصباغة والنحت وصناعة التماثيل المعدنية وصناعة الفخار والزجاج والخزف والجبس والمصيص والحدادة وصناء الجواهر والتطعيم والعاج والنجارة والأثاث والغزل والنسيج .... الخ .

وقد كانت مصنوعاتهم آية فى الدقة والمتانة . ولا يتسع المقام لسرد ما بلغته جميع هذه الصناعات من درجات التقدم والرقى ولكننا نذكر هنا على سبيل ما بلغته صناعة الغزل والنسيج من كمال واتقان :

كانت أغطيـة موميات الفراعنة تنسج من خيوط رفيعة نقية وقـد بلغ من دقة نسيجها أن البوصة المربعة الواحدة كانت تحوى ١٦٠ خيطا فى السداة و١٢٠ خيطا فى اللحمة . وهذا دليل على أن صناعة النسيج بلغت فى عهـد قدماء المصريين الأولين شأوا يتعادل مع ماهى عليه الآن . ومن البديهى أن هذه الأغطية لم تكن أرقى الأنسجة ولا أغلاها .

ولعل من أظهر الفنون التى برع فيها الفراعنة الأقدمون فن العمارة فقد جمعت مبانيهم الأثرية بين دقة الفن وروعة الشكل كما مهروا فى دقة الحساب المعمارى ولا شك أن الوصف ليجل عن ذكر محاسن الأبنية الفرعونية القديمة مثل معبد الكرنك فهو شاهد صدق على ما بلغته فنون الهندسـة من الروعة والكمال الفنى وهنا يعجب التاريخ كيف كان الفراعنة ينقلون الصخور الضخمة التى كان يتجـاوز وزن الواحدة منها فى بعض الأحايين ٥٠ طنا من المحاجر البعيدة الى حيث كانت تقام الأبنية ويثير إعجابنا أيضا أنهم كانوا يرفعون هذه الصخور الضخمة الى الأماكن العالية فهل كان لديهم آلات رافعة ؟ ذلك ما سيكشف عنه علماء الآثار المصرية فى المستقبل .

ان مخلفات الفنون الفرعونية لتدل دلالة واضحة على أن المناظر الطبيعية كانت تطبع جميع أعمالهم فتلهم الفنان والصانع وانك لتراها واضحة فى مخلفاتهم الفنية والصناعية — انظر الى التفاوت العظيم بين وادى النيل الأخضر الضيق وبين ما يكتنفه من الصحراء الشاسعة الموحشة شرقا وغربا ترى أثره واضحا فى آثار الفراعنة ومبانيهم فانك تجد الجـدران الأثرية الفسيحة تحوى كثيرا من النقوش الضيقة الدقيقة المحلاة بالألوان الثابتة . وناهيك عن المعابد الأثرية الموشاة بالنقوش والألوان الهادئة الثابتة التى تحلب الألبـاب . ولقد أوحت الشمس الساطعة الى الفراعنة أن يستعملوا الألوان القوية فى نقوشهم وانك لتراها شديدة الجاذبية لها ما للضوء الطبيعى من البريق واللمعان . وقد كان لخصب الأرض واعتدال المناخ وخلوه من التقلبات الطبيعية العنيفة أثر كبير فى الفن الفرعونى إذ اتسم بالحنان الوادع الرقيق .

وكانت الصناعة فى ايام الفراعنة خاضعة لاشراف الأداة الحكومية من الوجهة الادارية كما كان النشاط الصناعى فى بعض أجزائه مسيرا بواسطة الهيئة الحاكمة ولا يفوتنا أن نذكر أن هذا النظام كان يكفل للفنان مطلق الحرية فى الابتكار الفنى فضـلا عن حسن التوجيه والكمال الادارى . أما عن الانتاج الصناعى فقد كان كفيلا بسد حاجة السوق الأهليـة ولم يكن الفراعنة فى حاجة الى الواردات الأجنبية ، وجملة القول إن الصناعة كانت تحتل مكانة عالية فى الحياة القومية كما كان مهرة الصناع يتمتعون باحترام كبير .

وكانت مصر الفرعونية غنية فى المنتجات النباتية والمنتجات الحيوانية اللازمة للتغـذية وكذلك كان الحال بالنسبة للتيل والكتان والصوف كما كانت مواد البناء والمعادن وفيرة فوجد النحاس بكثرة فى منطقة سينا والذهب فى القسم الجنوبى من وادى النيل — وقد مارس قدماء المصريين صناعة الحديد والصفيح ولا يعرف بالضبط موارد هذين المعدنين .

ولقد ساعد هـذا النشاط الصناعى الشامل على نشاط المعاملات التجارية الداخلية سواء فى الحـاصلات الزراعية أو المنتجات الصناعية وكانت الطرق المـائية هى الوسيلة الرئيسية للنقل التجارى ويظهر أن الجمال لم تكن معروفة فى أوائل عهد الفراعنة — أما التجارة الخارجية فقد كانت معدومة فى بعض الأحيان وقليـلة فى البعض الآخر. وكانت البضائع ترد الى مصر كأتاوة تدفعها بعض المستعمرات أو كهدايا متبادلة الأمر الذى لا يبرر اعتبارها صادرات وواردات بالمعنى المعروف لدينا الآن . أما البلدان التى كانت تتبـادل السلع التجارية مع مصر فى بعض الأحيان فهى سوريا والأقطار المجاورة حتى بلاد الكلدان وأراضى الدجلة والفرات والمنطقة المحيطة بخليج عدن .

وكانت أهم الواردات الى مصر هى الرقيق ومختلف الحيوانات بما فيها الأحصنة والجمال والفيله والطيور ذات الريش الملون الجميل والأخشاب والبخور . ومما يلفت النظر أن الحكومات فى عهد الفراعنة كانت تتقاضى رسوما جمركية عن الواردات فى الموانى والحـدود لتمويل الخزانة العـامة الى حد ما — وكانت طرق النقل البرية الرئيسية خارج الطرق الموجودة فى وادى النيل هى طريق صحراء ليبيا فى الغرب والطريق الموازى للبحر الأحمر شرقا وكانت شـبه جزيرة سينا منطقة تجارية هامة .

وقد شق قدماء المصريين طريقا مائيا يربط بين البحيرات المرة وبعضها ولعل هذا كان تنبؤا منهم بحفر قناة السويس . وأغلب الظن أن الأجانب من سكان ليبيا والساميين كانوا يحتكرون جزءا كبيرا من التجارة الخارجية .

وتمتاز المدنية الفرعونية ، وهى على ما نعرف من المجد والعظمة ، بأنها أطول المدنيات عهدا فقد ظلت زهاء أربعة آلاف من السنين أما المدنيات التى تعاقبت بعدها فلم تلبث الا فترات أو طفرات وقتية قصيرة فى تاريخ البشرية . وفى نهاية حكم الفراعنة ومن تلاهم من الأسرات الفرعونية الاغريقية منيت الحضارة المصرية باضطرابات خطرة مدمرة وحروب مخربة وبدأ الكيان المـادى والمعنوى لشعب وادى النيل فى الاضمحلال بعـد أن كان فى أوج العز والسؤدد . وقد استمر هذا الاضمحلال الى حين فتح العرب لمصر .

و بعد فترة من الركود أيقظ العرب نفوس الشعب ووجهوا عنايتهم نحو النشاط الصناعى والتجارى. وقد نجح العرب فى استعادة قسط كبير من الحضارة الصناعية والتجارية — وكانوا على علم تام بموارد الثروة الطبيعية فى القطر كما كانوا يقدرون تمام التقدير موقع مصر الجغرافى كحلقة اتصال بين الشرق والغرب وأهمية هذا الموقع بالنسبة للتجارة . وقد كانت المنافسة بين الخلفاء والولاة والطبقات الغنية فى اقتناء منتجات الترف والبذخ سببا فى تقدم كثير من الصناعات وتشجيع تجارتها . كما كانت الحاجة الى تجهيز الجيوش البرية والبحرية سببا فى انهاض كثير من الصناعات المتصلة بهما — على أن هذا النشاط الاقتصادى لم يدم طويلا اذ عصفت به الاضطرابات السياسية والدسائس فضلا عن المجاعات والأوبئة . وقد عمل العرب على احياء كثير من الفنون والصناعات نذكر منها فن البناء والنجارة وصناعة التعدين والغزل والنسيج والصباغة وصناعة الفخار والقرميد والجلود والحدادة وصناعة الجواهر والأبسطة والزجاج والبللور والفراء والورق والشمع والصابون والسكر وطحن الغلال والحلوى — أما الصناعات الحربية فكان أهمها صناعة الأسلحة و بناء السفن وعمل السروج والخيام .

وتدل آثار العرب على أن فن البناء وصناعة الخشب والمعادن والزجاج والحرير قد بلغت شأوا كبيرا من التقدم ولعل جوامع القاهرة أفصح دليل على ما بلغه فن البناء العربى من الروعة والإتقان.

وكانت مراكز الصناعة الرئيسية فى ذلك الوقت هى القاهرة والفسطاط أما بلدان شمال الدلتا فكانت مشهورة بالغزل وصناعة الأخشاب و بناء السفن وصنع الخيم وقد اشتهر وادى النطرون بصناعة الزجاج كما اشتهرت بهنسه وقوص بصناعة النسيج .

ولم تكن الصناعة تسد حاجات القطر الداخلية فحسب بل كانت تصدر بعض المنتجات للممالك الأجنبية فمثلا كانت تصدر المنسوجات إلى شبه جزيرة العرب وايران والقسطنطينية والمصنوعات الجلدية إلى سوريا ومصنوعات الزجاج إلى الحبشة .

وقد وجد فى عهد العرب نظام أشبه ما يكون بنظام نقابات الصناع فى القرون الوسطى بأوروبا إذ كان العمال يقسمون الى طوائف وفقا لنوع الصناعة التى يزاولونها وكان لكل طائفة رئيس يدافع عن الجماعة ويذود عن مصالحها و يؤدى وظيفة الحكم فى فض المنازعات بين أفرادها . وكان الابن يعمل مع أبيه فى صناعته ينقلها عنه و يتعرف أسرارها و يتقن فنونها ثم لا يلبث أن يرثها .

وفى كثير من المناسبات كان السلاطين والخلفاء يستقدمون مهرة الصناع لإدخال صناعات جديدة أو إحياء صناعات قديمة . وكانت أوروبا تنقل عن مصر صناعاتها فمثلا نقلت بعض الجمهوريات الإيطالية صناعة نقش وتطعيم المعادن عن مصر ونشرتها فى أوروبا .

وفى عام ١٥١٦ بعد الميلاد عند ما استولى السلطان سليم الأول على مصر وجعلها تحت حكم العثمانيين استصحب معه الى القسطنطينية ما يزيد عن خمسمائة عامل من مهرة الصناع . وتذكرنا هذه الحادثة التاريخية بهجرة الهوجونت من فرنسا الى انجلترا . على أن هجرة هؤلاء الصناع المهرة لم تكن السبب المباشر لتدهور الصناعة العربية بقدر ما كانت النذير باضمحلالها إذ قد تضافرت عوامل أخرى وساعدت على هذا التدهور وعجلت به نذكر منها :

(١) اكتشاف طريق الكاب مما أدى الى تحول جزء كبير من التجارة عن طريق مصر .

(٢) انتقال الولاية من مصر الى القسطنطينية وما تلا ذلك من نقل الصناعات الترفية الى المقر الجديد .

(٣) النظام المالى الجائر الذى فرضه الولاة العثمانيون على مصر .

(٤) عدم توفر الثقة والأمن والعدالة وهى عوامل ضرورية ولازمة للتقدم الاقتصادى .

(٥) تدهور مستوى الجيش المصرى والبحرية المصرية مما أدى الى تقهقر الصناعات الحربية .

(٦) تقليد المنتجات الصناعية التى كانت ترد من تركيا ، و بالتالى احلال الأذواق البيزنطية فى الصناعة على ما هى عليه من الحشونة والبداءة محل الفن المصرى كما هو واضح فى الأعمال الهندسية والفنون الأخرى ، والتقليد آفة الفن .

أوضحنا فيما سبق حالة مصر الاقتصادية فى إبان الحكم العثمانى. واذا كانت الحقائق السابقة قد عجلت بتدهور الصناعة المصرية وقتذاك فقد عملت أيضا على استمرار هذا التدهور فى عصر المماليك وأضحت مصر فى حالة سيئة من التدهور المادى والمعنوى واضمحل عدد السكان حتى مستهل القرن التاسع عشر اذ لم يتجاوز وقتذاك مليونى نسمة و إذ بالشعب تفتك به الأوبئة والمجاعات ولا يشعر من الحياة الا بآلامها ومصاعبها .

وكانت حكومة تلك العصور — اذا صح أن تحمل اسم حكومة — استبدادية جاهلة ولم يكن للفرد أى اعتبار إزاء الهيئة الحاكمة وأعوانها ، بل كانت ترهقه بالضرائب الباهظة فضلا عن جبايتها فى عنف وشدة .

تلك كانت حال مصر فى عصر المماليك الى أن قيض الله لمصر محمد على باشا الكبير منشئ مصر الحديثة و باعث نهضتها ، فأدرك ببصيرته أن الخطوة الحاسمة لعلاج الحالة واعادة النشاط هى إيجاد حكومة موحدة قوية تعمل للشعب وتخفف عنه الويلات ، وسرعان ما عمل على تحقيق ارادته .

وكان صادق الرغبة فى توحيد الشعب وتنظيمه وازالة السلطة الاستبدادية التى كانت لموظفى الحكومة . وصحت عزيمته على تكوين شعب ناهض قوى من هذا الشعب المفكك المضمحل . فنفخ فى الشعب روحا جديدة وأملا جديدا واستنهض الهمم ومهد لها طريق الرقى والتقدم — وأن أعمال محمد على باشا واصلاحاته لتجل عن الوصف — ففى سبيل تحسين الزراعة شق الترع وأقام القناطر كما أدخل زراعة القطن وأنشأ مدرسة للطب البيطرى . وفى سبيل تنشيط التجارة عمل على تحسين النقل المائى وشق الطرق وأهمها طريق القاهرة — السويس لتحسين تجارة الترانسيت والتخزين بين الشرق والغرب حيث كان مركز مصر الجغرافى يناسبها تماما .

ورغبة فى تحسين الصحة العامة استقدم محمد على باشا كثيرا من الخبراء الصحيين من الخارج وأنشأ كلية الطب كما أنشأ عدة مستشفيات وأدخل التطعيم ضد الجدرى ، ومما هو جدير بالذكر أن محمد على الكبير لم يهمل نواحى التعليم الأخرى بل كان يقدرها حق قدرها .

أما فى ميدان الصناعة فقد أسس عاهل مصر الكبير عدة مصانع فأنشأ الترسانة فى بولاق حيث كانت تصنع أجزاء السفن وترسل على ظهور الإبل إلى الأسطول المصرى بالسويس . وقد جمع محمد على الكبير من بقايا العهود الماضية كثيرا من العمال وأعدهم لصناعة أسلحة الحرب والذخيرة تحت مراقبة الخبراء الأجانب .

وأسس مصنعا فى الخرنفش كان يديره خبير إيطالى لنسج القطن والحرير والقطيفة والتيل وقد دفعه نجاح هذا المصنع إلى إنشاء أربعة مصانع أخرى للغزل والنسيج فى أحياء القاهرة المختلفة كانت تستعمل جميعها القطن المصرى فى صناعتها . وتابع هذا بانشاء عشرة مصانع للغزل فى بلاد مصر السفلى فى قليوب — شبين الكوم — المحلة الكبرى — زفتى — ميت غمر — المنصورة — دمياط — دمنهور — رشيد — شربين . كما أنشأ ثمانية مصانع أخرى فى مصر العليا فى بنى سويف — المنيا — أسيوط — جرجا — طهطا — فرشوط — قنا — الواحات .

ورغبة منه فى تزويد صناعة الحرير بالمواد الخام الضرورية ومهرة الصناع شجع زراعة التوت فى مساحات واسعة واستقدم بعض الخبراء من اسطمبول وقد صادفت مصانع الحرير نجاحا كبيرا حتى أن منتجاتها كانت لا تقل جودة عن الحرير الهندى . وفى عهد محمد على باشا كانت تصنع الأقمشة الصوفية والأبسطة والطرابيش .

ولم تقف جهود هذا الحاكم العظيم عند هذا الحد بل أدخل زراعة القصب الهندى والأمريكى فى مصر لاستخراج السكر والعسل الأسود كما أنشأ معاصر الزيوت ومصانع العطور والشمع والصابون والزجاج والورق والأدوات المعدنية . وكان المعول فى ادارة هذه المؤسسات على البخار فى المصانع الكبيرة والحيوانات والأيدى العاملة فى المصانع الصغيرة .

وكانت المنتجات الصناعية تستهلك فى السوق الداخلية وفى سد حاجات الجيش والبحرية وكان الفائض منها يصدر للخارج . ولا يفوتنا أن نذكر أن هـذه المصانع كانت ملكا للحكومة ولم يكن الأفراد سوى أجراء يستوى فى هذا الخبير والعامل . وفى الجملة كانت الصناعة فى عهد محمد على باشا تتبع نظاما أشبه ما يكون بنظام الاشتراكية الحكومية .

وبجانب هـذا التدريب العملى الصناعى الذى كان يعطى للعمال فى هـذه المصانع المختلفة فان محمد على باشا أنشأ مدرسـة فى بولاق لتعليم الحرف والصنائع للبنين كما عزز هـذه الدراسات المحلية بما كان يرسله من بعثات علمية إلى أوروبا .

وقد حقق محمد على باشا هـذا البرنامج الواسع ووصل بالشعب الى هذه الدرجة الطيبة فى مدة حكمه القصيرة التى لم تتجاوز ٤٤ عاما وقد بلغ عدد سكان مصر فى نهاية حكمه ٤,٢٠٠,٠٠٠ نسمة وزادت قيمة التجارة الخارجية حتى بلغت ١٢٢ مليون فرنك (٤,٧٠٠,٠٠٠ ج م تقريبا) .

قلنا ان المصانع التى أنشأها محمد على باشا كانت مصانع حكومية وقـد فتر نشاطها إثر وفاة مؤسسها وتدهورت الصناعة الى مكانة ثانوية — حدث فى هذا العهد الذى اشتد فيه ساعد الثورة الصناعية فى أوروبا . فكان الاختراع يلى الاختراع — وزاد الانتاج الكبير زيادة هائلة وتضاعفت سرعة المصانع فى انهاء منتجاتها — وتعددت طرق المواصلات وزادت سرعتها ونشأت البنوك لتأدية وظائفها وتقديم تسهيلاتها .

وقد كان الهدف المقصود من جميع هذه الجهود هو انتاج السلع السوقيـة الرخيصة الثمن بغية تصديرها الى الأسواق الخارجية . وما لبثت هذه المنتجات الأوروبية أن وجدت طريقها الى السوق المصرية فتدفقت فى أصناف عديدة وبكميات كبيرة .

ولم تقو الصناعة المصرية على الوقوف فى وجه المنافسة الأوروبيـة وسرعان ما فقدت سوقها الداخلية وتركت مكانها تدريجا للواردات الأجنبية ، وقد ساعد على هـذا الاحلال أن الحكومة كانت تتبع مبدأ أقرب ما يكون الى حرية التجارة والصناعة فى الوقت الذى تعود فيه الشعب أن يركن الى الحكومة فى رعايته وكفالة مصالحه — ومنذ ذلك الحين أخذ المصريون ولاة ومحكومين يعتقدون أنه يحسن بمصر أن تقصر نشاطها على الزراعة البحتة وكنتيجة لهذه الحال انتشر الذوق الأوروبى والمظاهر الأوروبية وخاصة فى المدن الأوروبية الكبيرة — وعلى أنقاض المصانع والورش الأهلية والحوانيت الوطنية قامت متاجر كبيرة الشبه بالمتاجر الأوروبية كما أسست مشارب القهوة على الطراز الأوروبى الحديث .

ولا غرابة اذا دهش السياح الوافدون على مصر عندما يشاهدون حياة الشعب المصرى فى المدن الكبيرة كالقاهرة والاسكندرية إذ يمكنهم أن يحصلوا على أحدث المنتجات والمبتكرات الأوروبية وينعموا بأوفر قسط من الراحة طبقا للمدنية الحديثة بينما مئات القرى غاصة بالفلاحين الذين لا يزالون يتبعون وسائل الحياة البسيطة و يعيشون على حد الكفاف. أما الصانع المصرى فلا يمكن أن يعتبر مسئولا عن حالته التى وصل اليها اذ أن المرء لا يتحمل جميع المسئولية عن حالته التى هو فيها لأنه فضلا عن تأثره ببيئته يتأثر بالوراثة من الوجهتين الطبيعية والمعنوية — ولا شك أن الإنسان يولد أسيرا لبعض قيود البيئة والعرف والنظم والمعاهد المحيطة به ولا ينفك يعمل للخلاص منها . على عكس ماقال جان جاك روسو من أن الانسان يولد حرا .

ومع كل هذا فقد أجمع الكتاب على أن العامل المصرى يتصف بصفات ممتازة منها المهارة وسرعة اكتساب المعلومات الحديثة وتطبيقها .

ومما هو جدير بالذكر أن العامل المصرى مطبوع بالطابع العملى فهو يهتم بتحسين حالته المعيشية أكثر من اهتمامه بالفلسفة الاجتماعية .

وفى مستهل القرن العشرين عاودت الحكومة المصرية عنايتها بالصناعة والتجارة ففى سنة ١٩٠٧ أنشأت وزارة المعارف قسما خاصا لنشر وتنظيم التعليم الفنى والصناعى والتجارى . وفى سنة ١٩١٠ أسست مدرسة للتجارة المتوسطة وأخرى للتجارة العليا — وفى سنة ١٩١١ خولت الحكومة لمجالس المديريات حق فرض ضرائب اضافية على الأطيان تخصص حصيلتها لنشر فروع التعليم ومن بينها التعليم الصناعى .

ومنذ ذلك الحين بدأت مصر حكومة وشعبا تدرك أن الزراعة لا يمكنها بحال من الأحوال أن تكفل العمل لجميع السكان فضلا عن زيادتهم بسرعة بلغ معدلها ١,١٪ سنويا — وأيقن الجميع أن الجهود يجب أن تنصرف نحو الصناعة والتجارة — ثم حدث أن نشبت الحرب الكبرى فأتاحت للصناعة فى مصر ظروفا مؤاتية منها أن الدول الصناعية الكبرى كانت منغمسة فى الحرب وكانت جهود مصانعها منصرفة إلى صنع معداتها وتجهيز المواد الغذائية اللازمة للجيوش فاضطربت طرق المواصلات بل أصبحت نادرة وكنتيجة لهذه الحالة تعذر وصول الواردات الأجنبية إلى مصر — يضاف إلى هذه العوامل وجود عدد وفير من جيوش الحلفاء التى كانت معسكرة فى الأراضى المصرية والتى كانت تعتمد فى تموينها على المنتجات المصرية وذلك فضلا عن المهاجرين الذين كانوا يفدون على مصر — ولا يفوتنا أن نذكر أنه من أهم العوامل التى ساعدت على شد أزر الصناعة المصرية ما كان من تهافت الدول الأجنبية على مختلف المنتجات الزراعية والصناعية لتموين جيوشها وأهليها مما جعل الأرباح باهظة .

تضافرت هذه العوامل المؤاتية على النهوض بالصناعة المصرية واعطائها الفرصة الملائمة للنشاط ولازدهار و إذا كانت مصر قد أفادت كثيرا من هذا النشاط الصناعى نتيجة لاشتداد الطلب فإنها قد استفادت أيضا من دخول كثير من المصريين فى الميدان الصناعى والتجارى — وقد كان من نتائج هذه الحالة الطيبة أن زاد رخاء البلد الاقتصادى .

وعند ما وضعت الحرب الكبرى أوزارها وجهت الحكومة المصرية كبير عنايتها إلى التجارة والصناعة وعملت جاهدة لانهاضهما وقد كانت النهضة الاقتصادية دائما موضع تشجيع ورعاية المغفورله حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول ولا غرابة فقد ولدت النهضة الاقتصادية الحديثة فى مستهل حكمه وتدرجت نحو الرقى والكمال بفضل تشجيعه وأخذت الحكومات المتعاقبة فى معاونة الصناعات التى يرجى لها النجاح وتشجيع فروع التجارة التى تتوافر الظروف الملائمة لرواجها دون اتخاذ عوامل مفتعلة لا ترتكز على مبادئ اقتصادية صحيحة . ولم يغرب عن بال الحكومة المصرية فى يوم من الأيام مساعدة جمهور المستهلكين أو حمايتهم . وسنذكر فيما يلى الخطوات والقواعد الأساسية التى اتخذتها الحكومة فى سياستها الاقتصادية منذ نهاية الحرب العظمى :

(١) إنشاء مصلحة للتجارة والصناعة عام ١٩٢٠ وقد حققت هذه المصلحة الأغراض التى أنشئت من أجلها حتى أصبحت فى عام ١٩٣٤ وزارة مستقلة تهيمن على فروع النشاط الاقتصادى القومى .

(٢) تقديم السلف الصناعية رغبة فى تسهيل تمويل الصناعات .

(٣) انشاء المصانع النموذجية لإرشاد الصناع إلى أحدث المبتكرات والطرق الصناعية .

(٤) تعميم التعليم التجارى والصناعى والفنى .

(٥) اعطاء الأفضلية فى المناقصات الحكومية للمصنوعات الوطنية .

(٦) اتباع سياسة جمركية معتدلة لحماية الصناعات الوطنية .

(٧) فتح أسواق جديدة للحاصلات المصرية وتشجيع التصدير وتوسيع دائرته .

(٨) نشر جميع المعلومات التجارية والصناعية التى تهم جمهور المشتغلين بالتجارة والصناعة .

(٩) الاهتمام بالتشريعات الاجتماعية المنظمة لشؤون العمال .

(١٠) الاهتمام بالتشريعات التجارية . وما إلى ذلك مما يدخل فى اختصاص هذه الوزارة .

و إذا كانت نهضتنا الاقتصادية الحديثة قد نعمت منذ بدايتها برعاية حضرة صاحب الجلالة المغفور له الملك فؤاد الأول فان مليكنا المحبوب حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول يترسم الآن خطى والده العظيم فى عزم وقوة ويولى التجارة والصناعة كريم تشجيعه وتعضيده .

القسم الأول

التجارة الداخليـــة

السواحل وأسواق الحبوب

استعملت كلمة ساحل فى السجلات الرسمية المصرية منذ سنة ١٨٩٨ بمعنى المكان من النهر أو البحر الذى ترسو فيه المراكب أو البواخر ، و بتاريخ ٢٧ نوفمبر من تلك السنة صدر قرار من نظارة المالية بنظام رسو المراكب فى الساحل الجديد الواقع بحرى كوبرى امبابة والذى جعل ميناء عاما للشحن والتفريغ بمدينة القاهرة وهو المعروف الآن بساحل روض الفرج كما أنه صدر قرار آخر من نظارة المالية بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٨٩٩ بايجاد ساحل خاص بتجارة التبن والبوص والحطب الخ . . فى المكان الذى أعدته نظارة المالية بأثر النبي قبلى مصر القديمة .

غير أنه قد تطورت هذه التسمية فأصبحت تدل على المكان المعد لتجارة الحبوب فضلا عن المعنى الأصلى وصارت السواحل تشمل تجارة الغلال وشحن وتفريغ البضائع الأخرى .

كان بالقاهرة ساحلان فقط أحدهما بطرفها الشمالى وهو المعروف الآن بساحل روض الفرج كما أسلفنا وكان مخصصا لرسو جميع المراكب المشحونة بغلال ومسلى و بلح وعسل و بصل ومواشى بسائر أنواعها وخضروات وفاكهة و بضائع وأصناف المأكولات الخ ... والآخر بطرف المدينة الجنو بى وهو المعروف الآن بساحل أثر النبي القبلى وكان مخصصا لرسو المراكب التى ترد مشحونة بأنواع التبن والحطب والبوص وأدوات العمارة كالجبس والجير والطوب والدبش وما شابه ذلك .

وفى سنة ١٩١٣ أنشئ بأثر النبي ساحل لتجارة الغلال وقامت الحكومة باعداد الشون والحوانيت اللازمة للتجارة كما بنت رصيفا أمام تلك الشون لرسو المراكب التى ترد مشحونة بالغلال وهو معروف الآن بساحل أثر النبي البحرى .

وفى ١٣ يونيه سنة ١٩١٥ صدر قرار ينظم وزن الغلال فى ساحلى روض الفرج وأثر النبي وينص على ابطال التعامل بالكيل فيهما . وفى سنة ١٩١٨ ألحق ساحل الجيزة بساحل أثر النبي وصدر بذلك قرار من وزارة المالية مؤرخ ٢٢ مايو سنة ١٩١٨ نص فيه على سريان قرار ١٣ يونيه سنة ١٩١٥ على ساحل الجيزة أيضا .

وفى سنة ١٩٢٣ أنشئ بالاسكندرية على ترعة المحمودية وعند محطة القبارى ساحل لتجارة الغلال وغيرها من الحاصلات كما أنشئ سنة ١٩٢٤ برشيد على شاطئ النيل ساحل لوزن الأرز وغيره من الحاصلات أيضا .

ولما امتدت حركة العمران بمدينة القاهرة ونشطت صناعة البناء أنشئ فى سنة ١٩٢٧ على شاطئ ترعة الاسماعيلية القديمة المشهورة بترعة غمره ساحل لرسو المراكب ولشحن وتفريغ البضائع وغيرها ولوزن الغلال والحاصلات الأخرى .

وأخيرا بسبب اطراد حركة العمران ومنافسة النقل النهرى لطرق النقل الأخرى فضلا عن التصميم على الغاء ساحل غمره نظرا لقيام مصلحة التنظيم بردم ترعة الاسماعيلية تدريجيا أنشأت الوزارة فى عام ١٩٣٧ ساحلا بشبرا على ترعة الاسماعيلية فى المنطقة الواقعة على ضفتى الترعة والمحصورة بين كوبرى السكة الحديد وكوبرى شبرا العمومى .

وأصبحت هذه الوزارة تشرف فى الوقت الحاضر على أعمال سبعة سواحل . خمسة منها فى القاهرة وضواحيها وهى :

روض الفرج — أثر النبى — الجيزة — غمره — شبرا .

والسادس بالاسكندرية والسابع برشيد .

وتتلخص أعمال هذه السواحل فيما يلى :

أولا — القيام بعملية الوزن للجمهور طبقا لأحكام القرار الوزارى رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٣ الخاص بتنظيم خدمة القبانيين والشيالين العموميين فى السواحل .

ثانيا — مراقبة شحن وتفريغ البضائع فى السواحل وتحصيل رسوم الميناء وكذا رسوم أشغال أراضيها طبقا لأحكام القرار الوزارى رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٣ والقرار المعدل له رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٣

ثالثا — تأجير الأماكن والأراضى ملك الحكومة فى السواحل طبقا للأنظمة الموضوعة لذلك وتحصيل الايجارات فى مواعيدها .

رابعا — استخراج شهادات رسمية عن الموزونات أو عن أسعار بعض الحاصلات فى تواريخ معينة نظير رسم يحصل عن ذلك .

وفى سنة ١٩٣٣ قامت مصلحة التجارة ببحث الحالة التجارية بساحلى روض الفرج وأثر النبى ورأت بعد البحث الدقيق والاتصال بجمهور تجار الحبوب أن تنشئ بكل من هذين الساحلين سوقا منظمة لتجارة الحبوب يقوم العمل فيها على أحدث الأساليب التجارية التى تلائم بقدر المستطاع حالة المتعاملين والعرف والتقاليد المتبعة فى الوقت الحاضر كما رأت فى سنة ١٩٣٤ لهذه الأسباب أن تنشئ بساحل الاسكندرية سوقا لتجارة الحبوب على مثال سوق القاهرة وأخرى بساحل رشيد لتجارة الأرز .

ولقد حقق هذا التنظيم أمورا ثلاثة من الأهمية بمكان تتلخص فيما يلى :

أولا — جعل التعامل فى الحبوب بأنواعها بمقتضى عقود موحدة الصيغة تتضمن شروط تسليم البضاعة وميعاد دفع الثمن ورقم السفينة والمكان الذى به البضاعة الخ .

ثانيا — الفصل فى جميع المنازعات التى تنشأ عن التعاقد بطريق التحكيم .

ثالثا — نشر الأسعار الفعلية للحبوب وهى التى يتم التعاقد عليها فعلا .

كان البيع والشراء قبل إنشاء هذه الأسواق يتم بطريقة شفوية أى بمجرد اتفاق الطرفين على المقدار والسعر والنوع . ولم يكن هناك أى وازع يضطر الطرفين الى احترام تعاملهما سوى الضمير والثقة المتبادلة . وكثيرا ما كان لتقلبات الأسعار تأثير كبير على تصرفات أحد الطرفين قبل الآخر .

أما الآن وقد أنشئت الأسواق فقد أصبحت كل صفقة تعقد فيها خاضعة لأحكام القرار الوزارى الصادر بإنشائها وقصر التعامل فى الحبوب على البضاعة الحاضرة وحتم على البائعين عرض عينات بضائعهم بالسوق طبقا للنظام الذى أقرته لجنة السوق وهو يقضى بوضعها فى أوعية من الزنك فوق منضدة أمام مكتب كل تاجر فى بناء السوق وتعلو كل إناء لوحة كتب فيها مقدار البضاعة المعروضة للبيع ونوعها ومكان وجودها .

فأصبح بفضل هذا النظام من السهل جدا على كل مشتر أن يقف على مقدار البضاعة المعروضة فى السوق فى أقل وقت ممكن دون تحمل أية مشقة كما كان الحال فى الماضى فاذا ماوافقته عينة من العينات المعروضة اتفق مبدئيا مع البائع على السعر مراعيا فى ذلك نوع العينة ودرجتها ومعدل نظافتها ولكى يستوثق المشترى من أن البضاعة المعروضة مطابقة للعينة التى حدد على أساسها السعر يقضى النظام بأن يستخرج الطرفان عينة صغيرة من البضاعة المعروضة توضع فى إنائين زجاجيين يختم عليهما بالشمع الأحمر يختم كل من الطرفين ويحفظان بإدارة السوق للرجوع إليهما إذا ما وقع خلاف عند التسليم وتحرر عقود البيع من ثلاث نسخ تحفظ إحداها بإدارة السوق وتعطى لكل من الطرفين نسخة وذلك بعد قيدها فى سجل خاص والتأشير عليها من مفتش السوق بما يفيد ذلك .

أما الفوائد التى جناها المتعاملون من وراء تحرير العقود فتتخلص فيما يلى :

أولا — تحديد التزامات كل طرف قبل الآخر .

ثانيا — حفظ حقوق المتعاملين لا سيما فى أحوال الوفاة أو اشهار الإفلاس الخ .

ثالثا — امكان مراقبة المنتجين وأصحاب البضائع للتجار الذين يفوضونهم فى بيع حاصلاتهم وذلك بالاطلاع على صور عقود البيع المحفوظة بادارة السوق وبذلك أصبح التاجر الذى يبيع بالعمولة غير قادر على التلاعب فى الأسعار التى يبيع بها بضائع الغير .

فى أحوال الخلاف لم يكن للمتعاملين من سبيل الى الحصول على حقوقهم قبل البعض الآخر سوى الالتجاء للمحاكم كما أسلفنا وكثيرا ما ضاعت حقوق بعضهم نظرا لتعذر الاثبات فضلا عن تكبدهم نفقات كبيرة بسبب تعيين الخبراء الذين قد يستلزم قيامهم بمأموريتهم وقتا طويلا فى أغلب الحالات.

أما الآن فقد جعل الفصل فى جميع المنازعات التى تقع بين المتعاملين فى الأسواق بالنسبة للأعمال التى يجرونها أو العقود التى تتم فيها بطريق التحكيم طبقا للقواعد المقررة فى القرارات الوزارية الخاصة بانشاء الأسواق والتى تقضى بأن تشكل سنويا من أعضاء لجنة السوق أربع لجان للتحكيم يتناوب كل منها العمل أسبوعا واحد للفصل فيما يقع من الخلاف فى تنفيذ العقود المبرمة خلال ذلك الأسبوع . ويشترط لعرض النزاع على المحكمين أن يكون الخلاف قد قام بسبب عمليات فعلية (بيع أو شراء أو تسليم أو تسلم) أجريت فى السوق والمحكمون غير مقيدين بالاجراءات والقواعد القانونية فيما عدا ما هو منصوص عنه فى قرارات انشاء الأسواق وعليهم دائما مراعاة العرف التجارى والفصل فى الخلاف على وجه الاستعجال بعد سماع أقوال الطرفين وقرارات لجنة التحكيم نهائية وعلى الطرفين المتنازعين تنفيذها بمجرد اعلانهما بها ويقوم المحكمون بوظيفة التحكيم دون مقابل فيتضح من ذلك أن نظام التحكيم قد حقق ما يأتى :

أولا — سرعة الفصل فى المنازعات إذ يجب على مفتش السوق بمجرد وصول اخطار اليه ممن له مصلحة فى التحكيم أن يبلغه إلى رئيس لجنة السوق الذى يجب عليه بدوره أن يدعو أعضاء لجنة التحكيم للفصل فى النزاع على وجه الاستعجال .

ثانيا — توفير نفقات التقاضى أمام المحاكم إذ لم يترتب على هذا النظام تكليف المتنازعين بدفع رسوم من أى نوع كانت ولا أتعاب خبراء أوغيرهم .

ثالثا — شوهد أن جميع المنازعات التى حدثت بين المتعاملين قد فضت عادة بمعرفتهم بالطريق الودّى وحتى فى الأحوال التى قدّمت فيها طلبات للتحكيم قد وصلت إلى إدارة السوق المختصة إخطارات من طالبى التحكيم تفيد اتفاقهم ودّيا مع الطرف الآخر على فض النزاع .

كانت الأسعار تحدّد فى كل من ساحلى روض الفرج وأثر النبى فى يومى الاثنين والخميس من كل أسبوع بمعرفة لجنة مشكلة من معاون الساحل و بعض التجار ولم تكن هذه الطريقة كفيلة بالوصول إلى تحديد أسعار فعلية لجميع أصناف الحبوب فكثيرا ما شوهد أن الأسعار التى كانت تحددها اللجنة تزيد أو تنقص عن الأسعار التى يحصل التبايع بها فعلا .

أما الآن فيقضى النظام الجديد بأن ترصد الصفقات التى تتم أولا بأول على لوحات خاصة موضوعة فى صالة كل سوق فيسهل بذلك على البائع والمشترى تتبع حركة التعامل فى كل صنف .

وفى نهاية كل يوم يذاع أدنى وأعلى سعر لكل صنف حصل التبايع فيه مع ذكر مقدار الموجود من البضاعة فى المراكب والشون ومخازن البنوك والتجار .

وفضلا عن ذلك فان أسعار الحبوب بسوق الاسكندرية تنشر فى سوق القاهرة كما أن أسعار سوق القاهرة تنشر بسوق الاسكندرية فى نفس اليوم كذلك تذاع يوميا أسعار بورصة لندن للقمح والدقيق الاسترالى والكندى وكذا أذرة جنوب إفريقيا مما يترتب عليه حتما إعطاء فكرة صحيحة عن حركة التجارة الداخلية والخارجية للحبوب . وبالاجمال أصبح التعامل مبنيا على قواعد اقتصادية وتجارية صحيحة .

وفضلا عما ذكر فانه قد أنشئت فى سنة ١٩٣٥ سوق لتجارة الجملة للخضر والفاكهة بساحل أثر النبى طبقت عليها أحكام المرسوم بقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٣١ الخاص بتنظيم تجارة الجملة للخضر والفاكهة بمدينة القاهرة وكذلك تقام سوق موسمية لتجارة المقات بساحل روض الفرج .

ويشرف على كل ساحل معاون يساعده نائب معاون وملاحظون يقومون بالاشراف على أعمال الوزانين الذين يقوم بعضهم بعملية الوزن وآخرون بالأعمال الكتابية والشحن والتفريغ .

وكذلك يشرف على كل سوق مفتش يعاونه نائب مفتش وموظفون يقومون بأعمال تسجيل العقود وتحرير النشرات وحفظ العينات والأعمال الكتابية الأخرى .

الشون

أنشأت الحكومة منذ سنة ١٩١٣ بساحل أثر النبى البحرى ٦٧ شونة و ٣٣ حانوتا ، وهذه الأماكن تؤجر للتجار والشركات بطريق المزاد العلنى لاستعمالها فى تخزين وتجارة الغلال وغيرها .

كما يوجد بساحل أثر النبى القبلى ٥٣ شونة و٣٦ حانوتا تؤجر لتجار التبن وغيره وكذلك توجد به مبان أخرى لتجارة البلح وسوق مقسمة إلى قطع تؤجر لتجار الخضر والفاكهة .

أما بسواحل روض الفرج وشبرا وغمره فتوجد أراض فضاء تؤجر للتجار والشركات لاقامة أكشاك على جزء منها واستعمال الباقى كمخازن لبضائعهم .

والوزارة سائرة فى العمل على إخراج مشروع إقامة صوامع الغلال (سيلوس) إلى حيز التنفيذ .

السوق الداخلية للخضر والفاكهة

كانت العناية بزراعة أصناف الخضر والفاكهة فى الأراضى المصرية الى عهد قريب ضعيفة جدا وكان جل اهتمام أصحاب المزارع والزراع منحصرا فى زراعة القطن . واذا كان لهذا الاهتمام ما يبرره فقد أثبتت التطورات الاقتصادية خطورة الاعتماد على القطن وحده كمحصول رئيسى وشعر الجميع بضرورة العمل على تنويع محاصيلهم وعدم قصر الزراعة على محصول واحد فعمدوا الى الاكثار من زراعة الخضر والفاكهة بجانب الزراعات القطنية . وفى إبان الحرب الكبرى عند ما امتنع ورود هذه الأصناف من الخارج عمد الأهالى الى زراعتها لسد جميع احتياجات السوق المحلية وقد كان من عوامل تشجيعهم ما كانت تستهلكه منها الجيوش البريطانية التى كانت معسكرة فى الأراضى المصرية وقتذاك . وفى الواقع أثبتت فترة الحرب أن زراعة الخضر والفاكهة فى الأراضى المصرية من الزراعات المربحة التى يمكن التوسع فى زراعتها .

ثم تعاقدت الجهود المختلفة الحكومية منها والأهلية على تنويع الحاصلات الزراعية فاضطلعت وزارة التجارة منذ أن كانت مصلحة بنصيبها وعملت على ايجاد أسلم الطرق للحافظة على مستوى أسعار تلك الأصناف من الهبوط تشجيعا للمنتجين على الاستمرار فى تنويع زراعاتهم . وقد كان من أهم مجهودات الوزارة لتحقيق ذلك تنظيم السوق الداخلية والعمل على فتح الأسواق الخارجية .

ولما كانت مشكلة التصريف أظهر ما تكون فى المدن الكبيرة وكانت القاهرة أكبر مدن القطر لذلك بدأت الوزارة بدراسة أسواق الخضر والفاكهة بهذه المدينة توطئة لتنظيمها فوجدتها فوضى لا نظام لها . أسواقها غير مسقوفة أو فى حكم غير المسقوفة ضيقة تتكدس فيها الحاصلات تكديسا متفرقة فى أنحاء المدينة النائية .

فسوق الخضر كانت تشغل ميدانا صغيرا خلف سوق العتبة الخضراء وكانت أسواق الفاكهة والمقات مبعثرة بالسبتية والمناصرة و باب الشعرية وشارع الساحل و باب الفتوح و باب الخلق و روض الفرج وأثر النبى وأبو الغيط .

وكانت كل جهة من هذه الجهات تكاد تكون مختصة ببيع أنواع معينة من الفاكهة أو الخضر فكان على تاجر القطاعى أن يقصدها جميعا لشراء ما يحتاجه يوميا وفى ذلك مضيعة لوقته فضلا عن زيادة تكاليفه التى تضطره لرفع أسعار المبيع إلى المستهلك .

وفضلا عن عدم ملاءمة هذه الأسواق والشوارع المؤدية اليها والتى كانت حركة المرور تتعطل لضيقها ووجود الأسواق بها فإن إيجاراتها كانت مرتفعة جدا ولم تكن بهذه الأماكن نظم لتفريغ المحاصيل ونقلها وإيواء الدواب والعربات أثناء انعقاد السوق .

وبالجملة كانت الشروط الصحية اللازمة لحفظ المنتجات غير متوافرة بل فى حكم المنعدمة .

وقد كان التعامل فوضى لاضابط له ، فالمنتج يسلم بضاعته للعميل الذى يبيعها له بعمولة مرتفعة وبسعر يقدّره باتفاقه مع المشترى ، وللعميل أن يقدّر وزنها اجتهادا أو أن يزنها على ميزانه الخاص ، وفى هذه الطريقة لتقدير الثمن والوزن فرصة لمن يقصد التلاعب .

ولم يكن المنتج وحده هو الذى يدفع العمولة بل كان المشترى يدفع مبالغ لامبرر لها كرسم للقبانة وعمولة تأجيل دفع الثمن حتى المساء فقط كما كان يدفع رسما تعسفيا يسمى " البوابة " وبطبيعة الحال يسعى المشترى بالقطاعى جهد طاقته إلى تحميل المستهلك بهذه المبالغ ، وقد كان من نتائج سوء هذا النظام وتعدّد الوسطاء أن المنتج كان يتقاضى مبالغ قلما تحقق له أى ربح بعد سد تكاليف الإنتاج .

وكان العميل يتحكم فى المنتج فيمنعه من البيع عن طريق غيره بإقراضه مايحتاج اليه من المال للزراعة ويشترط عليه عند التعاقد ألا يبيع محصوله إلا عن طريقه .

هذا ملخص لحالة أسواق الجملة للخضر والفاكهة قبل أن تنشئ الحكومة السوق الموجودة بحى المدبولى ، ومنها نرى أن الرقابة التجارية كانت معدومة بالمرة وكانت الرقابة الصحية غير مجدية كما وصفناه .

وقد وضعت وزارة التجارة والصناعة نصب عينيها لإصلاح الحالة الوصول الى الغرضين التاليين وهما :

(١) التنظيم التجارى .

(٢) المحافظة على الصحة العمومية .

ويرمى إنشاء السوق الحكومية من الوجهة التجارية إلى ما يأتى :

(١) تركيز التجارة لتوحيد الأسعار إذ أن الخضر والفاكهة من الأشياء السريعة التلف، ويترتب على تفرق تجارتها فى الأسواق المتعدّدة اختلاف فى أسعارها كما أن التعامل فيها ينتهى فى ساعات محدودة من الصباح ، وقد سهل إنشاء السوق الجديدة على تاجر التجزئة شراء حاجاته فى أقصر وقت وبأقل تكاليف .

(٢) يستعمل التجار أماكن متسعة بالسوق مقابل إيجار بسيط لا يثقل عليهم دفعه وينقص تكاليفهم وبالتالى تغاليهم فى تقدير عمولتهم وأرباحهم .

(٣) أقامت السوق فى مكان متوسط سهل المواصلات وقريب من محطة السكة الحديد توصلا إلى إنقاص تكاليف النقل .

(٤) إنشاء مخازن مهواة ومبردة بجوار السوق لتخزين ما يزيد عن حاجة الطلب اليومى لامكان عرضها فى اليوم التالى بحالة جيدة فيتوازن العرض والطلب ولا ينخفض السعر انخفاضا كبيرا يوما ويرتفع ارتفاعا كبيرا يوما آخر ولا تتلف البضاعة لعدم إمكان تصريفها .

(٥) حصر البيع فى مكان واحد يضطر البائع المتجول إلى الحضور اليه لمداركة حاجته ولا يمكنه فى الوقت نفسه التهرب من دائنه والالتجاء إلى الشراء من سوق آخر . وبإنشاء السوق الحكومية يمكن وضع نظام خاص لهؤلاء الباعة حتى لا يسببوا للتجار المتاعب الجمة نظرا لعدم مقدرتهم على دفع ثمن ما يشترونه عند الاستلام مع تفادى مماطلتهم المزمنة فى دفع ما يترتب على ذلك من دين كما ذكرنا .

(٦) تعيين مواصفات خاصة لعينات كل نوع من المحاصيل التى تباع فى السوق حفظا له من التلف وتسهيلا للتعامل فمتى كان الصنف معبأ فى صناديق أو أقفاص أو أكياس نموذجية ذات سعة معينة أمكن التعامل فى الكميات الكبيرة فى أقل وقت ممكن .

(٧) كذلك تعمل الحكومة على توحيد وتنظيم وحدات التعامل بالسوق فلا يختلف وزن القنطار من صنف معين عنه من صنف آخر كما لا يتغير القنطار من الصنف الواحد بتغيير نسبة العرض للطلب ولا تكون المائة من صنف يباع بالعدد مائة وعشرين ومن صنف آخر ثلثمائة .

(٨) كانت عملية الوزن محلا للشكوى المرة من المنتجين و إنشاء السوق وتنظيم عملية الوزن يضمن للمتعاملين صحة وزن الكميات التى يتعاملون بها كما تسلم لكل من البائع والمشترى صورة من بيان الوزن لتكون مستندا بيـــد كل منهما للمحاسبة بموجبها وتفرض على العميل أن يقيد بدفاتره جميع الصفقات التى تتم عن طريقه وما يتقاضاه عنها من عمولة حتى يمكن الرجوع اليهـا عند الحاجة .

(٩) تتمكن ادارة السوق الموحدة المنظمة من نشر احصائيات دقيقة عن حركة هذه التجارة وأسعار كل صنف وعند ما تعم الأسواق المنظمة مدن القطر المختلفة يسترشد بهـذه الاحصائيات المنتجون بكل جهة وكذا الهيئات الزراعية العامة فى السياسة الزراعية وتوزيع الانتاج توزيعا اقتصاديا للاستفادة من حاصلات الأراضى على أتم وجه .

يسهل انشاء السوق الحكومية تحقيق الفوائد الصحية الآتية محافظة على الصحة العامة وكذلك المتعاملين الذين يؤمونها .

(١) تكون السوق مستقلة تمـاما عن المبانى فلا تصبح موضع شكوى السكان المجاورين لها إذ لا شك أنه يؤثر فى صحتهم وفرة عدد الدواب التى تؤمهـا وتصاعد الرطوبة والرائحة من الخضر والفاكهة المكدسة ومن فضلاتها .

(٢) انشاء حظيرة لايواء الحيوانات بجوار السوق ولا يسمح ببقائها داخل السوق إلا المدة الكافية لتفريغ حمولتها أو لتحميلها .

(٣) اتساع أماكن السوق وتهويتها وتوفير أسباب تنظيفها وغسل أرضها وتصريف المياه ونقل الفضلات يمنع سرعة تسرب العطب للخضر والفاكهة و يمنع تلوثها كما يجعل هـذه الأماكن صحية لا يصيب المتعاملين ضرر من الاقامة بها ساعات البيع والشراء .

(٤) بتركيز أسـواق الجملة للخضر والفاكهة فى مكان واحد يسهل لدرجة كبيرة مراقبتها من الوجهة الصحية للتأكد من نظافتها ومن صلاحية الأصناف المعروضة بها للاستهلاك ، هذه المراقبة التى كانت متعذرة وغير مجدية فى الأسواق المتفرقة .

إنشاء سوق لتجارة الخضر والفاكهة بالقاهرة :

راعت مصلحة التجارة جميع ما ذكرنا من أوجه الاصلاح والتنظيم عند وضع التشريع الخاص بانشاء السوق وكيفية ادارتها فاستصدرت فى ٢ نوفمبر سـنة ١٩٣١ المرسوم بقانون رقم ١١٥ بشأن تنظيم تجارة الجملة للخضر والفاكهة بمدينة القاهرة وقد نصت المـادة الأولى منه على قصر التعامل فى أصناف الخضر والفاكهة على الأماكن التى تعين لذلك ونصت المـادة الثانية على أن وزير المـالية (إذ أن مصلحة التجارة والصناعة كانت حينئذ تابعة للمـالية) هو الذى يعين هذه الأماكن و يحدد على الأخص .

(١) الأحكام والشروط الخاصة بأشغال المساحات فى داخل الأماكن المرخص بها .

(٢) التدابير التى تكفل صحة التعامل وخصوصا تعيين الموازين والمقاييس التى يجب استعمالها.

(٣) اللوائح اللازمة للمحافظة على حسن النظام والنظافة .

وأصدر وزير المالية بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٣١ قرارا رقم ٩٦ بتخصيص السوق الواقعة بحى المدبولى بالقاهرة للتعامل بالجملة فى الخضر والفاكهة ثم أصدر بتاريخ ٢١ نوفمبر من نفس السنة قرارا رقم ٩٧ بوضع نظم التعامل وطريقة أشغال التجار بأماكن السوق والقواعد الخاصة بالصحة العامة فنصت المادة الثانية على تشكيل لجنتين احداهما للخضر والأخرى للفاكهة يمثل فى كل منهما الحكومة والمنتجون والتجار وحددت المادة الثالثة اختصاص اللجنة فيما يلى :

أولا — تقرير أنواع وأشكال ومقاسات العبوات .

ثانيا — تحديد وحدات التعامل .

ثالثا — تحديد فئات العمولة على عمليات البيع والشراء .

ولا تكون هذه القرارات نافذة إلا بعد تصديق مصلحة التجارة عليها وقررت المادة الرابعة تشكيل لجنة تحكيم من أعضاء هاتين اللجنتين للفصل فيما يعرض عليها من نزاع بين المتعاملين ثم اشترط فى المواد الخامسة والسادسة والثامنة أن يمسك التجار دفاتر معينة لاثبات عمليات البيع والشراء التى يقومون بها وأن يكون التعامل بالوحدات المقررة سواء بالعد أو بالوزن ولا يسمح لأحد غير الوزانين المعينين من قبل مصلحة التجارة باجراء عمليات الوزن داخل السوق .

كما فصلت المواد من ١٧ الى ٢٣ الأحكام الخاصة بالصحة العامة والضبط فحددت الاجراءات الخاصة بتصريف الفضلات ونظافة السوق وقررت التفتيش الصحى ومنعت المبيت داخل السوق وحددت بقاء الدواب بها فى الوقت الضرورى للتفريغ والتحميل .

ولقد أقيمت السوق بالمكان الذى تشغله الآن بحى المدبولى كما ذكرنا لملاءمة هذا الموقع ولأن المكان كان شبه مهيأ لاقامتها به إذ أنشئ فى أول الأمر لتخزين المواد الغذائية التى كانت تملكها مصلحة التموين أثناء الحرب الكبرى و بعد فتح السوق للتعامل فى الخضر والفاكهة ظهرت الحاجة الى مساحة أوسع فانشئت بشارع الترعة البولاقية فى المنطقة الواقعة وراء سوق المدبولى سوق جديدة نقلت اليها تجارة الخضر و خصصت الأولى لتجارة الفاكهة و باطراد اتساع المدينة وزيادة استهلاكها للمواد الغذائية ضاقت السوق على سعتها بحركة التجارة حتى اضطرت المصلحة الى الترخيص ببيع بعض الأصناف فى محلات معينة خارجة عن نطاق السوق الأصلية .

توسيع سوق القاهرة وتعميم نظام الأسواق بالمدن الأخرى :

صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١ بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٥ بانشاء سوق أخرى بجهة أثر النبى تباع بها الأنواع الواردة من مزارع المنطقة قبلى القاهرة .

وتدرس الوزارة الآن مشروعا يراد به نقل السوق المركزية من مكانها الحالى الى مكان أكثر اتساعا مع تنظيمها فى ضوء اختبارات السنوات الماضية ولتحصر بها فضلا عن تجارة الخضر والفاكهة تجارة الدواجن والمنتجات الحيوانية كاللحوم والبيض ومستحضرات الألبان التى لا تزال تجارتها على حالة الفوضى التى شرحناها عند الكلام على تجارة الخضر والفاكهة قبل انشاء السوق وعند تنفيذ هذا المشروع ستقام بجوار السوق المخازن الفسيحة سواء العادية منها أو مخازن التبريد لحفظ ما يزيد على طلبات الاستهلاك اليومى من الحاصلات وهى المخازن التى لم تتمكن الوزارة من اقامتها حتى الآن لضيق السوق الحالية .

ولم تهمل الوزارة موضوع تعميم نظام الأسواق المركزية بمدن القطر الأخرى بل درسته بالاتصال مع الهيئات الرسمية المختلفة والتجار والمنتجين وستشرع قريبا فى التنفيذ بحسب أهمية المدن وحاجة أسواقها الى التنظيم وفضلا عن تنظيم التصريف المحلى فان هذا التعميم يسهل الاتصال بين الأسواق المنظمة فى مختلف الجهات ونشر الاحصائيات عن حالتها مما يترتب عليه تعديل التوزيع وتقارب الأسعار .

الغرف التجارية

أنشئت أول غرفة تجارية مصرية بمدينة القاهرة عام ١٩١٣ ومنذ سنة ١٩٢٠ أخذت تنتشر فى هذه البلاد فكرة انشاء الغرف التجارية إذ تكونت غرف تجارية فى معظم مدن القطر كالاسكندرية وبور سعيد وطنطا والمنصورة والزقازيق وبلبيس وكفر صقر وأبو كبير وبنها وأسيوط والمنيا والفيوم وبنى سويف .

على أن هذه الغرف كان يتنازعها عاملان عامل النجاح وعامل الفشل لأسباب كثيرة أهمها ضعف ماليتها وعدم وجود رقابة حكومية منظمة عليها لضمان إرشادها ومساعدتها ماديا وأدبيا مما كان من أثره ظهور عجزها عن تحقيق الأغراض التى أنشئت من أجلها .

ونظرا لأن أولى الأمر كانوا دائما يرون أن الغرف التجارية من أهم أركان النهضة الاقتصادية فقد أنشأوا لها إدارة خاصة بوزارة التجارة والصناعة تعمل على الدعاية لها وتكوينها وتنظيمها وإرشادها والنهوض بها .

قانون الغرف التجارية

رأت الحكومة ضمانا لحياة الغرف أن تسن لها قانونا يتسنى معه أن يكون لها الشخصية المعنوية وتحدد به اختصاصاتها وقد صدر القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٣ بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٣٣ لهذا الغرض .

وقد عرف هذا القانون الغرف التجارية بأنها هيئات تمثل فى دوائر اختصاصها المصالح التجارية والصناعية لدى السلطات العامة كما حدد اختصاصات الغرف بما يأتى :

أولا — جمع وتبويب ونشر كافة المعلومات والاحصاءات التى تهم التجارة والصناعة والملاحة .

ثانيا — يؤخذ رأى الغرف مقدّما فى المسائل الآتية :

(١) تحديد العرف التجارى .

(٢) إنشاء غرف تجارية أخرى أو سواحل أو موان أو أسواق أو معارض صناعية .

(٣) ترشيح المحلفين فى المحاكم التجارية .

ثالثا — يجوز للغرف أن تنشئ وتدير المعارض الدائمة والمتاحف والأسواق والمدارس التجارية والصناعية وغير ذلك من المعاهد والمنشآت الصناعية والتجارية وذلك باذن من وزير التجارة .

رابعا — يجوز للغرف أن تصدر الشهادات الدالة على مصدر البضائع المصرية وكذلك سائر الشهادات التى يأذن وزير التجارة باصدارها .

خامسا — الفصل فى المنازعات التى تقع بين أعضاء الغرفة والتى ترفع اليها باتفاق أصحاب الشأن .

ونظم هذا القانون رقابة الحكومة على الغرف ففرض عليها دعوة المندوب الذى تعينه الحكومة لكل اجتماع يعقده مجلس الادارة أو الجمعية العمومية أو لجنة التحكيم دون أن يكون له فى المداولات صوت معدود ولهذا المندوب الحق فى حضور اجتماعات اللجان الفرعية وفى الاطلاع على محاضر اجتماع الغرفة ودفاترها وحساباتها .

وتكون مهمة المندوب مراعاة تنفيذ القوانين واللوائح .

وحرم القانون على الغرف الاشتغال بالمضاربات أو بالأعمال المضرة بالسوق أو بالمسائل السياسية أو الدينية . ولا أن تقدم أية مساعدة أو معونة بالذات أو بالواسطة الى الأحزاب السياسية ونص على أن مخالفة ذلك تقتضى حل الغرفة .

ونصت المادة ٣٨ من هذا القانون على اصدار لائحة عامة للغرف التجارية تبين النظام الداخلى لسير العمل فيها وتنظيم لجانها وتحدد القواعد الخاصة بمداليتها وبانتخاب أعضاء مجلس ادارتها ولذلك صدر مرسوم بتاريخ ٣ أغسطس سنة ١٩٣٣ بالموافقة على اللائحة المذكورة

الغرف التجارية المصرية الموجودة فى الوقت الحاضر

بمجرد صـدور اللائحة العامة للغرف التجارية نشطت الوزارة فى تنفيـذ أحكام التشريع الجديد فعملت على حل الغرف التى كانت موجودة قبل صدور هذا القانون وأعادت تكوين بعضها .

وفيما يلى بيان للغرف الحالية ورقم القرار الوزارى الخاص بانشائها :

دائرة اختصاص الغرفة	مقرها	عدد أعضاء مجلس ادارتها	رقم القرار الوزارى
(١) محافظة الاسكندرية	الاسكندرية	١٥	٦٩ لسنة ١٩٣٣
(٢) « القاهرة	القاهرة	٣٠	٨١ » ١٩٣٣
(٣) « القتال	بور سعيد	١٥	٨٢ » ١٩٣٣
(٤) مديرية المنيا	المنيا	١٥	٩٢ » ١٩٣٣
(٥) « الفيوم	الفيوم	١٥	٩٧ » ١٩٣٣
(٦) « بنى سويف	بنى سويف	٩	١١٢ » ١٩٣٣
(٧) « أسيوط	أسيوط	١٥	١٨ » ١٩٣٤
(٨) « الدقهلية	المنصورة	٢٠	٢٠ » ١٩٣٤
(٩) « الغربية...	طنطا	١٥	٥٨ » ١٩٣٦

نشاط الغرف ومهامها

يمكن تلخيص أعمال الغرف فى الوقت الحاضر فيما يلى :

١ — ادارة المعارض الدائمة :

تدير كل غرفة معرضا دائمـا للمصنوعات المصرية وتدير غرفة أسيوط معرضى أسيوط وسوهاج وقد تسلمت أخيرهما من مجلس مديرية جرجا .

وقد اتخذت هـذه المعارض أداة للدعاية عن المصنوعات المصرية وعاملا هاما لانتشارها ورواجها وتمكنت غرفة الاسكندرية من أن تشيد لها معرضا فخما فى أهم ميادينها وتسعى باقى الغرف فى تشييد دور لها ولمعارضها الدائمة واتخذ بعضها الاجراءات التى تحقق هذا المسعى .

وقد أدت هذه المعارض خدمات جليلة للصناعة المصرية ويرجع اليها معظم الفضل فى انتشارها والاقبال عليها وقد وضع لها نظام خاص يجعلها بعيدة عن منافسة التجار وتسهيلا للعارضين خصصت الحكومة مبلغ ٣٠٠٠ جنيه للغرف التجارية لغرض تسليف العارضين على معروضاتهم بفائدة قدرها خمسة فى المائة على شرط ألا يتجاوز مقدار السلفة ٤٠ فى المائة من قيمة المعروضات وعلى أن تسدّد فى مدة تسعة أشهر .

والآتى بيان بمقدار مبيعات الغرف فى السنوات الأربع الأخيرة .

	١٩٣٤		١٩٣٥		١٩٣٦		١٩٣٧	
	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه
١ — القاهرة	٩٤٠	١٥٧٣٧	٣٧٥	١٥٠٠٦	٢٤	١٣١٦٠	٤٢٤	١٢٥٥٥
٢ — الاسكندرية	٤٧٣	٧٢٠٩	٩٦٢	٧٦٦٤	٣٩٥	١٢٠١٨	٧٣٣	٨٩٢٥
٣ — بورسعيد	١٣٥	١٧٩٧	٢٢١	٢٦٦٤	٥٣١	٢٢٩٨	٢٣٠	٢٢٧٠
٤ — المنيا	٨٣٣	٤٤٨٦	٣٩٢	٣٠٠١	٦٨٣	٢١٠٨	٨٠	١٨٩٠
٥ — الفيوم	١٠٤	١٦٣٦	٤٤٦	٢٥٧٢	٣٢٠	١٩٤٧	٩٤٨	١٤٩١
٦ — بنى سويف	٢٩٢	٢٣٤١	٦٨٩	٢١٤٩	٨٩٠	١٨٨٦	٩٦	١٩٥٥
٧ — أسيوط	٥٢٧	١٩٤٥	٥٠	٢٩٧٩	٢٦٤	٢٠٠٧	٨٥٩	١٣٣٧
٨ — المنصورة (١)	٣٧٤	٣٥٨	٧٠٣	١١١٠	٣٧٠	٧٦٤	٢٦١	٤٨٩

٢ — الاستعلامات التجارية :

وهى احدى وظائف الغرف الهامة وتتلق جميع الغرف المصرية استعلامات سواء من داخل القطر أو خارجه عن بيانات تجارية أو اقتصادية أو صناعية أو بيانات خاصة عن هيئات أو تجار ولا تتوانى الغرف فى الرد على هذه الاستعلامات بتفصيل كاف وبعناية فائقة .

٣ — دراسة مشروعات القوانين التجارية :

ما من مشروع قانون تجارى أو صناعى تفكر فيه الحكومة الا وتعرضه على الغرف التجارية . للاستئناس برأيها فيه وقد نظرت الغرف فعلا فى مشروعات قوانين كثيرة منها ما هو خاص بتنظيم صناعة الصابون وتجارته وتنظيم صناعة وتجارة الدقيق وخبز القمح والموازين والمكاييل والغرف التجارية والتعداد التجارى والعلامات التجارية أخ .

(١) عن المدة من أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٣٤

٤ — اصدار شهادة جنسية البضائع المصدّرة :

حازت الشهادات التى تصدرها الغرف عن جنسية البضائع الثقة التامة من قبل الحكومات الأجنبية ولذا كان الاقبال على طلب هذه الشهادات من غرفتى الاسكندرية وبور سعيد عظيما وهو فى تزايد مستمر نظرا للتسهيلات العظيمة التى تمنحها الغرف مع مراعاة الدقة فى العمل وهى بذلك تؤدى خدمة لا يستهان بها للتجارة المصرية .

٥ — اصدار النشرات والمجلات الاقتصادية :

تصدر كل من غرفتى القاهرة والاسكندرية مجلة شهرية تتناول بحوثا اقتصادية وصناعية عامة .

وتشتغل غرفة الاسكندرية الآن فى عمل موسوعة اقتصادية تجارية صناعية زراعية للدعاية لمصر باللغات العربية والفرنسية والانجليزية وتشتمل هذه الموسوعة على جهود مختلف المصالح الحكومية والبيوتات المالية والتجارية والصناعية الهامة مع بيان أهم المحاصيل الزراعية وأدوارها المختلفة .

٦ — الاشتراك فى المعارض الدولية :

تشترك الغرف (القاهرة والاسكندرية) فى المعارض الدولية الهامة فتتصل بالصناع والتجار الذين يريدون عرض منتجاتهم وترسل مندوبا من قبلها يشرف على القسم التجارى من المعرض ويتولى عملية البيع والاتصال بالمستوردين الأجانب ويعمل على الدعاية للحاصلات والمنتجات المصرية .

وقد قامت غرفة القاهرة بالاشتراك فى تنظيم القسم المصرى فى معرض دمشق الدولى كما اشتركت مع غرفة الاسكندرية فى معرض باريس الدولى لسنة ١٩٣٧

٧ — أعمال عامة :

وعلاوة على ذلك تقوم الغرف بأداء خدمات عامة للتجارة المصرية . فتقوم بدراسة التعريفات الجمركية كما تبحث تعريفات النقل سواء الملاحى أو البرى وأجور البريد والتليفون وأجور الشحن والتفريغ وتقترح التعديلات التى تتفق وصالح التجارة المصرية .

وتؤدى الغرف أيضا كثيرا من الخدمات الإقليمية كالسعى فى إنشاء الأسـواق التجارية وتحسين طرق المواصلات وتعديل مواعيد القطارات وانشاء مكاتب فرعية للبريد .

وتعنى الغرف أيضا بتنمية العلاقات التجارية بين مصر والسودان وقد اشتركت كل من غرفتى القاهرة والاسكندرية فى إنشاء مكتب دائم بالخرطوم لهذا الغرض .

ميزانيات الغرف

نص قانون الغرف على ضرورة تصديق وزارة التجارة على ميزانية الغرف على أن تقدم إليها قبل العمل بها بشهرين على الأقل .

وتعتمد الغرف فى إيراداتها على ما يأتى :

(١) اشتراكات الأعضاء السنوية .

(٢) رسوم الشهادات التى تصدرها الغرفة وغيرها من الرسوم المقررة .

(٣) العمولة التى تحصلها الغرف من مبيعات المعارض التابعة لها .

(٤) اعانات الحكومة والمجالس والهيئات الأخرى .

والآتى بيان بإجمالى إيرادات الغرف ومصروفاتها فى الثلاث السنوات الأخيرة :

	الإيرادات			المصروفات		
	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
الاسكندرية	٢٠٨٠	٢١٠٠	٣١٠٠	١٨٤٥	٣٣٠٠	٤٣٠٠
القاهرة...	١٣١٠	١٥٢٥	١٦٨٥	٢٩٦٢	٣٢١٩	٣٤٩٢
المنيا	٥٧٠	٣٩٠	٢٩٥	٦٥٧	٧٣٦	٦٦٦
بورسعيد	٢٨٤	٢٩٠	٢٦٨	٧٣٣	٧٣٤	٧١٤
بنى سويف	٢١١	١٨٠	١٦٨	٦٧٤	٥٩٧	٥٧٦
المنصورة	٣٥٤	١٦٩	١٠٥	٦٥٣	٥٩٦	٤٩٤
أسيوط	٣٢٥	٢٣٥	١٣٥	٧٢٢	٧٤٧	٧١٠
الفيوم	٢٠٠	١٧٠	١٦٥	٦٤٥	٦٠٠	٦١٥
طنطا	—	—	١٣٠	—	—	٤٨٠

تقلبات أسعار الجملة فى سوق القاهرة والاسكندرية

أسعار الجملة فى أسواق القاهرة

فى المدة من سنة ١٩٣٣ إلى سنة ١٩٣٧ مقارنة بسنة ١٩٢٨

اسم الصنف			الوحدة	١٩٢٨	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧
				م	م	م	م	م	م
فول صحيح	منق	أحمر	اردب ١٢ كيلة	١٥٨	٧٩	١٣٥	١٥٣	١٣٨	١٣٧
		أبيض	«	٢٤١	١٠٢	١٨١	٢٠٣	١٦٢	١٥٢
	مخلوط		«	١٩٢	٨٦	١٤٥	١٦٦	١٤١٫٥	١٤٥
السمن	بحيرى	بقرى	قنطار	٦٤٣	٣٨٦	٤٢١	٤٣٨	٤٧٦	٤٩٨٫٥
		جاموسى	«	٧١٦	٤٢٠	٤٥١	٤٦٢	٥٠٦	٥١١٫٥
	مزهر		«	٦٣٥	٣٩١	٤٢٦	٤٤٢	٤٧٩	٤٩٥
	صعيدى	بقرى	«	٦٣٥	٣٦٤	٤٠٨	٤١٩	٤٦٤	٤٨٤
		جاموسى	«	٦٩٠	٣٩١	٤٢٦	٤٠٧	٤٧٨	٤٩٨
	زبدة بلدى		«	٥٥٨	٣٢٣	٣٤٧	٣٦٤	٣٧٩	٣٩٢
الجبن البلدى			«	٢٦١	١٦٦	١٧١	١٦٤	١٦٤	١٦٨
البن	جاوة نمرة ١		«	٤٢١	٣٨٠	٣٢٦	٣٣٥	٣١٢	٣٤١
	سانتوس نمرة ١		«	٥١٣	٤٢٥	٣٦٩	٣٦٩	٣٦٠	٣٩٤
	يمنى	ماقوط	«	٦٣٤	٥٢٢	٤٨٦	٤٨٠	٤٦٧	٤٦٤
		مبروم	«	٧١٥	٥٧٢	٥٣٥	٥٢٣	٥٢٧	٥١١
البيض			مائة	٢٥	١٥	١٥٫٩	١٦٫٥	١٦٫٢	١٦٫١
			ألف	٢٣٠	١٤٣	١٥	١٥٧	١٥٣	١٥١
الموز البلدى			أقة	—	—	٣٫٤	٢٫٣	٢٫١	٢٫٣
الدقيق	ذرة		الشوال ٨٠ أقة	١٠٥	٦٠	٩٩	٩١	٧١	٧٦
	قمح			١٣٥	١٠٤	١٢٨	١٣٩	١١٣	١١١
الدجاج (فيومى وصعيدى)			أقة	١٤٫٩	١١	١٠٫٥	١٠٫٩	١٠٫٦	١٠٫٧
الفول السودانى			اردب	١٤١	٨٣	٨٣	١٠٥	٩٣	٨٤٫٧
الذرة الشامية	مبرومة		«	١٣٦	٧٩	١٣	١١٨	٨٨٫٥	١٠٦
	ناب الجمل		«	١١٦	٦٥	١١٧	١١٣	٨٢	٩٨
اليوسفى			مائة	٢٨	١١	١٢	٧٫٤	٨	٧٫٦
الذرة الرفيعة البلدى (العوبجة)			اردب	١٣٨	٦٨	١١٣	١٠٨	٧٣	٩١

(تابع) أسعار الجملة فى أسواق القاهرة

اسم الصنف			الوحدة	١٩٢٨	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧
				م	م	م	م	م	م
العسل الأسود			قنطار	٥٣	٣٥	٣٥	٣٤	٣٨	٤٢
اللحم	ضأن ...	بلدى ...	«	٥٤٠	٢٧٨	٣٠٢	٣٧٥	٣٧٠	٣٧٠ر٥
		شامى ...	«	٣٧٥	٢٢٠	—	—	٢٧٩	٢٨٠
		سودانى ...	«	٣٣٠	٢٣٤	٢٦٤	٢٧٦	٢٩٠	٣١٥
	بقرى ...	بلدى ...	«	٣٣٤	١٧٦	١٨٧	٢٣٤	٢٢٧ر٥	٢٢٢
		سودانى ...	«	٢٤٥	١٤٥	١٥٠	١٥٠	١٦٢	١٧٠
	عجالى		«	٤١٣	٢٢٣	٢٦٦	٢٨٣	٢٧٥	٢٧٧ر٥
	جاموسى		«	٢٩٥	١٥٠	١٦١	١٧٠	١٨٤ر٥	١٨٥
الزيت ...	قرطم حلوى		«	٢٤٧	١٧٣	١٧٥	١٧٢	١٧١	١٨٤
	بذرة القطن	انجليزى ...	أقة	٤ر٦	٣ر٧	٢ر٨	٣ر٥	٣ر٧	٣ر٥
		فرنسى ...	«	٥ر٩	٤ر٦	٣ر٩	٤ر٧	٤ر٩	٤ر٦
		سلطانى ...	«	٥ر٤	٤ر٢	٣ر٣	٤	٤ر٥	٤
	بذر الكتان (حار) ...		قنطار	٣١٦	١٨٥	١٨٧	١٨٥	١٨٩	١٨٨
	زيتون		أقة	١١ر٨	٨ر٣	٨ر٣	٨ر٧	٩ر١	١١ر١
	سمسم (سيرج)		قنطار	٣١٦	١٨٧	١٨٦	١٨٦	٢٠١	٢١١
البصل ...	بحيرى		قنطار	٦٥	١٩	٣٤	٥٨	٦٤	٤٠ر٨
	صعيدى		١٠٨ أقة	٤٢	١٢	٢٩	٤٣	٤٨	٣٢
البرتقال			مائة	٣٦	٢٥	١٤	٢٥	١٨	١٣ر١
البترول			صفيحة	١٢ر٢	١٠ر٦	١٠ر٢	١٠ر٦	١١	١١ر١
البطاطس ...	بلدى		قنطار٤٤ أقة	٣٣	٢٤	٢٨	٣٢	٣١	٢٨
	قبرصى		«	٦٨	٥٨	٥٩	٦٥	٦٠	٥٧
	انجليزى		«	٥٠	٤٢	—	—	٣٣	٢٦
	فرنسى		«	٥٦	٤٢	٤٣	٤٥	٤٢	—
	ايطالى		«	٥٤	٤٥	٥٢	٥١	٤٧	٤٣
الأرز ...	ضرب دمياط	يابانى ...	اردب	٢٤٠	١٤٢	١٦٦	١٩٤	١٧٦	١٨٥
		مخصوص	١٦٠ أقة	٢٧٠	١٥٤	١٧٨	٢٠٢	١٨٧	١٩٣

(تابع) أسعار الجملة فى أسواق القاهرة

اسم الصنف			الوحدة	١٩٢٨	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧
				م	م	م	م	م	م
(تابع) الأرز	ضرب المنصورة	يابانى ...	اردب ١٦٠ أقة	٢٣٣	١٤٢	١٦٥	١٨٧٫٥	—	—
		مخصوص		٢٦٤	١٥٤	١٧٦	٢٠٠	—	—
	رانجونى نمرة ٣			٣١٠	١٩٥	٢٢٤	—	—	—
	ضرب رشيد	يابانى ...		٢٨٢	١٦٧	١٨٩	٢١٨	١٩٦	٢٠٢
		مخصوص		٣١٥	١٨٥	٢٠٤	٢٣٦	٢٠٨	٢١٣
صابون	بلدى	جرجس دباس وأولاده	قنطار	٢٨٣	٢٤٣	٢٦٣	٢٥٧	٢٣٥	٢٤٣
		شركة كفرالزيات نمرة ١	«	١٤٠	٩٤	٩١	٨٥٫٥	٨٤	١٠٠
		ناباسى حسن نمر ...	«	٣٢٧	٣٢٨	٣٣٣	٣٢٨	٣٣٦	٣٧٩
	من الخارج (مرسيليا ٧٢ ٪)		١٠٠ قطعة	١٢٥	١٢٣	١٢٢	١٢٥	١٢٤	١٣٠
الكحول (الاسبرتو)	مكرر		١٠٠ لتر	٢١٦٩	١٤٦٣	١٤٥٠	١٤٥٠	١٤٢٩	١٤٠٠
	غير مكرر		«	١٩٨	٢٧٥	٢٧٠	٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠
السكر	كسر		قنطار	٩٨	١٠٧	١٠٨	١٠٨	١٠٨	١٠٨
	رءوس		«	١١١	١١٩	١١٩	١١٩	١١٩	١١٩
	مربعات		«	١٠٩	١١٦	١١٤	١١٣	١١٤	١١٣٫٧
	مسحوق أبيض ...		«	٨٠	٩٤	٩٣	٩٣	٩٤	٩٦٫٩
	سنترفيش		«	٧٤	٩١	٩٠	٩٠٫٥	٩١٫٥	٩٣٫٤
الطماطم			«	٢٧٫٩	١٦	٢١٫٧	٢٣	١٧	٢٣٫٧
الديوك الرومى			أقة	١٩٫٥	١٤	١٤٫٧	١٥٫١	١٥	١٥
قمح	بلدى ...	تجارى ...	اردب ١٢ كيلة	١٥٩	١٠٥	١٦٠	١٦٠	١٣٦	١٣٠
		ذواتى ...	«	١٦٨	١١٢	١٦٢	١٦٣	١٣٧	١٣٢
	بحيرى ...	تجارى ...	«	—	١٠٨	١٦١	١٦٢	١٣٣	١٢٩
		ذواتى ...	«	—	١١٧	١٦٢	١٦٥	١٣٥	١٢٩
	هندى ...	تجارى ...	«	١٥٩	١١٠	١٦٦	١٧٠	١٤٠	١٣٧
		ذواتى ...	«	١٧٢	١٢٢	١٦٧	١٧٣	١٤٣	١٣٩
	صعيدى ...	تجارى ...	«	١٩٥	١١٥	١٧١	١٧٦	١٤٤٫٥	١٣٦
		موانى ...	«	٢٠٧	١٢٨	١٧٢	١٨١	١٤٦	١٤٠

المتوسط السنوى لأسعار الجملة فى أسواق الاسكندرية

فى المدّة من سنة ١٩٣٣ الى سنة ١٩٣٧ مقارنة بسنة ١٩٢٨

اسم الصنف			الوحدة	١٩٢٨	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧
				ص	ص	ص	ص	ص	ص
فول صحيح	منق	أحمر	اردب	١٥٦	٧٩	١٢٨	١٤٤	١٢٦٫٥	١٢٣
		أبيض	١٢ كيلة	٢٦٣	١١٩	١٨٦	١٨٨	١٦٣	١٥٤
	مخلوط		«	١٩٠	٩٢	١٥٤	١٧٠	١٤١	١٤٣
السمن	بحرى	بقرى	قنطار	٦٣٣	٤٠٠	—	—	—	—
		جاموسى	«	٧٢١	٤٤٩	٤٥٥	٤٥٨	٥٠٣	٥١٩
	مزهر		«	—	٤٥٠	—	—	—	—
	صعيدى	بقرى	«	٦٢٣	٣٨٠	٤٤٥	—	—	—
		جاموسى	«	٦٨٥	٣٩٧	٣٨٨	٤٤١	٤٩١	٤٩٩
	زمدة بلدى		«	—	٤٧٢	٣٨٨	٣٦٩	٤٠٦	٤٠٧
البن	جاوة	نمرة ١	«	—	٣٤٣	—	—	—	٢٩٠
	سانتوس	نمرة ١	«	٥٠٦	٤٠١	٣٦٣	٣٥٩	٣٤٣	٣٩٨
	يمنى	ملقوط	«	٦٤١	٥٤٧	٥٢٧	٥٠٢	٤٦٩	٤ ٨
		مبروم	«	—	٦٠٢	٥٧٨	٥٣٤	٥٠٦	٤٨١
الجبن البلدى			«	٢٥٠	١٦٦	١٧١	١٦٤	١٦٤	١٦٨
البيض			مائة	٢٣٫٨	١٥	١٥٫٧	١٦٫٩	١٦٫٣	١٦٫٨
			ألف	٢٢٥	١٤٦	١٤٥	١٥٢	١٤٦	١٤٩
الموز البلدى			أقة	—	—	٣٫٣	٢٫٣	٢٫٢	٢٫٥
الدقيق	ذرة		شوال	١٠٢	٥٤	٨٠	٩٤	٧١٫٥	٧٦
	قمح		٨٠ أقة	١٣٥	٩٨	١٣٤	١٤١	١١٨	١١١
الدجاج (فيومى وصعيدى)			أقة	١٧٫١	٩٫٥	٩٫٣	١٠٫١	١٠٫٣	١٠٫٦
الفول السودانى			اردب	١٤٠	٨٢	٧٩	١٠٠	٩٣٫٥	٨٦
الذرة الشامية	مبرومة		«	١٢٤	٦٩	١٠٧	٩٩	٦٤	٩٧
	ناب الجمل		«	١١٠	٥٧	١٠٧	١٠٣	٧٤	٨٥
اليوسفى			مائة	٢٧	١٠	١٣	٨٫٩	١٢	٨٫٦
الذرة الرفيعة			اردب	١٣٨	٦٩	١٠٧	١٠٤	٧٢	٨٩

اسم الصنف			الوحدة	١٩٢٨	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧
العسل الأسود			قنطار	٥٦	٣٥	٣٥	٣٥	٤٢	٤١٫٥
اللحم	ضأن ...	بلدى ...	«	٥٢١	٢٩٨	٣١١	٣١٦	٣١٧	٣٢٤
		شامى ...	«	٣٦١	٢٨٢	٢٩٨	٣٠١	٢٥٤	٢٨٤
		سودانى...	«	—	٢٤٥	٢٦٣	٢٧٥	٢٥٥	—
	بقرى ...	بلدى ...	«	٣٢٤	١٩٠	٢٠١	٢٠٢	٢٠٠٫٥	٢١٨
		سودانى...	«	٢١٨	١٧٥	١٨١	١٠٩٫٥	١٨٧	١٨٩
	عجالى...		«	٤٢١	٢٦٦	٢٧٩	٢٨٦	٣١٥	٣١١
	جاموسى		«	٢٢١	١٥٣	١٥٢	١٥٦	١٧٠	١٦٩٫٥
الزيت ..	قرطم حلو		«	—	—	—	—	—	—
	بذرة القطن	انجليزى...	أقة	٤٫٤	٤٫٠	٢٫٩	٣٫٥	٣٫٠	٣٫٥
		فرنسى ...	«	٥٫٤	٥٫٠	٣٫٩	٤٫٧	٤٫٨	٤٫٧
		سلطانى...	«	٤٫٩	٤٫٥	٣٫٤	٤	٤٫٣	٤
	بذرة الكتان (حار) ...		قنطار	٣٥٤	٢٠٧	١٨٩	١٨١	١٩١	١٨٨
	زيتون		أقة	١٠٫٧	٧٫٦	٨٫١	٨٫٢	٩٫٨	١١٫٦
	سمسم (سيرج)		قنطار	٣١٧	٢١٩	١٨٣	١٨١	٢١٦٫٥	٢١٨
البصل ...	بحيرى		«	٧٣	٢٧	٤٠	٥٢	٦٦	٤٤
	صعيدى		١٠٨ أقة	٥١	١٩	٣٧	٤٥	٥٢	٣٢
البرتقال			مائة	٣٤	١٣	١٥	١٣	١٨	١٤٫٢
البترول			صفيحة	١٠٫٨	٩٫١	٨٫٨	٩٫٣	٩٫٤	٩٫٦
البطاطس ...	بلدى		قنطار	٣١	٢٣	٢٨	٣٣	٣٠	٢٧
	قبرصى		٤٤ أقة	٥٩	٤٦	٤٨	٥٦	٤٧	٤٧
	انجليزى		«	٥٨	—	—	—	٥٧٫٥	—
	فرنسى...		«	٤٩	٣٨	٣٦	٤٠	٣٦	—
	ايطالى		«	٤٥	٤١	٤٧	٤٥	٤٠٫٥	٣٧
الأرز... ...	ضرب دمياط	يابانى ...	اردب	٢٤١	١٤٥	١٧٥	٢٠٤	١٦٥	١٦٤٫٥
		مخصوص	١٦٠ أقة	٢٧١	١٦٠	١٨٤	١٩٧٫٥	١٧٨٫٥	١٧٧
	ضرب المنصورة	يابانى ...	«	٢٣٩	١٤٧	١٧٦	٢٠٧	—	—
		مخصوص	«	٢٦١	١٦٠	١٧٧	١٩٥	—	—

اسم الصنف			الوحدة	١٩٢٨	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧
				م	م	م	م	م	م
الأرز		رانجونى نمرة ٣	أردب	٢٩٧	١٨٤	—	—	—	—
	ضرب رشيد	يابانى ...	١٦٠ أقة	٢٨٦	١٧٢	١٩٠	٢٢٧	١٩٨	٢١١
		مخصوص	«	٣٢٤	١٩٥	٢٠٩	٢٤٤	٢٤٨	٢٢٥
صابون		جرجس دباس وأولاده	قنطار	—	—	—	—	—	—
	بلدى	شركة كفر الزيات نمرة ١	«	١٤٢	١٢٠	١١١	٩٥	٨٤٫٥	٩٣
		نابلس حسن نمر ...	«	—	٣٢٠	٣٦٢	٣٧٨	٣٥٧٫٥	٣٩٤
	من الخارج (مرسيليا ٧٢ ٪)		١٠٠ قطعة	١٢٢	١٢٥	١١٧	١١٠	١١٠	١١٥
الكحول (الاسبرتو)	مكرر		١٠٠ لتر	٢١٦٩	١٤٦٣	١٤٥٠	١٤٥٠	١٤٢٩	١٤٠١
	غير مكرر		«	١٩٨	٢٧٥	٢٧٠	٢٨٠	٢٨٠	٢٧٧
السكر	كسر		قنطار	٩٥	١٠٥	١٠٧	١٠٧	١٠٩	١٠٩
	رؤوس		«	١٠٩	١١٧	١١٨	١١٨	١١٨٫٥	١١٩٫٣
	مربعات		«	١٠٨	١١٣	١١٤	١١٤	١١٥	١١٥
	مسحوق أبيض		«	٨٠	٩٧	٩٨	٩٧	٩٨٫٥	٠
	سنترفيش		«	٧٣	٩٤	٩٤	٩٤٫٥	٩٦	٩٦
الطماطم			«	٣١	١٦	١٩٫٣	٢٢٫٢	٢٣٫٥	٢٣٫٦
الديوك الرومى			أقة	٢١٫٣	١٣	١٤٫٦	١٤٫٥	١٤	١٣٫٤
قمح	بلدى ...	تجارى ...	أردب ١٢ كيلة	١٤٨	١٠٦	١٤٥	١٤٥	١٢٢٫٥	١٢٠
		ذواتى ...	«	١٥٧	١٠٦	١٥٢	١٥٢	١٢٦	١٢٤
	بحيرى ...	تجارى ...	«	١٥٠	١٠٠	١٤٢	١٤١	١١٥	١١٥
		ذواتى ...	«	١٥٨	١٠٥	١٤٩	١٤٨	١٢٠	١١٩
	هندى ...	تجارى ...	«	١٥٤	١٠٦	١٥٠	١٥١٫٥	١٢٨	١٢٤
		ذواتى ...	«	١٦٤	١١٣	١٦١	١٦٢	١٣٥	١٢٩
	صعيدى ...	تجارى ...	«	١٧٠	١٠٣	١٤١	١٥١	١٢٥	١١٨
		موانى ...	«	١٨٠	١٠٨	١٥٤	١٥٧	١٢٨	١٢٢

معاونة الوزارة للغرف التجارية

أولا — المعاونة المالية :

لما كانت إيرادات الغرف لا تسد نفقاتها فان هذه الوزارة تدرج فى ميزانيتها اعتمادا خاصا لإعانات الغرف كل عام .

وكانت الإعانة التى صرفت للغرف فى السنوات الثلاث الأخيرة كالآتى :

	١٩٣٥ — ١٩٣٦	١٩٣٦ — ١٩٣٧	١٩٣٧ — ١٩٣٨
	جنيه	جنيه	جنيه
القاهرة	٢٠٠٠	١٦٩٤	١٨٠٧
الاسكندرية	٢٠٠٠	١٤٠٠	١٢٠٠
بورسعيد	٣٠٠	٤٤٤	٤٤٦
المنيا...	١٠٠٠	٨٤٦	٣٧١
الفيوم	٤٥٠	٤٣٠	٤٥٠
بنى سويف	٣٠٠	٥١٧	٤٠٨
أسيوط	٢٥٠	٥١٢	٥٧٥
المنصورة	٣٥٠	٤٢٧	٣٨٩
طنطا	—	٣٠٠	٣٥٠

ثانيا — المعاونة الإدارية والفنية :

تقوم هذه الوزارة بوضع كافة النماذج للدفاتر اللازمة للغرف لضبط حساباتها وحصر موجوداتها وأموالها و بيان أعمالها كما تضع نماذج الميزانيات والحسابات الختامية وكافة الاستمارات الأخرى وقد وضعت نظاما حسابيا موحداً لجميع الغرف .

و يقوم مفتشوها بمراجعة هذه الحسابات وفحصها فى أوقات متقاربة .

كذلك توافى هذه الوزارة جميع الغرف بالبيانات الاحصائية عن التجارة والصناعة فى القطر المصرى والخارج وترسل اليها النشرات والمطبوعات الدورية التى تصدرها مصالح الحكومة المختلفة فى هذه الشؤون .

كما تقوم هذه الوزارة بالتوسط لتلبية جميع طلبات الغرف على وجه السرعة وتدرس الاقتراحات التى تقدّم اليها منها بعناية وتعمل على تنفذ ما تراه منها مفيدا .

وهى لا تألو جهدا فى ارشاد هذه الغرف وتوجيهها إلى ناحية المصلحة العامة .

مشروع قانون الغرف الجديد

بعد أن وضع القانون السالف الذكر موضع التنفيذ رأت هذه الوزارة التدرج فى زيادة اختصاصات الغرف التجارية وعلى هذا قامت بتحضير مشروع قانون جديد للغرف التجارية وعدّلت بعض النصوص التى اتفق على تعديلها .

ومن شأن مشروع القانون الجديد أن يجعل الاشتراك اجباريا لكل تاجر مصرى الجنس مسجل اسمه فى السجل التجارى . ونص على وجود غرفة فى كل مديرية أو محافظة .

الغرف المصرية التجارية فى الخارج

أنشئت غرف تجارية مختلطة فى بعض البلاد الأجنبية الغرض منها توثيق العلاقات التجارية بين البلد الذى تنشأ فيه الغرفة والقطر المصرى والدفاع عن المصالح المشتركة بين البلدين .

وقد رأت الحكومة منح اعانات مالية لهذه الغرف لمعاونتها على القيام بالمهام التى أنشئت من أجلها ووضعت لذلك شروطا معينة تكون أساسا للمنح المالية ووافق مجلس الوزراء على هذه الاشتراطات .

وقد قامت كل من الغرفة التجارية المصرية البلجيكية ببروكسل والغرفة التجارية المصرية ببرلين والغرفة التجارية المصرية الهولاندية بلاهاى بقبول هذه الاشتراطات وعليه قررت هذه الوزارة صرف اعانة مالية قدرها ١٠٠ جنيه لكل من هذه الغرف سنويا .

وقد أنشئت حديثا غرفة تجارية ايطالية مصرية بجنوة وغرفة تجارية رومانية مصرية فى بوخارست .

اعمـال الدمغة

تنقسم أعمال مصلحة دمغ المصوغات والموازين الى قسمين رئيسيين :

القسم الأول — دمغ المصوغات .

القسم الثانى — دمغ الموازين والمقاييس والمكاييل .

القسم الأول — دمغ المصوغات

(١) ترمى جميع القوانين واللوائح الخاصة بدمغ المصوغات الى حماية مصالح المتعاملين وصيانة سمعـة الصناعة المصرية ولذلك نص القانون نمرة ١٩ لسـنة ١٩١٦ على تحديد العيارات الذهبية والفضية بأن قرر أن المشغولات الذهبية هى كل قطعة معدنية لايقل عيارها عن خمسة عشر قيراطا من الذهب النقى والمشغولات الفضية هى كل قطعة معدنيـة تحتوى على الاقل ٦٠٠/ من الفضة النقية . أما الأصناف ذات العيار الواطى ، فقـد حددها القانون بأنها كل صنف مخلوط يحتوى على أقل من خمسة عشر قيراطا معدنا نقيا للذهب أو على أقل من ٦٠٠/ معدنا نقيا للفضة وذلك بخلاف الأصناف " الملهسة " وهى كل صنف من المعدن المغطى بقشرة لامعة من الذهب أو الفضة .

(٢) وقد حرم القانون عرض أو بيع المنقولات الذهبيـة أو الفضية ما لم تكن مدموغة بمعرفة مصلحة دمغ المصوغات أو أحد أقلامها أو بمعرفة قلم دمغة أجنبى يعـترف به من الحكومة المصرية . وتوجد أقلام دمغ المصوغات بالمدن الآتية :

القاهرة (الادارة الرئيسية) .

الاسكندرية .

طنطا .

بنى سويف .

أما الممالك التي تعترف الحكومة المصرية بدمغاتها فهي :

بريطانيا العظمى — فرنسا — ايطاليا — سويسرا — المجر — البرتغال — روسيا — هولندا — بلجيكا — السويد — اسبانيا — بلغاريا — تركيا — الدانيمرك — رومانيا — تشيكوسلوفاكيا — يوغوسلافيا — تونس — الجزائر .

(٣) تتقاضى أقلام الدمغة رسوما متنوعة نظير دمغ المشغولات أو فحص السبائك والأسلاك بأنواعها (المادتين ١٣ و ١٤ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩١٦) وفيما يلى بيان جميع متحصلات رسوم أقلام الدمغة الأربعة :

السنة	اجمالى المتحصل
	جنيه مصرى
١٩٢٨ — ١٩٢٩	٣٣٣٨٧
١٩٣٢ — ١٩٣٣	٩٨٦٣
١٩٣٣ — ١٩٣٤	١٠٩٨٧
١٩٣٤ — ١٩٣٥	١١٢٢٦
١٩٣٥ — ١٩٣٦	١٤١٥٧
١٩٣٦ — ١٩٣٧	١٩٦١١

(٤) ويلاحظ أن أقلام الدمغة لا تقبل المشغولات المقدمة لدمغها إلا إذا كانت مشفوعة باقرار كتابى يوقعه صاحبها أو وكيله ويبين فيه أن تلك القطعة المقدمة ذات عيار من العيارات القانونية الآتية :

للمشغولات الذهبية ٢٣,٥ — ٢١ — ١٨ — ١٥ قيراطا من الذهب النقى .

« الفضية ٩٠٠/٠٠ — ٨٠٠/٠٠ — ٦٠٠/٠٠ فضة نقية .

وقد خول القانون لأقلام الدمغة سلطة تكسير هذه المشغولات إذا اتضح أنها أقل من العيار المثبت فى الإقرار المقدم — وفيما يلى بيان إجمالى وزن المشغولات الذهبية والفضية المقدمة لجميع أقلام الدمغة وما كسر منها ونسبة المكسور إلى مجموع المقدم منها للدمغ :

السنة	مشغولات ذهبية بالدرهم			مشغولات فضية بالدرهم		
	مدموغة	مكسرة	نسبة ٪	مدموغة	مكسرة	نسبة ٪
١٩٢٨ — ١٩٢٩	٥٢٤٨٠٤٨	١٢٢٩٠٩	٢٫٢٨	١٣٣٦٥٥٨٤	٦٠٢٧٤٠	٤٫٣١
١٩٣٢ — ١٩٣٣	١١٢١٣٨٤	٤٤٢٢٢	٣٫٧٩	٧٫٣٧٥٢١٤	١٧٧٨٩٠	٢٫٣٥
١٩٣٣ — ١٩٣٤	١٢٤٠١٣٥	٣٧٢٨٥	٢٫٩١	٨٦٩٤٢٤٩	١٥٧٢٤٢	١٫٧٧
١٩٣٤ — ١٩٣٥	١٣٥٤٧٢٠	٤٠٩٦٦	٢٫٩٣	٧٩٤١١٦٧	١٤٢٠٤٧	١٫٧٥
١٩٣٥ — ١٩٣٦	١٧٥٨٩٥٤	٤٣٨٧٥	٢٫٤٣	٩٧٣٦٦١١	٢٧٦٢٥٦	٢٫٧٥
١٩٣٦ — ١٩٣٧	٢١٦٣٦٨٤	٤٩٠١٢	٢٫٢١	١٦٩٩٨٢٠٦	٥٢٠٠٣٢	٢٫٩٦

أما اجمالى وزن السبائك الذهبية والفضية التى قدمت ودمغت فبيانها كالآتى :

السنة	ذهب بالدرهم	فضة بالدرهم
١٩٢٨ — ١٩٢٩	٥٩١٧١٥	٢٨١٩٧٣٢
١٩٣٢ — ١٩٣٣	٨٠٤٩٨٤٧	٤٩٦٥١٩٣
١٩٣٣ — ١٩٣٤	٥٠٤٨٤٣٩	٥٠١٠٤٠٨
١٩٣٤ — ١٩٣٥	٣٠٤٧٦٧٦	٨٣٨٢٩٢٤
١٩٣٥ — ١٩٣٦	١٦١٧٣٦٨	١ ٢٨٤٩١٣
١٩٣٦ — ١٩٣٧	٧٧٨٠٩١	٢٠٥١٦٦٥

(٥) واذا ما اعتبرت المشغولات الذهبية من ١٨ قيراطا فأكثر ذات عيار عال وأقل من ١٨ قيراطا ذات عيار واطئ (كما هو العرف فى مصر) نجد أن نسبة وزن المشغولات ذات العيار

الواطئ الى اجمالى المقدم للدمغ من المشغولات الذهبية ضئيلة جدا لدرجة تكاد لا تذكر . وفيما يلى بيـان تلك النسبة .

السنة	النسبة
١٩٢٨ — ١٩٢٩	٠/٠ر٢٩
١٩٣٢ — ١٩٣٣	٠/٠ر٥٧
١٩٣٣ — ١٩٣٤	٠/٠ر٣٩
١٩٣٤ — ١٩٣٥	٠/٠ر٥٤
١٩٣٥ — ١٩٣٦	٠/٠ر٤١
١٩٣٦ — ١٩٣٧	٠/٠ر٣٩

واذا نحن أمعنا النظر فى هذه النسب تبين لنـا أن المصريين يحرصون على اقتناء المشغولات ذات العيار العالى ولعل هـذا مرجعه أن المصريات وبخاصة الفلاحات منهن يعتبرن المشغولات الذهبية وسيلة آمنة للادخار فضلا عن أنها مظهرا من مظاهر الزينة والتجميل وذلك علاوة على أنه فى حالة احتياجهن لبيع هذه المشغولات فان نسبة الخسارة تقل كلما ارتفع العيار وذلك لأن تكاليف "المصنعية" تكاد تكون واحدة بغض النظر عن عيار المشغولات .

(٦) أما فيما يختص بالفضة فاننـا اذا اعتبرنا أن القطع المعدنية التى تحتوى من الفضة النقية ٦٠٠/٠ فأكثر ذات عيار عال وأقل من ٦٠٠/٠ ذات عيار واطئ نجد أن نسبة المشغولات الفضية ذات العيار الواطئ الى اجمالى المقدم للدمغ من المشغولات الفضية هى كما يلى :

السنة	النسبة
١٩٢٨ — ١٩٢٩	٠/٠ر٣٦
١٩٣٢ — ١٩٣٣	٠/٠ر٢١
١٩٣٣ — ١٩٣٤	٠/٠ر٥٥
١٩٣٤ — ١٩٣٥	٠/٠ر٤٥
١٩٣٥ — ١٩٣٦	٠/٠ر٢٣
١٩٣٦ — ١٩٣٧	٠/٠ر١٣

القسم الثانى — دمغ الموازين والمقاييس والمكاييل

تقوم ادارة الموازين والمكاييل بتنفيذ القانون رقم ٩ لسنة ١٩١٤ المدرج بالوقائع المصرية عدد ١٢٩ الصادر فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٤ و بتنفيذ القرارات التى ترتبت عليه وهى :

(١) قرار وزارة المالية الصادر فى ٢٤ فبراير سنة ١٩١٥ تنفيذا للمادة التاسعة من القانون السابق . وهذا القرار خاص بالمواصفات الواجب توافرها فى الموازين والمقاييس والمكاييل المقدمة للدمغ وطريقة دمغها .

(٢) قرار وزارة الداخلية الصادر فى ٢٣ فبراير سنة ١٩١٥ تنفيذا للمادة الثامنة من القانون السابق . وهذا القرار خاص بلائحة مزاولة حرفتى القبانة والكيالة العمومية والشروط الواجب توافرها للحصول على رخصة لمزاولة إحدى هاتين الحرفتين .

وقد حدد القانون السابق ذكره عيارات الموازين والمقاييس والمكاييل القانونية فى القطر المصرى وأجاز دمغها لمن يطلب ذلك كما حدد المقادير المسموح بها فى حالتى العجز والزيادة ونص على أن التجار والباعة المتجولين والقبانية العموميين وغيرهم من أرباب الحرف الذين يحوزون فى مخازنهم أو حوانيتهم أو مصانعهم أو ورشهم أو محلات تجارتهم موازين أو مقاييس أو مكاييل مغشوشة أو يحملونها يعاقبون قانونا وتصادر موازينهم أو مقاييسهم أو مكاييلهم .

وتقضى لائحة القبانة والكيالة بعدم اعطاء رخصة لمزاولة إحدى هاتين الحرفتين الا بعد التثبت من حسن سلوك الطالب والتأكد من كفايته لمزاولة الحرفة التى يطلبها والمامه بالقراءة والكتابة والحساب البسيط بيد أنه فى حالة طالبى مزاولة حرفة الكيالة يكتفى بالتثبت من كفايتهم لمزاولة هذه الحرفة .

وتنفيذا لأحكام هذا القانون وما ترتب عليه من قرارات ولوائح يباشر موظفو الادارة المختصة بمصلحة الدمغة الأعمال الآتية :

(١) التفتيش على الموازين والمقاييس والمكاييل بالأسواق والبلاد لضبط المغشوش منها وتحرير المحاضر للمخالفين .

(٣) أداء الشهادة أمام المحاكم الأهلية والمختلطة فى قضايا الموازين والمقاييس والمكاييل .

(٣) اختبار مايقدم اليهم من الموازين والمقاييس والمكاييل ودمغ الصحيح منها وتحصيل الرسوم المستحقة عليها وفقا للقانون .

(٤) مراقبة وزن محصول القطن فى القرى والحواضر .

وعلاوة على ذلك تباشر الادارة اختبار موازين مصالح الحكومة وعلى الأخص مكاتب البريد وتفاتيش مصلحة الأملاك سنويا والسجون والمستشفيات كل ستة أشهر ومدارس وزارة المعارف ومجالس المديريات والمجالس المحلية والمذابح وشون البنوك وسواحل الغلال وخزائن المديريات وتفاتيش الرى كلما طلب ذلك وإصلاح ما يمكن اصلاحه منها محليا أو فى ورشة الادارة المعدة لذلك.
كما تبيع الادارة السنجات الصحيحة المدموغة للجمهور بأثمان معتدلة لتسهيل الحصول عليها .

و يوجد لإدارة الموازين والمكاييل مكاتب فى الجهات الآتية .

القاهرة
- شارع فاروق الأول رقم ٢٠٩ بالقرب من جامع الظاهر .
- شارع المبتديان حارة حسنى بالعمارة رقم ١٠ بالسيدة .
- شارع وكالة الخرنوب رقم ٦ أمام قسم البوليس ببولاق .

الاسكندرية
- بمبنى الكورنتينة القديمة بشارع البحرية بجوار مخزن بضائع منه فيه .
- بمينا البصل شارع فرنسو كوستى رقم ٩ بالقرب من قسم البوليس .
- بسيدى جابر بشارع مصطفى باشا رقم ١٣ — الرمل .

بورسعيد — أمام قسم ثان البوليس .

الاسماعيلية — ضمن مبانى الكورنتينه .

السويس — بمبنى الجمرك القديم .

دمنهور — شارع السلطان حسين رقم ٨ أمام نادى الموظفين .

طنطا — باستراحة المالية القديمة .

كفر الشيخ — ببندر كفر الشيخ .

المحلة الكبرى — بشارع المتولى .

الزقازيق — بشارع الفراخة .

المنصورة — بديوان المديرية .

ميت غمر — ببندر ميت غمر قريبا من نادى الموظفين .

دمياط — بسراى المحافظة .

شبين الكوم — بشارع الرى .

بنها — بشارع عصمت .

الجيزة — بشارع عباس .

بنى سويف — بشارع الرياضى .

الفيوم — بسراى المديرية .

المنيا — بشارع فؤاد الأول بركز البوليس .

أسيوط — بشارع رياض .

سوهاج — بمبنى المركز .

قنا بسراى المديرية .

أسوان — بجوار المحطة بملك الشيخ سعد الدين محمد .

وتحتفظ الادارة العامة بالقاهرة بمجموعتين نموذجيتين من المعايير غاية فى الدقة تسمى الأولى (Primary standards) وهذه لايرجع اليها إلا فى الأحوال النادرة المطلوب فيها حد الكمال فى الدقة وتسمى الثانية (Secondary Standards) وهذه تستعمل فى الحالات التى تلى الأولى فى الدقة — كما تحتفظ الادارة بمجموعتين أخريتين تستعمل احداهما لتقارن بها النماذج المحفوظة بمكاتب الأقاليم وتسمى (Cursory Standards) والأخرى تستعمل فى أعمال الادارة اليومية وتسمى (Working Standards) .

وتقوم الادارة بشراء وتوريد جميع الموازين والمكاييل اللازمة لمصالح الحكومة المختلفة وتركيب ما يلزم تركيبه وتسليمه اليها بعمل عطاءات داخلية وخارجية وكذا مقاسات الأطوال كالأشرطة والجنازير والصولات والقامات اللازمة لمصلحة المساحة وإختيارها .

وقد رأت الوزارة أخيرا تمشيا مع سياستها الانشائية ورغبة فى استكمال التشريعات التجارية وجوب تعديل القوانين واللوائح الخاصة بالموازين والمقاييس والمكاييل وجعلها أكثر تمشيا مع تقدم النشاط التجارى فشكلت لجنة قامت بوضع مشروع قانون جديد اجتاز جميع المراحل التشريعية الأولية ثم أحيل بعد ذلك الى مجلس النواب ولا يزال منظورا أمام لجنة التجارة به .

السجل التجارى

وسائل الاشهار المقررة فى القانون التجارى المصرى

نص القانون التجارى المصرى (أهلى ومختلط) على إجراءات خاصة بالاشهار فى المواد التجارية منها الاشهار الدائم (Publicité permanente) كايداع ملخصات مشارطات الشركات فى أقلام كتاب المحاكم والاشهار المؤقت (Publicité passagère) كنشر هذه الملخصات فى الصحف المعدة للاعلانات القضائية (المادتان ٤ و ١٠ تجارى أهلى مختلط فيما يختص بالاذن بالاتجار للقاصر والمواد ٦ — ١٠/٢٠ — ٢٤ ت . أ . م فيما يختص بالنظام المالى لزواج التجار والمواد ٢١٣ و ٢١٤/٢٢٢ و ٢٢١ ت . أ . م فيما يختص بأحكام إشهار الافلاس وتعيين وقت التوقف عن الدفع والمواد ٤٨ و ٥٤ ت . أ . م وما يليهما فيما يختص باشهار الشركات التجارية .

الغرض من إدخال نظام السجل التجارى

ولما كان تعدد وسائل الاشهار المقررة لكل حالة على حدة لا يمكن من استجماع وحصر الحقائق التى يجب أن تكون معروفة عن كل تاجر أو شركة وجعلها مجموعا موحدا يكون فى إمكان الجمهور الاطلاع عليها فقد حدا ذلك بمعظم الدول الأجنبية إلى خلق الوسيلة لذلك بادخال نظام السجل التجارى . وقد أدخل هذا النظام بمصر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٤ لخدمة التجارة وتيسير المعاملات وتوطيد الثقة ونشر العلانية . وقد بنيت أحكامه على مبادئ التشريع البلجيكى (قانون ٣٠ مايو سنة ١٩٢٤ المعدل فى ٩ مارس سنة ١٩٢٩) والتشريع الفرنسى (قانون ١٨ مارس سنة ١٩١٩ وقانون أول يوليه سنة ١٩٢٣) ويتلخص هذا النظام فى أن يمسك بكل محافظة أو مديرية دفتر رسمى هو السجل التجارى تقيد فيه أسماء التجار المصريين والأجانب أفرادا كانوا أو شركات وتدون فية البيانات الواجب إشهارها عن كل منهم مما يمكن من إيجاد صحيفة شخصية لكل تاجر أو شركة يظهر فيها كل ما يهم الجمهور الاطلاع عليه من المعلومات المتعلقة بحياته التجارية . وقد حدد القانون البيانات التى يجب إشهارها بالسجلات التجارية فى المواد ٢ و ٤ و ٦ الخاصة بالقيد والمادتين ٣ و ٥ الخاصتين بتدوين البيانات .

ملخص أحكام القانون

أولا — الجهة التى يعهد إليها بالسجل :

رؤى أن يعهد بالسجل إلى الجهات الادارية (المحافظات والمديريات) تسهيلا لطلاب القيد وتوحيدا للسجلات (المادتان ١ و ٢ من القانون) ولذلك أنشىء تسعة عشر مكتبا بالمحافظات وعواصم المديريات وفيما يلى بيان هذه المكاتب ومواقعها :

(١) مكتب السجل التجارى بالقاهرة ... ... القاهرة : شارع قصر النيل رقم ٥٠

(٢) « « بالاسكندرية... الاسكندرية : محطة الرمل ميدان زغلول نمرة ٥ ملك شركة الشرق .

(٣) « « بالقنال ... ... بور سعيد : قسم أول شارعى توفيق وعبد المجيد رقم ١٥ ملك مدام دل بونو .

(٤) « « بالسويس... ... السويس قسم أول : شارع الكورنيش .

(٥) « « بدمياط ... ... دمياط : ميدان المحافظة تحت استراحة المبانى .

(٦) « « بالغربية ... ... طنطا : شارع المديرية البحرى رقم ٦ ملك كامل بك زايد .

(٧) « « بالبحيرة ... ... دمنهور : شارع المديرية بعمارة الأوقاف رقم ١٦

(٨) « « بالدقهلية ... ... المنصورة : شارع فؤاد الأول ملك وقف المرحوم على بك القريعى .

(٩) « « بالشرقية ... ... الزقازيق : شارع فؤاد الأول رقم ٥٨ ملك الدكتور ابراهيم عبد الرحمن .

(١٠) « « بالقليوبية... ... بنها : شارع مصلحة البريد بدار التعبئة .

(١١) « « بالمنوفية ... ... شبين الكوم : شارع الأمير فاروق ملك ورثة المرحوم مصطفى بهجت حتحوت بك .

(١٢) مكتب السجل التجارى بالجيزة ... ... الجيزة : شارع عباس رقم ٨ ملك ورثة المرحوم أحمد محمود .

(١٣) « « بالفيوم ... ... الفيوم : شارع مصطفى باشا رقم ٢٣ ملك أحمد الصوفى السيد افندى .

(١٤) « « ببنى سويف ... بنى سويف : شارع الرياضى ملك سعادة على اسلام باشا .

(١٥) « « بالمنيا ... ... المنيا : شارع ابن خصيب رقم ٤٦ ملك نصيف خزام .

(١٦) « « بأسيوط ... ... أسيوط : شارع محمد على رقم ٤٥ بملك محمد فهمى خورشيد افندى و إخوته .

(١٧) « « بسوهاج ... ... سوهاج : شارع منشية وهبى بملك محمد عيسى افندى .

(١٨) « « بقنا ... ... قنا : شارع مصطفى النحاس بملك فكرى بشاى افندى .

(١٩) « « بأسوان ... أسوان : شارع المستشفى الأميرى رقم ١ ملك محمد ابراهيم ابو شوره افندى .

وفيما يختص بالمحافظات والأقسام التابعة لمصلحة الحدود رؤى فى مبدأ انشاء السجل ارجاء تطبيق أحكام القانون فيها ريثما يتم قيد التجار والشركات بالجهات الادارية . فلما تم قيد أغلبهم بالسجل اتصلت إدارة التشريع والتسجيل بمصلحة الحدود فى شهر سبتمبر سنة ١٩٣٧ للاستعلام عن المناطق التابعة لها التى توجد بها محال تجارية أو صناعية تستلزم تطبيق قانون السجل التجارى وهذه المناطق هى :

أولا — محافظة الصحراء الغربية — وتشمل العامرية والحمام ومطروح و برانى والسلوم وواحة سيوه ومركز البحرية .

ثانيا — محافظة سينا — وتشمل القنطرة الشرقية والعريش و رفح والشط والطور وأبى زنيمة .

ثالثا — قسم البحر الأحمر — ويشمل الغردقة وسفاجا والقصير .

رابعا — محافظة الصحراء الجنوبية — وتشمل الواحتين الخارجة والداخلة .

وقد رؤى أن يقوم بقيد تجار تلك المناطق مكاتب السجل القريبة منها وتنفيذا لذلك اعد سجل خاص بمكتب الاسكندرية لقيد تجار محافظة الصحراء الغربية وآخر بمكتب بور سعيد لتجار محافظة سينا وثالث بمكتب السويس لتجار قسم البحر الأحمر ورابع بمكتب أسيوط لتجار محافظة الصحراء الجنوبية .

وقد وضع برنامج لجرد المناطق المذكورة وقبول الطلبات من التجار الذين يخضعون لواجب القيد بالسجل التجارى بها وأبلغ هذا البرنامج لمصلحة الحدود وقد كان لتلك المصلحة فضل كبير فى تسهيل مأمورية موظفى السجل .

وتنفيذا لأحكام المواد ٩ من القانون و ١٥ و ١٦ و ١٧ من اللائحة التنفيذية (قرار وزارى رقم ٨٠ اسنة ١٩٣٤) أعد بادارة السجل التجارى سجل عام لجميع بلاد القطر تقيد فيه خلاصة البيانات التى تدون فى السجلات المحلية وهذه البيانات ترد من مكاتب السجل فى خلال الأسبوع الأول من كل شهر عن القيود وتدوين البيانات وأوامر الشطب التى حصلت خلال الشهر السابق. وقد روعى قيد البيانات الواردة بكل مستخرج على حدة فى سجلين منفصلين أحدهما خاص بالتجار والثانى خاص بالشركات ويكون كل من السجلين من تسعة عشر جزءا خصص كل جزء لمحافظة أو مديرية واحدة . وتنفيذا لحكم المادة ١٨ من اللائحة التنفيذية أعد فهرس هجائى للسجل العام كما أعد فهرس آخر وزع فيه أفراد التجار والشركات المقيدة على أنواع التجارات والصناعات المختلفة وفيما يلى بيان الأنواع الرئيسية منها :

(١) التجارات

١ — المواد الغذائية مثل البقالة والدقيق والفواكه والزيوت والبيض والسكر .

٢ — الحاصلات الزراعية مثل القطن والحبوب والأرز .

٣ — الحيوانات والمنتجات الحيوانية مثل المواشى والأغنام والدواجن والجلود والأسفنج والعظام .

٤ — الأقمشة والملبوسات مثل المانيفاتورة والملابس الجاهزة والخردوات .

٥ — مواد البناء ولوازم المساكن مثل الأخشاب والبلاط والأدوات الصحية والأثاثات .

٦ — الآلات والعدد مثل السيارات وماكينات الكتابة والآلات والعدد الزراعية .

٧ — استغلال المحال العامة مثل المقاهى والبارات والمطاعم والفنادق .

٨ — تجارة المواد الكيماوية مثل البترول والأسمدة الكيمياوية والروائح العطرية .

٩ — تجارات مختلفة مثل لعب الاطفال والتعهد بالتوريد .

(ب) الصناعات

١ — المواد الغذائية مثل طحن الحبوب وصناعة السكر وضرب الأرز .

٢ — المنسوجات والملبوسات ولوازمها مثل حليج الأقطان والغزل والنسيج وصناعة الأحذية .

٣ — مواد البناء ولوازم المساكن مثل ورش الحدادة والنجارة والسمكرة وصناعة البلاط والطوب .

٤ — الآلات والعدد مثل صناعة شفرات الحلاقة والساعات وآلات الموسيقى وبناء السفن .

٥ — المواد الكيمياوية مثل الصيدلة وصناعة الأصباغ والروائح العطرية وصناعة الصابون .

٦ — المقاولات مثل مقاولات الأدوات الصحية ومقاولات البناء والدهان والزخرفة ومقاولات أشغال الكهرباء .

٧ — صناعات مختلفة كالتجليد وصناعة البراويز وصناعة العصى والمنشات ودبغ الجلود .

الأعمال المالية

١ — أعمال البنوك .

٢ — أعمال الوساطة مثل السمسرة والدلالة وأعمال الوكالة بالعمولة والنقل .

ثانيـا — من يخضع لواجب القيد :

تحقيقا للأغراض المرجوة من نظام السجل نص القانون على أن يكون القيد فرضا على كل تاجر له فى القطر المصرى محل أو فرع أو وكالة سواء أكان مصريا أم أجنبيا وسواء أكان من الأفراد أم الشركات (مادة ١) ولمعرفة ما إذا كان لأحد الأفراد أو الهيئات الصفة التجارية ولمعرفة أى الشركات تخضع للقيـد يرجع إلى أحكام القـانون التجارى المصرى و إلى قضاء المحـاكم فى تطبيق وتفسير تلك الأحكام .

ويجب توافر شرطين للالزام بالقيد أولهما أن يكون صاحب الشأن تاجرا والثـانى أن يكون له محل تجارى . أما ما يعتبر محلا تجاريا فلا يقتصر على مخازن ومحلات البيع ولكنه يشمل أى مكان يتخذ لمزاولة المعاملات التجارية فتدخل فى ذلك مكاتب الوسطاء والسماسرة والورش والمصانع وبناء على ذلك لا يدخل فيمن يجب عليهم القيـد من أفراد التجار الباعة المتجولون لأنهم ليس لهم محال تجارية .

ويتضح مما تقدم أنه يخضع للقيد من أفراد التجار من توجد محالهم الرئيسية بالقطر المصرى وكذلك من توجد محـالهم الرئيسية بالخارج إذا كان لهم بالقطر المصرى أى فرع أو وكالة ومن الشركات التجارية أية شركة مصرية أى منشأة تحت أحكام القانون المصرى ويوجد مركزها العام بالقطر المصرى وأية شركة أجنبية أى منشأة تحت أحكام القانون الأجنبى ولو كان مركزها العام فى الخارج إذا كان لهـا بمصر أى فرع أو وكالة .

ثالثـا — ما يتناوله القيد من البيانات :

هذه تختلف باختلاف ما إذا كان التاجر فردا أو شركة و باختلاف ما إذا كان المحل الرئيسى أو مركز الشركة العام بمصر أو بالخارج (المواد ٢ و ٤ و ٦) :

(ا) فإن كان التاجر من الأفراد وكان محله الرئيسى بمصر أو كان المحل الرئيسى بالخارج وله فروع أو وكالات بالقطر المصرى فيجب أن يدون بالسجل ما يأتى :

١ — اسم التاجر ولقبه وتاريخ ومحل ميلاده وجنسيته .

٢ — النظام المـالى الذى حصل الزواج على مقتضاه والاذن بالاتجار طبقا لأحكام المـادتين ٥ و ٦ من القانون التجارى الأهلى والمـادتين ١٠ و ١١ من القانون التجارى المختلط إذا اقتضى الحال ذلك .

٣ — عنوان أو اسم المحل التجارى .

٤ — نوع التجارة .

٥ — التاريخ الذى بدأ فيه أعماله التجارية بالقطر المصرى

٦ — الجهات التى له فيها فروع أو وكالات .

٧ — أسماء وألقاب وكلائه المفوضين وجنسية كل منهم وتاريخ ومحل ميلاده .

٨ — المحلات التى كانت للتاجر سابقا والتى قد تكون له فى دائرة نفس المحافظة أو المديرية أو فى محافظات أو مديريات أخرى .

ولكى يستطيع السجل أن يعطى دائما صورة صحيحة لمركز التاجر من جميع النواحى التى تهم الغير يجب أن يدون به كل تعديل قد يلحق البيانات المقيدة به سواء أكان ذلك بالتغيير أم بالإضافة وكذلك الأحكام التى تؤثر فى أهلية التاجر أو فى مركزه المالى (المادة ٣ من القانون) .

(ب) وان كان القيد خاصا بشركة تجارية ومركزها العام بالقطر المصرى أو بالخارج ولها فروع أو وكالات بمصر فيجب أن يدون فى السجل ما يأتى :

١ — نوع الشركة وعنوانها أو اسمها ومركزها العام .

٢ — الغرض من تأليف الشركة .

٣ — الجهات التى للشركة فيها فروع أو وكالات .

٤ — رأس مال الشركة ومقدار ما يجب تحصيله من المساهمين أو الشركاء الموصين .

٥ — تاريخ ابتداء الشركة وانتهائها .

٦ — اسم ولقب كل من الشركاء المسئولين بالتضامن فى شركات التضامن أو التوصية وتاريخ ومحل ميلاد كل منهم وجنسيته .

٧ — أسماء وألقاب كل الشركاء أو غيرهم المنوط بهم إدارة الشركة ولهم حق التوقيع باسمها وتاريخ ومحل ميلاد كل منهم وجنسيته وإذا كان المركز العام للشركة فى الخارج فاسم ولقب مدير الفرع أو الوكالة وتاريخ ومحل ميلاده وجنسيته .

ولكى يمكن أن يعطى السجل التجارى دائما صورة صحيحة لحالة الشركة المقيدة يجب أن يدون عنها أى تعديل يلحق البيانات المقيدة بالسجل وكذلك الأحكام التى لها مساس بكيان الشركة أو بمركزها المالى (المادة ٥ من القانون) .

(ج) وأما اذا كان القيد خاصا بالفروع أو الوكالات وكان المركز العام للشركة أو المحل الرئيسى للتاجر فى القطر المصرى فيقتصر القيد على تدوين الاسم أو عنوان الشركة أو اسمها مع الاشارة الى السجل التجارى للمحل الرئيسى أوالمركز العام وكذلك اسم ولقب مدير الفرع أو الوكالة وتاريخ ومحل ميلاده وجنسيته (المادة ٦ من القانون) .

رابعا — اجراءات القيد :

١ — من يقدم طلب القيد : يقدم طلب القيد من التاجر نفسه وفى حالة ما اذا كان القيد خاصا بشركة تجارية فيقدمه وكلاؤها المديرون أو مدير الفرع أو الوكالة بحسب الأحوال (المواد ٢ و ٤ و ٦) وأما البيانات الاضافية فتقدم بناء على طلب التاجر أو من يمثله أو مديرى الشركة أو وكلائها المديرين أو السنديك و يوقع على طلب القيد أو تدوين البيانات ونسختى الاقرار التاجر نفسه أو مدير الشركة أو وكلاؤها المديرون أو مدير الفرع أو الوكالة أو من يمثل التاجر قانونا أو السنديك حسب الأحوال . وتسهيلا لاتمام الاجراءات بدون انتقال صاحب الشأن بنفسه يجوز له أن ينيب غيره فى تقديم الطلب فقط بموجب توكيل خاص ويجب أن يكون التوكيل رسميا أو عرفيا مصدقا عليه تصديق امضاء وينصب التوكيل على تقديم الطلب أما التوقيع عليه وعلى نسختى الاقرار فيجب أن يكون من صاحب الشأن نفسه لأن البيانات التى يشملها الاقرار يجب أن تكون صادرة من المقر بنفسه ويترتب على عدم صحتها مسئوليته الجنائية .

٢ — ميعاد وكيفية تقديم الطلب وكيفية القيد : نص القانون على أن يكون ميعاد القيد فى خلال شهر من تاريخ افتتاح المحل الرئيسى أو أى فرع أو وكالة أو من تاريخ تأليف الشركة أو افتتاح الفرع أو الوكالة . وفى حالة قيد البيانات الاضافية أوالمعدلة فيبدأ الميعاد من تاريخ الحكم أو الواقعة أو العقد المستوجب لبيانات إضافية أو معدلة .

٣ — الرسوم المقررة للقيد والتدوين : أوجب القانون تحصيل رسوم على القيد والتدوين فى السجل وترك تحديدها الى اللائحة التنفيذية التى نصت فى المادة ٢٠ منها على أن تكون هذه الرسوم ٤٠٠ مليم عن طلب القيد و ٢٠٠ مليم عن طلب تدوين البيانات .

خامسا — سلطة الجهات الادارية فى عملية القيد :

نصت المادة الثامنة من القانون بأنه لا يجوز رفض القيد فى السجل الا لعدم استيفاء الطلب، للبيانات المنصوص عليها فى القانون .

وعلى ذلك لا يسوغ لمكتب السجل رفض القيد بحجة أن البيانات الواردة بالتبليغ غير صحيحة وانما يجب عليه فى هذه الحالة تبليغ قلم النائب العمومى لرفع الدعوى العمومية بطلب عقاب مودع التبليغ .

سادسا — علانية السجل :

وللاستفادة من نظام السجل التجارى بتحقيق مبدأ العلانية أجازت المادة ١٢ من القانون لأى شخص أن يحصل من إدارة السجل التجارى أو من مكاتب السجل بالمحافظات أو المديريات على مستخرجات وشهادات رسمية سواء أكانت إيجابية أم سلبية بعد دفع الرسوم المقررة وقدرها ٢٠٠ مليم عن كل صفحة من المستخرج أو عن كل شهادة سلبية وتعفى ، من الرسوم المستخرجات والشهادات التى تطلبها مصالح الحكومة لأغراض مصلحية (مادة ٢١ من اللائحة التنفيذية) .

وتعطى هذه الصور المستخرجة باللغات العربية والانجليزية والفرنسية ولا يجوز أن تشمل ما يأتى :

(١) أحكام إشهار الإفلاس اذا حكم برد الاعتبار .

(٢) أحكام وقرارات الحجر اذا قضى برفع الحجر .

سابعا — شطب القيد :

ويحصل الشطب عندما يتوقف التاجر عن مزاولته لحرفة التجارة أو عند وفاته دون استمرار ورثته فى التجارة وكذلك فى حالة حل الشركة . وعلة ذلك ظاهرة فقد يلحق الغير ضرر جسيم بسبب عدم علمه ولذلك نص القانون على أن يكون الشطب بغير طلب (المادة ١١) .

ثامنا — الجزاءات :

عند وضع نظام السجل التجارى لوحظ أن معظم التشاريع الأجنبية التى أخذت بهذا النظام نصت على عقوبات رادعة لمخالفة أحكامه المقررة فنص القانون الفرنسى على عقوبة الغرامة من ١٠٠ إلى ٢٠٠٠ فرنك والحبس من شهر إلى ستة أشهر أو إحدى هاتين العقوبتين على تعمد إعطاء بيانات غير صحيحة فى السجل .

وأما القانون البلجيكى فانه لم يقرر عقوبة ما على مخالفة أحكامه بل جعل الجزاء على إهمال القيد عدم قبول دعوى التاجر المخالف اذا كان سببها تجاريا وتحكم المحكمة بعدم القبول من تلقاء نفسها ويزول سبب عدم القبول باجراء القيد وفى هذا الجزاء المدنى ضمان قوى على مراعاة ما يفرضه القانون من واجب القيد . كما نص على عدم إمكان الاحتجاج قبل الغير بالبيانات الإضافية أو المعدلة إلا من تاريخ قيدها .

إلا أنه نظرا لاعتبارات خاصة ولحداثة نظام السجل بمصر رؤى الاكتفاء بتقرير عقوبة المخالفة فى الأحوال الآتية (المواد ١٠ و ١٣ و ١٤) :

(١) إهمال القيد الأصلى أو الإضافى — وجعلت عقوبة المخالفة فى هذه الحالة من ٥٠ إلى ١٠٠ قرش . وتكون العقوبة غرامة ١٠٠ قرش اذا لم يقدم المخالف طلب القيد أو البيانات الإضافية فى خلال شهر من تاريخ الحكم عليه . وتتعدد الغرامات بتعدد ارتكاب مخالفات جديدة.

(٢) تعمد إعطاء بيانات غير صحيحة مع سوء القصد .

(٣) التأشير على المطبوعات الخاصة بالتاجر بما يفيد القيد مع عدم حصوله . ونظرا لخطورة هاتين المخالفتين فقد قرر لهما عقوبة الحبس لغاية أسبوع .

(٤) عدم ذكر السجل التجارى المقيد به التاجر ونمرة القيد على المطبوعات والأوراق المتعلقة بتجارته وقرر لهذه المخالفة العقوبة المنصوص عنها بالمادة ١٣ من القانون .

تاسعا — اللائحة التنفيذية :

تركت الأحكام التفصيلية للقواعد العمومية الواردة بالمشروع الى لائحة صدر بها القرار الوزارى رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٤ وبذلك يسهل تعديل تلك الأحكام على ضوء التجارب ومقتضيات الأحوال .

تنفيذ القانون

بدأ سريان القانون من ٢٥ يناير سنة ١٩٣٥ وقد ورد فى المادة ١٦ منه أنه يتعين على التجار والشركات الموجودة وقت العمل به أن تتبع الأحكام المقررة به فى بحر ثلاثة أشهر من تاريخ سريانه . لذلك كانت المهلة القانونية لتقديم طلبات القيد تنتهى فى ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٥

وقد كان طبيعيا أن تبدأ حركة القيد بطيئة ثم تتدرج فى النمو مع الدعاية التى قامت بها إدارة السجل التجارى بمختلف الوسائل كالنشر فى الصحف والإذاعة بالراديو وغيرهما .

وقد بلغ عدد الطلبات فى الأيام الستة التى كانت باقية من شهر يناير سنة ١٩٣٥ ثلاثة عشر طلبا و بلغ فى فبراير ٦٠٣ طلبات وفى مارس ١٤٠٣ طلبات وفى أبريل حيث تنتهى المهلة القانونية للقيد قفز الرقم الى ٢٠٣٩٦ طلبا فبلغ متجمع الطلبات فى آخر ذلك الشهر ٢٢٤١٥ طلبا. و يكفى للدلالة على شدة الضغط على مكاتب السجل وقتئذ أن مكتب القاهرة قبل فى يوم واحد وهو يوم ٢٣ أبريل سنه ١٩٣٥ — ٧١٧ طلبا .

إزاء هذا الاقبال رأت الوزارة (مصلحة التجارة والصناعة وقتئذ) أنه من الواجب تحقيقا لرغبة الهيئات التجارية وتيسيرا للامر على التجار ولأن الغرض الأول والأخير هو قيد أكبر عدد ممكن منهم دون ضرورة الى جرهم للمحاكمة أن تمد المهلة القانونية الى ٢٥ مايو ثم الى آخر يونيو سنة ١٩٣٥ وقد بلغ عدد طلبات القيد فى شهر مايو — ١٩٢٤٤ طلبا وفى يونيو ١٢١٩٠ طلبا .

ثم سارت حركة القيد بعد ذلك سيرا عاديا حيث كانت أرقام طلبات القيد الشهرية كالآتى :

يوليو	سنة ١٩٣٥	٦٩٥٧ طلبا
أغسطس	« ١٩٣٥	٥٣٨٣ «
سبتمبر	« ١٩٣٥	٧٨٧٣ «
أكتوبر	« ١٩٣٥	٥٧٧٧ «
نوفمبر	« ١٩٣٥	٤٦٢٧ «
ديسمبر	« ١٩٣٥	٤١٣٥ «

وبذلك بلغ متجمع طلبات القيد فى سنة ١٩٣٥ — ٨٨٦٠١ طلبا .

ولما كان عدد المتاجر والمصانع حسب التقدير الاحصائى لسنة ١٩٣٧ هو ١٦٩٦٨٧ محلا كان لا يزال مايقرب من نصف هذا العدد بدون قيد مما دعا الى التفكير فى وسيلة أخرى للدعاية فانتهزت إدارة السجل فرصة إقامة المعرض الزراعى الصناعى العام فى سنة ١٩٣٦ وأنشأت فى فبراير من تلك السنة بالقسم الخاص بوزارة التجارة والصناعة بالمعرض فرعا خاصا بالسجل يقوم بنشر الدعاية ليعرف الجمهور و بالأخص أصحاب المتاجر والمصانع ماهية السجل التجارى والغرض من إنشائه ومزاياه ويجيب على الأسئلة التى كانت ترد على خواطر التجار وغيرهم . وقد عرضت بهذا الفرع إحصاءات ورسوم بيانية وتصويرية كيما يتسنى لأصحاب الشأن الوقوف على بعض المعلومات الخاصة بالتجارة والصناعة وعمل تحليلات اقتصادية على أساسها .

وقد بلغ عدد الطلبات المقدمة :

فى يناير سنة ١٩٣٦	٥٠٤١	طلبا
فى فبراير سنة ١٩٣٦	٦٣١٣	»
فى مارس سنة ١٩٣٦	٤٤٠٨	»
فى ابريل سنة ١٩٣٦	٣٢٩١	»
فى مايو سنة ١٩٣٦	٣٧٠٣	»
فى يونيه سنة ١٩٣٦	٢٦٤٧	»
فى يوليه سنة ١٩٣٦	٢٣٢٢	»
فى أغسطس سنة ١٩٣٦	١٩٠٧	»
فى سبتمبر سنة ١٩٣٦	١٧٥٥	»
فى أكتوبر سنة ١٩٣٦	١٤١٦	»
فى نوفمبر سنة ١٩٣٦	١٩٢٠	»
فى ديسمبر سنة ١٩٣٦	١٤٩٢	»

وبلغ متجمع الطلبات فى آخر ديسمبر سنة ١٩٣٦ — ١٢٤٨١٦ طلبا (بنسبة ٧٣٪ إلى عدد المحال التجارية والصناعية حسب التقدير الاحصائى لسنة ١٩٢٧ وهو ١٦٩٦٨٧ محلا) .

وقد بلغ عدد طلبات القيد المقدّمة :

فى يناير سنة ١٩٣٧	١٩٩٣	طلبا
فى فبراير سنة ١٩٣٧	١١٧٩	»
فى مارس سنة ١٩٣٧	١٧٤١	»
فى أبريل سنة ١٩٣٧	١٩٧١	»
فى مايو سنة ١٩٣٧	١٨٦١	»
فى يونيه سنة ١٩٣٧	١٨٢٨	»
فى يوليه سنة ١٩٣٧	١٣٧٦	»
فى أغسطس سنة ١٩٣٧	١٠٩٣	»
فى سبتمبر سنة ١٩٣٧	١١٣٢	»
فى أكتوبر سنة ١٩٣٧	١١٣٥	»
فى نوفمبر سنة ١٩٣٧	٧٨٣	»
فى ديسمبر سنة ١٩٣٧	٩٣٠	»

و بلغ متجمع الطلبات فى آخر ديسمبر سنة ١٩٣٧ — ١٤١٨٣٨ طلبا (بنسبة ٨٤٪ من التقدير الإحصائى للمحال التجاريه والصناعية فى سنة ١٩٣٧) .

وقد بلغ متجمع عدد طلبات تدوين البيانات لغاية آخر ديسمبر سنة ١٩٣٧ — ١٠٣٨٤ طلبا

وعدد قرارات الشطب ... ... ٤٣٦٢ قرارا

وعدد المستخرجات الرسمية للجمهور والمصالح الحكومية ... ... ١١١٠ مستخرجا

وعدد المخالفات المحررة ... ... ١٢٥٧٠ محضرا

منها ٩٩٩ محضرا أعيد تحريرها لمن لم يقدّم طلب القيد أو البيان فى خلال شهر من تاريخ الحكم عليه بالادانة .

ومنها ١٠٠٩ محضرا حفظت .

« ٤٧٧ « حكم فيها بالبراءة .

« ١٠٠٧١ « « « بالادانة .

« ١٠١٣ « لم تصدر فيها أحكام بعد .

وفيما يلى بيان احصائى بما يأتى :

(١) عدد المحال التجارية والصناعية بكل محافظة أو مديرية وفقا للتقدير الاحصائى لسنة ١٩٢٧

(٢) عدد القيود التى تمت بكل مكتب من مكاتب السجل لغاية آخر ديسمبر سنة ١٩٣٧

(٣) مقدار الزيادة على إحصاء سنة ١٩٢٧ فى بعض المكاتب ومقدار النقص عن ذلك الاحصاء بالمكاتب الأخرى .

(٤) نسبة عدد القيود بكل مكتب إلى عدد المحال التجارية والصناعية بكل محافظة أو مديرية وفقا لاحصاء سنة ١٩٢٧ ومنها تتبين درجة نشاط كل مكتب .

(٥) عدد طلبات تدوين البيانات المقدّمة لكل مكتب لغاية آخر ديسمبر سنة ١٩٣٧

(٦) عدد قرارات الشطب الصادرة من المحافظين والمديرين .

(٧) المستخرجات للجمهور والمصالح الحكومية .

(٨) محاضر المخالفات المحررة .

بيـان عام

عن حركة القيد وتدوين البيانات والشطب والمستخرجات والمخالفات ودرجة النشاط بجميع مكاتب السجل التجارى لغاية آخر ديسمبر سنة ١٩٣٧

رقم	مكتب السجل التجارى	التقدير الاحصائى للمحال التجارية والصناعية فى سنه ١٩٢٧	عدد طلبات القيد	زيادة طلبات القيد أو نقصها عن التقدير الاحصائى ١٩٢٧		نسبة عدد القيود الى التقدير الاحصائى لسنة ١٩٢٧	عدد طلبات تدوين البيانات	عدد قرارات الشطب	عدد المستخرجات للجمهور والمصالح الحكومية	عدد محاضر المخالفات المحررة
				مقدار الزيادة	مقدار النقص					
١	القاهرة	٣٩٧٧٣	٢٨٤٨٧	—	١١٢٨٦	٧٢ ٪	٢٨٥١	٩٨٩	٤٣٧	٤٠٠٤
٢	الاسكندرية...	٢١٠٢٨	١٨٧١٠	—	٢٣١٩	٨٩ ٪	٢٧٧٢	٩٠٧	٢٦٩	٥٥٥
٣	بورسعيد	٣٤٣٦	٤٣١٣	٨٧٧	—	١٢٥ ٪	٦٤٢	٢٦٥	٦٨	٤٢٠
٤	السويس	١١٩٤	١٥٦٢	٣٦٨	—	١٣٠ ٪	١٩٢	١٩٦	٨	١١٧
٥	دمياط	٢٠١٩	١٧٢٥	—	٢٩٤	٨٥ ٪	١٨٥	٧٧	٧	٢٦٨
٦	طنطا	١٨٩٣٩	١٤٣٦٨	—	٤٥٧١	٧٦ ٪	٤٢٦	٢٣٣	٥٢	٥٠٠
٧	دمنهور...	٧٢١٠	٥٩٧٠	—	١٢٤٠	٨٣ ٪	٤١٣	٢٩٥	٣١	٦٤٠
٨	المنصورة	١٠٨٥٤	٩٧٦٣	—	١٠٩١	٩٠ ٪	٣١٧	١٥٣	٤١	٤٨١
٩	الزقازيق	٧١٠٨	٦٨٦٣	—	٢٤٥	٩٧ ٪	٤١٢	١٥٠	٢٦	٨٥٦
١٠	بنها	٤٩٧٤	٤٠٧١	—	٩٠٣	٨٢ ٪	٢٣٦	٩٣	١٥	٣٤٢
١١	شبين الكوم...	١٠١٤٢	٨١٢٨	—	٢٠١٤	٨٠ ٪	٢٤٦	١٤٣	١٢	٤٤٩
١٢	الجيزة	٤٢٧٦	٤٩١٨	٦٤٢	—	١١٥ ٪	٢٨٩	١٠٧	١٣	٤٧٠
١٣	الفيوم...	٥٤٠٨	٤٨٦٧	—	٥٤١	٩٠ ٪	٢٩٧	١٤٦	٣٠	٦٣٦
١٤	بنى سويف...	٣٩١٨	٣٦٦٣	—	٢٥٥	٩٣ ٪	١٠٥	١٠٦	٩	٦٩٨
١٥	المنيا	٧٣١٩	٥٤٨١	—	١٨٣٨	٧٥ ٪	١٩١	٩٥	٢٨	٤٦٠
١٦	اسيوط	٨٩٩٤	٦٦٨٢	—	٣٢١٢	٧٤ ٪	٢٣٩	١٢٢	١٥	٤٧٢
١٧	سوهاج	٦٣٨٣	٥٢١٧	—	١١٦٦	٨٢ ٪	١٢٠	٩٣	١٤	٧٠٣
١٨	قنا	٥٠٦٨	٤٨٥٦	—	٢٠٢	٩٦ ٪	١٥٨	١٠٠	٢٤	٣١٦
١٩	اسوان	١٦٤٤	٢١٩٤	٥٥٠	—	١٣٣ ٪	٢٩٣	٩١	١١	١٦١
	المجموع ...	١٦٩٦٨٧	١٤١٨٣٨	—	—	٨٤ ٪	١٠٣٨٤	٤٣٦٢	١١١٠	١٢٦٠٨

معاونة الوزارات والمصالح

وللاحتفاظ بصحة البيانات المدونة بالسجلات وضمان جدتها على الدوام كان من الضرورى أن تحصل إدارة السجل التجارى من السلطات القضائية والادارية والقنصلية بصفة منتظمة ومستمرة على كافة المعلومات المتعلقة بانشاء الشركات وحلها و باحكام الافلاس و بوفاة التجار وذلك لكى يمكن أن يكون السجل كما جاء عنه بالمذكرة المرفوعة الى مجلس الوزراء فى مايو سنة ١٩٣٣ وسيلة هامة من وسائل الاشهار فى المواد التجارية وأنه بهذه الصفة يكون ضروريا لتسهيل المعاملات وتوطيد الثقة . وتحقيقا لهذا الغرض اتفق مع تلك السلطات على مايأتى :

١ — وزارة الداخلية :

١ — أن تسهل للمكاتب قيد أصحاب المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة الذين يجب حصولهم على رخصة من الجهات الادارية طبقا للقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ وذلك باتباع مايأتى :

(ا) يلفت نظر أصحاب تلك المحال عند تسليمهم الرخص الى ضرورة تقديمهم طلب القيد بالسجل .

(ب) يرسل إلى كل مكتب من مكاتب السجل فى الأسبوع الأول من كل شهر كشف ببيان المحال التى تقع فى دائرة اختصاصه المرخص بها خلال الشهر السابق وذلك سواء كان الترخيص صادرا من وزارة الداخلية أو من المحافظة أو المديرية أو من القسم أو المركز .

٢ — أن تسهل للمكاتب قيد أصحاب المحال العمومية الذين يجب عليهم إخطار الجهات الادارية بافتتاح محالهم طبقا للقانون رقم ١ لسنة ١٩٠٤ بأن يرسل الى كل مكتب من مكاتب السجل فى الأسبوع الأول من كل شهر كشف ببيان المحال المخطر عنها خلال الشهر السابق .

٣ — أن تسهل للمكاتب تنفيذ المادة ١١ من القانون الخاصة بشطب القيد باتباع مايأتى :

(ا) يرسل إلى كل مكتب كشف شهرى ببيان المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة وكذلك المحال العمومية التى تركها أصحابها خلال الشهر .

(ب) يكلف العمد باعداد كشوف شهرية بوفيات التجار بالقرى وارسالها الى مكاتب السجل المختصة .

٢ — وزارة الخارجية :

خابرت قنصليات الدول الأجنبية فى مصر لاعداد كشوف شهرية ببيان :

(١) افراد التجار الأجانب الذين صدرت بشأنهم قرارات من قنصلياتهم بتوقيع الحجر أو بتعيين القامة أو الوكلاء عن الغائبين أو بعزلهم أو برفع الحجر .

(٢) أفراد التجار الأجانب الذين صدرت بشأنهم أحكام من قنصلياتهم بالطلاق أو بالتفرقة الجسمانية أو المالية .

(٣) أفراد التجار والشركات التجارية الذين صدرت بشأنهم أحكام من قنصلياتهم باشهار الافلاس أو بإلغائه أو بالتصديق على الصلحين المانع أو القضائى أو ببطلانهما أو بفسخهما أو بقفل التفليسة لعدم كفاية مال المفلس أو برد الاعتبار .

(٤) الشركات التجارية التى صدرت بشأنها أحكام من القنصليات التابعة لها تقضى بحلها أو ببطلانها .

(٥) شركات التضامن والتوصية التى تتقدم للقنصليات لاشهار عقود تأليفها أو عقود مايطرأ عليها من التغييرات والتعديلات .

وقد استمرت القنصليات فى موافاة ادارة السجل التجارى بالبيانات السابقة حتى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ حيث أوقف إرسالها من قنصليات الدول التى لم تحتفظ بقضائها القنصلى فى مواد الأحوال الشخصية وفقا لنص المادة الثامنة من الاتفاق الخاص بالغاء الامتيازات بمصر . أما الدول التى احتفظت بمحاكمها القنصلية للفصل فى مواد الأحوال الشخصية وفقا لنص المادة التاسعة من الاتفاق فقد استمرت قنصلياتها بعد ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ فى موافاة ادارة السجل النجارى بالأحكام التى تصدر بشأن أفراد التجار من رعاياها بتوقيع الحجر عليهم أو بتعيين القامة أو الوكلاء عن الغائبين أو بعزلهم أو برفع الحجر أو بالطلاق أو بالتفرقة الجسمانية أو المالية أما ماعدا ذلك من الأحكام المذكورة أعلاه فقد أصبحت ادارة السجل تحصل عليها من المحاكم المختلطة كما سنبينه فيما بعد .

٣ — وزارة الحقانية :

كلفت أقلام كتاب المحاكم الأهلية والمختلطة بموافاة إدارة السجل بكشوف شهرية شاملة للبيانات الآتية :

(١) أسماء التجار والشركات الذين تصدر بشأنهم أحكام باشهار الافلاس أو بالغائه أو بالتصديق على الصلحين المانع والقضائى أو ببطلانهما أو بفسخهما أو بقفل التفليسة لعدم كفاية مال المفلس أو برد الاعتبار مع بيان محل اقامة التاجر أو المركز العام للشركة والتواريخ التى صدرت فيها تلك الأحكام وأسماء السنديك وأرقام القضايا .

(٢) شركات التضامن والتوصية التى تتقدّم لأقلام كتاب المحاكم للتسجيل والاشهار .

(٣) مضمون عقود الزواج التى تقيد بالدفتر المعـــد لذلك طبقا للمـادة ٦ / ٢٠ بجارى أهلى مختلط .

ولما كانت المواد ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ من لائحة التنظيم القضائى الملحقة بالاتفاق الخاص بالغاء الامتيازات بمصر جعلت الرعايا الأجانب المنتمين للدول التى لم تحتفظ بقضائهـا القنصلى خاضعين فيما يتعلق باحوالهم الشخصية للقضاء المختلط فقد طلب الى وزارة الحقانية مخابرة المحاكم المختلطة كيما ترسل الى ادارة السجل التجارى كشوفا شهرية شاملة للاحكام التى تصدرها بشأن افراد التجار من هؤلاء الرعايا الأجانب بتوقيع الحجر وتعيين القامة او الوكلاء عن الغائبين او بعزلهم او برفع الحجر وكذلك بالطلاق او بالتفرقة الجسمانية او المالية بدلا من الكشوف التى كانت ترد عنهم من القنصليات التابعين لها قبل الغاء قضائهم القنصلى

ولمراقبة تنفيذ أحكام المواد ٣ ، ٥ من القانون تجمع ادارة السجل التجارى منذ بدء سريان القانون الاحكام التى تؤثر فى مركز التاجر المـالى وهى :

(١) احكام اشهار الافلاس — Déclaration de faillite

(٢) « الغائه — Retractation de faillite

(٣) « التصديق على المـانع — Homologation de concordat préventif

(٤) « فسخ الصلح المـانع أو بطلانه — Résolution ou annualation du concordat préventif.

(٥) « التصديق على الصلح القضائى — Homologation de concordat judiciaire.

(٦) « فسخ الصلح القضائى او بطلانه — Résolution ou annulation de concordat judiciaire.

(٧) « قفل التفليسة لعدم كفاية مال المفلس أو لعدم وجود موجودات
Cloture de faillite pour insuffisance ou manque d'actif.

(٨) « اعادة فتح التفليسة — Réouverture de faillite

(٩) « رد الاعتبار — Réhabilitation

وذلك سواء اكانت تلك الأحكام صادرة من المحاكم الأهلية أو المختلطة وقد أعد فهرس وسجل لها لتغذية المكاتب المختصة بالبيانات المتعلقة بالأحكام الصادرة بشأن تجار يعملون بدائرة اختصاص كل منها كيما تتصل فى الوقت المناسب بالتاجر أو السنديك — حسب الأحوال — لاتخاذ اجراءات تدوين البيانات المنصوص عليها فى المـادتين ٣ و ٥ من القانون .

وقد أصبح من الميسور بفضل فهرس أحكام الافلاس التأشير على المستخرجات بالأحكام التى تكون قد صدرت بشأن كل تاجر مقيد يطلب عنه مستخرج.

ولنفس هذا الغرض اتفق مع وزارة الحقانية على الاطلاع فى كل وقت على دفاتر قلم التسجيل بمجلس حسبى مصر لمعرفة القرارات التى تؤثر فى أهلية التاجر والتى تكون قد صدرت من المجالس الحسبية بشأن التجار الذين تطلب عنهم مستخرجات. وبذلك أصبح فى الإمكان اعطاء المستخرجات التى تطلب من مكتب السجل التجارى بالقاهرة فى نفس يوم طلبها والتى تطلب من المكاتب الأخرى بعد ٤٨ ساعة من تاريخ الطلب.

٤ — وزارة الصحة :

لتنفيذ المادة ١١ من القانون التى تقضى بأن يشطب القيد بغير طلب فى حالة ترك التاجر لتجارته أو وفاته دون استمرار ورثته فى تجارته أو فى حالة حل الشركة أو بطلانها اتفق مع وزارة الصحة على ما يأتى :

١ — فى عواصم المديريات والمحافظات : ينتقل المستخدمون المختصون بمكاتب السجل التجارى إلى مكاتب الصحة لإعداد كشوف نصف شهرية بوفيات التجار من واقع دفاتر قيد المتوفين المحفوظة بتلك المكاتب.

٢ — فى بنادر المراكز والبلاد التى بها نقط صحية : يقوم كتبة الصحة باعداد كشوف نصف شهرية بوفيات التجار وإرسالها إلى مكاتب السجل التجارى المختصة.

٥ — جميع وزارات الحكومة ومصالحها :

تسهيلا لمراقبة أصحاب الشأن فى تنفيذ أحكام المادة ١٠ من القانون التى تلزم كل تاجر فردا كان أو شركة أن يذكر نمرة القيد بالسجل فى جميع المكاتبات والمطبوعات المتعلقة بأعماله التجارية كالخطابات والفواتير والعقود والتعريفات والاعلانات — طلب إلى وزارات ومصالح الحكومة أن تبلغ إدارة السجل التجارى بجميع المكاتبات التى ترد إليها من التجار والشركات الذين لهم محال تجارية أو فروع بمصر إذا كانت هذه المكاتبات متعلقة بأعمالهم التجارية وغير مذكور على كل منها نمرة قيد التاجر أو الشركة.

ولكى يكون لدى مكاتب السجل بيانات عن شركات المساهمة التى تنشأ بمصر اقتضى الأمر أن يشترك كل مكتب فى الوقائع المصرية كيما يطلع أولا فأولا على المراسيم التى تقضى بانشاء تلك الشركات وعلى قوانينها النظامية كما تقرر أيضا اشتراكها فى جريدة المحاكم المختلطة حتى يكون لديها بيانات عن شركات التضامن والتوصية التى تتقدم لأقلام الكتاب للتسجيل والاشهار طبقا لأحكام قانون التجارة (٥٤/٤٨ ت أ م وما يليها) وكذا من الأحكام التى تقضى بحل الشركات أو ببطلانها أو باشهار الافلاس .

جرد المحال التجارية والصناعية

رأت ادارة السجل التجارى حتى تستكمل الوسائل التى اتخذتها لتكون البيانات المدونة فى السجلات صحيحة وكاملة أن تراقب أصحاب الشأن وتلزمهم بتقديم طلبات القيد وتدوين البيانات أو اتباع أى اجراء آخر يوجبه القانون ولذلك كلف أكبر عدد من المستخدمين بالمرور على أصحاب المحال التجارية والصناعية للوصول الى الأغراض الآتية :

١ — لمعرفة المحال والفروع التى تستجد وقيد ما يخضع منها لواجب القيد .

٢ — « التعديلات التى تطرأ على البيانات المدونة بالسجل .

٣ — لمعاينة المحال الواردة فى الكشوف الشهرية التى ترسلها المحافظات والمديريات والأقسام والمراكز للمكاتب عن المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة وكذلك المحال العمومية لمعرفة ما يخضع منها لواجب القيد .

احصاءات السجل التجارى

توفيرا لعناصر البحث والاستقصاء لمن يريد الوقوف من سنة لأخرى على الاتجاهات المختلفة لسير نشاطنا القومى فى ميادين الأعمال المالية والتجارية والصناعية يقتضى الأمر جمع وتبويب ونشر بيانات احصائية دقيقة عن أفراد التجار والشركات التجارية ومراكزهم القانونية والاقتصادية تلك البيانات يعطيها السجل التجارى لأنها بمقتضى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٤ يجب أن تدون فيه ولما كان السجل التجارى أوشك أن يتم إعداده وقد قيدت الغالبية العظمى لأفراد التجار والشركات التجارية والوزارة تفكر فى اصدار احصاء سنوى من واقع بيانات السجل يكون مشتملا على ما يأتى :

١ — حصر أفراد التجار (Commerçants individuels) وتوزيعهم تبعا لما يأتى :

(ا) أنواع التجارات والصناعات التى يزاولونها .

(ب) التقسيم الادارى على المحافظات والمديريات والأقسام والمراكز .

(ج) الجنسية .

(د) السن .

(هـ) الأهلية التجارية (له الأهلية — قاصر — محجور عليه) .

(و) تاريخ احتراف التجارة .

٢ — حصر المحال التجارية (Les établissements commerciaux) وفروعها (Leurs succursales) التى يستغلها أفراد التجار وتوزيع تلك المحال والفروع على ما يأتى :

(ا) أنواع التجارات والصناعات .

(ب) المحافظات والمديريات والأقسام والمراكز .

٣ — حصر الشركات التجارية (Sociétés Commerciales) المشتغلة بمصر مع بيان الشركات التى يوجد مركزها العام بمصر والشركات التى يوجد مركزها العام فى الخارج وتوزيعها على ما يأتى :

(ا) أنواع الشركات (التضامن والتوصية والمساهمة وغيرها من الأنواع الأخرى المقررة فى القوانين الأجنبية) .

(ب) الأغراض من تأليفها (أنواع التجارات والصناعات التى تشتغل بها) .

(ج) تواريخ تأسيسها .

(د) جنسياتها .

(هـ) المحافظات والمديريات التى تقع بها المراكز العامة والفروع الرئيسية للشركات التى مركزها العام فى الخارج .

وكذلك حصر الشركاء المتضامنين والمديرين وتوزيعهم تبعا للجنسية .

٤ — حصر فروع الشركات وتوزيعها على ما يأتى :

(ا) أنواع الشركات .

(ب) التجارات والصناعات .

(ج) المحافظات والمديريات والأقسام والمراكز .

ويقصد بعمل هـذا الاحصاء تحقيق أغراض قومية بتعرف، ما يخص المصريين من المحال التجارية والصناعية وما يخص الأجانب منها ومقدار رؤوس الأموال الأجنبية التى تستثمر فى الشركات ونسبة الأجانب الذين يشتغلون بادارة الشركات وفروعها وأغراض اقتصادية بتعرف الجهات التى تتركز فيها التجارة والصناعة وأهمية التجارات والصناعات المختلفة بالنسبة لبعضها البعض ودراسة الأنواع التى تستورد من الخارج والأنواع التى تصدّر ومعرفة أسباب نشوء أو رواج صناعة أو تجارة جديدة بجهة معينة وأسباب زوالها أو ضعفها بجهة أخرى .

وحيث إنّ البيانات الاحصائية المشار اليها آنفا لا يتيسر اعدادها بالطرق العادية لما تستلزمه من عمليات التبويب المختلفة فقد طلب الى مصلحة عموم الاحصاء إعداد تلك البيانات لأنها مزودة بماكينات "هولوريث" التى يمكن بواسطتها اجراء عمليات التبويب فى أقصر وقت و بأقل نفقة . وتسهيلا لهذا العمل أعدّت الوزارة كشوفا تمهيدية لملئها بمعرفة مكاتب السجل من واقع البيانات المدونة بالسجلات منذ انشاء السجل الى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ وهذه الكشوف مقسمة الى ثلاث فئات .

(ا) كشوف خاصة بالقيد وهى تشتمل على البيانات التى يمكن استخلاصها من اقرارات القيد (نماذج ب و ج و د الملحقة باللائحة التنفيذية لقانون السجل التجارى) .

(ب) كشوف خاصة بتدوين البيانات وهى تشتمل على كل تعديل أو إضافة أو إلغاء يتناول بيانات القيد الأصلية التى يمكن استخلاصها من اقرار تدوين البيانات (نموذج حرف و الملحق باللائحة التنفيذية) .

(ج) كشوف خاصة بشطب القيد لترك التاجر تجارته أو وفاته أو لحل الشركة .

وتقسم كل فئة من الفئات الثلاث الى سبعة أنواع أعد لكل منها كشف تمهيدى خاص :

١ — كشف تمهيدى لإحصاء أفراد التجار .

٢ — « عن المحال التجارية والصناعية الرئيسية التابعة لأفراد التجار .

٣ — « عن الفروع والوكالات التجارية التابعة لأفراد التجار .

٤ — « عن الشركات التى توجد مراكزها العامة فى مصر .

٥ — « عن فروع الشركات التى توجد مراكزها العامة فى مصر .

٦ — كشف عن الفروع والوكالات الرئيسية للشركات التى توجد مراكزها العامة فى الخارج .

٧ — كشف عن الفروع والوكالات الفرعية للشركات التى توجد مراكزها العامة فى الخارج .

وتعدّل البيانات الاحصائية (Mise à jour) فى أول كل سنة بكشوف مماثلة للكشوف المذكورة آنفا على أن تكون قاصرة على حالات القيد وتدوين البيانات والشطب التى تمت خلال السنة السالفة .

وستنشر البيانات والاحصاءات فى آخر كل سنة .

إحصاء الشركات المنشأة فى مصر

من يناير سنة ١٩٣٥ — آخر يونيه سنة ١٩٣٨

والمقيدة بالسجل التجارى

نوع الشركة	مصرية				أجنبية			
	تجارية		صناعية		تجارية		صناعية	
	عدد	رؤوس الأموال	عدد	رؤوس الأموال	عدد	رؤوس الأموال	عدد	رؤوس الأموال
		جنيه		جنيه		جنيه		جنيه
شركات التضامن	٤٨٨٨	٦٣٤٣٩٩٩	١١٣٦	١٤٥٥٨٧٢	٧٢٤	٣٢٤١٢٠٦	١٢٨	٢٤٤٢٧٥٧
« التوصية البسيطة	٧٢٧	٤٥٣٢٧٠٢	١٥٤	٦٧٢٩٢٧	٣٤٦	٣٨٤١٢٢	٦٥	٤٣٦٤١٩
« « بالأسهم	٢٤	٤٣٢٩٥٠	٣	٧٠٠٠٠	١٥	٥٣٤٠٠٠	١٣	٤٢٤٠٠٠
الشركات المساهمة	١٧٣	٤٢٣٨٨٤١٨	٧٦	٦٠٨١١٤٥٣	—	—	—	—
المجموع	٥٨١٢	٥٣٦٩٨٠٦٩	١٣٦٩	٦٣٠١٠٢٥٢	١٠٨٥	٧١٥٩٣٢٨	٢٠٦	٣٣٠٣١٧٦

التشريع التجارى

يتضمن القانون التجارى مجموعة القواعد والأحكام التى تسرى على المحترفين بالتجارة أفرادا كانوا أو شركات وتتحدد بها الأعمال التجارية وترمى فى مجموعها الى تنظيم المعاملات التجارية وضمان نفاذ التعهدات مما يكفل تدعيم الثقة .

ويرجع تاريخ التشريع التجارى المصرى الى ما يقرب من ستين عاما حيث صدر القانون التجارى المختلط فى سنة ١٨٧٥ والأهلى فى سنة ١٨٨٣ ، ومنذ ذلك التاريخ لم يحصل فيه أى تعديل الا فى بعض أجزائه الخاصة كأبواب السمسرة والرهن والوكلاء بالعمولة والسندات الاذنية والصلح المانع .

وقد نال هذا الركود فى تشريعنا التجارى من الحياة التجارية المصرية فلم تتوافر لها وسيلة التجديد والنمو والتنظيم باصلاح التشريع الحالى من جهة وباستكمال أوجه النقص من جهة أخرى بالتشريعات التجارية المكملة .

واذا تطلعنا الى مواطن النقص فى التشريع التجارى وجدناها ماثلة فى الكثير من المسائل المتعلقة بالتجارة والصناعة .

وقد ظلت هذه المسائل فى مصر دون أن يتخذ بشأنها أى تدبير تشريعى مما كان له أسوأ الأثر فى الحياة التجارية والصناعية ومن أهم البواعث على ذلك ما كانت مقيدة به سيادة البلاد التشريعية بمقتضى نظام الامتيازات الأجنبية حيث لم تكن مصر تستطيع قبل معاهدة مونترو أن تفرض على الأجانب غير عقوبة المخالفة . أما غيرها من العقوبات فلم يكن فى الامكان فرضها على الأجانب الا بموافقة الدول المتمتعة بالامتيازات والحصول على هذه الموافقة يتطلب الكثير من الوقت والجهد ان لم يكن متعذرا فى أغلب الأحوال اذ يكفى أن ترفض احدى الدول مشروع قانون معين فيقتضى الأمر صرف النظر عنه .

على آن ذلك لم يقعد السلطات المختصة عن استصدار التشاريع المختلفة بقدر المستطاع فأنشأت بمصلحة التجارة والصناعة قسما للتشريع التجارى جعل من اختصاصه اعداد مشروعات القوانين واللوائح التى ترى الوزارة استصدارها بكل ما يتعلق بالتنظيم التجارى والتقدم الصناعى وحماية الملكية التجارية والصناعية مع تتبع سير التشريع التجارى والصناعى فى الدول الأجنبية ومتابعة مجهودات الهيئات والمؤتمرات الدولية من وجهة التشريع مما يكون له مساس بتنظيم وتدعيم الثقة التجارية وتسهيل وانماء المعاملات التجارية .

وقد استطاعت هذه الوزارة فى بضع سنين أن تعد كثيرا من مشروعات القوانين والقرارات كما سنبينه فيما بعد وكانت تتغلب على عقبة الامتيازات بفرض عقوبة المخالفة مع تقرير عقوبات أخرى كالغلق أو المصادرة وقد لجأت فى تنظيم مراقبة الصادرات الى اللائحة الجمركية فاستصدرت مرسوما جمركيا بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ ، ومع ذلك فقد صدرت بعض مشروعات القوانين والقرارات التى لم تكن سارية على الأجانب الى أن صدر المرسوم بقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٣٧ الذى تقضى المادة الأولى منه بأن تطبق المحاكم المختلطة جميع القوانين واللوائح المصرية المعمول بها فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ فأصبحت كل قوانين الوزارة يخضع لها الأجانب أسوة بالمصريين .

ونورد فيما يلى بيانا بأهم المشروعات التى أنجزتها الوزارة والتى ينتظر أن تنجزها فى القريب العاجل :

أولا — التنظيم التجارى

(١) تصريف الحاصلات فى الداخل :

١ — سوق تجارة الجملة للخضر والفاكهة بمدينة القاهرة الواقع بحى المدبولى :

استصدرت الوزارة المرسوم بقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٣١ الخاص بتجارة الجملة للخضر والفاكهة بمدينة القاهرة .

٢ — سوق تجارة الجملة للخضر والفاكهة بساحل أثر النبى :

لما تبين للوزارة أن ساحل أثر النبى ترد إليه كميات كبيرة من الخضر والمقات من مناطق الوجه القبلى ويجرى التعامل فيها بيعا وشراء بمنطقة الساحل أصدرت القرار رقم ٣ لسنة ١٩٣٥

بتخصيص هذه السوق للتعامل بالجملة فى الخضر والفاكهة أسوة بسوق المدبولى ، وقد تضمن القرار حكما بسريان أحكام القرار رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ الخاص بتنظيم التعامل بسوق المدبولى على خضرة أثر النبى (المادة الثانية من القرار) .

٣ — سوق البصل بالقبارى :

صدر القرار رقم ١٣ لسنة ١٩٣٤ بإنشاء هذه السوق بأرصفة القبارى بالأسكندرية مشتملا على الأحكام الكفيلة بتنظيم هذه التجارة مما أدى إلى تسهيل المعاملات وحماية حقوق المتعاملين ودفع عوامل التلاعب .

٤ — أسواق الحبوب :

صدر القرار رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٢ بإنشاء سوقين لتجارة الحبوب أحدهما بساحل روض الفرج والاخر بأثر النبى . والقرار رقم ٨٦ لسنة ١٩٣٥ بانشاء سوق للحبوب بالاسكندرية

٥ — سوق الأرز برشيد :

صدر القرار رقم ٨٤ لسنة ١٩٣٤ بانشاء سوق لتجارة الأرز برشيد وقد اعيد تنظيمه بالقرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٦

٦ — تنظيم تجارة الصوف :

تعد الوزارة الآن مشروع قانون تنظيم تجارة الصوف بما يكفل النهوض بهذه التجارة و يصون جزءا ليس بالقليل من ثروة البلاد .

(ب) تصريف الحاصلات فى الخارج :

مراقبة صادرات الحاصلات الزراعية :

رأت الوزارة أن تبدأ بمراقبة صادرات البيض والبصل مراقبة اختيارية وكان ذلك فى موسم سنة ١٩٣١ ، ولما بدت للعيان مزايا هذا النظام استصدرت بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ مرسوما بمراقبة صادرات الحاصلات الزراعية التى نص عليها فى الجدول الملحق به وهى البيض والبصل وقوامه منع تصدير أية رسالة من هذين الصنفين الا بترخيص من مكتب المراقبة .

هذا وقد نصت الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من المرسوم سالف الذكر على انشاء مكتب للمراقبة بكل من ميناء الاسكندرية و بورسعيد ثم رؤى تسهيلا للمصدرين أن ينشأ مكتب مراقبة بكل من القاهرة والسويس والقنطرة ، فصدر لذلك القرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٣٣ والقرار رقم ٧ لسنة ١٩٣٥

ولما لاحظت الوزارة وفرة الناتج من أصناف الموالح — البرتقال واليوسفى والنارنج — نتيجة الاقبال على زراعة الحدائق فى السنوات الأخيرة بسبب هبوط أسعار المحاصيل وتشجيع السلطات المختصة على الاكثار من زراعتها . أصدرت لذلك القرار رقم ٢١٦ لسنة ١٩٣٧ باضافة هذه الأصناف الى الجدول الملحق بالمرسوم الصادر فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢

وفرضت الأحكام الكفيلة بتنظم هذه الرقابة بالقرار رقم ١١٧ لسنة ١٩٣٧ الذى تناول تنظيم الرقابة فيما يختص بجميع الأصناف موضوع المراقبة وهى البيض والبصل والبرتقال واليوسفى والنارنج وألغى القرار رقم ٤ لسنة ١٩٣٣ سالف الذكر .

(ج) تنظيم الهيئات التجارية :

الغرف التجارية :

استصدرت الوزارة القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٣ الخاص بالغرف التجارية وصدر على أثره المرسوم المؤرخ ٣ أغسطس سنة ١٩٣٣ بالموافقة على اللائحة العامة للغرف التجارية .

(د) المخازن العامة :

رأت الوزارة أنه من الضرورى إدخال نظام المخازن العامة فى مصر، وهى تعدالآن تشريعا لهذا الغرض من شأنه تسهيل المعاملات التجارية وحماية التجار من الإعسار والإفلاس . لأنه بمقتض هذا النظام يحصل المودع على ما يسمى " سند المخزن " و به يمكن بيع ورهن السلعة المودعة بمجرد تظهير السند دون حاجة إلى تكبد نفقات نقل البضاعة كلما عرضت للبيع أو قدمت للرهن .

(هـ) إعلان الأسعار فى الفنادق :

رغبة فى تشجيع السياحة فى مصر وتوفير أسباب الراحة للسياح أصدرت الوزارة بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧ القرار رقم ١٤٩ لسنة ١٩٣٧ خاصا بإعلان الأسعار بالفنادق وتتلخص أحكامه فيما يلى :

(١) إلزام أصحاب الفنادق والمحال المماثلة بأن يرسلوا للوزارة فى خلال أسبوع من تاريخ افتتاح الفندق أو المحل جدولا يبين عدد الغرف التى لديهم وأجرة كل غرفة بما فى ذلك ثمن الطعام وأجرتها بدونه، وكذلك أسعار الوجبات والمشروبات والمطلوبات الأخرى والأجور التى يطلب إلى النزلاء دفعها مقابل مايورد إليهم من الأشياء أو مايؤدى لهم من الخدمات (المادة الأولى من القرار) .

(٢) وجوب تعليق نسخة من الجدول المذكور فى مكان ظاهر بهو الفندق أو مدخله وعلى باب كل غرفة .

(٣) تحريم مطالبة النزلاء بأجرة تزيد على الأجور المعلنة بأى حال من الأحوال .

ثانيا — تنظيم وتوحيد وسائل العلانية والإشهار فى الحياة التجارية عن أفراد التجار والشركات التجارية

أدخلت الوزارة نظام السجل التجارى بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٤ ومؤداه أن ينشأ سجل خاص تقيد به أسماء التجار، سواء كانوا أفرادا أو شركات، وتدون فيه البيانات الواجب إشهارها عن كل منهم مما يمكن معه أن توجد لكل تاجر صحيفة شخصية يظهر فيها كل ما يهم الجمهور الوقوف عليه من المعلومات المتعلقة بحياته التجارية .

ثالثا — الشركات التجارية

تبحث الوزارة الآن مبادئ التشريع الحديث المعمول بها فى البلاد الأجنبية فيما يتعلق بالشركات التجارية تمهيدا لتعديل التشريع المصرى مما يجعله أكثر اتفاقا وهذه النظم الحديثة وعلى الأخص فيما يتعلق بالمسائل الآتية :

(١) تكوين الشركة .

(٢) الإشهار .

(٣) المراقبة .

(٤) الإدارة .

(٥) أنواع الشركات .

رابعا — التفالس

وردت أحكام الإفلاس فى المواد ١٩٥ وما بعدها إلى ٤١٩ من القانون التجارى الأهلى يقابلها فى القانون المختلط المواد من ٢٠٢ إلى ٤٢٧ — وقد ذكرت جرائم الإفلاس فى قانون العقوبات فى المواد من ٣٢٨ إلى ٣٣٥

و يلاحظ أن القانونين الأهلى والمختلط يختلفان فى التفاصيل اختلافا كبيرا قد يدعو إلى ارتباك التاجر لتعرضه لأحكام مختلفة لا يدرى أيها تطبق عليه لا سيما اذا لاحظنا أن وجود دائن أجنبى واحد بين مجموع الدائنين المصريين لتاجر مصرى يكفى لنقل الاختصاص فى قضايا الإفلاس إلى المحاكم المختلطة — مثال ذلك ما جاء بمادة ١٩٥ أهلى والتى تشترط لإشهار الإفلاس أن يتوقف التاجر عن دفع ديونه بينما تشترط م ٢٠٢ مختلط زيادة على ذلك أن يكون وقوف التاجر بسبب إعساره (Insolvablité actuelle) وما جاء بمادة ١٩٨ أهلى التى تلزم التاجر أن يقدم تقريره وميزانيته فى خلال ثلاثة أيام من توقفه عن الدفع بينما م ٢٠٢ مختلط تعطيه مهلة ١٥ يوما . وجزاء عدم تقديمهما تعرض التاجر لعقوبة التفالس بالتقصير . وهذا الاختلاف يؤدى إلى نتيجة غير منطقية، فالمدين المصرى الذى يودع الميزانية والتقرير بعد ثلاثة أيام وقبل مضى ١٥ يوما لا يتعرض للعقوبة إن وجد بين دائنيه أجنبى و يتعرض لها إن كان كل دائنيه مصريين .

هذه الانتقادات وأمثالها الناشئة عن اختلاف قانونين يجب القضاء عليها بالأخذ بالأصلح من بينهما و إصدار قانون موحد وهو ما يرمى إلى تحقيقه مشروع تعديل قانون الإفلاس .

و يلاحظ فى قضايا التفالس بطء سير الإجراءات وطول المدة التى تستغرقها حتى تصل إلى النهاية بالصلح مع المدين أو بتصفية أمواله إلى جانب ما يشاهد من السلطة الواسعة الممنوحة لوكيل الدائنين (السنديك) ومن شأنها أن تجعل مصلحة الدائنين والمدين على السواء رهن إرادته وحده. وهذا ناشىء عن ضعف الرقابة المفروضة عليه، ففى القانون الأهلى يخضع السنديك لرقابة مأمور التفليسة وهو قاض منتدب من المحكمة لمراقبة عمليات التفليسة وسرعة إنجازها . إلا أنه يلاحظ أن هذا المأمور إلى جانب أعماله القضائية قد تناط به رقابة عدّة تفاليس فى آن واحد فلا يتسع له الوقت لإجراء رقابة فعالة على أعمال السنديك المتعددة . وقد فرض المشرع المختلط رقابة أخرى بواسطة مندوبى الدائنين بموجب القانون الصادر فى ٤ مارس سنة ١٨٩٩، كما أصدر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦ لائحة لتنظيم انتخاب الوكلاء من الدائنين نص فيها على أن يكون انتخابهم من بين قائمة تحررها لجنة قضائية يرأسها وكيل المحكمة و يراعى أن يكونوا من الأشخاص الذين تؤهلهم مراكزهم وشرفهم لهذه الوظيفة . وأن يقدم السنديك كفالة قدرها ٣٠٠ جنيه وقد خلا التشريع الأهلى من أى قيد فى هذا الشأن .

وسيراعى فى تعديل قانون الإفلاس ما يأتى :

(١) تنظيم إدارة التفليسة وتقييد سلطة السنديك إلى الحد الذى لا يتنافى مع سرعة سير الإجراءات لضمان مصلحة المدين والدائن .

(٢) وضع نظام لانتخابهم وتأديبهم مع تحديد أجورهم .

(٣) فرض رقابة جدية على أعمالهم .

وذلك على أن يكون لوزارة التجارة حق الإشراف الفعلى على اجراءات التفليسة وأن يرجع اليها فى انتخاب وكلاء الدائنين .

وسيواجه التعديل مسألة إعادة الاعتبار — وبحسب القانون الحالى ، لكى يستعيد المفلس اعتباره ، يجب أن يقوم بالوفاء الكامل لكل ديونه مع فوائدها . وهذا الشرط يستمد من التشريع الفرنسى الذى عدل لما لوحظ فيه من إرهاق للمدين وأصبح بموجب التعديل الصادر فى سنة ١٩٠٣ وسنة ١٩٠٨ من الميسور للمفلس أن يستعيد اعتباره اذا دفع القيم المنصوص عليها فى عقد الصلح أو اذا تنازل الدائنون عن ديونهم الخ ...

والتشريع المصرى فيه قسوة على المدين ولا سيما أن مادة ٤١٧ تجارى تنص على ألا يعاد الاعتبار أصلا لمن تفالس بالتدليس ، وهذه النصوص كانت محل نقد من عدّة مؤلفين ويتعين تعديلها والاسترشاد بالقوانين الحديثة مع مراعاة تبسيط الإجراءات للمدين بحيث يسمح له بإقالة عثرته ومواصلة نشاطه التجارى .

خامسا — الملكية الصناعية والتجارية

يقصد بالملكية الصناعية والتجارية مجموعة الحقوق التى تكفل للمنتج الحصول على ثمرات استغلاله الصناعى أو التجارى بحمايته من كل اعتداء غير مشروع على حقوقه المكتسبة .

وهى تشمل العناصر الآتية :

(١) العلامات التجارية والصناعية .

(٢) براءات الاختراع .

(٣) الرسوم والنماذج .

(٤) الأسماء التجارية .

(٥) المحل التجارى .

١ — العلامات التجارية :

العلامة التجارية هى التى يتخذها صاحب المصنع أو التاجر شعارا لمنتجاته أو بضائعه تميزا لها من غيرها من المنتجات والبضائع المماثلة وتمكينا للمستهلك من تعرف حقيقة مصدرها أينما وجدت .

ولقد لعبت العلامات دورا هاما فى ميدان المنافسة لأنها من أهم الوسائل التى يلجأ اليها التاجر أو الصانع لتعريف نفسه الى مستهلكى سلعته والتى بها يضمن لنفسه عدم تضليل الجمهور وخديعته فى أمرها مما يدفعه الى بذل أقصى جهده فى تحسين منتجاته وتخفيض تكاليف الإنتاج الى أقل حد ممكن ليضمن تفوقها على مثيلاتها جودة ورخصا مما يجعل حماية العلامات التجارية فرضا محتوما على الحكومات لضمان التقدم الاقتصادى فى ناحيتى التجارة والصناعة، لأنه بدون تلك الحماية تصبح التجارة والصناعة — بل ويصبح الانتاج فى جميع نواحيه — هدفا لعوامل الهدم والإفساد باطلاق العنان لأساليب متنوعة وكثيرة من المنافسة غير المشروعة عن طريق تزوير وتقليد العلامات التجارية ولا يقتصر ضرر ذلك على طبقة المنتجين والصناع والتجار بل يتعداهم الى المستهلكين . وتحقيقا لذلك الغرض أبرمت الدول المتعاقدة فى ٢٠ مارس سنة ١٨٨٧ اتفاقية اتحاد باريس لحماية الملكية الصناعية وجعل حق الانضمام اليها مباحا لكل دولة فى أى وقت تشاء ونص فيها على إعادة النظر فى أحكامها من وقت لآخر لإدخال ما تتطلبه الحاجة على نصوصها من تعديلات فعدلت فى مؤتمرات — بروكسل ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ وواشنجتون ٤ يونيه سنة ١٩١١ ولاهاى ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ولندن ٢ يونيه سنة ١٩٣٤

كذلك أنشىء فى برن المكتب الدولى لحماية الملكية الصناعية ومن اختصاصه جمع المعلومات الخاصة بحماية الملكية الصناعية والعمل على نشرها مع قيامه بالأبحاث المتنوعة التى تهم الاتحاد الدولى .

ولم يقتصر مجهود الدول على ماتقدّم من حيث التعاون الدولى فى حماية العلامات التجارية فقد اتفق على وضع نظام دولى لتسجيل العلامات دوليا وأبرمت لذلك اتفاقية مدريد فى أبريل سنة ١٨٩١ وعدّلت فى المؤتمرات السابق ذكرها ، وبمقتضاها يكون لكل شخص تابع لإحدى الدول المتعاقدة أو مقيم بها أو له بها محل عمل أن يطلب تسجيل علامته تسجيلا دوليا . وعليه أن يقوم أولا بتسجيلها فى الدولة التابع لها ثم يطلب من مكتب التسجيل الدولى للعلامات فى برن تسجيلها فيه . ويترتب على التسجيل الأخير أن تصبح العلامة محمية فى جميع الدول المتعاقدة كما لو كانت مسجلة فى كل دولة منها .

تخلفت مصر أيضا عن مجموعة الدول والبلاد فى سن تشريع لحماية الملكية الصناعية . ويرجع السبب فى ذلك الى ما كانت سيادة البلاد التشريعية مقيدة به بموجب نظام الامتيازات الأجنبية . وذلك لأن الحماية الواقية للعلامات التجارية تقتضى فرض العقوبات الزاجرة ولم تكن مصر لتستطيع قبل معاهدة مونترو أن تفرض على الأجانب غير عقوبة المخالفة بموافقة الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة .

أما غيرها من العقوبات فلم يكن فى الإمكان فرضها على الأجانب إلا بموافقة الدول صاحبة الامتيازات .

ولعدم صدور قانون بمصر لغاية الآن يتعلق بنظام حماية العلامات التجارية تعطل تنفيذ المواد ٣٠٣ — ٣٠٦ من قانون العقوبات الأهلى و ٣١٢ — ٣١٥ من قانون العقوبات المختلط وهى المواد التى حلت محلها المواد ٢٠٨ — ٢١٠ من قانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ الصادر فى ٣١ يوليه سنة ١٩٣٧ . وتقرر هذه المواد الجزاءات على تقليد العلامات وتزويرها ، وذلك لأن المشرع علق تطبيق العقوبات الواردة فى قانون العقوبات على صدور اللوائح المنظمة لموضوع العلامات التجارية ، إلا أن عدم استطاعة المحاكم المصرية القضاء بالعقوبات المقررة لم يعجزها عن منح قسط وافر من الحماية للعلامات التجارية بتطبيق أحكام القانون العام والقانون الطبيعى وقواعد العدل والإنصاف .

هذا ، ولا تقل خطورة ولزوما عن حماية العلامات التجارية حماية البيانات التجارية والصناعية التى يضعها التاجر أو المنتج على بضائعه أو منتجاته أو محاله أو مخازنه أو على الأغلفة أو الفواتير أو وسائل الإعلان أو غير ذلك .

لهذه الاعتبارات أعدت الوزارة مشروع قانون العلامات والبيانات التجارية و بتاريخ ١٨ يوليو سنة ١٩٣٧ صدر مرسوم باحالة المشروع على البرلمان ولا يزال معروضا عليه للآن .

٢ — براءات الاختراع (Brevets d'invention) :

براءة الاختراع هى الشهادة التى تعتبر بمثابة اعتراف من الحكومة لصاحب الاختراع بحقه دون غيره فى استغلال اختراعه الصناعى و بأن يتجر فى المواد الناتجة من اختراعه ، وذلك للمدة و بالشروط التى يحددها القانون على أن يكون الاختراع جديدا وقابلا للاستغلال الصناعى وألا يكون هذا الاستغلال مخالفا للقانون أو للنظام العام أو الآداب ؛ والوزارة تعد الآن مشروع قانون لبراءات الاختراع .

٣ — الرسوم والنماذج الصناعية (Dessins et modèles Industriels) :

الرسم الصناعى هو كل وضع خاص للخطوط أو الألوان معد لزخرفة نوع معين من الانتاج الصناعى يكسبه طابعا خاصا وذاتية مستقلة مميزة عن غيره من المنتجات .

والنموذج الصناعى ما هو إلا اسم صناعى بارز ، فهو عبارة عن الشكل الخاص الذى يعطى للانتاج الصناعى بقصد زخرفته و إلباسه طابعا خاصا يميزه عن بقية المنتجات .

وقد قامت الوزارة بدراسة موضوع الرسوم والنماذج الصناعية بما فى ذلك التشاريع الأجنبية الخاصة بحمايتها وهى تعد الآن مشروع قانون لذلك .

٤ — الأسماء التجارية :

قد ينتخب التاجر أو الصانع تسمية معينة يقصد بها إعلان الجمهور عن منتجات محله الصناعى أو بضائع محله التجارى تكون بمثابة العلم الذى يميز تلك المنتجات أو البضائع من غيرها .

ولما كان أساس المنافسة بين التجار يجب أن يكون مبنيا على قواعد موطدة من الشرف والصدق والأمانة فيقتضى تنبيه الغير الى عدم استعمال هذه التسمية منعا من وقوع الالتباس الذى قد ينتج عنه تضليل الجمهور والإضرار بسمعة المنتج وسمعة التجارة الخارجية . ولذلك أحاطت الدول الأسماء التجارية بالضمانات الكفيلة بحمايتها فأصدرت التشاريع اللازمة لحماية الملكية الصناعية والتجارية ومن ضمنها التسمية التجارية .

والعناصر التى يتكون منها الاسم التجارى تختلف حسب تشريع كل بلد ، فقد يتكون من الاسم الشخصى أو العائلى أو عنوان الشركة أو الاسم المبتكر أو الاسم المستعار أو الحروف الأولى من الاسم الـ (Initiales) وبصفة عامة من كل مجموعة من الحروف ينتجها الصانع أو التاجر فردا كان أو شركة لتميز مصنعه .

أما الأحكام الخاصة بحماية هذه الأسماء فى التشاريع الأجنبية فانها لم تصدر على نمط واحد . فأحيانا يصدر بها تشريع خاص وأحيانا أخرى تكون مندمجة فى التشاريع الخاصة بحماية الملكية الصناعية أو بالسجل التجارى أو فى غيرها .

ولعدم صدور تشريع خاص بحماية الأسماء التجارية فى مصر فان الكثير من التجار والصناع يظهرون أمام الجمهور بأسماء مغتصبة لا تكتساب ثقة المستهلك دون وجه حق مما حدا بالمحاكم الى منح قسط من الحماية للأسماء التجارية بتطبيق أحكام القانون العام والقانون الطبعى وقواعد العدل والإنصاف استنادا على المادة ١١/٣٤ من لائحة ترتيب المحاكم .

وتدرس الوزارة الآن التشاريع المختلفة الخاصة بحماية الأسماء التجارية بقصد اختيار الأصلح منها لمصر ليكون أساسا لوضع التشريع الخاص لحماية تلك الأسماء .

٥ — المحل التجارى (Fonds de Commerce) :

هو المجموعة القانونية للعناصر المكونة للمتجر أو مصنع التاجر ، وهذه العناصر بعضها معنوى والبعض الآخر مادى . فالعناصر المعنوية هى : عنوان المحل التجارى — الاسم التجارى — حق الايجار — سمعة المحل — براءات الاختراع — الرخص — علامات التجارة والصناعة — الرسوم والنماذج — الميداليات والجوائز — وعلى العموم جميع حقوق الملكية الصناعية .

وأما العناصر المادية فهى المواد والآلات والبضائع .

هذا ، وقد أعدّت الوزارة :

(١) مشروع قانون لبيع ورهن المحل التجارى .

(٢) مشروع قانون بتنظيم العلاقة بين مؤجر المتجر أو المصنع والمستأجر .

١ — مشروع قانون بيع المحال التجارية ورهنها :

أعدت الوزارة مشروع قانون تنظيم بيع المحال التجارية ورهنها .

وتتلخص الأحكام الخاصة ببيع المحل التجارى فى تنظيم إجراءات إشهاره والتدابير التى يتخذها دائنو البائعين والبائعون حفظا لحقوق كل منهم .

٢ — مشروع قانون تنظيم العلاقات بين المستأجرين والمؤجرين فيما يخص تجديد عقود ايجارات العقارات والأماكن المستغلة فيها المحال التجارية:

وضع مشروع القانون بعد دراسة المبادئ القانونية الخاصة بهذا الموضوع فى الدول الأجنبية .

سادسا — الغش التجارى

١ — مشروع قانون لمكافحة الغش التجارى والمنافسة غير المشروعة :

تقوم الوزارة الآن بإعداد مشروع قانون شامل لمكافحة الغش التجارى يراعى فى أحكامه أن تكفل القضاء على العوامل التى تؤخر أو تعوق التنظيم التجارى والنهضة الصناعية .

٢ — مشروع قانون للموازين والمقاييس :

رؤى أن القانون رقم ٩ لسنة ١٩١٤ الخاص بالموازين والمقاييس لم يشتمل على الأحكام التى تكفل صحة الموازين والمقاييس المستعملة فى التجارة لأنه لم يحتم فحصها ودمغها بل جعل ذلك اختياريا كما أنه من جهة أخرى اشتمل على وحدات متعددة للوزن والقياس مما كانت نتيجته تسهيل الغش وصعوبة المعاملات .

وللوصول إلى توحيد أساس التعامل رئى أن يتخذ النظام المترى دون غيره أساسا للتبادل لأنه أصلح الوحدات من نواحيه المتعددة ولأنه هو النظام الذى اتخذته معظم الدول والذى به يجرى التبادل بينها .

وقد رئى أيضا أنه باتخاذ النظام المترى دفعة واحدة فى بلادنا قد يقع بسببه الاضطراب فى المعاملات مما يقتضى ان يكون الإصلاح تدريجيا بتقرير بعض الوحدات الأخرى غير المترية بجانب الوحدات المترية مع ذكر قيمتها المترية . وهذه الوحدات هى الشائعة الاستعمال فى مصر فى الوقت الحاضر . وحذف ما عداها من الوحدات الأخرى .

لهذه الاعتبارات أعدت الوزارة مشروع قانون للموازين والمقاييس ليحل محل القانون رقم ٩ لسنة ١٩١٤

وقد صدر بتاريخ ١٨ يوليو سنة ١٩٣٧ مرسوم باحالة المشروع على البرلمان .

٣ — مشروع لائحة جديدة لمزاولة حرفتى القبانة والكيالة :

لما كان الوزانون العموميون يقومون بالوزن فى الكثير من عمليات البيع والشراء فى المحاصيل والسلع المختلفة . وهم بطبيعة عملهم الحكم بين البائع والمشترى فى تحديد الوزن ، ولاتخفى أهمية ذلك فى تقدير الثمن فانه من الضرورى إخضاعهم إلى نظام يتيسر معه مراقبتهم ويتوفر به حسن اختيارهم وتحق به الدقة والأمانة فيما يزاولون من عمليات الوزن سيما إذا ما لوحظ أنهم هم الذين يقومون فى القرى والمحالج وفى الحلقات وفى مينا البصل بوزن المحصول الرئيسى للبلاد وهو القطن . ويقومون فى أسواق الصاغة بوزن ما يباع ويشترى من المعادن النفيسة والأحجار الكريمة ومشغولاتها من الحلى وغيرها ، ويقومون فى الجارك وفى الأسواق وفى الجهات الأخرى بوزن الكثير من السلع .

لذلك رأت الوزارة أنه من الضرورى لرفع مستوى هذه المهنة أن تضع نظاما جديدا يكون أكثر إحكاما فاعدت لائحة جديدة لتحل محل اللائحة الصادر بها قرار وزارة الداخلية بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩١٥ وهى الآن معروضة على قسم القضايا .

٤ — ترقيم الخيوط القطنية المستوردة الى القطر المصرى :

وجدت الوزارة من الضرورى أن تعمل على ملافاة الغش فى مقاس الخيوط القطنية المستوردة الى القطر المصرى حماية لصالح المستهلكين والتجار وأصحاب المصانع على السواء فأصدرت بتاريخ أول يناير سنة ١٩٣٣ مرسوما تقضى أحكامه بتحريم سحب الخيوط القطنية من الجمارك إلا اذا كان مبينا عليها بشكل ظاهر ما يدل على حقيقة مقاسها أو وزنها باحدى وحدات المقاس أو الوزن المقررة قانونا بالقطر المصرى .

وقد جاء هذا التشريع محققا للأغراض الموجودة منه وقاضيا على كل غش للجمهور أو منافسة غير مشروعة .

٥ — مراقبة تجارة الحبوب :

تعتبر الحبوب فى مقدمة المحاصيل الرئيسية فى البلاد مما يستوجب العناية بأمرها من حيث تداولها وإلا كانت المجهودات التى تبذلها الدولة فى سبيل زيادة الغلة أو تجديد النوع تصبح عديمة الأثر إن لم تقترن باتخاذ التدابير والوسائل التى تكفل لتجارتها حماية واقية من ضروب الغش أو التلاعب وتنظيما يحقق لها النمو والاتساع .

لهذه الاعتبارات وضعت الوزارة مشروع قانون لمراقبة تجارة الحبوب تتلخص أحكامه الرئيسية فى تحريم بيع أصناف الحبوب أو عرضها للبيع إلا اذا كانت على درجة معينة من النظافة وأن يكون التعامل فيها بالوزن اذ لوحظ أنه كثيرا ما يغبن المنتج فى بيع محاصيله بطريق الكيل .

وهذا المشروع معروض الآن على قسم القضايا تمهيدا لاستصدار مرسوم بعرضه على البرلمان .

سابعا — التنظيم الصناعى

١ — سلخ الجلود :

لاحظت الوزارة أنه بالرغم من توافر الجلود فى القطر المصرى حيث يتجاوز عدد الماشية التى تذبح سنويا فى المجازر العامة نحو المليون ماشية غير ما يذبح خارج المجازر وهو ما لا يقل عن نصف هذا المقدار ، فان مصر لا تصدر إلا كمية قليلة من الجلد الخام والجلد المدبوغ . ومع قلة الصادر من الجلود المصرية بالنسبة لما يذبح فيها من الماشية فان تلك الجلود لا تقوى محليا على منافسة الجلود الأجنبية . وقد ثبت للوزارة أن كل ذلك يرجع الى رداءة عملية السلخ .

لهذه الاعتبارات رأت الوزارة من الضرورى سن تشريع يلزم باتباع أحدث الطرق فى السلخ مع العناية به . فاستصدرت ، بالاتفاق مع وزارة الزراعة ، بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٣٥ قرارا من مجلس الوزراء بتنظيم سلخ الذبائح داخل مجزرة القاهرة .

وفيما يختص بالمجازر الأخرى التى يراد سريان القرار عليها وهى تابعة للمجالس البلدية والمحلية فيكون سريان القرار عليها بالطرق القانونية الخاصة بتلك المجالس .

وفيما يلى أهم ما اشتمل عليه القرار من الأحكام :

(١) ضرورة الحصول على رخصة لمباشرة مهنة السلخ داخل المجازر العامة .

(٢) ضرورة توفر شروط معينة فى طالب الرخصة أهمها نجاحه فى اختبار عملى للوقوف منه على كفاءة السلاخ .

(٣) فرز الجلود بعد سلخها وتقسيمها الى ثلاث درجات حسب حالة السلخ وختم الجلد بختم المجزر بالدرجة التى تقرر له . وتخفيض فئات السلخ بحسب درجة الجلد دفعا للسلاخين على الاستزادة من العناية .

(٤) بيان القواعد والاشتراطات الواجب مراعاتها فى عملية السلخ . وكلها ترمى الى جعل الجلد خاليا من العيوب .

(٥) تقرير جزاءات منها ما هو إدارى يتناول وقف السلاخ مدة محدودة وسحب رخصته ومنها ما هو قضائى يتناول الحكم فى المخالفة بالغرامة أو بالحبس أو بهما معا .

٢ — تنظيم صناعة وتجارة الصابون :

الصابون من المواد الضرورية ذات الاتصال المباشر بصحة الجمهور ، كما أنه من الصناعات الواسعة النطاق بمصر . لذلك أعدت الوزارة مشروع قانون وهو يرمى الى ثلاثة أغراض أساسية :

أولا — منع الغش بجميع أنواعه بقدر المستطاع فى الصابون مراعاة لصالح المستهلكين .

ثانيا — رفع مستوى صناعة الصابون فى مصر كى تقوى على منافسة الصناعات الأجنبية حماية للثروة الأهلية .

ثالثا — القضاء على المنافسة غير المشروعة التى يرتكبها بعض صانعى وتجار الصابون سواء بالغش فى صناعته أو بعدم وضع بيانات معينة عليه .

وقد صدر هذا القانون فعلا تحت رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨

٣ — تنظيم صناعة وتجارة دقيق وخبز القمح :

نظرا لما تعانيه صناعة وتجارة دقيق وخبز القمح فى الوقت الحاضر من ضروب الغش الكثيرة أعدت الوزارة مشروع قانون بتنظيمها .

و يعتبر هذا المشروع فى الواقع متمما لمشروع قانون مراقبة تجارة الحبوب إذ يحظر استيراد دقيق القمح أو تصديره أو بيعه أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد البيع ما لم يكن نقيا ومن احدى الرتب المبينة فى القانون . وكذلك الحال فى خبز القمح تضمن المشروع من الأحكام ما يضمن نقاوته .

وقد أحالت الوزارة المشروع على قسم القضايا تمهيدا لاستصدار مرسوم بعرضه على البرلمان.

القسم الثانى

التجارة الخارجية

لمحة عامة عن تجارة مصر الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية لبلد ما مقياسا يستدل منه على طبيعة نشاطها الاقتصادى ، لذلك كانت الإحصاءات الجمركية بمثابة مرآة ينعكس عليها هذا النشاط فى صورة واضحة .

وقد كانت مصر منذ قرن أو يزيد ، تستورد جل ماتحتاج اليه من المنتجات المصنوعة ، وكانت تدفع أثمانها وتحصل على المال اللازم لشؤونها الأخرى بدون استثناء من تصدير منتجاتها الخامة ، ففى البلدان التى تغلب عليها الصفة الزراعية تخضع التجارة إلى تقلبات عظيمة تعزى إلى ظروف موسمية واختلاف غلة الأراضى وأثمان المحاصيل وما لهذا من الأثر فى قدرة البلاد الشرائية التى تعتمد فى حياتها على الزراعة ، هكذا كانت الحال فى مصر ، التى اختصت دون غيرها بظاهرة اعتمادها على محصول واحد وهو القطن الذى تتوقف على كميته ونوعه مقدرة القطر الشرائية .

ويتضح بجلاء من البيانات فى الجدول الآتى أهمية القطن ومشتقاته فى تجارة الصادرات المصرية ، ففى سنة ١٨٣٦ التى لم تزد فيها الصادرات من القطن عن ٢٦٣,٠٠٠ قنطار بلغت قيمتها ٤٤,٣ ٪ من إجمالى الصادرات ، وبديهى أن تؤثر الزيادة فى الكميات المصدرة فى قيمة إجمالى صادرات القطن ، كما أنه يترتب على الزيادة فى صادرات هذا المحصول زيادة مماثلة فى إجمالى الصادرات .

قيمة البضائع المصدرة من القطر المصرى

(مقدرة بآلاف الجنيهات المصرية)

		متوسط ١٩٢٤ – ١٩٢٨		١٩٣٥		١٩٣٦		١٩٣٧	
		جنيه	٪	جنيه	٪	جنيه	٪	جنيه	٪
القطن ومشتقاته	قطن	٤٥٫٣٤٤	٨٣٫٦	٢٦٫٥٠٢	٧٤٫٩	٢٥٫٠٢٠	٧٥٫٩	٢٩٫٠٠٢	٧٥٫٠
	بذرة قطن	٢٫٨٠٨	٥٫٢	٢٫٠١٩	٥٫٧	٢٫٠٠٣	٦٫١	١٫٨٥٠	٤٫٨
	كسب	٦٥٥	١٫٢	٧٥٤	٢٫١	٧٧٥	٢٫٣	٨٨٨	٠٫٣
	زيت قطن	٣٥١	٠٫٦	٣٦٧	١٫٠	٣١٥	١٫٠	٣٠٠	٠٫٨
	إجمالى	٤٩٫١٥٨	٩٠٫٦	٢٩٫٦٤٢	٨٣٫٧	٢٨٫١١٣	٨٥٫٣	٣٢٫٠٤٠	٨٢٫٩
بضائع أخرى	بيض	٣٦٢	٠٫٧	١١٧	٠٫٣	١٤٩	٠٫٥	١١٧	٠٫٣
	جلود طرية ومدبوغة...	٣٢٧	٠٫٦	٢٥٥	٠٫٧	٢٩٢	٠٫٩	٣٥٦	٠٫٩
	صوف خام	١٢٠	٠٫٢	١٢٤	٠٫٤	١٣٨	٠٫٤	١٥٩	٠٫٤
	أرز...	٥٧٤	١٫١	٧٠١	٢٫٠	١٫١٨٠	٣٫٦	١٫٣٤٦	٣٫٥
	بصل	٨٧٧	١٫٦	٧٠١	٢٫٠	٥٩٠	١٫٨	٦٤٥	١٫٧
	فوسفات الجير الطبيعى	١٤٠	٠٫٢	٤٣٨	١٫٢	٤٤١	١٫٣	٣٥٥	٠٫٩
	بنزين	١٧٣	٠٫٣	١١٦	٠٫٣	١١٣	٠٫٣	١٥٢	٠٫٤
	سجاير	٣٦١	٠٫٧	٢١٧	٠٫٦	١٦٢	٠٫٥	١٩٦	٠٫٥
	أصناف أخرى... ...	٢٫١٤٧	٤٫٠	٣٫٠٩٧	٨٫٨	١٫٧٩٤	٥٫٤	٣٫٢٩٩	٨٫٥
	إجمالى	٥٫٠٨١	٩٫٤	٥٫٧٦٦	١٦٫٣	٤٫٨٥٩	١٤٫٧	٦٫٦٢٥	١٧٫١
إجمالى قيمة الصادرات		٥٤٫٢٣٩	– ٫١٠٠	٣٥٫٤٠٨	– ٫١٠٠	٣٢٫٩٧٢	– ٫١٠٠	٣٨٫٦٦٥	– ٫١٠٠

• رغما عن هبوط الأسعار وظهور النقص فى قيمة التجارة الخارجية عام ١٩٣٧ بنسبة ٢٨٫٧ ٪ عن متوسطها خلال الخمس سنوات ١٩٢٤ – ١٩٢٨ فقد كانت قيمة البضائع المختلفة المصدرة ، مع استثناء القطن ومشتقاته ، ١٧٫١ ٪ من القيمة الإجمالية فى عام ١٩٣٧ مقابل ٩٫٤ ٪ خلال سنى ١٩٢٤ – ١٩٢٨ .

واذا أريد دراسة تطور تجارة مصر الخارجية خلال السنين الأخيرة وجب الرجوع الى الفترة من سنة ١٩٢٤ — ١٩٢٨ وهى الفترة التى سبقت الأزمة الاقتصادية العالمية ، وإذا كانت الأزمة لا تزال مرتسمة فى مخيلتنا فجدير بنا ألا ننسى سنى العسر العظيم التى خلفته والتى اختل أثناءها النظام الاقتصادى وانقلب الكثير من المبادئ الاقتصادية والمالية رأسا على عقب . حقيقة إن العالم يبذل فى الآونة الحاضرة الجهود لإلغاء القيود التى سبق وضعها أو تخفيفها ؛ وإذا كنا قد أشرنا إلى الأزمة فذلك لأنها كانت السبب فى هبوط الأسعار العالمية وفى قلة الإنتاج والاستهلاك ، هذا ويعزى إلى الأزمة جميع القيود التى اتبعت فى نظام التبادل وفى رفع الضرائب الجمركية وفى سياسة الحصص التى انتهجتها عدة بلدان حفظا لكيانها الاقتصادى وقد كان لهذه الإجراءات أسوأ الأثر فى التجارة الدولية .

ويتبين مما تقدّم ما لحق التجارة المصرية من الأضرار من جراء هذه القيود إلا أنه بفضل الجهود التى بذلها ذوو الشأن أخذت الأحوال فى التبدل فسجلت السنون الأخيرة تحسنا ملموسا يعزى بصفة خاصة إلى السياسة الحكيمة التى انتهجها من بيدهم مقاليد الأمور الذين لم يألوا جهدا فى المثابرة على إدخال التحسينات فى نظام مصر التجارى والصناعى .

وكان هبوط الصادرات حافزا لوزارة التجارة والصناعة على تشكيل لجان لتعرف أسباب الهبوط واقتراح سبل علاجها لا للوصول بالصادرات إلى المركز التى كانت عليه قبل الهبوط فحسب ، بل للعمل كذلك على زيادة التبادل . وفضلا عما تقدّم لم تأل الحكومة جهدا لتحسين الاستغلال الزراعى بحيث يمكن معه استبعاد بعض الواردات والحصول على زيادة فى المحصول لغرض الإصدار ، وقد كان لهذه الخطة أحسن الأثر وأثمرت ثمرة طيبة .

وإذا كانت مصر تدفع مبالغ طائلة لسد النقص فى استهلاكها الداخلى من القمح والدقيق والفاكهة وخلافها ؛ فقد تحسن الآن موقفها بفضل التوسع فى الزراعة وتحسينها .

وقد نقص ما تستورده من هذه الأصناف نقصا كبيرا عما كانت عليه فى سنة ١٩٢٩ وهبطت قيمة ما استوردته من القمح والدقيق فى سنة ١٩٣٧ إلى ١٥٣ جنيها و ٣٤,٠٠٦ على التوالى بعد أن كانت ٦٥٣,٧٨٥ للقمح و٢,٩١٣,٢٢٧ جنيها للدقيق فى سنة ١٩٢٩

كذلك هبطت قيمة الفاكهة الغضة ، المستورده فبعد أن كانت قيمتها ٦٤٣,٨٣٧ جنيها مصريا فى عام ١٩٣٠ صارت ٣٢١,١٣٤ جنيها مصريا فى عام ١٩٣٦ : و٢٩٩,٤٢٤ جنيها مصريا . فى عام ١٩٣٧ .

قيمة الفاكهة الغضة المستوردة فى مصر

صنف	١٩٣٠	١٩٣٦	١٩٣٧
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
عنب	١١٧,٠٦٣	٦٤,٧٦٩	٤٣,١٨٢
موز	٢٠,٥٧٩	—	٩
ليمون وفاكهة مماثلة	١٨,٥٤٧	٢,١١٦	٢,٨٤١
برتقال و يوسفى	٨٤,٧٤٣	٣,٩٥٧	٣,٢٠٣
شمام	٢,٥٠٣	٣٠	٩
بطيخ	٨٨,٤٥٦	١٢٠	٦٣
تفاح	١٢٣,٢٩٥	١٠٧,٩٦٧	٨٣,٩٧٤
كمثرى	٣٤,٤٩٩	٥٤,٤٥٨	٤١,٧٠٨
رمان	٢٦,٨٠٤	٧,١٤٠	١٢,٠١٩
برقوق	١١,٣٣٧	٣,٦٨٦	٥,٦٣٩
كرز	٣,٨٨٤	٢,٥٨٩	٨,٤١٩
خوخ ومشمش	١٦,٨٥٥	٣,٦٤٩	١٢,٧٥٣
بلح وعجوة	٨٦,٣٧٨	٥٤,٧٨٩	٦٧,٤٦٣
فاكهة غضة أخرى	٨,٨٩٤	١٥,٨٦٤	١٨,٣٤٢
الإجمالى	٦٤٣,٨٣٧	٣٢١,١٣٤	٢٠٩,٤٢٤

ويتضح من البيانات المتقدّمة أن الوارد من الفاكهة الغضة خلال السنتين الأخيرتين قد نقص كثيرا ، فبعد أن كانت قيمة المستورد فى عام ١٩٣٠ من الموز والبرتقال واليوسفى ٢٠,٥٧٩ جنيها مصريا و ٨٤,٧٤٣ جنيها مصريا لكل منهما على التوالى هبطت فى عام ١٩٣٧ الى ٩ جنيهات للأول و ٣,٢٠٣ جنيهات مصرية للبرتقال واليوسفى ، وكذلك هبطت فى العام نفسه قيمة المستورد من البطيخ والرمان الى ٦٣ جنيها مصريا للأول و ٧١٤٠ جنيها مصريا للثانى مقابل ٨٨,٤٥٦ جنيها مصريا و ٢٦,٨٠٤ جنيها مصريا لكل منهما على التوالى فى عام ١٩٣٠ ، أما الليمون والعنب وكانت قيمتها على التوالى ١٨,٥٤٧ جنيها مصريا و ١١٧,٠٦٣ جنيها مصريا فى عام ١٩٣٠ فقد هبطت فى عام ١٩٣٧ الى ٢٨٤١ جنيها مصريا للأول و ٤٣,١٨٢ جنيها مصريا للثانى ؛ ولم يشذ عن هذه القاعدة فى الفاكهة الغضة على اختلاف أنواعها سوى الكمثرى والكريز فقد زادت قيمتهما خلال السنتين الأخيرتين عما كانت عليه فى سنة ١٩٣٠

وبصفة عامة تكاد تنحصر الواردات فى البواكير والحواتيم من الفاكهة ، وفيما عداهما يزيد الإنتاج الأهلى حاليا عما تستهلكه البلاد .

وقد تبع التقدّم الذى سجلته زراعة الفاكهة فى مصر كسابق القول تقدم مطرد فى زراعة الخضر التى ترعرعت فى كنف الحرب العظمى ولم تقتصر على سد حاجات البلاد الداخلية فحسب، بل كان عليها كذلك تموين القوات المعسكرة فى القطر وقتئذ .

كانت هذه الزراعة حتى عام ١٩١٤ محصورة فى ضواحى الحواضر الكبرى ما عدا أصناف الخضر العادية الشائعة مما لا غنى عنه فى استهلاك الطبقات الشعبية إذ كانت منتشرة فى جميع نواحى القطر، كذلك بعض أصناف محدودة كالقلقاس والبطاطس قد انفردت بزراعتها بعض القرى .

ويعتبر اتساع نطاق زراعة الخضر والفاكهة فى الآونة الحاضرة مصدرا مهما من مصادر الثروة المصرية وذلك لما تتصف به المنتجات من الجودة من جهة ومن جهة أخرى لنضوجها فى الوقت الذى تكون فيه أوروبا الوسطى فى مسيس الحاجة اليها . وقد زادت الكميات المصدرة من البرتقال واليوسفى زيادة كبيرة خلال السنين الأخيرة، فبعد أن كانت لا تعدو ٥٥ طنا فى عام ١٩٣١ صارت ٦٢٧٧ طنا فى عام ١٩٣٧

ويعزى بعض الفضل فى هذا النجاح الباهر الى مراقبة وزارة التجارة والصناعة الدقيقة للصادرات والى تدقيقها فى حجم المنتجات ودرجة نضوجها فضلا عن تناسق النوع .

وقد أسفر الميزان التجارى لمصر فى عامى ١٩٣٠ و ١٩٣١ عن زيادة فى غير صالح البلاد ما لبثت أن أصبحت فى صالحها خلال السنين الأخيرة كما يتبين بعد :

ميزان مصر التجارى

القيمة مقدّرة بآلاف الجنيهات المصرية

السنين	واردات	صادرات وإعادة تصدير	الميزان التجارى
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
١٩٣٢	٢٢,٧٦٥	٢٧,٦٩٥	+ ٤٣٠
١٩٣٣	٢٦,٧٦٤	٢٩,٤٧٧	+ ٢,٧١٣
١٩٣٤	٢٩,٢٤٩	٣١,٦٢١	+ ٢,٣٧٢
١٩٣٥	٣٢,٢١٣	٣٦,٣٩٥	+ ٤,١٨٢
١٩٣٦	٣١,٤٩٦	٣٣,٨٦٨	+ ٢,٣٧٢
١٩٣٧	٣٨,٠١٦	٣٩,٥٣٦	+ ١,٥٢١

وتعزى الزيادة الكبيرة فى قيمة صادراتنا عام ١٩٣٥ على وجه التخصص الى ارتفاع الأسعار إذ بلغت قيمة الأقطان المصدرة وقتئذ ٢٦,٤١٢,٧٠٠ ج . م مقابل ٢٤,٧٨٧,٩٠٠ ج . م فى العام السابق له وذلك بزيادة قدرها ١,٦٢٤,٨٠٠ ج . م فى حين أن الكمية التى صدّرت لاتزيد عن مثيلتها فى سنة ١٩٣٤ إلا بما ما يقرب من ٢٧,٤٠٠ قنطار .

والسبب فى زيادة كمية مبادلاتنا مع الخارج هو تحسن الحالة الاقتصادية العالمية وزيادة قيمة المنتجات تبعا لذلك ، وتعتبر نتائج مبادلاتنا عام ١٩٣٧ حسنة جدا ، فقد بلغت الزيادة فى قيمة التبادل مع الخارج ١٢,١٨٨,٠٠٠ ج . م خص الواردات منها ٦,٥٢٠,٠٠٠ ج . م والصادرات ٥,٦٦٨٠٠٠ ج . م وهذا دليل حاسم على انتعاش حالة البلاد الاقتصادية .

وقد زادت التجارة الخارجية انتعاشا خلال عام ١٩٣٧ فتفوقت الواردات والصادرات فيه بمعدل ١٧,١ ٪ و ١٤,٧ ٪ لكل منهما على التوالى عما كانتا عليه فى عام ١٩٣٦ ؛ وبينما كانت قيمة الواردات فى عام ١٩٣٦ ، لاتعدو ٣١,٤٩٦,٠٠٠ ج . م ، إذ نجدها فى عام ١٩٣٧ وقد بلغت ٣٨,٠١٦,٠٠٠ ج . م ومما هو جدير بالملاحظة أنه بينما نجد فى البضائع المختلفة المستوردة زيادة تعدل ١٧,٧ ٪ إذ نجد هبوطا فى الدخان يعدل ٩,٤ ٪ فبعد أن كانت قيمة المستورد منه ٧٦٦,١٠١ ج . م فى عام ١٩٣٦ هبطت الى ٧٠٠,٠٥١ ج . م فى عام ١٩٣٧ هذا وقد زادت قيمة الصادرات فبعد أن كانت ٣٢,٩٧٢,٠٠٠ ج . م فى عام ١٩٣٦ صارت ٣٨,٦٦٥,٠٠٠ ج . م فى عام ١٩٣٧ أى أن هناك فارقا قدره ٥,٦٩٤,٠٠٠ ج . م فى صالح البلاد مما يدعوالى الطمأنينة والتفاؤل .

ورغما عن الصعوبات الناجمة من القيود الجمركية التى فرضتها معظم بلدان العالم فقد أمكن لمصر أن تزيد من صادرات الأقطان والسجاير وغيرها من المنتجات بنسبة ملموسة فقد زادت الأقطان بمعدل ١٣,٧ ٪ والسجاير ٩ ٪ والمنتجات الأخرى ١٧,٩ ٪ كذلك أسفر الميزان التجارى عن رصيد دائن بلغ ٢,٣٧٢,٠٠٠ ج . م فى عام ١٩٣٦ و ١,٥٢١,٠٠٠ ج . م فى عام ١٩٣٧

وقد أخذت تجارة الواردات منذ عام ١٩٣١ أى السنة التى تلت تطبيق التعريفة الجمركية الجديدة فى الازدياد فى معظم المنتجات التى تدخل فى الصناعة ، بينما اتجهت الى الهبوط فى معظم أصناف الترف والكماليات وفى المنتجات التى يمكن للأسواق المحلية تقديمها .

ويتبين من مقارنة أرقام الواردات فى عام ١٩٣١ بمثيلاتها فى عام ١٩٣٧ أنه رغما عن الزيادة التى تقرب من ٢٠,٦ ٪ فى قيمة الواردات فى سنة ١٩٣٧ فقد نقصت قيمة المنتجات الغذائية الخامة والمنتجات الغذائية المصنوعة الى ١,٨٨٠,٠٠٠ ج . م و ١,٩٥٩,٠٠٠ ج . م لكل منهما على

التوالى ، بعد أن كانت قيمتها فى عام ١٩٣١ : ٢,٤٧٨,٠٠٠ ج .م للأولى و ٣,١٢٧,٠٠٠ ج . م للثانية وذلك بنقص قدره ٢٤,١ ٪ و ٣٧,٤ ٪ لكل منهما على التوالى ، وخلافا لما ذكر فقد زادت قيمة الواردات من المواد الأولية الخامة ومثيلاتها نصف المصنوعة خلال هذه الفترة من ٢,٥٣٩,٠٠٠ ج.م الى ٣,٤٥٨,٠٠٠ ج.م للأولى ومن ٢,٣٦٥,٠٠٠ ج . م الى ٤,٣٨٤,٠٠٠ ج . م للثانية ، أى أن معدل الزيادة لكل منهما على التوالى هو ٣٦,٢ ٪ و ٨٣,٨ ٪

أما تجارة الصادرات فقد استأثرت المنتجات الغذائية المصنوعة بأكبر نصيب فى الزيادة فيها خلال هذه المدة ، فبعد أن كانت قيمتها فى عام ١٩٣١ لا تعدو ١,٢١٧,٠٠٠ ج . م أخذت فى الارتفاع تدريجيا خلال السنين التالية حتى بلغت ٢,٧٣٧,٠٠٠ ج . م فى عام ١٩٣٧ بزيادة ١٢٤,٩ ٪ من قيمتها ، ويعزى هذا الفارق فى صالح البلاد الى الزيادة الملموسة التى سجلتها خلال السنين الأخيرة الصادرات من الأرز المضروب وفضلات المطاحن وسكر القصب والملح وخلافها .

ويتضح من تحليل معظم ما تحويه الواردات والصادرات من المنتجات مقدار ما بذلته البلاد من الجهود فى ميدانى الزراعة والصناعة سواء بسواء .

ويبين الجدول الآتى خلاصة التجارة الخارجية للقطر المصرى مقسمة الى مجموعات اقتصادية خلال الثلاث سنوات الأخيرة مقارنة بما كانت عليه فى عام ١٩٣١ :

تجارة مصر الخارجية مقسمة إلى مجموعات اقتصادية

(القيمة مقدرة بآلاف الجنيهات المصرية)

النوع	١٩٣١		١٩٣٥			١٩٣٦			١٩٣٧		
	القيمة	٪ (١)	القيمة	٪ (١)	الرقم القياسى (٢)	القيمة	٪ (١)	الرقم القياسى (٢)	القيمة	٪ (١)	الرقم القياسى (٢)
	ج٠م		ج٠م			ج٠م			ج٠م		
الواردات :											
حيوانات حية	٢٠٥	٠٫٦٥	٢١٥	٠٫٦٧	١٠٤٫٨	٣٧٥	١٫١٩	١٨٢٫٩	٣٢٦	٠٫٨٦	١٥٩٫٠
منتجات غذائية خامة ...	٢٫٤٧٨	٧٫٨٦	١٫٩٠٩	٥٫٩٢	٧٧٫٠	١٫٧١٧	٥٫٤٥	٦٩٫٣	١٫٨٨٠	٤٫٩٤	٧٥٫٩
منتجات غذائية مصنوعة ...	٣٫١٢٧	٩٫٩٢	١٫٧٢٧	٥٫٣٦	٥٥٫٢	١٫٩٠٤	٦٫٠٤	٦٠٫٩	١٫٩٥٩	٥٫١٥	٦٢٫٦
مواد أولية خامة	٢٫٥٣٩	٧٫٩٣	٣٫٠٤٨	٩٫٤٥	١٢٠٫٠٠	٢٫٦٦٣	٨٫٤٥	١٠٤٫٩	٣٫٤٥٨	٩٫٠٩	١٣٦٫٢
مواد أولية نصف مصنوعة...	٢٫٣٦٥	٧٫٥٠	٣٫٤٤٦	١٠٫٦٩	١٤٥٫٧	٣٫٤٥٠	١٠٫٩٥	١٤٥٫٩	٤٫٣٤٨	١١٫٤٣	١٨٣٫٨
مواد أولية مصنوعة	٢٠٫٥٦٥	٦٥٫٣٥	٢١٫٨٦٨	٦٧٫٨٣	١٠٦٫٣	٢١٫٣٧٨	٦٧٫٨٣	١٠٣٫٩	٢٥٫٩٩٩	٦٨٫٣٥	١٢٦٫٤
نقود وسبائك	٢٤٩	٠٫٧٩	٢٦	٠٫٠٨	١٠٫٤	٢٩	٠٫٠٩	١١٫٦	٦٧	٠٫١٨	١٦٫٩
قيمة إجمالى الواردات ...	٣١٫٥٢٨	—٫١٠٠	٣٢٫٢٣٩	—٫١٠٠	١٠٢٫٢	٣١٫٥١٦	—٫١٠٠	—٫١٠٠	٣٨٫٠٣٧	—٫١٠٠	١١٠٫٦
الصادرات :											
حيوانات حية	١٢	٠٫٠٤	٣٢	٠٫٠٩	٢٦٦٫٦	١٠	٠٫٠٣	٨٣٫٣	٧	٠٫٠٢	٥٨٫٣
منتجات غذائية خامة ...	١٫٣٠٩	٤٫٦٦	١٫١٠٣	٣٫٠٩	٨٤٫٢	١٫٠٤٥	٣٫١٧	٧٩٫٨	٢٫٠٣٣	٥٫١١	١٥٥٫٣
منتجات غذائية مصنوعة ...	١٫٢١٧	٤٫٣٣	٢٫٠٦٠	٥٫٧٧	١٦٩٫٣	٢٫٤٩٦	٧٫٥٧	٢٠٥٫١	٢٫٧٣٧	٦٫٨٨	٢٢٤٫٩
مواد أولية خامة	٢١٫٧٨٧	٧٧٫٦١	٢٩٫٦٦٧	٨٣٫١٢	١٣٦٫٢	٢٨٫١٤٩	٨٥٫٣٥	١٢٩٫٢	٣٢٫١٠٠	٨٠٫٧٤	١٤٧٫٣
مواد أولية نصف مصنوعة	٤٥١	١٫٦١	٥٥٠	١٫٥٤	١٢١٫٩	٥٠١	١٫٥٢	١١١٫١	٣٧٣	٠٫٩٤	٨٢٫٧
مواد أولية مصنوعة	٨٨٧	٣٫١٦	١٫٠١١	٢٫٨٣	—٫١١٤	٧٧٠	٢٫٣٤	٨٦٫٨	١٫١٧٤	٢٫٩٥	١٣٢٫٣
نقود وسبائك	٢٫٤١١	٨٫٥٩	١٫٢٧٠	٣٫٥٦	٥٢٫٧	٨	٠٫٠٢	٠٫٣	١٫٣٣٤	٣٫٣٦	٥٥٫٣
قيمة إجمالى الصادرات ...	٢٨٫٠٧٤	—٫١٠٠	٣٥٫٦٩٣	—٫١٠٠	١٢٧٫١	٣٢٫٩٧٩	—٫١٠٠	١١٧٫٥	٣٩٫٧٥٩	—٫١٠٠	١٤١٫٦

(١) النسبة المئوية من قيمة إجمالى الواردات أو الصادرات .

(٢) سنة ١٩٣١ = ١٠٠

ويستنتج مما تضمنه الجدول الآتى عن حركة البضائع أنه إذا قارنا الكميات المستوردة منها خلال السنوات الثلاث الأخيرة بمتوسط السنوات الخمس ١٩٢٤ — ١٩٢٨ وجدنا نقصا فيها مقابل زيادة سجلتها الكميات المصدرة منها فى نفس الوقت ، وتعتبر هذه البيانات فى مجموعها دليلا ساطعا على الجهود التى بذلت فى ميدانى الزراعة والصناعة فى السنوات الأخيرة .

وينصب النقص الكبير فى الواردات بالنسبة إلى متوسط السنوات الخمس ١٩٢٤ — ١٩٢٨ على بضعة أصناف ، وبخاصة الدقيق الذى هبطت الكميات المستوردة منه من ١٧٦,٩٨٣ طنا إلى ٢,٣٣٧ طنا فى عام ١٩٣٧ ، والقمح من ١٦,٤٧٥ طنا إلى قرابة ٣ أطنان ، والفول الناشف من ٥,٧٤٦ طنا إلى ١٨ طنا ، والأرز من ٢٧,١٣٤ طنا إلى ١١٨ طنا ، والأعجنة الغذائية من ١,٥١١ طنا إلى ١٢١ طنا فى عام ١٩٣٧ ، والفاكهة الطازجة وكانت قيمة متوسط المستورد منها فى الفترة الخماسية ١٩٢٤ — ١٩٢٨ = ٤٧٣,٥٦٤ جنيها مصريا هبطت إلى ٢٩٩,٤٢٤ جنيها مصريا فى عام ١٩٣٧ ، كذلك الأحذية فقد هبط المستورد منها إلى ٥٧,٥٦١ زوجا بعد أن كان ٤٨٨,٥٢٦ زوجا ، والأسمنت من ١٩٣,٩٨٧ طنا إلى ٤١,٧١٨ طنا فى عام ١٩٣٧ ، وزيوت التشحيم من ١١٧,٨٥٤ طنا إلى ٢١,٤٦٩ طنا ، والصابون العادى من ١٠,٤٢٨ طنا إلى ٣,٢٥١ طنا ، ثم الجلود والمصنوعات الجلدية ، عدا الأحذية ، من ٤٣٦,٤٩٤ جنيها مصريا إلى ٢٧٢,٦٠٧ جنيها مصريا .

أما الصادرات فالأصناف التى سجلت أكبر زيادة فيها تنحصر فيما يأتى :

الشعير وقد زادت الكميات المصدرة منه من ٦٣٧١ طنا إلى ٢١,٢٤٠ طنا ، والأرز من ٢٨,٩٩٤ طنا إلى ١٥٠,٧٦٧ طنا ، والنخالة وفضلات المطاحن من ٦٧٥٨ طنا إلى ٥٤,٥٦١ طنا ، والقمح من ٢,٦٥٤ طنا إلى ٢٧,٤٥٢ طنا أى أنه زاد عشرة أمثال تقريبا ، والسكر من ٥,٢٤٧ طنا إلى ٤٤,٨٩٤ طنا ، وعسل القصب من ٦,٧١٧ طنا إلى ١٦,٦١٠ أطنان ، وكسب بذرة القطن من ١٤٩,٩٥٢ طنا إلى ٢٣٣,٣٣٩ طنا ، هذا فضلا عن أصناف أخرى من الصادرات سجلت زيادة فى صالح البلاد كالطماطم والثوم والخضر الطازجة والأسماك الطازجة والفاكهة وزيت بذرة القطن والأسمنت .

مقارنة بين واردات وصادرات الأصناف المشار إليها

الصنف	الوحدة	الواردات				الصادرات			
		متوسط ٢٤–٢٨	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧	متوسط ٢٤–٢٨	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧
قمح	طن	١٦٫٤٧٥	٣٩٫٣٩٧	٢	٣	٢٫٦٥٤	٢٫٢٥٢	٣١٨	٢٧٫٤٥٢
دقيق قمح وأذرة	»	١٧٦٫٩٨٣	٣٫٢٢٤	٣٫٠٧٣	٢٫٣٣٧	١٫٠٥٩	١٦	١٠٨	٢٫٤٥٢
شعير	»	٤٫٨٥٧	٩٣٨	٤٦٠	٢	٦٫٣٧١	١	١٠٫٤٨١	٢١٫٢٤٠
فول ناشف	»	٥٫٧٤٦	٣٠	٣٩	١٨	٦٧٤	٦٧٢	٦٨٤	٨٨٥
حلبة	»	١٤٠	٧٤	—	—	٢٩٣	٢	١٤٢	٩٣٧
أرز	»	٢٧٫١٣٤	٦٩٦	٨٤	١١٨	٢٨٫٩٩٤	٧٠٫٨١٩	١٣٩٫٢٥٩	١٥٠٫٧٦٧
أذرة	»	٣٫٦٩٥	١٫٠٨٠	٤٠٤	٤٨	٣٢٫٨٤٥	٣٢	٢١٩	٢٫٢٩٥
أذرة رفيعة	»	١٧٠	١	—	—	١٫٢٤٧	٥٢٤	٢٫٠٧٧	٩٫٦٤٦
سمسم	»	٢٫٠٩٦	٥٢	١٫٠٩٢	١٢	٤٨٠	١٫٢٢٣	٢٦٦	١٥١
نخالة وفضلات مطاحن	»	١٫١٣١	٤٤	١	—	٦٫٧٥٨	٢٤٫٢٨٦	٣٧٫٤٠٥	٥٤٫٥٦١
أعجنة غذائية	»	١٫٥١١	١٩٠	٧٢	١٢١	٣٠	٢٧	٣٨	٥٠
سكر مكرر	»	٥٠٫٥٥٠	٦٦١	٦٢٤	٤٧٢	٥٫٢٤٧	٤٢٫٥٣٩	٢٤٫٤٠٩	٤٤٫٨٩٣
سكر خام	»	١٠٫٤٣٤	٤٫٦٥٩	٣٧٫٣١٠	٣٢٫٥٢٦	—	—	—	—
عسل القصب	»	١	١٠٨	٣٠	١١٢	٦٫٧١٧	٣٠٫٩٢٢	١٣٫٧٥٧	١٦٫٦١٠
كسب بذرة القطن	»	١	—	—	—	١٤٩٫٩٥٢	١٩١٫٩٠٩	٢٠٠٫٠٩٧	٢٣٣٫٣٣٩
طاطم	»	٣	—	—	—	٢٫٣٦٦	٢٫٩٦٨	٣٫٤٤٦	٢٫٩٣٢
بطاطس	»	٢١٫٩٣٨	١٧٫٨٥١	٢٠٫٠٨١	٢١٫٩٠٩	٢٫٩٥٧	٢٫٠٨٦	١٫٥٤٠	٢٫٦١٦
خضر طازجة أخرى	»	١١٥	١٠	٦	٨	١٫٣٥٤	٢٫٥٥٥	٣٫١٧٢	١٫٣٨٢
ثوم	»	—	١	١	١	٥٦٨	٢٫٠٥١	٢٫٠٦٧	١٫٠٤٤
بصل	»	٢٫٠٤٥	٢٫١٨٥	٣٥١	٥٤٤	١٥٥٫٣٢٠	١٤٠٫٣٢١	١١٧٫١٦٦	١٣٣٫٢٧٣

حلويات	طن	٧٣٦	٢٦٨	٢٥٠	٢٥٣	١٦٠	٣٤٢	٢٧٣	٣٣٨
سمك طازج	«	٧	٧	٦	٨	٢٧٧	١ر٣٥٤	١ر٣٠٦	٨٨٨
ملح	«	١٠٨	١٣٢	١٠٥	٩٤	١٩٨ر٢٩٤	٢٥٦ر٨٥١	٢٣٧ر٢٤١	٢٧٦ر٧٣٥
فاكهة طازجة	جنيه مصرى	٤٧٣ر٥٦٤	٣٠٨ر٢١٢	٣٢١ر١٣٤	٢٩٩ر٤٢٤	١٤ر٨٦٩	٧١ر٧٧٨	٥٣ر٠٨١	٥٧ر٠٥٧
بيض	بالألف	٩٧	٤	١٧	١	١٤١ر٢٤٥	٥٨ر١٢١	٧٥ر٦٩٦	٥٨ر٠٤٣
زيت بذرة القطن	طن	٣٨	—	—	—	٩ر٣٠١	١٤ر٥٨٩	١٢ر٠٧٤	١٠ر٨٥٦
أحذية جلدية	زوج	٤٨٨ر٥٢٦	٤٤ر٨٥٥	٥١ر٤٣١	٥٧ر٥٦١	٢٦ر٨٣١	١٩ر٨٢٠	١٨ر٩٨٨	٨ر٠٩٨
غزل قطن	طن	٢ر٨٧٧	٧٧٥	٧٤٨	٦٦٦	١٦٣	٦٥٥	٥١٤	١ر٩٠٦
منسوجات قطنية	«	٤٠ر٨٣٨	٢٥ر٩٦٢	٢٢ر٦٠٠	٢١ر٩١٥	٣٥٠	—	—	—
بنزين	«	٤١ر٦٢٢	١٩ر٤٥٦	٢٨ر٩٨٦	٢٨ر٠٢٢	١٥ر٩٩٧	٢٣ر٢٩١	٢٣ر٢١٥	٢٨ر٠٩٧
قطران ومنتجات البترول	«	٩ر٠٢٧	٢٥٦	٤ر٧٥٥	٨ر٠٣٢	١٠ر١٤١	٧٦ر٤٢٥	٤٨ر٧٣٦	٨٩ر٩٥٦
فوسفات الجير الطبيعى	«	—	—	—	—	١٥٦ر١٢٩	٤٦٥ر٧٠٤	٥٤٤ر٠٧٧	٤٤٧ر٣٩٩
سجاير	«	١٤١	١١٢	١٧١	١٥٠	١٥٣	٣٠٩	٢٤٠	٢٨٠
بيرة	«	٧ر٢٢١	٥ر٩٦٥	٦ر٧٦٩	٤ر٨٢٨	٣١٦	٢٥٥	١٢	٦
أسمنت	«	١٩٣ر٩٨٧	٦٢ر٢٨٤	٣٤ر٥٦٦	٤١ر٧١٨	٧٩	٤ر٨٤٠	٢ر٦٣٩	١٢ر٢٦٨
بترول	«	٢٤٧ر٧٠٥	٢٥٨ر٧٥٠	٢٨٥ر٢١٤	٢٨٨ر٧٤٦	٤ر٩٨٣	٢ر٣٦٢	١ر٧٩٨	٨٣١
زيوت تشحيم	«	١١٧ر٨٥٤	٢٤ر١٧٥	١٥ر٤٩٤	٢١ر٤٦٩	٢٨ر٦٣٧	—	—	—
صودا كاوية	«	١ر٧١٧	٤ر٠٤٧	٢ر٦٠١	٣ر٩٦٥	١ر٠٣٦	—	١	٥
صابون عادى	«	١٠ر٤٢٨	٤ر٣٧٥	٢ر٨٣٧	٣ر٢٥١	٣٥٧	١١٧	٦٦	١٦٣
ورق سجاير	«	٤٨٠	٦٧٩	٣١٣	٥٥٤	٤٢	٧٩	٥٩	٧١
جلود ومصنوعاتها عدا الأحذية ...	جنيه مصرى	٤٣٦ر٤٩٤	٢٢٥ر٩٩٦	٢٦١ر٧٥٩	٢٧٢ر٦٠٧	٣٣٢ر٠٤٦	٢٥٨ر٠٣٢	٢٩٤ر٢٩٢	٣٥٩ر٧٧٧

وقد كان من الوسائل الفعالة التى ساعدت على رواج التجارة ونمو الصناعة فى الداخل تطبيق التعريفة الجمركية الجديدة التى بدئ بتنفيذها فى ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ تلك التعريفة التى فرضت رسوما مختلفة الفئات على مختلف أصناف الواردات .

وقد تعهدت الحكومة فى التعريفة القديمة ألا تقرر على البضائع الواردة الى القطر رسما يتجاوز ٨ ½ ٪ من قيمتها بصفة عامة ويستثنى من ذلك الدخان .

وقد كان هذا النظام يفرض رسوما متساوية على الآلات الزراعية ولوازم الترف والكماليات — الأمر الذى كان يتعارض مع العدالة الاقتصادية من جهة ومصالح البلاد المالية من جهة أخرى.

أما فى التعريفة الجديدة فتنصب الزيادة فى الرسوم بصفة خاصة على لوازم الترف وعلى الواردات الأجنبية التى لها مثيل من المنتجات الأهلية تشجيعا للصناعة والمنتجات الوطنية .

كذلك نجد أن الرسوم قد خفضت قيمتها على بضع مواد أولية وزيدت تدريجا على النصف مصنوعة، فالأصناف التامة الصنع. ويلاحظ أن التعريفة المصرية الجديدة غاية فى الاعتدال فى حد ذاتها إذا ما قورنت بمثيلاتها فى الدول الأخرى . وهى تنقسم الى قسمين : قيمى ، ونوعى . كما تنقسم الواردات المصرية الى ٢١ قسما و٨٩٧ فئة من الأصناف .

وما زالت التعريفة الجديدة فى دور التنقيح فهى خاضعة للتعديلات التى تدعو اليها الظروف والأحوال .

وقد عاد تطبيق نظام التعريفة الجمركية الجديد وما اتخذ من تدابير أخرى خلال السنوات الأخيرة والتى كان من أهمها مراقبة صادرات بعض الحاصلات، بالفائدة المرجوة. فهى لم تؤد الى تخفيض الواردات من الفاكهة والخضر والحاصلات الزراعية الأخرى تخفيضا كبيرا فحسب، بل ترتب عليها كذلك زيادة صادراتنا من هذه المنتجات .

وبديهى أن الأصناف الواردة الى مصر من مختلف البلدان أكثر عددا من صادراتها لذا نكتفى ببيان أهمها فى الجدول الاتى :

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARY

أهم الأصناف الواردة الى القطر المصرى وقيمها

مقدرة بآلاف الجنيهات المصرية

الأصناف	١٩٣٣		١٩٣٤		١٩٣٥		١٩٣٦		١٩٣٧	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
حيوانات وحاصلات حيوانية	٥٧٩	٢	٦١١	١	٦٤٣	٢ر٠	٨٠١	٢ر٥	٨١٢	٢ر١
فاكهة غضة ومجففة	٤٥٥	١ر٧	٥٥٣	١ر٩	٥٥٣	١ر٧	٥٩٣	١ر٩	٥٩٥	١ر٦
حبوب	٨	—	١٢٦	٠ر٤	٢٨٥	٠ر٩	٨	—	٥	—
دقيق قمح وأذره	٥٦	٠ر٢	٤٠	٠ر١	٣٣	٠ر١	٣٤	٠ر١	٣٤	٠ر١
بن	٤١٣	١ر٥	٣٠٢	١ر٠	٣١٠	١ر٠	٢٧٠	٠ر٨	٣٣٨	٠ر٩
شاى	٣٦٧	١ر٤	٦١٤	٢ر١	٥٢٥	١ر٦	٦٤٥	٢ر٠	٧٩١	٢ر١
سكر خام ومكرر	١٠	—	٩	—	٢٩	٠ر١	٢٠١	٠ر٦	١٧٠	٠ر٤
حاصلات المستعمرات وحاصلات زراعية أخرى	١ر٤٤٩	٥ر٤	١ر٤٦٢	٥ر٠	١ر٦٥٦	٥ر١	١ر٦٦٤	٥ر٣	١ر٨٢١	٤ر٨
بيرة ونبيذ ومشروبات روحية	٣٨٠	١ر٤	٣٦٩	١ر٣	٤٢٠	١ر٣	٤٣٤	١ر٤	٤٤٤	١ر٢
نترات الصودا	٦٨٤	٢ر٦	١ر٠٤٢	٣ر٦	٩٦٠	٣ر٠	١ر٠٥٦	٣ر٤	١ر٥٠٢	٣ر٩
أسمدة كيائية أخرى	١ر١٦٣	٤ر٣	١ر١٢٩	٣ر٩	١ر٥٩٧	٤ر٩	١ر٦٠١	٥ر١	١ر٨٨٨	٥ر٠
دخان ومصنوعات	٦٥٦	٢ر٥	٦٥٦	٢ر٢	٧٣١	٢ر٣	٧٦٦	٢ر٤	٧٠٠	١ر٩
خشب ومصنوعاته وأثاث	١ر٤٠٣	٥ر٢	١ر٠٨٢	٣ر٧	١ر٣٦٨	٤ر٢	١ر٥٠٥	٤ر٨	١ر٥٥٩	٤ر١
مازوت *	٢٦٦	١ر٠	٢٦٣	٠ر٩	٤٦٠	١ر٤	٣٦٩	١ر٢	٥٨٥	١ر٥
كيروزين *	٧٦٣	٢ر٩	٧١٦	٢ر٤	٧١٤	٢ر٢	٧٢٥	٢ر٣	١ر١٧٦	٣ر١
بنزين *	٩٤	٠ر٤	٥٤	٠ر٢	١٠٦	٠ر٣	١٤٩	٠ر٥	١٥٦	٠ر٤
وقود معدنى وخلافه	٦٤٥	٢ر٥	٦٢٣	٢ر٢	٦٨١	٢ر١	٥٦٦	١ر٨	٦١٨	١ر٦
فحم	١ر١٣١	٤ر٢	١ر٢٩٨	٤ر٤	١ر٧٢٥	٥ر٤	١ر١٨٨	٣ر٨	٢ر٠٠٥	٥ر٣
أسمنت	١٣٦	٠ر٥	١٢١	٠ر٤	٩٣	٠ر٣	٥٣	٠ر٢	٧٥	٠ر٢
صابون	١٣١	٠ر٥	١٣٠	٠ر٤	١٤٧	٠ر٥	١٠٨	٠ر٣	١١٩	٠ر٣
مواد كيائية وأقرباذينية	٧٥١	٢ر٨	٨٠٢	٢ر٧	٨٩٦	٢ر٨	٩٠٤	٢ر٩	٩٦١	٢ر٥
خلاصات للصباغة والدباغة وألوان وورنيش الخ	٢٩٣	١ر١	٣٣٤	١ر١	٣٤٠	١ر١	٣٢٨	١ر٠	٣٧٤	١ر٠
خيط وغزل قطن...	٢٢٩	٠ر٩	٢٣٣	٠ر٨	٣١٦	١ر٠	٢١٠	٠ر٦	٢٦٢	٠ر٧

* بما فى ذلك انتاج مصنع التكرير بالسويس .

(تابع) أهم الأصناف الواردة الى القطر المصرى وقيمتها

الأصناف	١٩٣٣		١٩٣٤		١٩٣٥		١٩٣٦		١٩٣٧	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
أقمشة صوفية	٥٣١	٢ر٠	٦٢٣	٢ر١	٥٩٦	١ر٨	٥٦٦	١ر٨	٤٧٣	١ر٢
حرير وحرير مشاقه وحرير اصطناعى ...	١ر٠٨٢	٤ر٠	١ر٢٣٣	٤ر٢	١ر١٩١	٣ر٧	٩٧١	٣ر١	١ر١٧٤	٣ر١
أقمشة قطنية { صرف	٣ر٥٧٧	١٣ر٤	٣ر٢٨٦	١١ر٢	٣ر٢٩٢	١٠ر٢	٣ر١٤٤	١٠ر٠	٣ر٨٣٠	١٠ر١
أقمشة قطنية { مخلوط بحرير اصطناعى	١٧١	٠ر٦	١٩٨	٠ر٧	٢٤٩	٠ر٨	٥٢	٠ر٢	٥٣	٠ر١
خردوات	٤٨١	١ر٨	٤٤٨	١ر٥	٤٢٠	١ر٣	٣٧٨	١ر٢	٣٨١	١ر٠
أكياس من الجوت	٤٢٤	١ر٦	٥١٦	١ر٨	٤٦٤	١ر٤	٥٠١	١ر٦	٤٩٨	١ر٣
أقمشة وخيوط أخرى	١ر٥١٠	٥ر٦	١ر٦٦٣	٥ر٧	١ر٥٥٥	٤ر٨	١ر٧٧٢	٥ر٦	٢ر١٥٥	٥ر٧
زجاج ومصنوعات زجاجية	٢٥٥	١ر٠	٣١٣	١ر١	٣٠٢	٠ر٩	٢٨٤	٠ر٩	٣٣٢	٠ر٩
ورق ومطبوعات...	٧٦٣	٢ر٩	٧٤٣	٢ر٥	٨٧٩	٢ر٧	٨٤٥	٢ر٧	١ر٣٠٤	٣ر٠
حديد وظهر وصلب	١٥٩٢	٥ر٩	٩٤٦	٦ر٦	٢ر١٧٥	٦ر٧	٢ر١٥٣	٦ر٨	٣ر٠٠١	٧ر٩
نحاس ونحاس مخلوط ومصنوعاته... ...	٢٥٤	٠ر٩	٣١٦	١ر١	٣٢٦	١ر٠	٣٩٠	١ر٢	٤٠٢	١ر١
معادن أخرى ومصنوعاتها	٣٠٢	١ر١	٣٧٤	١ر٣	٤٠٧	١ر٣	٤٣٩	١ر٤	٤٦٩	١ر٢
آلات وأجهزة وأدوات كهربائية ...	١ر٤٨٠	٥ر٥	١ر٧٨٠	٦ر١	٢ر١١٤	٦ر٦	٢ر١٤٣	٦ر٨	٢ر٦١٣	٦ر٩
عربات ومركبات للسكك الحديدية ...	—	—	—	—	٢٠٩	٠ر٦	٣١	٠ر١	١٠٤	٠ر٢
وسائل مواصلات أخرى	٢٧٧	١ر٠	٢٤٦	٠ر٨	٢٨٧	٠ر٩	٢٨٢	٠ر٩	٤٥٠	١ر٢
سيارات للركوب والنقل	٣٢٨	١ر٢	٥٣٢	١ر٨	٨٥٢	٢ر٦	٨٥١	٢ر٧	٩٨٤	٢ر٦
آلات وأجهزة علمية وحساسة	٢٥٧	١ر٠	٣٠٦	١ر٠	٣٦٣	١ر١	٤٢٥	١ر٤	٤٤١	١ر٢
سبائك من ذهب وفضة	٧	—	٤	—	٣	—	١٠٤	٠ر٣	٥٦	١ر٠
أصناف أخرى	١ر٤١٤	٥ر٣	٢ر١٩٨	٧ر٥	١ر٩٦٧	٦ر١	٢ر٠٠٧	٦ر٤	٢ر٣٢٧	٦ر١
الاجمالى	٢٦٧٦٧	١٠٠ر	٢٩ر٣٠٤	١٠٠ر	٣٢ر٢٣٩	١٠٠ر	٣١ر٥١٦	١٠٠ر	٣٨ر٠٣٧	١٠٠ر

ويتبين من الجدول السابق مبلغ أهمية الوارد من المنسوجات المختلفة ، إلا أن نسبة هذه الفئة إلى قيمة إجمالى الواردات وكانت فى عام ١٩٣٣ تبلغ ٢٩,٩ ٪ منها أخذت تقل تدريجا خلال السنين التالية إلى أن بلغت فى عام ١٩٣٧ ، ٢٣,٢ ٪ ، ويليها حسب ترتيب الأهمية الأسمدة الكيميائية أو الصناعية والحديد والظهر والصلب والآلات والأجهزة والأدوات الكهربائية التى زادت قيمتها أثناء هذه المدة من ١,٤٨٠,٠٠٠ جنيه مصرى إلى ٢,٦١٣,٠٠٠ جنيه مصرى ثم الفحم الحجرى ومنتجات المستعمرات والمنتجات الزراعية والزيوت المعدنية المختلفة وغيرها .

وقد سجلت الواردات من المنسوجات المختلفة فى عام ١٩٣٧ زيادة ملموسة بالنسبة إلى ما كانت عليه فى العام السابق ، وكان مقدار الزيادة فى المنسوجات القطنية وحدها ٦٨٧,٠٠٠ جنيه مصرى إذ ارتفعت قيمة الواردات منها من ٣,١٩٦,٠٠٠ جنيه مصرى إلى ٣,٨٨٣,٠٠٠ جنيه مصرى هـذا و بالرغم من التقدم فى الصناعة الأهلية فقد زادت مشترياتنا من الأقمشة القطنية من الخارج بمعدل ٢١,٥ ٪ ، كذلك زاد الوارد من الخيوط والغزل والأقمشة غير القطنية زيادة ملموسة تبلغ ١٢,٤ ٪ بالنسبة إلى ما كان عليه الوارد منها فى عام ١٩٣٦ إذ ارتفعت قيمتها من ٤,٣٩٨,٠٠٠ جنيه مصرى إلى ٤,٩٤٣,٠٠٠ جنيه مصرى .

ومن الأصناف التى زاد الوارد منها كذلك فى عام ١٩٣٧ عما كان عليه فى عام ١٩٣٦ — المنتجات المعدنية والزراعية ومنتجات المستعمرات والأسمدة والمنتجات الكيميائية والأقرباذينية ومواد الصباغة والورق والمطبوعات والزجاج والأدوات الزجاجية والآلات والحديد والظهر والصلب ومركبات وعربات السكك الحديدية وسيارات ركوب وسيارات نقل البضائع وغيرها . أما الوارد من السكر والدخان والشعير والأذرة والجعة فقد نقص نقصا متفاوتا فى الأهمية .

كان تنفيذ التعريفة الجمركية يرمى أيضا إلى زيادة إيرادات الدولة لكى تستطيع أداء التزاماتها المتزايدة .

ففى العهد الذى سبق الحرب العظمى لم تتجاوز إيرادات الجمارك ٤ ملايين من الجنيهات ، ولكن بالاطلاع على الجدول التالى يتضح لنا أنه رغم الانحطاط فى تجارة القطر العامة منذ عام ١٩٢٩ الذى سبق تنفيذ التعريفة الجمركية الجديدة فقد بلغت الرسوم الجمركية المحصلة فى سنتى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ مبلغ ١٧,٠٢٠,٦٤٩ جنيها مصريا و ١٩,٠٥٤,١٨٥ جنيها مصريا لكل منهما على التوالى مقابل ١٢,٣٥٢,٠٣٦ جنيها مصريا فى عام ١٩٢٩ و ٣,٨٥٤,٨٨٥ جنيها مصريا فى عام ١٩١٣ . وقد بلغت الرسوم الجمركية المحصلة على الواردات من البضائع ، عدا الدخان ، فى عام ١٩٣٦ و ١٩٣٧ مبلغ ٦,٦٧٥,١٩٦ جنيها مصريا و ٦,٩٧٩,٠١٤ جنيها مصريا لكل منهما على التوالى مقابل ٤,٢٠٦,٥٤٩ جنيها مصريا فى عام ١٩٢٩ و ١٩٧٠,٩٧٠ جنيها مصريا فى عام ١٩١٣ .

وكانت الرسوم المتحصلة من واردات الدخان فى عام ١٩١٣ لا تعدو ١,٧٢٠,٠٠٠ جنيه مصرى فزادت إلى ٦,١٢٥,٠٠٠ جنيه مصرى فى عام ١٩٢٩ و ٧,١٧٤,٠٠٠ جنيه مصرى فى عام ١٩٣٧ ورغما عن أن كمية ورق التبغ المستورد فى عام ١٩٣٧ كانت تقل عن مثيلتها فى عام ١٩٢٩ بمقدار ١٦٩٤ طنا أى بنسبة ٢٣,٤ ٪ منها فقد زادت الضرائب الجمركية المتحصلة فى عام ١٩٣٧ بمقدار ١,٠٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى أى بنسبة ١٧,١ ٪ .

إيرادات الجمارك

		١٩١٣	١٩٢٩	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧
		جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
رسوم واردات	بضائع	١ر٧٩٠ر٩٧٨	٤ر٢٠٦ر٥٤٩	٥ر٢٧٩ر٩٨٠	٥ر٥٧٧ر٧٦٢	٦ر٩٧٩ر٤٧٠	٦ر٦٧٥ر١٩٦	٧ر١٣٢ر١٥٦
	دخان	١ر٧٢٠ر٤٤٦	٦ر١٢٤ر٨٥٣	٥ر٠٢٩ر٥٦٧	٥ر٢٨٣ر٤٣٩	٥ر٦٣٦ر٨٨٥	٦ر١٠٧ر٨٣٩	٦ر٤٨٧ر١٤٧
رسوم صادرات		٣٠٥ر٥١١	٤٨٥ر٩٨٥	٧٦٦ر٧١٠	٨٥٣ر٢٤٤	٨٥٢ر٩١٦	٧٧٥ر٥١٧	٨٧٦ر٣٢٣
رسوم إنتاج	منتجات أهلية ...	—	٣٧ر٩٥٣١	٩٤٢ر٠٦٩	١ر٠٩٩ر٨٦٩	١ر٥٦١ر٢١٦	١ر٩٢٥ر٥٤٢	٢ر٢٥٣ر٥٠٠
	« أجنبية ...	—	٢٨٤ر٦٨٦	٥١٤ر١٣٥	٤٥٥ر٠٢٦	٥٠٥ر٢٦١	٥٦٧ر٠٧٥	٦٦٤ر٨٣١
رسوم رصيف		—	٨٩١ر٨٥٠	٦١٧ر٣٦٩	٦٦٣ر٣٨٦	٧٨٦ر٠٦٢	٧٧٦ر٩٤٢	٨٧٠ر٠٣٥
رسوم مختلفة...		٣٧ر٩٥٠	٢٢٠ر١٦٠	٢٠٨ر٣٣٣	١٩٧ر٤٧١	٢٠٥ر٤٦٨	١٩٢ر٥٣٨	٢١٦ر٢٣٠
الإجمالى ...	جملة المتحصل ...	٣ر٨٥٤ر٨٨٥	١٢ر٣٥٢ر٠٣٦	١٣ر٣٥٨ر١٦٣	١٤ر١٣٠ر١٩٧	١٦ر٥٢٧ر٢٧٨	١٧ر٠٢٠ر٦٤٩	١٨ر٥٠٠ر٢٢٢
	الرقم القياسى... ...	٣١ر٢	١٠٠	١ر١٠٨	١١٤ر٤	١٣٣ر٨	١٣٧ر٨	١٤٩ر٨

ويتضح بجلاء من الجدول المتقدم أن الزيادة التى سجلت لم تقتصر على إيرادات الجمارك وحدها بل إن جزءا منها الفضل فيه الى ضرائب الإنتاج على المنتجات الأهلية البحتة ومثيلاتها من واردات البلدان الأجنبية ، وفى الواقع أنه بينما نجد المتحصل من ضريبة الإنتاج لا يعدو عام ١٩٢٩ فى الأولى ١٣٧,٩٥٣ جنيها وفى الثانية ٢٨٤,٦٨٦ جنيها اذ نجدها وقد زادت فى عام ١٩٣٧ الى ٢,٢٥٣,٥٠٠ جنيه و ٦٦٤,٨٣١ جنيها لكل منهما على التوالى أى إنها زادت فى المنتجات الأهلية ١٦ مثلا وفى المنتجات الأجنبية أكثر من الضعف عما كانت عليه فى عام ١٩٢٩ ، وفى هذا خير برهان على النتائج الطيبة التى وصلت اليها بعض الصناعات الوطنية .

كذلك نرى من الجدول التالى أن المنتجات المصرية التى ساهمت بأكبر نصيب فى زيادة المتحصل من ضريبة الإنتاج هى فى السكر والبنزين والكبريت والكحول ثم الأسمنت ، هذا ورغما عن الزيادة فى المتحصل من رسم الإنتاج على المنتجات الأجنبية فان هناك نقصا فى المتحصل على البنزين والكبريت والأسمنت والبيرة يرجع السبب فيه الى زيادة المنتج منها داخل القطر . أما ضريبة الإنتاج على الكحول والزيوت والبترول من الواردات الأجنبية فقد ظل المتحصل منها خلال هذه المدة على حاله دون أدنى تغيير .

وفى الواقع وحقيقة الأمر أن تنفيذ التعريفة الجمركية الجديدة ووضع ضريبة الإنتاج على بعض المنتجات الأهلية والأجنبية كانا السبب فى الزيادة الملموسة فى إيرادات الجمارك خلال السنين الأخيرة ومن ثم زادت نسبتها فى عام ١٩٣٧ عما كانت عليه فى عام ١٩٢٩ بمقدار ٤٩,٨٪ .

إيرادات رسم الانتاج

المتحصل من المنتجات الأهلية

	١٩٢٩	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
سكر	١٨٫٦٦٦	٣٣١٫٩٧٠	٣٤٤٫٤٩٦	٣٨١٫٥٠٣	٥٨٤٫٥١٥	٨٨٣٫٦٩٤	١٫١٧٤٫٦٢٥
كحول نقى	١٠٥٫٤٦٦	١١٠٫٥٨٨	١١١٫٣٤١	١٢٦٫٧٥٠	١٦٦٫١٤٦	١٦٤٫٣١٢	١٥٨٫٧٦٣
« محول ...		٨٫٢٠٢	٣٤٫٣٧٥	٣٥٫٦١٥	٣٧٫٥٨٣	٣٧٫٧٣٢	٣٤٫٧٠٠
بيره	٢٫١٩٤	٢٥٫٢٢١	٢٦٫٢٤٠	٢٩٫٦٥٧	٣١٫٢٨٧	٣٤٫١٥٨	٣٠٫٣٨١
بنزين	١٫٨٦٣	٩٣٫٦٣٠	٣٢٤٫٩٠٩	٣٧٨٫٢٣٤	٤٨١٫١٣٠	٤٧٩٫٦٧٦	٥١٣٫٧٢١
كبريت	—	١١٫٠٢٢	٤٫٩١١	٥٩٫٤٠١	١١٥٫٢٣٢	١٧٠٫١٢٦	١٧٥٫١٧٢
أسمنت	—	٧١٫٣١٥	٨٤٫٧٧٣	٨١٫٩٢٦	١٣٦٫٥٣٢	١٤٧٫٠٠٤	١٥٩٫٢٤٠
بترول	٥٫٤٠٩	١٫٢٢٣	٢٫٠٥١	٢٫٨٨٣	٥٫٢٥٣	٥٫١٩٠	٢٫٩٢٥
أرز	—	٢٨٫٢٥٠	٧٫٦١١	٤٥	١٩	١٠	—
ورق لعب	—	—	١٫٣٦٢	٣٫٧٢١	٣٫٢٥٦	٣٫٤٣٥	٣٫٧٥٨
أنبذه	—	—	—	١٣٤	٢٦٣	٣٫٢٥٦	٢١٥
أصناف أخرى (١)	٤٫٣٥٥	—	—	—	—	—	—
الاجمالى جملة المتحصل	١٣٧٫٩٥٣	٧١١٫٦٢١	٩٤٢٫٠٦٩	١٫٠٩٩٫٨٦٩	١٫٥٦١٫٢١٦	١٫٩٢٥٫٥٤٢	٢٫٢٥٣٫٥٠٠
الاجمالى الرقم القياسى	١٠٠	٥١٥٫٨	٦٨٢٫٨	٧٩٧٫٣	١١٣١٫٧	١٣٩٥٫٨	١٦٣٣٫٥

المتحصل من المنتجات الأجنبية

سكر	—	١٠٤	١٧١	٦٤	٤٫٣٤٤	٤٫٣٤٥	١٠١
كحول نقى	٢٠٤٫١٢٠	٧٧٫٣٦١	٧٨٫٤١٤	٧٩٫١٠١	٧٩٫٤١٨	٨٦٫٩٣٩	٩٥٫٥٧٣
« محول ...		١٫١٤١	٧٩٠	٩١٤	١٫١٥٧	٦٨٨	١٫٣٩٠
بيره	—	١٢٫١٣٩	٧٫٦٦١	٧٫١٠٣	٩٫٨١٥	٨٫٧٢٥	٧٫٨٥٤
بنزين	—	٣٥٠٫٧٩٨	١٠٠٫٣٣٤	٧٩٫٠٢٢	١١٣٫٠٥٦	٢٢١٫٢٤٠	٢٥٠٫٨٧١
زيوت معدنية ...	—	٣١٫٤٥٩	٣٧٫٨٥٢	٣٥٫٢٢٨	٤٧٫٢٩٢	٣٠٫٨٥٠	٤٣٫٢٩٢
كبريت	—	١٣١٫٩٧١	١٤٢٫٣٣٥	١٠٦٫٣١٢	٩٨٫٩٠٣	٧٤٫١٠٣	٩٢٫٧٧٢
ولاعات	—	٢١١	٥٤٠	٤٩٧	٢٫٤٨٩	٢٫٥٨٤	٣٫٢١٧
أسمنت	—	٣٠٫٣٩١	٢٣٫٠١٦	٢٢٫٣٧٦	٢٧٫٩٦٨	١٧٫٠٥٥	١٤٫٣٥٦
بترول	—	١٢٧٫٤٨٠	١٢٢٫٤١٤	١٢١٫٨٨٥	١٢٠٫١٧٧	١٢٧٫٩٢٦	١٣٦٫٠٧٤
أرز	—	٥٧	٣٥	—	—	—	—
ورق لعب	—	—	٥٧٣	٢٫٥٢٣	٦٣٥	١٫٣٠٩	٢٫٠٣٣
أنبذة	—	—	—	—	٧	١	—
أصناف أخرى (١)	٨٠٫٥٦٦	—	—	—	—	—	١٧٫٢٩٨
الاجمالى جملة المتحصل	٢٨٤٫٦٨٦	٧٦٣٫٨١٢	٥١٤٫١٣٥	٤٥٥٫٠٢٦	٥٠٥٫٢٦١	٥٦٧٫٠٧٥	٦٦٤٫٨٣١
الاجمالى الرقم القياسى	١٠٠	٢٦٨٫٣	١٨٠٫٦	١٥٩٫٨	١٧٧٫٥	١٩٩٫٢	٢٣٣٫٥
الاجمالى العام جملة المتحصل	٤٢٢٫٦٣٩	١٫٤٧٥٫٤٣٣	١٫٤٥٦٫٢٠٤	١٫٥٥٤٫٨٩٥	٢٫٠٦٦٫٤٧٧	٢٫٤٩٢٫٦١٧	٢٫٩١٨٫٣٣١
الاجمالى العام الرقم القياسى	١٠٠	٣٤٩٫١	٣٤٤٫٦	٣٦٧٫٩	٤٨٨٫٩	٥٨٩٫٨	٦٩٠٫٥

وفى جدول المقارنة التالى بيان بنسبة البضائع الصادرة والواردة عن طريق أهم الموانئ المصرية، ومنه يتبين أهمية ميناء الاسكندرية التى تعتبر أكبر سوق لتجارة الصادرات والواردات والتى يصدر منها الجزء الأكبر من محصول القطن المصرى :

الحصة المئوية لما خص كل ميناء من الموانى المصرية فى تجارة مصر الخارجية

	الواردات							الصادرات						
	١٩٠٠	١٩١٠	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٠٠	١٩١٠	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧
الاسكندرية	٨٨ر١	٨٧ر٠	٧٩ر٥	٨٠ر٢	٧٤ر٧	٧٦ر٢	٧٩ر٢	٩٨ر٣	٩٨ر٠	٩٦ر٥	٩٢ر٨	٩٢ر٧	٩٢ر٧	٩٣ر٥
بور سعيد	٦ر٢	٧ر٤	١٣ر٩	١٣ر٦	١١ر٦	١٣ر٣	١٠ر٧	٠ر٢	١ر٠	١ر٩	٢ر٥	٢ر٤	٢ر٥	٢ر٣
السويس	٤ر٨	٥ر٠	٦ر٢	٤ر٤	١٢ر٦	١٠ر٣	٨ر٨	١ر٠	٠ر٨	١ر٥	٣ر٤	٢ر٠	٢ر٥	٢ر٦
جمارك أخرى	٠ر٩	٠ر٦	٠ر٤	١ر٨	١ر١	١ر٢	١ر٣	٠ر٥	٠ر٢	٠ر٣	١ر٣	٢ر٠	٢ر٣	١ر٦

وبالرغم من ازدياد حركة المرور فى قناة السويس فقد احتفظت الاسكندرية بالمكانة الممتازة بين موانئ القطر المصرى ، بيد أن قيمة البضائع الواردة عن طريقها والصادرة منها فى الأعوام الأخيرة أخذت تتناقص الى حد ما نسبيا وليس فى قيمتها المطلقة لصالح الموانئ الأخرى وعلى الأخص مينائى بور سعيد والسويس ، وقد بلغ نقص البضائع الصادرة من الاسكندرية والواردة اليها فى سنتى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ بالنسبة الى عام ١٩٠٠ — ١١,٩٪ و ٨,٩٪ لكل منهما على التوالى للواردات ، ٥,٦٪ و ٤,٨٪ للصادرات هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد أخذت الحركة التجارية تتقدم تدريجا فى ميناء بور سعيد خلال هذه المدة حتى بلغت ١٠,٧٪ من اجمالى الواردات و ٢,٣٪ من اجمالى الصادرات فى عام ١٩٣٧ مقابل ٦,٢٪ و ٠,٢٪ لكل منهما على التوالى فى عام ١٩٠٠ ، كذلك الحركة التجارية فى السويس فقد نمت نموا محسوسا فارتفعت من ٤,٨٪ فى سنة ١٩٠٠ إلى ٨,٨٪ فى سنة ١٩٣٧ للواردات ومن قرابة ١٪ الى ٢,٦٪ للصادرات ، ويرجع هذا الاختلاف كما يتبين بعد إلى اتساع نطاق تجارتنا الخارجية مع بلدان تمت معاملاتنا التجارية معها أخيرا وبخاصة مع بلدان الشرق الأقصى .

والواقع أن تجارة مصر الخارجية لم تتطور كثيرا فيما يتعلق بالأصناف لكن كل ما حدث هو شىء من التغيير فى البلدان الواردة منها البضائع والبلدان الصادرة اليها كما يتضح من الجدول الآتى :

الحصة فى الألف للبلدان المصدرة والمستوردة

البلدان المصدرة والمستوردة	واردات						صادرات					
	١٩٠٠	١٩١٠	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٠٠	١٩١٠	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧
ألمانيا	٣٤	٥٤	١٢	٧٩	٨٩	١١١	١١٠	٦٢	١٠٧	١٥	٧٩	٨١	٦٩	٨٦
استراليا			٤٩	٢٦	١١	٦	٢			١	١	—	—	—
الهند الانجليزية ...			٣٣	٢٩	٢٢	٢٩	٢٩	١٣	٣	٩	٣٤	٥٤	٣٨	٥٠
سيلان وبعض الممتلكات البريطانية فى الشرق الأقصى ...	٤٩	٤١	٦	١٣	١٤	١٤	١٦			١	٣	٢	٢	٦
النمسا			٣	١٣	٨	٩	١٠			٤	٧	٩	١٢	١١
هنغاريا	٦٤	٧٠	—	٨	١٠	١٦	١٧	٣٩	٥٠	—	١	٩	٧	٧
تشيكوسلوفاكيا ...			٣	٣٣	١٣	١٧	١٩			٣	١٦	٢٩	٣٣	٣٣
بلجيكا	٣٥	٣٧	١٩	٣٩	٤٩	٥٥	٦٠	٨	٣	٤	٨	١٢	١٥	٢١
الصين			٢٣	٦	٥	٦	٤			—	٣	٨	١١	٥
اليابان														
بلدان الشرق الأقصى الأخرى ...	٩	٢٣	٢٣	٣٧	١٢٠	٦٩	٤٠	١٠	١٦	١٦	٣٠	٥٣	٧٧	٦٤
			٢٣	١٢	١٤	١٩	١٥			٣	٥	٤	٢	—
اسبانيا	—	٣	٣	٣	٢	٢	١	٢٢	١٨	١٥	٣٧	٤٥	٢٠	٢
الولايات المتحدة الأمريكية ...			١٠	١٠٧	٤٧	٥٢	٥٧	٥٦	٦٥	٣١١	٦١	٤٠	٤٥	٤٠
البرازيل	٢١	٩	٤	٧	٥	٥	٥	٦١	١	—	—	—	—	—
شيلى		٤	٢٠	٣٢	٢٥	٣٠	٣٦		—	—	—	١	١	—
بلدان أمريكا الأخرى		١	٧	١	٧	٨	٧		—	—	—	—	١	٣
فرنسا	٩١	١١٣	٦٢	٩٤	٥٣	٥٣	٤٥	٨٤	٨٥	٩٤	١٤٤	١١٠	١٠٠	١١٠
اليونان	٩	١٩	٢٠	٢٠	١٦	١٤	١٣	—	١	٥	٨	١٠	١١	١٢
ايطاليا	٤٧	٥٠	٥٦	٩١	٥٦	٣٥	٨٦	٣٥	٢٨	٣٩	٦٢	٦٦	٢٩	٦٢
هولاندا	١	٣	٧	١٢	١٨	١٩	٢٠		٧	٤	٥	٩	١٣	١٣
روسيا	٤٣	٢٦	٩	١٩	٢٣	١٩	١٢	٧٠	٥٧	—	٥٣	—	—	—
بولندا			—	٣	٥	٨	١٠			١	٨	١٧	١٦	١٤
رومانيا	٥	٢١	٥	٣٨	٣٤	٣٣	٤١	—	—	—	٣	١٣	٢١	٣١
المملكة المتحدة ...	٣٧٦	٣١٠	٣٧٢	٢٣٨	٢٢٨	٢٣٩	٢١٨	٥٣٨	٤٩٦	٤٢٥	٣٤٥	٣٣٠	٣٧٩	٣٢٢
سويسرا	٤	٥	١٥	١٢	١٠	١٣	١٣	٣٤	٣٣	٢٦	٣٩	٢٩	٣٠	٣٥
السويد	١٢	١٢	١٦	١١	١١	١٢	١٣	—	٢	—	٢	٧	٦	٧
النرويج		—	٤	٤	٢١	١٧	١١		—	—	—	—	—	—
تركيا			١٢	٢١	١٠	٨	٧			٤	١	٣	٤	٩
بلاد العرب			٢	٦	٣	٥	٣			١	٣	٣	٣	٣
العراق	١٥٧	١٢٣	—	١	٢	٤	٣	١٧	٢٣	١	—	٥	٣	٤
فلسطين			٨	١٤	٦	٦	٥			٧	١٠	١٥	١٤	١٤
سوريا			٧	١٩	٧	٩	٦			٦	٩	٨	٧	٦
بلدان أخرى ...	٤٣	٦٦	٧٣	١٢	٥١	٥٤	٦٧	٧	٥	٥	٢٣	٣٢	٣١	٣٠

وهذا التغيير المشار اليه آنفا يرجع الى الحقيقة الظاهرة وهى أنه منذ الحرب الكبرى قد لوحظ ازدياد التنافس فى الميدان التجارى ومضاعفة الجهود فى المضى فى إنماء الصناعات استكمالا لحلقات النهضة الصناعية فى مختلف الدول الكبرى الأوربيـة والأمريكية وكذلك فى الشرق الأقصى مما كان ذا أثر فعال فى وسائل النقل بين مختلف الدول النائية والنظم المالية والسبل التجارية .

وقد ذكرت النشرات المختلفة التى تصدرها عصبة الأمم عن التجارة العالمية أن تغييرات جغرافية هامة حدثت خلال السنين التالية للحرب العظمى . ويلخص هذا التطور فى المذكرة الخاصة بالميزان الحسابى الدولى والميزان التجارى عن سنى ١٩١١ — ١٩٢٥ كالآتى :

ان كل من الولايات المتحدة والهند تشترى الآن من أوربا أقل مما كانت تشتريه فى الماضى وزادت بذلك مشترياتهما من آسيا كذلك الصين واليابان فانهما تلجآن قليلا الى أسواق أوروبا وكثيرا الى أمريكا الشمالية . وتشترى أستراليا قليلا من أوربا وكثيرا من أمريكا الشمالية واليابان بالنسبة الى الماضى .

ومن جهة أخرى تصدّر الهند نسبة كبيرة من بضائعها الى أمريكا الشمالية وآسيا . وقد زادت النسبة المئوية لما تصدّره الصين الى أمريكا الشمالية . أما صادرات اليابان الى أوربا فقد هبطت من ٢٣٪ الى ٧٪ من مجموع صادراتها خلافا لصادراتها الى أمريكا الشمالية التى زادت من ٣٠٪ الى ٤٥٪ وهبطت نسبة البضائع الواردة الى أستراليا من أوربا الى ٥٤٪ من اجمالى وارداتها وقد كانت فى الماضى ٧١٪

وثمت فالتجارة تنتقل من المحيط الاطلنطى الى المحيط الهادى ، الا أن أوربا أخذت تعمل منذ سنة ١٩٢٥ على استرجاع الأسواق التى فقدتها . وقد كان لتدفق رءوس الأموال الى أوربا وزيادة قوتها الانتاجيـة فى سنى الرواج من ١٩٢٥ — ١٩٢٩ أثر عظيم فى تنشيط التجارة بين البلدان الأوربيـة وكذلك بينها وبين بلدان القارات الأخرى .

واذا حللنا تجارة مصر الخارجيـة فى عام ١٩٣٧ حسب البلدان المصدرة والمستوردة وجدنا أن بريطانيا العظمى التى لازالت تشغل المرتبة الأولى زادت قيمة تبادلها مع مصر زيادة ملموسـة عما كانت عليه فى العـام المتقدم . فبعد أن كانت البضائع التى تستوردها مصر منها تبلغ قيمتها ٧٥٢٦٣٣٧ جنيها فى عام ١٩٣٦ زادت الى ٨٢٨٠١٠٧ جنيها فى عام ١٩٣٧ أما صادراتنا اليها فى عام ١٩٣٧ فقد احتفظت بالمستوى الذى كانت عليه فى عام ١٩٣٦ أى ١٢٥٥٣١٤٣ جنيها مقابل ١٢٥٤٠٧٩٨ جنيها ويلى بريطانيا العظمى فى مبادلاتنا مع البلدان الرئيسية ألمانيا ، فرنسا ، ايطاليا ، اليابان ، الولايات المتحدة الأمريكية ، بلجيكا ، الهند البريطانية ثم رومانيا .

أما ألمانيا وايطاليا وبلجيكا التى تشـغل كل منها المرتبة الثانية والثالثة والرابعـة على التوالى فى الواردات فتهبط الى المرتبة الثالثة والخامسة والحادية عشرة فى الصادرات ، بينما فرنسا التى تأتى بعد بريطانيا العظمى فى الصادرات تحتل المكان السادس فى الواردات .

ويتبين من الجدول الآتى أن عشرة بلدان صدرت الى مصر فى عامى ١٩٣٦ — ١٩٣٧/٩ر٧٠٪ و١٠ر٧٢٪ لكل منها على التوالى من اجمالى الواردات واستوردت منها ٧٦٪ و ٧٨٪ من اجمالى الصادرات.

قيمة الواردات والصادرات لعشرة البلدان الرئيسية

(القيمة مقدرة بآلاف الجنيهات المصرية)

البلدان الرئيسية	الواردات		صادرات وطنية وأجنبية	
	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٧
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
بريطانيا للعظمى	٧ر٥٢٦	٨ر٢٨٠	١٢ر٥٤١	١٢ر٥٥٣
ألمانيا	٣ر٥١١	٤ر١٩٤	٢ر٣٢٤	٣ر٣٥٢
بلجيكا ولكسمبرج...	١ر٧٣٣	٢ر٢٨٩	٥٠٦	٨٤١
شيلى	٩٣١	١ر٣٥٦	٤٣	١٢٨
الولايات المتحدة	١ر٨١٠	٢ر١٤٣	١ر٤٨١	١ر٥٦١
فرنسا	١ر٦٥٠	١ر٧٠١	٣ر٣٢٣	٤ر٣١١
ايطاليا	١ر٠٩٣	٣ر٢٨٣	٩٥٣	٢ر٤٥١
الهند البريطانية	٨٦١	١ر٠٥٥	١ر٢٦٦	١ر٩٥٧
اليابان...	٢ر١٧٨	١ر٥٣٩	٢ر٥٤٥	٢ر٤٧٢
رومانيا	١ر٠٤٢	١ر٥٦٥	٧٤٥	١ر٢٦٩
الاجمالى	٢٢ر٣٣٥	٢٧ر٤٠٥	٢٥ر٧٢٧	٣٠ر٨٩٥
٪ الى الاجمالى	٧٠ر٩	٧٢ر١	٧٦ر٠	٧٨ر٠
بلدان أخرى	٩ر١٦١	١٠ر٦١١	٨ر١٤١	٨ر٦٤١
٪ الى الاجمالى	٢٩ر١	٢٧ر٩	٢٤ر٠	٢٢ر٠
القيمة الاجمالية	٣١ر٤٩٦	٣٨ر٠١٦	٣٣ر٨٦٨	٣٩ر٥٣٦

أما البلدان الرئيسية التى زادت نسبة كمية مبادلاتها مع القطر المصرى فى عام ١٩٣٧ عما كانت عليه فى العام المتقدم فهى فيما عدا بريطانيا العظمى :

ألمانيا، والنمسا، وبلجيكا، وشيلى، والولايات المتحدة الأمريكية، وفنلندة، وفرنسا، واليونان، وهولاندة، والمجر، والهند البريطانية والهولاندية، وايران، وايطاليا، و بولندة، ورومانيا، والسويد، وسويسرة، وتشيكوسلوفاكيا، ثم تركيا.

كذلك نرى لزاما علينا أن نذكر أنه من بين الستين بلدا التى ساهمت فى تجارتنا الخارجية عام ١٩٣٧ يوجد ٢٨ منها الميزان التجارى فى صالح مصر و ٣٢ منها فى غير صالحها.

وفيما يلى بيان بقيمة واردات وصادرات بعض البلدان الرئيسية التى كان ميزاننا التجارى معها أثناء السنتين الأخيرتين فى غير صالح البلاد :

بلدان رئيسية الميزان التجارى معها فى غير صالح البلاد

البلدان	سنة ١٩٣٦			سنة ١٩٣٧		
	واردات	صادرات وطنية معاد تصديرها	الفارق	واردات	صادرات وطنية معاد تصديرها	الفارق
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
أوروبا :						
ألمانيا	٣٥١٠٥٥٢	٢٣٢٣٦٢٥	١١٨٦٩٢٧	٤١٩٤٠٠٠	٣٣٥٢٠٩١	٨٤١٩٠٩
بلجيكا ولكسمبرج ...	١٧٣٣٣٩٠	٥٠٦٤٢٣	١٢٢٦٩٦٧	٢٢٨٨٦٤٩	٨٤١١٣٧	١٤٤٧٥١٢
بلغاريا	١٩٠٨٣٥	٢٥٦٨٦	١٦٥١٤٩	٢٠١٨٩٩	٢١٤٥٨	١٨٠٤٤١
دانمارك...	٧٥١٥٤	٤٤٥٩٩	٣٠٥٥٥	١١٤٣٥١	٣٠٢٩٤	٨٤٠٥٧
فنلنده	٢٥٠٢١٦	٥٥٢٨	٢٤٤٦٨٨	٥١١٢١٤	١٥٢٣٤	٤٩٥٩٨٠
اليونان	٤٥٦٤٧٧	٣٩٠٣٠٦	٦٦١٧١	٤٩٢٩٤٥	٤٧٨٠٤٣	١٤٩٠٢
هولنده	٦٠٤٢٥٥	٤٣٨٤٣٤	١٦٥٨٢١	٧٥٣٠٤٤	٥٠٠٦٧٨	٢٥٢٣٦٦
المجر...	٥١٣٦٤٣	٢٣١٠٠٣	٢٨٢٦٤٠	٦٥٥٠٩٩	٢٦٢٤١١	٣٩٢٦٨٨
ايطاليا	١٠٩٢٨٧٨	٩٥٢٦٦٦	١٤٠٢١٢	٣٢٨٢٨١٦	٢٤٥٠٨٧٩	٨٣١٩٣٧
نرويج...	٥١٩٨٠٠	١٢٩٤٩	٥٠٦٨٥١	٤٣١٦٨٣	١٧٢٥٠	٤١٤٤٣٣
رومانيا	١٠٤١٧٦٨	٧٤٥١٣٥	٢٩٦٦٣٣	١٥٦٤٦٥٧	١٢٦٩١١١	٢٩٥٥٤٦
السويد	٣٦٧١٤٦	٢١٠٥٨٤	١٥٦٥٦٢	٤٩٤٠٩٥	٢٨٧٥٢٧	٢٠٦٥٦٨
تركيا...	٢٥٨٢٦١	١٣١٦١٧	١٢٦٦٤٤	٢٤٨٨٢٧	٣٦١٢٤٨	+ ١١٢٤٢١
أنحاء جمهوريات روسيا						
السوفياتية	٦٠٣١٠٠	٢٧١٥	٦٠٠٣٨٥	٤٥٧٧٧٣	١٢	٤٥٧٧٦١
يوغوسلافيا	٢٣٠٨٩٦	١٨٨٤٦٦	٤٢٤٣٠	٣٧٨٧٢٥	١٣٩٧٩٨	١٣٨٩٢٧
آسيا :						
سيلان	١٦٩٥٥٤	٥٢٧٦٢	١١٦٧٩٢	٢٢٥٣٦٠	٦٦٠٢٦	١٥٩٣٣٤
قبرص	١٥٤٠٨٣	٥٧٨٣٠	٩٦٢٥٣	١٦٣٢٦٥	٩٢٠٤٣	٧١٢٢٢
الهند الهولاندية ...	٦٠٣١٢٦	٣٢٥٦٨	٥٧٠٥٥٨	٩٥٥٤٩٦	٣٦١٥٢	٩١٩٣٤٤
ايران	٥٩٨٠١٧	٤٤٥١	٥٩٣٥٦٦	٧٩٤١٨٢	٧١٠٥	٧٨٧٠٧٧
ملايا البريطانية... ...	١٤٦٢٥٣	٤٧٢١٧	٩٩٠٣٦	١٢٥٩٣٥	٦٥٦٩٧	٦٢٣٨
أمريكا :						
أرجنتين	٣٣٦١٠	٣٥٥	٣٣٢٥٥	٤٨١٠١	٨٥٠	٤٧٢٥١
البرازيل	١٤١٩١٣	٤٢١٧	١٣٧٦٩٦	١٧٠٦٢٤	٥٩٠	١٧٠٠٣٤
شيلى...	٩٣١٠٥٣	٤٣٠٠٥	٨٨٨٠٤٨	١٣٥٦٣٣٦	١٢٨١٦٤	١٢٢٨١٧٢
كراساو	٩٥٤٨١	١٩٤	٩٥٢٨٧	٩٦٠٥٥	٣٥٣	٩٥٧٠٢
الولايات المتحدة ...	١٨١٠١٠٢	١٤٨١٣٥٦	٣٢٨٧٩٦	٢١٤٣٢٠٤	١٥٦١١٢١	٥٨٢٠٨٣
الأوقيانوسية :						
أستراليا	١٨٥٩٠٦	٦٨٥٨	١٧٩٠٤٨	٧٠٣٢٥	٩٤٤٠	٦٠٨٨٥

ويتضح من البيانات السالف ذكرها الفارق الكبير بين قيمة وارداتنا من بعض البلدان وصادراتنا اليها .

فمن بين البلدان الستة والعشرين التى خصصناها بالمقارنة نجد أن الفارق بين قيمة المستورد فى ثمانية منها وقيمة المصدر اليها فى عام ١٩٣٧ يقل عما كان عليه فى عام ١٩٣٦ ، بينما يزيد كثيرا فى نفس المدة فى الثمانية عشر بلدا الباقية عما كان عليه فى عام ١٩٣٦

هذا وقد بذلت وزارة التجارة والصناعة مافى وسعها لجعل الميزان التجارى مع هذه البلدان أقل سلبية مما هو عليه الآن واذا تصفحنا البيانات المذكورة فى الجدول التالى وجدنا أن ميزاننا التجارى مع بعض البلدان قد تحسن عما كان عليه فى عام ١٩٢٩ ، وهو العام السابق للأزمة الاقتصادية العالمية ، ولكنه ما زال الى حد ما فى غير صالح البلاد .

والجدول الآتى يبين النسبة المئوية لانخفاض الصادرات عن الواردات أو زيادتها عنها فى سنتى ١٩٢٩ و ١٩٣٧

	١٩٢٩	١٩٣٧
	٪	٪
ألمانيا	— ٢٤٫٧	— ٢٠٫١
النمسا	— ٥٦٫١	+ ١٥٫١
بلجيكا ولكسمبورج	— ٧٩٫٧	— ٦٣٫٣
كندا	— ٦٢٫٣	+ ١٦٠٫٥
سيلان	— ٨٥٫١	— ٧٠٫٧
الصين	— ٧٥٫٣	+ ٤٦٫١
قبرص	— ٤٥٫٨	— ٤٣٫٦
فرنسا	+ ١٧٫٨	+ ١٥٣٫٤
اليونان	— ٣٩٫٥	— ٢٫٩
هولاندة	— ٥٢٫٢	— ٣٣٫٥
الهند البريطانية	— ٣٣٫٨	+ ٨٥٫٥
ايطاليا	— ٣٤٫٣	— ٢٥٫٣
اليابان	— ١٫٩	+ ٦٠٫٦
رومانيا	— ٨٩٫٠	— ١٨٫٩
السويد	— ٩٣٫٢	— ٤١٫٧
تشكوسلوفاكيا	— ٤١٫١	+ ٧١٫٠
تركيا	— ٨٦٫٦	+ ٤٥٫٠
يوغوسلافيا	— ٩٩٫٨	— ٤٩٫٨

ويتضح من البيانات المذكورة أعلاه أنه بالرغم من الأزمة الاقتصادية المالية التى أسفرت عن إنقاص التبادل الدولى نقصانا كبيرا ، وبالرغم من وسائل الحماية التى طبقتها معظم بلدان العالم على تجارتها فان نسبة قيمة البضائع المصدرة الى قيمة البضائع المستوردة فى عام ١٩٣٧ سجلت تحسنا ملموسا عما كانت عليه فى عام ١٩٢٩ ، والواقع أنه بعد أن كان ميزاننا التجارى فى عام ١٩٢٩ فى غير صالح البلاد لحد ما بالنسبة الى النمسا وكندا والهند البريطانية واليابان وتشيكوسلوفاكيا وتركيا لم يأت عليه عام ١٩٣٧ حتى سجل ليس فقط توازنا بل زادت فيه قيمة الصادرات على الواردات بما تتراوح نسبته بين ١٥,١ ٪ و ١٦٠,٥٤ ٪ هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان البضائع المصدرة الى فرنسا ، وكانت قيمتها فى عام ١٩٢٩ تزيد بمقدار ١٧,٨ ٪ عن قيمة الوارد من هذه البلاد الى القطر المصرى ، صارت فى عام ١٩٣٧ تزيد بمقدار ١٥٣,٤ ٪ ، أما البلدان الأخرى مثل اليونان وهولاندا ورومانيا والسويد ويوغوسلافيا وخلافها ، فبالرغم من ارتفاع نسبة قيمة الصادرات اليها عن قيمة الواردات منها فى عام ١٩٣٧ عما كانت عليه فى عام ١٩٢٩ ، فقد ظل الميزان التجارى بين مصر وهذه البلدان فى غير صالح البلاد .

ويعزى جزء مهم من الزيادة التى سجلتها صادراتنا أثناء السنين الأخيرة ، وهى الزيادة التى أسفرت ليس فقط عن توازن ميزاننا التجارى مع بلدان عديدة بل الى زيادة كمية مبادلاتنا مع بعض الأقطار الأخرى : (١) الى الرقابة الشديدة التى فرضتها وزارة التجارة والصناعة على تصدير بعض المنتجات (٢) الى الاعانة الممنوحة على التصدير وهى الاعانة التى لا تدفع للمنتجين وجمهرة التجار الى العناية بالمزروعات والتصدير فحسب بل ترمى الى إنقاص تكاليف الانتاج وتسهيل سبيل التنافس بين المنتجات المصرية ومثيلاتها فى الأسواق الأجنبية ، (٣) تنظيم الدعاية فى داخل البلاد وخارجها كإقامة المعارض والأسواق وخلافها ؛ وثمت يجد كل من المنتج والتاجر فى ظل حماية وزارة التجارة والصناعة الطريق ممهدا أمامه للتنافس فى ايجاد أسواق جديدة للمنتجات المصرية .

سوق البصل بالاسكندرية

يعتبر البصل المحصول الثالث بعد القطن وبذرته والأرز من حيث أهميته بين الصادرات المصرية، وتحتل مديريات أسيوط وجرجا والمنيا المركز الأول فى زراعته اذ تنتج حوالى ٧٥٪ من المحصول ، ويلاحظ أن نصف هذا المقدار ينتج من المساحات المزروعة بمديرية جرجا .

كما أن مصر تعد ثالثة البلاد التى تنتج البصل، فهى تلى الولايات المتحدة وأسبانيا ثم تأتى بعدها بلاد هولندا وايطاليا ورومانيا .

إلا أن محصول الولايات المتحدة، رغم كونه أكبر محصول فى العالم، لا يكفى لسد حاجة الاستهلاك بها ولذا لجأت الولايات المتحدة الى زيادة الرسوم الجمركية على البصل لتشجيع إنتاجه محليا وتخفيف وارداته . وقد أثبتت الإحصائيات الجمركية أن هذا التدبير كان ناجحا إذ هبطت واردات البصل هبوطا كبيرا وقد أثرت هذه الزيادة على صادرات البصل المصرى الى تلك البلاد حتى كادت تصبح فى حكم العدم .

وأهم البلاد التى يصدر إليها البصل المصرى هى :

انجلترا وألمانيا بما فيها النمسا وايطاليا وفرنسا وهولندا .

والسبب الرئيسى فى شدة الاقبال على البصل المصرى هو أنه يصل الى الأسواق الأجنبية فى وقت يكون البصل الأوروبى من المحصول القديم قد نفد ولم ينضج بعد المحصول الجديد .

ولم يكن للبصل رغم كونه من بين المحاصيل التى تعتمد عليها البلاد فى تجارتها الخارجية سوق منظم وكان التعامل فيه عرضة لعوامل التلاعب ولذا عمدت وزارة التجارة والصناعة الى انشاء سوق لتجارته تديرها وتشرف عليها بمقتضى القرار الوزارى رقم ١٣ لسنة ١٩٣٤ وقد راعت الوزارة فى انشاء هذه السوق القواعد التى تكفل تسهيل المعاملات وحماية حقوق المتعاملين والقضاء على طرق التلاعب .

وتتلخص القواعد التى أنشئت السوق على أساسها فى وضع اشتراطات يجب أن تتوافر فيمن يرغب قيد اسمه بقائمتها تتضمن حسن السمعة وتكوين لجنة من أعضاء السوق تشترك مع موظفى الحكومة فى إدارتها ولها حق إبداء الاقتراحات والرغبات التى تتعلق بتنظيم تجارة البصل بصفة عامة كما لها اختصاصات تزاولها مستقلة عن إدارة السوق .

وتقوم اللجنة بصفة خاصة بالآتى :

١ — تقرير طريقة البيع سواء بالمزاد أو بالممارسة حسب ما يقتضيه صالح التجارة والاحتفاظ بمستوى الأسعار .

٢ — تقرير نظام عرض الرسائل بالسوق وكيفية استخراج العينات .

٣ — تقترح على وزارة التجارة والصناعة ما تراه من التعديلات فى فئات العمولة .

٤ — وضع القواعد الخاصة بتحديد فروقات الأثمان التى تستحق لوجود خلاف عند التحكيم .

وتقوم إدارة السوق من جهتها بمراقبة تنفيذ قرارات اللجنة وتضع النظم الإدارية الموصلة لذلك. كما تنشر من جهتها فى مناطق الإنتاج أسعار الرسائل المبيعة بالسوق ليعرف المنتج ثمن بصله بالضبط وليمكن المنتجين مقارنة أسعار رسائلهم باسعار رسائل غيرهم وليلمسوا بأيديهم فروق الأسعار التى تنتج عن العناية بانتقاء البذور والزراعة وفرز البصل قبل شحنه لجهات التصدير .

والصعوبات التى تعترض تجارة البصل فى الوقت الحاضر بالاسكندرية هى عدم وجود المكان الكافى لتخزين الوارد منه ، فان تكديس البصل على أرصفة القبارى يعطل الى درجة كبيرة حركة النقل بالسكة الحديد لعدم إمكان تفريغ العربات على الأرصفة فتظل محملة بالبصل وعاطلة لا يمكن لمصلحة السكة الحديدية الاستفادة منها فى نقل البضائع الأخرى فضلا عن أنها تشغل الخطوط الحديدية وتكاد تشل الحركة عليها وتضطر المصلحة الى تحصيل رسوم أرضية مما يؤدى الى إرغام المنتج على البيع تخلصا من هذه الرسوم ، وهذا بطبيعة الحال يؤدى الى زيادة العرض على الطلب وهبوط الأسعار تبعا لذلك . وقد اهتمت الوزارة بمعالجة هذه الحالة وإيجاد وسائل قليلة النفقات لتخزين البصل الوارد الى الاسكندرية زيادة على كميات التصدير حتى لا تتعطل حركة السكة الحديدية ولا يتسابق البائعون فى عرض البصل فتهبط أسعاره .

ولما تبين خلال بعض السنوات الأخيرة أن ثمة صعوبات لا يستهان بها تعترض تجارة البصل وتقلقل السوق فى سيرها الطبيعى شكلت الوزارة لجنة دائمة تضم مندوبين من مختلف الوزارات والمصالح والهيئات التى تتصل عن قرب وعن بعد بانتاج البصل وتجارته ابتغاء وضع نظام ثابت لتصريف هذا المحصول الرئيسى .

تجهيز الحاصلات

كان عمل هذه الوزارة فيما يختص بتجهيز الحاصلات فى أول الأمر يكاد يكون قاصرا على تصدير بعض الرسالات التجريبية من الخضر والفاكهة الى أسواق محدودة . علاوة على دراسة ما يتصل بهذا العمل اتصالا مباشرا من تقارير المفوضيات والقنصليات المصرية التى كانت ترد للوزارة تباعا فى هذا الصدد .

ومن هذه البداية أخذت أعمال الوزارة تتسع من هذه الناحية وأصبحت الآن تتناول :

(أولا) الأبحاث الفنية والتجارب .

(ثانيا) الأبحاث الاقتصادية .

(ثالثا) الارشادات والدعاية .

وينحصر الشطر الأول فى دراسة أحدث الوسائل الفنية المتبعة فى جميع الأدوار الخاصة باعداد وتهيئة المحاصيل الرئيسية المصرية للتصدير ما عدا القطن فضلا عن دراسة طرق حفظها وتخزينها وبحث الأساليب اللازمة لتلوين الثمار وانضاجها الصناعى مع اجراء التجارب الموصلة لهذا الغرض وباختيار أصلح وسيلة للنقل لايصال المحاصيل المصدرة سليمة الى أماكن الاستهلاك البعيدة بأقل تكاليف ممكنة فى الظروف المتباينة .

وقد توصلت الوزارة الى استنباط عبوات ملائمة لتصدير كثير من أصناف الفاكهة والخضر وتعرفت بعد التجارب الطويلة على أنسب طرق التعبئة اللازمة للمحافظة على سلامتها وجودتها أثناء النقل كما تمكنت من تحديد درجات الحرارة المختلفة التى تضمن عدم تطرق التلف اليها .

ونظرا لما تتطلبه حاجة بجارب الحفظ التى تقوم بها الوزارة بين آونة وأخرى من تخصيص مخازن للتبريد بدرجات مختلفة من الحرارة والرطوبة فقد عمل على انشاء ثلاث غرف للتبريد ألحقت بمكتب تجارب تجهيز الحاصلات ينتظر أن تكون صالحة للاستعمال قبل نهاية السنة الحالية ١٩٣٨ — ١٩٣٩

ورغبة فى التبكير بايصال بعض أنواع الثمار الصالحة للاستهلاك والتى لم تستكمل بعد لونها الطبيعى الى الأسواق الخارجية قبل غيرها من ثمار البلاد المنافسة عمدت الوزارة الى انشاء مبنى خاص ألحقته بدار تعبئة الموالح بنها وجهزته بالآلات والأدوات والمواد الكيمائية اللازمة لتلوين الثمار . وتمشيا مع مستلزمات سياسة التصدير الحديثة أخذت الوزارة فى تشييد دور التعبئة بمراكز الانتاج الهامة واستحضرت لها الآلات اللازمة لفرز الثمار وتنظيفها وتدريجها وتمكنت فى خلال مدة وجيزة من انشاء دارين إحداهما ببنها كما ذكرنا والأخرى بالفيوم — وقد أجرتها بعدئذ بايجار اسمى الى الاتحاد المصرى لمصدرى الخضر والفاكهة على سبيل التشجيع ومن المنتظر تعميم دور التعبئة بمناطق الانتاج الأخرى كلما سمحت بذلك الظروف المالية .

أما الشطر الثانى فينصب على دراسة أسواق التصريف الخارجية الهامة دراسة وافية للوقوف على رغبات المستهلكين فيها وتعرف حاجياتهم من محاصيلنا ومنتجاتنا الصناعية وبحث وسائل تشجيع تصديرها فضلا عن تقديم مقترحات بشأن حماية صادراتنا والطرق التى قد يمكن الاستعانة بها فى فتح أسواق جديدة لها مع الاحتفاظ بأسواق التصريف القديمة . وعلى ضوء تقارير القنصليات والملحقين التجاريين توجه التجارب التى تجريها الوزارة والرسائل التى يقوم الأفراد والهيئات بتصديرها الى الطريق السوى وفقا لمتطلبات الأسواق الأجنبية . وقد أسفرت الأبحاث عن ضرورة العمل على تشجيع تصدير الموالح فقررت الوزارة منح اعانات لمصدريها وكان لهذه الاعانات أثر ظاهر فى نمو تجارة الصادر من هذه الحاصلات وثباتها أمام مثيلاتها الواردة من البلاد المنافسة كما كان للأسس والشروط التى اقترح الأخذ بها فى بعض الاتفاقات التجارية بيننا وبين البلاد المستوردة فى السنوات الأخيرة أكبر نصيب فى المحافظة على علاقاتنا التجارية مع البلاد المذكورة بعد أن كادت أسواقها تفلت من أيدينا .

أما الشطر الثالث فيقوم بتوجيه نظر المنتجين الى الفوائد التى تعود عليهم من تنويع المحاصيل تحقيقا للتوازن المنشود فى الثروة الأهلية وتنفيذا لسياسة الحكومة الانشائية وارشاد ملاك البساتين والمزارعين الى أحدث الطرق الفنية التى تمكنت الوزارة من الوصول اليها مع ايقافهم على مدى صلاحية محاصيلهم وقيمتها عند الرغبة فى تصديرها الى الخارج .

وقد كان لزيادة عدد المرشدين ونشاط الارشاد الفنى فى مختلف مناطق الانتاج تبعا لذلك أثر ظاهر لم يشمل حركة التصدير فحسب بل تعداه الى زيادة عدد المصدرين الذين يمكن الاعتماد عليهم مستقبلا فى تدعيم عملية التصدير .

ومما يجدر ذكره أن هذه الوزارة لم تأل جهدا فى تلبية طلبات المصدرين وايقافهم على دقائق عملية التصدير وما يتفرع منها فكثيرا ما أرسلت مندوبيها لمعاينة حدائقهم واثبات صلاحية ثمارها للتصدير مع ارشادهم الى أحدث الوسائل المتبعة فى مختلف أدوارها وقد أربى عدد الزيارات التى كلف بها هؤلاء المندوبون على مائتى زيارة سنويا فى المناطق المختلفة للانتاج والتصدير .

هذا الى القيام بتدريب العمال على دقائق عملية التهيئة للتصدير والأدوار المتفرعة منها توصلا الى توفير الأيدى العاملة المدربة فى مصر وبالتالى الاستغناء عن العمال الأجانب الذين يتقاضون أجورا باهظة .

وقد تمكنت الوزارة فى المواسم الماضية من تدريب ما ينوف عن ثلثمائة عامل من عمال الحدائق بمديريتى القليوبية والفيوم لأنهما تعتبران حتى الآن من أهم المراكز المنتجة للموالح هذا فضلا عن قيامها بتدريب حوالى ثلاثين شابا من خريجى مدارس الزراعة المتوسطة كنواة لتدريب غيرهم بمناطق الانتاج المختلفة وتقديم العمال اللازمين للمصدرين أثناء المواسم المقبلة .

واذا علمنا أن العمال الأجانب الذين يستقدمهم المصدرون يتراوح عددهم بين مائتين وخمسين عاملا فمما لا شك فيه أن نجاح التدريب سوف يمكننا الى حد بعيد من توفير المبالغ الطائلة التى كان مقدرا لها أن تتسرب الى الخارج تبعا لزيادة الكميات المصدرة واحتياج المصدرين لعدد أوفر لعملهم علاوة على ما فى ذلك من تركيز لعملية تصدير الموالح وتميتها بعد أن كانت تعتمد اعتمادا كليا على من يمكن استقدامهم من العمال الأجانب .

كذلك عنيت الوزارة بالدعاية للحاصلات المصرية فى الخارج بمختلف السبل وبالاشتراك فى المعارض الدولية واعداد النشرات اللازمة للدعاية وامداد الملحقين التجاريين بالبيانات التى يستعينون بها فى هذه الأغراض فضلا عن الاعلان عن مزايا الحاصلات المصرية فى أهم الجرائد والمجلات بالبلاد الأجنبية وبخاصة فى أسواق التصريف العالمية من آن لآخر زيادة فى الترغيب فيها والاقبال على استهلاكها .

هذا فضلا عن العناية الخاصة بتشجيع الهيئات التجارية والجماعات التعاونية على القيام بعملية التصدير وقد أسفرت هذه العناية عن تأليف شركة مساهمة للقيام بتصريف الخضر والفاكهة والزهور كما أمكن الوزارة اقناع الكثير من كبار ملاك البساتين بالاشتغال بهذه العمليات وحرصا منها على ألا تظل هذه المجهودات الفردية الناشئة للمصدرين مبعثرة عمدت الى تكوين اتحاد منهم يجمع كلمتهم ويرعى مصالحهم ويقوى مراكزهم ، ولم تتوان الوزارة عن امدادهم بكل ما لديها من الارشادات الفنية وما تستطيع تقديمه لهم من مساعدات مالية وغير مالية ، وكان من أثر ذلك أن تضاعفت الكميات المصدرة من الموالح وكثير من المحاصيل الأخرى التى اهتم بتصديرها أضعافا مضاعفة فى بحر السنوات القليلة الماضية .

وللتدليل على ذلك نذكر على سبيل المثال أن الوزارة بدأت تجاربها الخاصة بالموالح فى موسم سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ وكان عدد الصناديق التى صدرتها لم يتجاوز ١٥٠ من البرتقال و ٥٠٠ من اليوسفى و بفضل المساعدات والارشادات والاعانات التى كانت تقدم للمصدرين أخذ الصادر يزداد سنة بعد أخرى حتى بلغ مجموع ما قامت الشركات والجماعات التعاونية والأفراد بتصديره فى الموسم الماضى ١٤٧ ألف صندوق من البرتقال و ٢٩٥ ألف من اليوسفى .

مراقبة صادرات الحاصلات الزراعية

تعمل الدول فى سبيل ترويج منتجاتها وحاصلاتها الزراعية فى الأسواق الخارجية على الاحتفاظ بحسن سمعتها فى تلك الأسواق وبث روح الثقة والطمأنينة فى نفوس مستورديها .

وقد تسنى لهذه الدول بلوغ الغرض الذى تصبو اليه بفرض الرقابة على الصادر من هذه الأصناف للخارج فهى تشترط فيها توافر بعض المميزات والشروط التى تضمن لها التفوق فى ميدان المنافسة وتجعل تصديرها خاضعا لبعض القواعد والإجراءات المتعلقة بفرزها وتنظيفها وتعبئتها والتى من شأنها أن تكفل الطمأنينة للمتعاملين وتضع لعلاقتهم أمتن الأسس وأضمنها لتوطيد هذه العلاقات وسلامتها .

ولم يطرق القطر المصرى هذه الناحية إلا أخيرا فى عام ١٩٣١ . ولما اشتدت الأزمة العالمية وهبطت أسعار القطن المصرى وكسدت أسواقه لم تجد الحكومة بدا من العمل على تنويع موارد هذه الثروة بعد أن تبين لها خطورة الاعتماد على محصول واحد وهو القطن . فأضحت الحاجة ماسة إلى العناية بأنواع الحاصلات الزراعية الأخرى . ونشطت وزارة التجارة إلى بحث الحالة وسارعت الى الأخذ بنظام مراقبة الصادرات والعمل على فرضه على الحاصلات الزراعية غير القطن .

وكانت تجارة الصادر من هذه الحاصلات فى حاجة إلى التنظيم فمثلا صنفا البصل والبيض لم تكن لهما أنماط أو رتب معينة يتبعها المصدّرون فى تجهيز رسائلهم فضلا عن أن المصدّر منهما كان يحتاج إلى مراقبة حكومية من حيث جودة الصنف كى لايكون للمستوردين شكوى وكى يقبلون على زيادة الكميات المستوردة منهما .

وكانت شكاوى هؤلاء المستوردين منحصرة فى النقط الآتية :

(١) شكاوى بسبب إهمال فى الزراعة أو فى عمليات تعبئة المحصول للعرض فى الأسواق .

(٢) شكاوى بسبب عدم الدقة فى المقادير والعبوات ودرجة جودة الصنف المطلوب تصديره .

ولهذا عمدت وزارة التجارة والصناعة إلى جعل الرقابة اختيارية على هذين المحصولين فى بادئ الأمر لما لهما من الأهمية بين المحاصيل الزراعية المصدّرة وأنشأت مكتبين لمراقبة الصادر منهما أحدهما فى الاسكندرية والآخر فى بورسعيد وافتتحتهما فى أول نوفمبر سنة ١٩٣١ حيث نفذ هذا النظام على الصادر من البيض من التاريخ المذكور ثم نفذ أيضا على الصادر من البصل فى أول مارس سنة ١٩٣٢ على أن تتدرج الوزارة بعد ذلك فى رقابة المحاصيل الأخرى بعد تعوّد الزراع على العناية بزراعتها وبعد أن يعمل المصدّرون على توحيدها وتنظيفها وتعبئتها طبقا لمتطلبات الأسواق ولما أثمر هذا النظام ولمست الوزارة نجاحه استصدرت المرسوم الملكى بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ بمراقبة صادرات الحاصلات الزراعية والقرار الوزارى رقم ٤ لسنة ١٩٣٣ لمراقبة صادرات البيض والبصل وأصبحت الرقابة على هذين الصنفين إجبارية .

ونظرا للنتائج الحسنة التى عادت من فرض الرقابة على المحاصيل المصدرة فقد اتجهت النية الى تعميم هذا النظام على جميع الصادرات من المحاصيل الزراعية .

وتنفيذا لهذه السياسة تم فرض الرقابة الإجبارية على الموالح ابتداء من ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٧ طبقا للقرارين الوزاريين رقم ٢١٦ و ٢١٧ لسنة ١٩٣٧

كما أن مكاتب المراقبة تقوم بفحص رسالات القمح تنفيذا لطلب وزارة المالية لتقدير أحقية رسائلها للاعانات الحكومية التى تمنح لمصدّرى هذين الصنفين علاوة على أنه قد بدئ بجعل الرقابة الاختيارية على الأرز ابتداء من ١٥ مايو سنة ١٩٣٧ ، ليمكن على ضوء ماعساه قد يتبين من عقبات وملاحظات على مواصفات نهائية له .

وقد قامت الوزارة بوضع مشروعى قرارين وزاريين خاصين بفرض الرقابة الاجبارية على الصادر من الأرز والصادر من الثوم تمهيدا لتنفيذ تلك الرقابة ابتداء من الموسم القادم .

وتقوم الوزارة بدراسة باقى المحاصيل الأخرى التى تزيد عن حاجة الاستهلاك المحلى ويمكن تصديرها الى الخارج مثل البلح والردة والصوف والجلود بوضع المواصفات الخاصة لكل منها حتى يمكن فرض الرقابة عليها .

مكاتب المراقبة :

بدئ بإنشاء مكتبى المراقبة بالاسكندرية و بورسعيد وتم افتتاحهما فى أول نوفمبر سنة ١٩٣١ وتلى ذلك انشاء مكاتب القاهرة والسويس والقنطرة تمشيا مع مبدأ تعميم هذه المكاتب فى جميع موانى التصدير وقد لوحظ أن تقع هذه المكاتب فى منطقة الجمارك بتلك البلاد كلما أمكن ذلك نظرا للعلاقة الوثيقة فى العمل بين المكاتب ومصلحة الجمارك . وتتطلب مراقبة الأرز انشاء مكتبى مراقبة برشيد ودمياط حتى تعم هذه المكاتب جميع موانى التصدير .

وتقوم مكاتب المراقبة بفحص الرسالات المطلوب تصديرها من الأصناف الخاضعة للمراقبة للتأكد من صلاحيتها للتصدير. فاذا ما كانت مطابقة للشروط والمواصفات رخص المكتب بشحنها و إذا ما وجدها مخالفة لتلك الشروط رفض الترخيص بتصديرها .

ونذكر فيما يلى المراسيم الملكية والقرارات الوزارية الخاصة بمراقبة صادرات الحاصلات الزراعية والتى يقوم القسم بتطبيقها :

مجموعة المراسيم والقرارات الوزارية الخاصة بمراقبة صادرات الحاصلات الزراعية

١ — صدر مرسوم ملكى بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ ونشر بالوقائع المصرية رقم ١٠٧ لسنة ١٩٣٢ بفرض رقابة على صادرات الحاصلات الزراعية وقد عدّل بالمرسومين التاليين :

(أ) مرسوم بتاريخ ٤ يونيه سنة ١٩٣٣ ونشر بالوقائع المصرية رقم ٥١ لسنة ١٩٣٣

(ب) مرسوم بتاريخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٧ ونشر بالوقائع المصرية رقم ٩٣ لسنة ١٩٣٧

٢ — صدر قرار وزارى رقم ٢١٦ لسنة ١٩٣٧ بإضافة أصناف البرتقال واليوسفى والنارنج الى صادرات المحاصيل الزراعية الخاضعة للرقابة الاجبارية .

٣ — صدر قرار وزارى رقم ٢١٧ لسنة ١٩٣٧ بمراقبة صادرات الحاصلات الزراعية .

الصناعات الزراعية

انتشرت زراعة الخضر والفاكهة كما قدمنا انتشارا عظيما فاض معه انتاجها عن حاجة الاستهلاك المحلى وأصبحت أسعار هـذه المحاصيل عرضة لشتى التقلبات بحيث لا يرجى استقرارها إلا بتنظيم تصريفها وهى على حالتها الغضة مع قيام الصناعات الزراعية إلى جانب بساتين الفاكهة وحقول الخضر.

ومما يؤيد ضرورة قيام هذه الصناعات فى مصر زيادة ما تستورده من منتجات الفاكهة والخضر و بعض المحاصيل الزراعية سنة بعد أخرى حتى أربت قيمتها فى بعض السنين على ٦٠٠ الف جنيه مع العلم بأن هذه المنتجات من السهل صناعتها محليا إذ تتوفر فى البلاد وسائل نجاحها .

و إن اضطرار المنتجين إلى بيع محاصيلهم من الأصناف المتقدمة بأثمان زهيدة تكاد لا تغطى تكاليف انتاجها فى بعض الأحيان خشية أن يتطرق الفساد اليها مما دعى الى التفكير بصفة جدية فى ضرورة قيام هذه الصناعات وهى ناشطة الآن للاستفادة من متخلفاتها فى الصناعة بدلا من تركها تغمر الأسواق فتؤدى بالتالى إلى هبوط الأسعار بصفة عامة .

ولهذه الأسباب مجتمعة قامت الوزارة بالأعمال الآتية :

(١) دراسة طرق الانتفاع بما يتبقى من المبيع محليا ومن المصدر للخارج من هـذه المحاصيل مع إجراء التجارب اللازمة لتحويلها إلى منتجات نصف مصنوعة بقصد تموين البلاد بها على مدى العام والاستغناء عن مثيلتها المستوردة من الخارج مع تصدير الباقى إن وجد .

(٢) تشجيع إقامة المصانع والنهوض بها ومدها بالارشادات الفنية والنماذج وتيسير القروض الصناعية لطالبيها .

(٣) مواصلة الأبحاث والتجارب لابتكار منتجات جديدة لم يسبق التفكير فى صنعها من مختلف المحاصيل .

(٤) دراسة ما يرد من تقارير القنصليات والملحقين التجاريين والمؤتمرات الدولية التى تعنى بالشئون الزراعية والصناعية لاقتباس ما يمكن تطبيقه بمصر .

وتنوى الوزارة التوسع فى هذه الأبحاث كما أنها تسعى الى إيفاد البعثات العلمية والعملية لزيادة تشجيع صناعة المحفوظات بكافة أنواعها .

(٥) قامت الوزارة فعلا بارشاد المنتجين والمصدرين إلى أحسن الطرق لتحويل بعض الأصناف من الخضر والفاكهة إلى منتجات صناعية كما أجرت كثيرا من التجارب كللت بالنجاح فأمكن الحصول على عصير مركز من البرتقال واليوسفى يسهل نقله وحفظه — وقد أمكن تحويل عصير البرتقال واليوسفى إلى مسحوق قابل للنقل والحفظ كذلك أجريت تجارب لاستخراج زيوت الموالح العطرية المستعملة فى صناعة الروائح والحلوى . وتنوى الوزارة تصدير عينات من هذه الصناعات لتعرف مدى رواجها فى الأسواق الخارجية — هذا وتواصل الوزارة مجهوداتها لاستخراج مختلف منتجات الألبان كما تقوم بالأبحاث اللازمة لمعرفة أفضل الطرق لحفظ هذه المصنوعات بحالتها الطبيعية .

وتعمل الوزارة على اقامة معمل خاص للا بحاث الفنية لهذه الصناعات إذ أن التجارب التى تقوم بها الوزارة الآن فى جزء من المعمل الكيماوى التابع لها لاتفى بالغرض المطلوب وذلك لضيق المعمل وعدم استكماله المعدات الضرورية لمثل هذه الصناعات .

المعاهدات التجارية والتعاريف الجمركية

كان على أثر انتهاء المعاهدة التجارية بين مصر و إيطاليا فى منتصف شهر فبراير سنة ١٩٣٠ أن أصدرت الحكومة المصرية فى ١٦ فبراير سنة ١٩٣٠ مرسوما بتطبيق تعريفة جمركية جديدة روعى فى وضعها الأسس الاقتصادية لزيادة موارد الدولة وحماية المصنوعات المحلية بتخفيض الرسوم على المواد الأولية اللازمة للصناعة المحلية وزيادتها على المصنوعات التامة الصنع المماثلة للمنتج محليا ومساعدة الانتاج الزراعى بتخفيض الرسوم على الآلات الزراعية والبذور المستوردة من الخارج .

عقب ذلك اهتمت الحكومة باعادة تنظيم علاقاتها التجارية مع الدول الأجنبية المختلفة . فعقدت عدة وثاقات تجارية موقتة مع كثير من الدول على أساس معاملة الدولة الأكثر رعاية .

ولم ترتبط الحكومة المصرية مع حكومة الاتحاد السوفييتى باتفاق تجارى أسوة بما حصل مع الدول الأخرى ولذلك تخضع معظم الواردات الروسية الى مصر لنظام الرسوم المضاعفة .

الأصناف هى : جبن — عدس — غلال — دقيق — حبوب زيتية — سكر — جليكوز — أعجنة غذائيـة — خضروات وفواكه محفوظة — مربات — صلصـة طماطم — الكتبول والمشروبات الكحولية — علف بهائم — أسمنت — صودا كاوية — مستحضرات طبية وأقرباذينية — زهرة غسيل — صابون غراء — المصنوعات الجلدية والأحذية — صناديق خشب عبوة — أقمشة غزل قطن — أصناف جاهزة من منسوجات شغل السنارة والجوارب — أسرة معدنية — زجاج لمبات .

أما الواردات الروسية الى مصر والغير مقرر تحصيل رسم إضافى عليها فهى : أحصنة وأمهار مخصية — حمص — بسلة — فستق — فواكه مجففة لم تذكر — فريك و برغل — وسميد قمح — نشاء — نباتات وحبوب وثمار أخرى للمستحضرات الطبية — شحم حيوانى للصابون — خبيارى أسود فى أوعية لغاية ٥٠٠ جرام — خبيارى و بطارخ فى أوعية تزيد عن ٥٠٠ جرام — سالمون محفوظ — رنجة محفوظة — أسماك أخرى محفوظة — مياه معدنية وغازية — دخان ورق — فحم حجرى — انتراسيت — مواد أسفلتية — بنزين وهوايت سبيرت — كيروزين — فيـول

ومازوت وغاز سولار أو يل — نفتلين أبيض تجارى — كسفريت مسوكر — أخشاب للمناجم قوارض — فحم حطب — خشب فلايرى سمكه أكثر من ٥٠ مللم — خشب غير فلايرى أكثر من ٥٠ مللم — خشب منشور سمكه ٥٠ مللم أو أقل — خشب ممسوح فريز ومعشق وخشب أرضية — خشب قشرة ورق أو مركب أو الواح (كنتربلاكيه) — أثاث موبيليات من خشب مقوس — مصنوعات خشبية غير معينة — مصنوعات من الفخار — مصنوعات من الصينى — ألواح بللور مصقولة — زجاج شبابيك عادى — زجاجات عادية — كوبات — وأقداح وأصناف من منتجات صناعاتها — نجف (ثريات زجاج وأجزاؤها) — مصنوعات من عاج وكهرمان — سليكات الصودا — سمك بكالاه مملح تمليح بسيط — قضبان حديدية — طبل أبواب — أصناف أخرى .

وفى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٥ صدر مرسوم بفرض رسم تعويضى عن فرق العملة قدره ٤٠ ٪ من القيمة على بعض المنسوجات اليابانية الأصل والواردة من تلك البلاد ما لم يثبت أنها من بلاد أخرى . وتشمل هذه الأصناف ما يأتى :

(١) منسوجات وأصناف شغل السنارة من قطن صرف أو مشتملة على قطن بنسبة ٥٠ ٪ أو أكثر .

(٢) غزل القطن .

(٣) منسوجات وأصناف شغل السنارة من حرير صناعى صرف أو مشتملة على حرير صناعى ٥٠ ٪ أو أكثر .

(٤) قطيفة من قطن صرف أو مخلوط بمواد أخرى أو من حرير صناعى صرف أو مخلوط بمواد أخرى .

(٥) ملابس وبياضات وأشياء مخيطة أخرى من قطن أو مشتملة على قطن بنسبة ٥٠ ٪ أو أكثر .

(٦) ملابس وبياضات وأشياء مخيطة من حرير صناعى أو مشتملة على حرير صناعى بنسبة ٥٠ ٪ أو أكثر .

وقد لجأ بعض التجار الى التهرب من دفع الرسم التعويضى فأخذوا يستوردون بضائعهم عن طريق الصين باعتبار أنها بضائع صينية ولذلك أصدرت الحكومة مرسوما بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٥ بفرض رسم تعويضى قدره ٤٠ ٪ على نفس البضائع السالف ذكرها التى أصلها من الصين أو الواردة من تلك البلاد .

ولا يخفى ما قامت به هذه الوزارة من مجهودات لها أثرها المحسوس فى حماية بعض المصنوعات المحلية ورعاية بعض المنشآت الصناعية الحديثة ضد المنافسة الخارجية مع عدم اغفال صالح المستهلكين فلم تقتصر مجهوداتها على الحماية الجمركية بتخفيض الرسوم على المواد الأولية المستعملة فى الصناعات المحلية وزيادتها على الأصناف المماثلة التامة الصنع المستوردة بل وقد تعدتها الى التشجيع المادى والفنى عن طريق منح السلف الصناعية للصناعات الناشئة ومراقبة تطوراتها ومدها بكافة المعلومات الفنية اللازمة لانهاضها على أحدث النظم .

وفيما يلى بيان بالصناعات المصرية التى ساهمت هذه الوزارة بنصيبها فى تشجيعها وحمايتها جمركيا وذلك على سبيل المثل وليس على سبيل الحصر :

(١) طحن الغلال .
(٢) السكر وتكريره .
(٣) الشكولاته والحلويات .
(٤) خميرة البيرة .
(٥) البيرة والنبيذ الناتج من العنب الغض .
(٦) تراب الزنك .
(٧) ورنيش الأحذية .
(٨) دبغ الجلود .
(٩) خيوط الكاوتشوك المكسوة بحرير صناعى أو طبيعى أو قطن .
(١٠) منسوجات الحرير الطبيعى والصناعى .
(١١) البطاطين .
(١٢) الخيوط والمنسوجات القطنية .
(١٣) منسوجات شغل السنارة من قطن وحرير طبيعى وصناعى .
(١٤) منسوجات الكتان .
(١٥) الأحذية والمصنوعات الجلدية .
(١٦) الطرابيش .
(١٧) بوادق وترابيع من خفار وطين فاخر وأجهزة صحية .

(١٨) زجاج اللمبات .
(١٩) الصاج المطبوع لصناعة العلب .
(٢٠) مواسير الحديد .
(٢١) الصاج الحديد المطلى بالقصدير .
(٢٢) مسامير إبرة .
(٢٣) أنابيب عازلة .
(٢٤) الأسرة وزمبلكات موبيليات .
(٢٥) اللمبات والأدوات الكهربائية .
(٢٦) المكانس .
(٢٧) الصابون .
(٢٨) الزرايرالدوم والصدف .
(٢٩) الكراسى .
(٣٠) الأسمنت .
(٣١) الصلصة .
(٣٢) عصر الزيوت .

وفى خلال سنة ١٩٣٥ رأت هذه الوزارة أن تعمل على عقد اتفاق تجارى بين مصر وفلسطين رغبة منها فى توسيع نطاق المعاملات التجارية بين البلدين ففى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٥ تم عقد هذا الاتفاق و بمقتضاه قررت الحكومة المصرية رسوم موسمية على المستورد من فلسطين من الشمام والبطيخ والبرتقال ومساواة أجور شحن الصابون العادى المصنوع فى فلسطين والمنقول على سكك حديدالحكومة المصرية بأجور نقل الصابون المماثل له المصنوع بمصر. وقد قامت الحكومة الفلسطينية من جهتها بتخفيض الرسوم على السكر المصرى المصدر اليها الى النصف وازالة القيود الموضوعة على المانجو المصرية بشرط أن تكون خالية من الأمراض وتخفيض نولون التبن المصرى المنقول على سكك حديد فلسطين .

وفى ١٦ يناير سنة ١٩٣٦ عقد اتفاق تجارى خاص بتنظيم الدفعات بين مصر ورومانيا يسرى مفعوله من أول نوفمبر سنة ١٩٣٥ لغاية ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٦ و يتجدد من تلقاء نفسه اذا لم يخطر أحد المتعاقدين الطرف الآخر بابطال العمل به قبل انتهاء مدته بشهر واحد ، وقد نص هذا الاتفاق على ما يأتى :

(١) اتفق الطرفان المتعاقدان على تبادل معاملة الدولة الأكثر رعاية فى كل ما يتعلق بالرسوم الجمركية والرسوم الاضافية .

(٢) لا تسرى التعهدات المنصوص عليها فى المادة الأولى على المزايا التى تمنح من أحد الطرفين المتعاقدين الى بلاد مجاورة أو الى احدى الدول المكونة للتحالف الصغير .

(٣) يسرى هذا الاتفاق من تاريخ التوقيع عليه بالقاهرة ١٩٣٦/١/١٦ ويسرى مفعوله لغاية ١٩٣٦/١٠/٣١ ويجوز لكلا الطرفين إبطال العمل به باخطار قبل ذلك بشهر واحد . وإذا لم يبطل العمل بالاتفاق بالطريقة المذكورة فإنه يتجدد من تلقاء نفسه .

وقد دأبت هذه الوزارة على الاتصال سنويا لدى السلطات الألمانية المختصة لبحث موضوع تصدير البصل الى الأسواق الألمانية وتذليل الصعاب التى تعترض سبيل تسديد ثمنه نظرا لأن المانيا تتبع نظام تقييد اخراج العملة من بلادها .

وفيما يلى ملخص اتفاق استيراد ألمانيا للبصل المصرى فى خلال السنة الحالية :

(١) تضع الحكومة الألمانية تحت تصرف المستوردين الألمان ابان موسم ١٩٣٧ — ١٩٣٨ العملة الأجنبية اللازمة لشراء ما تحتاجه ألمانيا من البصل المصرى الجديد . وسيكفى المبلغ الذى خصص لهذا الغرض لشراء نحو ٢٠ ألف طن أى نحو ٤٠٠ ألف شوال اذا كانت أثمان البصل الجديد فى مستوى أسعار العام الماضى .

(٢) هذا التعهد قاصر على شراء بصل المحصول الجديد الذى يجنى فى فبراير ومارس سنة ١٩٣٨

(٣) يمكن البدء بالشحن من الاسكندرية فى منتصف شهر مارس على أن تحدد مواعيد الشحن الأخرى بالاتفاق بين المصدرين المصريين والجهات المختصة فى ألمانيا .

(٤) يسرى فى هذا العام ما كان يسرى فى العام الماضى بشأن مراقبة الأسعار .

(٥) بخصوص تسديد أثمان البصل اتخذت اجراءات خاصة تمكن المستوردين من دفع ثمن ما يستوردونه فورا بدون حاجة الى عمل أى اجراءات لدفع الثمن على آجال كما حصل فى العام الماضى.

ويلاحظ أن ألمانيا لم تستورد فى العام الماضى الا ١٣٥٠٠ طن أى ٢٧٠ ألف شوال مع أن الكمية التى كان مصرحا بها هى ١٥ ألف طن وبلغ ثمن هذه الكمية المستوردة فى العام الماضى ٦٠٠ ألف مارك . أما هذا العام فسيوضع تحت تصرف المستوردين ٩٠٠ ألف مارك أى بزيادة ٥٠٪ عن ثمن ما استورد فعلا فى العام الماضى .

الدروباك :

يقصد بكلمة دروباك ما يرد بصفة خاصة من رسوم الوارد كلها أو بعضها التى يحصلها الجمرك على المواد الأولية الأجنبية التى تدخل فى صناعة بعض الحاصلات الوطنية وعلى بعض الأصناف الأجنبية التى ترد الى القطر المصرى لتجرى عليها عمليات خاصة . ويعطى هذا الرد عند اعادة تصدير المصنوعات المشار اليها وهو لا يمنح لغير المستورد الأصلى الا فيما يختص بالسجاير والدخان المفروم وصناديق الخشب .

ويعتبر الدروباك منحة تمنحها الحكومة المصرية وهذه المنحة يجوز سحبها وابطالها فى أى وقت . وفضلا عن ذلك فانه يجب على الدوام الاعتراف فى الطلبات التى تقدم للحصول على الدروباك بأنه مجرد تبرع من الحكومة .

ويشترط لمنح الدروباك أيضا أن يقوم المصدر باتباع التعليمات التى يصدرها مدير عام الجمارك وأن يتعهد بمسك دفاتر قانونية تكون خاضعة لمراجعة عمال الجمرك فى أى وقت وأن لا يزيد المنصرف دروباك فى أى حال من الأحوال عن مقدار الرسوم المحصلة فعلا على المواد المستوردة .

وقد رخصت وزارة المالية لمصلحة الجمارك — اجابة لطلب التجار ذوى الشأن — فى صرف الدروباك عن أصناف البضائع المذكورة فى المواد الآتية حسب الفئات المقررة لها . وقد وضعت شروط الصرف اللازمة لكل حالة على حدتها .

تحصل رسوم الصادر اذا كان الصنف المعاد تصديره خاضعا لهذا الرسم طبقا للجدول حرف "ب" الخاص بتعريفة الصادر :

(١) الأسرة ومراتب السلك (السكونات) ترد سبعة أثمان رسوم الوارد المحصلة على المواد الأولية الأجنبية التى تدخل فى صناعتها .

الأصناف الخاضعة لرسوم قيمية ترد عنها الرسوم على قيمة الفاتورة المعتمدة عند الورود .

(٢) عيدان الكبريت — ترد ستة فى المائة من قيمة المواد الأولية الأجنبية التى تدخل فى صناعتها .

(٣) الأعجنة الغذائية — المكرونة وما ماثلها تنتفع برد ثلاثة أرباع الرسوم المحصلة عند الدخول على المواد الأولية الأجنبية التى تدخل فى صناعتها .

(٤) الدقيق — الدقيق المطحون فى القطر المصرى من القمح الأجنبى يرد عنه ثلاثة أرباع الرسوم المحصلة على القمح الأجنبى الناتج منه الدقيق .

(٥) الأرز الوارد من الخارج الذى يقشر أو يكرر فى القطر المصرى ينتفع عند اعادة تصديره برد الرسوم كاملة بشروط خاصة ولا يمنح هـذا الرد إلا على المقادير الصحيحة الحب .

(٦) الأقمشة والأنسجة القطنية والشيلان الصوفية — الأنسجة القطنية وغزل القطن والشيلان الصوفية التى تصبغ فى القطر المصرى ترد عنها كامل الرسوم المدفوعة عليها عند دخولها .

(٧) الحرير — جميع أنواع الحرير التى تصبغ فى القطر المصرى ترد عنها كامل الرسم المدفوعة عليها عند دخولها .

(٨) دفاتر وأنابيب ورق السجاير التى تصنع محليا من ورق مستورد من الخارج يرد عنها عند تصديرها للخارج دروباك بواقع الفئة التى تحددها ادارة عموم الجمارك .

(٩) علب السجاير المصنوعة من كرتون مستورد من الخارج — علب السجاير الفارغة التى تصنع من كرتون مستورد من الخارج يرد عنها دروباك يعادل رسم الوارد السابق تحصيله على ما يقابل وزن العلب المصدرة من ورق الكرتون الداخل فى صنعها على أنه يشترط تقديم كشف استخلاص (استمارة نمرة ٩ ك . م) عند تصدير العلب لاثبات استيراد ورق الكرتون وأن يخصم

من هذا الكشف مقدار الكرتون الذى استخدم فى صناعة علب السجاير المصدرة بحسب ما تحدده الادارة العامة عن كل مصنع على حدة كما تحدد هذه الادارة فى آخر كل عام قيمة الدروباك المقتضى رده بناء على طلب يقدم من صاحب الشأن .

(١٠) الصفائح والصناديق الخشبية للكيروزين وزيوت التشحيم المعدنية — الصفائح والصناديق الخشبية التى تصنع فى القطر المصرى ويعاد تصديرها مملوءة كيروزين أو بنزين أو زيوت تشحيم معدنية سواء أكانت الصناديق مصنوعة من أخشاب مشتراة من الأسواق المحلية أم من أخشاب استحضرت من الخارج بعد أعدادها هناك . يرد عنها دروباك بواقع الفئات التى تحددها مصلحة الجمارك .

ويشترط لمنح هذا الدروباك أن تكون الصفائح والصناديق جديدة ليس عليها أثر الاستعمال ويجب أخذ اقرار من المصدرين بذلك علاوة على التحرى الذى يجريه الجمرك . ويشترط تقديم كشف استخلاص عن الأخشاب المستحضرة من الخارج بعد اعدادها هناك .

(١١) الأخشاب الأجنبية التى يعاد تصديرها منشورة أو مصنوعة — الأخشاب الأجنبية التى يعاد تصديرها الى الخارج بعد نشرها محليا وصنع صناديق فارغة منها وكذا الأخشاب التى تصنع محليا قشا للبيض على أن يصدر هذا القش بمفرده دون أن يستعمل فى تغليف بضاعة يرد عنها دروباك حسب الفئات التى تقررها مصلحة الجمارك .

(١٢) الصناديق الخشبية لعبوة البرتقال — الصناديق الخشبية لعبوة البرتقال التى يصنعها محل صمويل جرشمان من أخشاب مستوردة من الخارج يرد عن كل صندوق يعاد تصديره مليمان ونصف بشرط أن تكون الصناديق جديدة وليس عليها آثار استعمال .

وهذه المنحة مؤقتة وفئة الدروباك المذكورة قابلة للتعديل بأمر من ادارة عموم الجمارك .

(١٣) براميل الصاج المعدة لتعبئة الأسفلت — البراميل التى تصنعها شركة شل من صاج مستورد من الخارج وتعيد إصدارها معبأة أسفلت ترد عنها سبعة أثمان رسوم الوارد السابق تحصيلها على ألواح الصاج المصنوعة منها .

(١٤) السكر المكرر فى القطر المصرى — السكر الخام الوارد من الخارج الذى يكرر فى القطر ويعاد تصديره فى خلال ١٢ شهرا ينتفع برد سبعة أثمان رسوم الوارد المحصلة عليه .

(١٥) الكملة والحلوى المصنوعة فى القطر المصرى من جليكوز — الكملة والحلوى المصنوعة فى القطر المصرى من جليكوز اذا صدرت معبأة فى علب صفيح أو برطمانات زجاج أو علب كرتون يرد عنها درو باك بواقع الفئة التى تحددها ادارة عموم الجمارك فى آخر كل عام .

ويجب تقديم كشف (استمارة نمرة ٩ ك . م) لاثبات استيراد الجليكوز ومدة صلاحيـة هذا الكشف هى اثنى عشر شهرا من تاريخ الاستيراد .

(١٦) صنف الحلوى المعروف باسم طوفى — المواد الأولية المستوردة من الخارج التى تستخدم فى صناعة صنف الحلوى المعروف باسم الطوفى وهى الكاكاو وجوز الهند المبشور والزبدة النباتيـة يمنح عنهـا درو باك عند تصدير هذا الصنف الى الخارج يعادل كامل الرسوم المدفوعة عنهـا عند الورود على أن يقدم عنها كشف استخلاص استمارة نمرة ٩ ك . م) لاثبات استيرادها .

ويسرى هـــذا الدرو باك على الورق الخاص المطلى بالجلاتين الذى يستخدم فى تغليف هذه الحلوى وكذا على الكرتون المصنوعة منها علب التعبئة .

(١٧) العلب الصفيح التى تصدر مملوءة حلاوة طحينية — العلب الصفيح التى تصدر مملوءة حلاوة من الصنف المعروف بالطحينية يرد عنها درو باك حسب الفئة التى تقررها مصلحة الجمارك . ويشترط أن تكون العلب المصدرة جديدة ليس عليها آثار الاستعمال .

(١٨) الملبوسات — الملبوسات التى تصنع فى القطر المصرى من أقمشة أجنبية يمنح عنهـا درو باك بحسب الفئات التى تقررها وزارة المـالية .

(١٩) الجعة " البيرة " — الجعة التى تصنع فى القطـر المصرى من الشعير وحشيشة الدينـار الأجنبيين يرد عنها سبعة أثمان رسوم الوارد المحصلة على المواد الأولية التى تدخل فى صناعتها .

(٢٠) الزيت المستخرج من الفول السودانى والصينى (فول الصويا) — الزيت المستخرج محليـا من الفول السودانى والصينى المستورد من الخـارج يمنح درو باك بالفئات والشروط التى تحددها وزارة المـالية ويشترط ألا تتجاوز قيمة الدرو باك مقدار الرسوم المحصلة على الحبوب التى استخدمت فى صنع مقادير الزيوت المصدرة .

(٢٢) الأزرار — الأزرار المصنوعة فى القطر المصرى من النهيد أو الصدف الأجنبى يردعنها :

(ا) عن كل ١٠٠ كيلوجرام من الأزرار التامة الصنع سبعة أثمان الرسوم المحصلة على ٦٥٠ كيلو جراما من الصدف أو النهيد .

(ب) عن كل ١٠٠ كيلو جرام من الأزرار غير تامة الصنع (غير المثقوبة) سبعة أثمان الرسوم المحصلة على ٥٥٠ كيلو جراما من الصدف أو النهيد .

ويجب تقديم كشف (استمارة رقم ٩ ك . م) لاثبات التوريد وتتخذ أساسا لرد الرسوم القيمة الموضحة على الكشف الذى يبقى نافذ المفعول لمدة سنة .

(٢٣) البن — البن الأخضر المستورد من الخارج الذى يحمص و يطحن فى القطر المصرى ينتفع عند اعادة تصديره برد رسوم الوارد المحصلة عليه . ولا يمنح هذا الرد الا على صافى المقادير المصدرة فقط بغض النظر عما يفقد فى عملية التحميص .

وفى حالة تصديره فى علب صفيح مصنوعة فى القطر المصرى يرد أيضا رسم الوارد السابق تحصيله على ألواح الصفيح المصنوعة منها العلب .

وعلى مصلحة الجمارك أن تتثبت فى كل حالة أن الدروباك المنصرف لا يزيد على ما سبق تحصيله من الرسوم على البن والصفيح المستوردين .

و يشترط لمنح هذا الدروباك أن يكون البن المصدر خاليا من المواد الغريبة ولهذا الغرض ترسل عينة من كل رسالة الى المعمل الكيمائى لفحصها .

(٢٤) المراجل والماكينات والألواح الحديدية والزوايا الداخلة فى صناعة اللانشات وغيرها من المنشآت البحرية والألواح والزوايا الحديدية الداخلة فى صناعة المنشآت الأخرى كالكبارى والصهاريج :

المراجل والماكينات والرفاصات وغيرها من العدد والأجهزة التى توضع فى اللانشات وغيرها من المنشآت البحرية بواسطة تركيبها فقط وكذا الألواح الحديدية والزوايا الداخلة فى صناعة المنشآت البحرية أو فى صناعة المنشآت الأخرى كالكبارى والصهاريج يصرف عنها (عند اعادة تصديرها مركبة) دروباك يعادل رسم الوارد السابق تحصيله عليها عند استيرادها بشرط تقديم كشف استخلاص (استمارة رقم ٩ ك . م) لاثبات سبق استيرادها ودفع رسوم الوارد عليها ولما كانت الألواح الحديدية والزوايا الداخلة فى صناعة هذه المنشآت والأعمال الهندسية تخضع

لرسوم نوعية على أساس الوزن فتقدر اوزانها وهى مركبة من واقع مقاساتها مع الاستعانة بالجداول الفنية المتبعة و يشترط قبل منح الدرو باك عنها مراجعة دفاتر وحسابات طالب الدرو باك للتثبت من أن المقادير المطلوب منح درو باك عنها لا تزيد عما استخدم فعلا فى عمل المنشآت والأعمال الهندسية .

(٢٥) سبائك وأسلاك الفضة المصنوعة محليا — سبائك وقضبان الفضة المصنوعة محليا من نقود فضية مشوهة ومستوردة من الخارج يرد عنها درو باك بواقع الفئة التى تحددها وزارة المالية بالشروط التى تقررها لهذا الغرض .

(٢٦) قوالب الفحم البريكيت يرد عنها سبعة أثمان الرسوم السابق تحصيلها على مقدار بالفحم المستخدم فى صناعتها مع استبعاد وزن القطران المشتملة عليه .

(٢٧) أربطة الرقبة التى تصنع محليا من أقمشة حريرية مستوردة من الخارج يرد عنها سبعة أثمان الرسوم السابق تحصيلها من القماش الحرير المصنوعة منه بحسب النوع دون احتساب البطانة والخيوط الداخلة فى الصناعة .

(٢٨) يرد عن الأصناف الآتية عند اصدارها للخارج درو باك بواقع الفئات التى تحددها وزارة المالية و بالشروط التى تقررها لهذا الغرض :

(أولا) الأكياس الورق المصنوعة محليا من أوراق مستوردة من الخارج (لا ينتج أنواعها بالقطر المصرى) .

(ثانيا) اللحوم المملحة التى يعاد إصدارها بعد تدخينها محليا .

(ثالثا) اللبن المسحوق و زبدة الكاكاو ولوز الكاكاو الداخلة فى صناعة الشكولاتة المصنوعة فى القطر المصرى .

(رابعا) خيوط الحرير وخيوط الكاوتشوك التى تدخل فى صناعة الشرائط والكردون .

(خامسا) الألواح الصفيح الداخلة فى صناعة الطشوت الصفيح .

(سادسا) خشب الصناديق وأوراق لف الفاكهة التى تصدر للخارج معبأة بالحاصلات الزراعية.

(سابعا) الكرتون الداخل فى صنع ورق اللعب المصدّر للخارج .

(ثامنا) العلب المصنوعة محليا من ألواح الصفيح المستوردة من الخارج إذا صدّرت ملأى بالحاصلات الوطنية .

(تاسعا) الورق المستخدم فى طباعة الكتب المصدّرة للخارج .

(عاشرا) أصناف الكرتون العادى والورق الملوّن بلون أسود أو رمادى لكسوة الكرتون والورق والكرافت وورق التجليد المستوردة جميعها من الخارج والتى تدخل فى صناعة الكرتون والورق الخاص بالصور الفوتوغرافية ومجاميع الصور (الألبومات) .

(حادى عشر) الورق المستورد من الخارج والمستعمل فى صناعة تذاكر الترام والمصدّرة للخارج .

(ثانى عشر) الزجاجات الفوارغ التى تستورد من الخارج لاستخدامها فى تعبئة الكولونيا والمياه العطرية الأخرى التى تصنع محليا ويعاد إصدارها للخارج معبأة بهذه الأصناف .

رد الرسم الوارد بكامله :

(١) يرد رسم الوارد بكامله عن :

١ — البضائع الأجنبية التى يعاد تصديرها دون أن تبرح الدائرة الجمركية . ويرد عن هذه البضائع أيضا عوائد الرصيف والبلدية .

٢ — الأصناف المذكورة بعد بشرط أن تكون قد حررت عنها وقت توريدها شهادة من الجمرك على (الاستمارة رقم ٩٣ ك . م) مثبتة بها عيناتها ويجب التأشير على شهادة إجراءات الوارد بما يفيد إعطاء هذه الاستمارة :

(ا) العينات التجارية التى ترد مع أصحابها — أو بأى طريقة أخرى — إذا أعيد تصديرها فى خلال سنة .

(ب) الدراجات والسيارات والبندقيات وما يماثلها والخيول والكلاب وغيرها من الحيوانات والآلات الكاتبة والفونوغرافات الخاصة بالسياح دون سواها التى تزيد قيمة كل منها عن عشرة جنيهات إذا أعيد تصديرها فى خلال ستة شهور ، أما السيارات التى يكون قد طرأ عليها أى نقص فى قيمتها بسبب الاستعمال فيرد عنها رسم الوارد بحسب الفئات المحصلة عند الاستيراد غير أن قيمتها تخفض بحسب الحالة لتقدير الرسم القيمى الواجب رده .

أما مدّة صلاحية (الاستمارة رقم ٩٣ ك . م) بالنسبة للسيارات فهى سنة واحدة من تاريخ سداد الرسوم عنها .

٣ — البضائع الآتى ذكرها إذا أعيد تصديرها فعلا (أى تم شحنها فى السفن المرسلة بها) فى خلال ستة أشهر من تاريخ دفع الرسوم بشرط أن يقدّم عنها مع شهادة إعادة التصدير

(كشف استخلاص رقم ٩ ك.م) أو استمارة البريد رقم ٢٥ 2 المشار اليها فى الفقرة (ج) الآتية وألا تكون البضاعة قد استعملت فى القطر ومع كل فان هذا الشرط الأخير غير لازم توفره فيما يختص بالحيوانات والسيارات والأوعيـــة الحديدية والخشبية والزجاجية .

أما البضائع فهى :

(ا) البضائع التى لامثيل لها فى منتجات القطر المصرى .

(ب) البضائع الأجنبية التى يمكن بسهولة تمييزها من منتجات القطرالمصرى على شرط أن يقرر مستوردها بالكتابة على شهادة الوارد احتمال إعادة تصدير الرسالة كلها أو بعضها وأن يودع فى الجمرك عينة لمقارنتها بالبضائع المعاد تصديرها .

ولا يتحتم إيداع عينات إذا كانت البضائع مما لا يمكن أن تقوم أى شبهة بينها وبين مثيلاتهـا مع منتجات القطرالمصرى ، أما الحيوانات فيكون تمييزها بوضع أختام الجمرك حول أعناقها أو بوشمها بعلامات مميزة خاصة .

(ج) الأوعية الحديدية والخشبية والزجاجية المعدّة للاستعمال دفعات متعدّدة إذا لم تشتمل عند ورودها على بضاعة تستحق عليها الرسم على أساس الوزن القـائم بشرط أن يقرّ مستوردها بالكتابة على شهادة الوارد عزمه على إعادة تصديرها مع توضيحها على حدة وأن يكون معيد التصدير هو ذات المستورد الأصلى . غير أنه لايشترط أن تكون الأوعية المعـاد تصديرها هى ذات السابق استيرادها فعلا بل يجوز رد الرسوم إذا تطابقت أوصافها أوأحجامها مع البيانات الموضحة فى الكشف (نموذج رقم ٩ ك.م) .

٤ — الشرائط السنمائية الواردة للتحميض — الشرائط السنمائية عرض ١٦ ملليمترا المأخوذة عليها مناظر فقط (متأثرة) دون تثبيت (تظهير) التى ترد من الخارج برسم شركتى كوداك وأجفا لتحميضها و إعادة تصديرها ترد عنهـا الرسوم متى قدّمت الشركة المستندات الآتية :

(ا) استمارة البريد رقم ٢٥ 2 للدلالة على دفع الرسم .

(ب) إيصال البريد عن الرسالة المعاد تصديرها .

(ج) نسخة حافظة إدارة مراقبة الأشرطة بوزارة الداخلية .

وتسرى هذه المعاملة على مايرد مع السياح إذا رغبوا فى ذلك .

*
* *

ويتخذ أساسا لرد الرسوم على الأصناف الخاضعة لرسم قيمى القيمة المعتمدة عند الورود بصرف النظر عن تقلبات الأسعار التى تكون قد طرأت عليها بعد ذلك .

أما السيارات التى يكون قد طرأ عليها أى نقص فى قيمتها بسبب الاستعمال فتخفض قيمتها بحسب الحالة .

والبضائع المحصلة رسوم الوارد عليها عينا ترد الرسوم عنها نقدا على أساس القيمة التى أوضحها صاحب الشأن عند التوريد ولا يحتم القانون الجمركى تقديم شهادة جنسية للبضائع المستوردة ولكن ذلك لا يمنع مصلحة الجمارك عند الاقتضاء مطالبة صاحب الشأن بتقديم شهادة جنسية من السلطة المختصة فى البلد الوارد منه البضاعة تثبت المصدر الأصلى لها . وكذلك الحال عند استيراد الأدخنة فيمكن أن تثبت جنسيتها عند الاقتضاء بشهادة من احدى الجهات التى تعينها حكومة البلد الواردة منه الأدخنة فيها البيانات الآتية :

(١) جهة الحصول على الشهادة .

(٢) ميناء الارسال .

(٣) ميناء الوصول .

(٤) عدد الطرود وماركاتها ونمرها .

(٥) الوزن القائم أو الصافى للرسالة .

ولا تقبل الشهادة الا اذا كانت مكتوبة باحدى اللغات المذكورة بعد أو كانت مرفقة بترجمة إلى احدى هذه اللغات مصدق عليها من السلطة المختصة التابعة للبلد الواردة منه الأدخنة واللغات هى العربية والفرنسية والانجليزية والايطالية .

*
* *

ولا يجوز استيراد بعض الأصناف الا بترخيص خاص من وزارة الزراعة مع مراعاة الشروط المبينة فى الترخيص و بعد فحص الأصناف بمعرفة مندوب تلك الوزارة وهذه الأصناف هى : النخيل شجرة الموز ، قصب السكر ، دود القز ، نحل العسل ، الزيتون الغض ، أشجار الزيتون ، النباتات وأجزاء النباتات والثمار التابعة للفصائل الوردية (Rosacæ) والشذبية (Rustacæ) والكرمية (Vitaceæ) والباذنجانية (Solanacæ) ، وتشمل البطاطس ثمار الفصيلة القرعيه وثمار الفصيلة البقلية وتشتمل الفول السودانى المقشور وغير المقشور والفول بأنواعه والحروب والتمر هندى والفوصليا

واللوبيا والحمص والبسلة والعدس والترمس والحلبة والحلبان ، نباتات التين وأجزاؤه وثماره ، ثمار الكاكى ، المانجو ونواتها ، البصل ، جميع النباتات المستوردة فى قصارى أو صلايات من الطين أو الرمل .

فاذا ورد شىء من هذه الأصناف ولم يقدم عنه ترخيص فى خلال ١٥ يوما يعاد الى الخارج والا فيعدم بحضور مندوب وزارة الزراعة ولا يكون لصاحبه الحق فى أى تعويض عنه .

ويجوز استيراد الأصناف المذكورة بعد بدون ترخيص خاص عنها من وزارة الزراعة غير أنه لا يجوز الافراج عنها لداخلية القطر الا بعد عرضها على مندوب الوزارة المذكورة واجازته ادخالها الى القطر وهذه الأصناف هى :

الفواكه الغضة (ما عدا البطيخ) والخضروات الغضة والبذور التى تستعمل تقاوى للنباتات الحيـــة ومن ضمنها العقل والجذور وكل جزء من النباتات يمكن أن يتولد منه النبـات نفسه . جميع الرسائل التى يشتبه فى احتوائها على حشرات تضر بالنباتات وجميع الرسائل التى يستعمل القطن فى حزمها .

واذا ورد شىء من هذه الأصناف فى نقطة جمركية ليس بها مندوب لوزارة الزراعة فيطلب من الادارة العامة لتلك الوزارة أن ترسل مندوبا ليقوم بالاجراءات اللازمة .

أما الرسائل التى تمر بالقنطرة (ترانسيت) فيتم فحصها بمعرفة مندوب وزارة الزراعة فى جمرك جهة الوصول وفيما عدا ذلك يستدعى مندوب وزارة الزراعة بجمرك بور سعيد للقيام بعملية الفحص المطلوبة . وتعرض جميع الرسائل الزراعية الناتجة من مزارع شبه جزيرة سينا على مندوب الحجر الزراعى بجمرك القنطرة و بور سعيد لفحصها قبل الافراج عنها .

تعرض الأصناف المذكورة فيما يلى على مندوب وزارة الزراعة فى حالة الاشتباه فى احتوائها على حشرات تضر بالنباتات :

اللوز — المشمش الناشف — قمر الدين — القراصية الناشفة — الزبيب الناشف — الترمس — الحمص — البسله — السمسم — الفول السودانى — الخرنوب — بذر الكتان — الحلبة — الذرة العويجة — الأذرة — القمح — بذر القنب — بذر الزيتون — اليانسون — الحبة السوداء — الكراوية — الكمون — الفول — الفاصوليا — العدس — البندق — القصطل (الكستنيا) — الجوز — الفستق — جوز الهند — العليق — الأرز — الشعير — حب الجودار — العناب — الكرنبة — الموريللو — السحب وقشر الرمان — الفلفل — الكابوك (نوع من شجر القطن) — الحنطة .

المفروشات المحشوة قطنا :

لا يجوز ادخال المفروشات كالمراتب والمخدات وغيرها المحشوة قطنا غير مصنوع الا بعد تطهيرها على نفقة مستورديها وتحت مسئوليتهم بمعرفة الكورنتينا البحرية أو الترخيص منها بادخال هـذه المفروشات بدون تطهير اذا كانت مصحوبة بشهادة رسمية تدل على تطهيرها فى ميناء الارسال فى مدة الثلاثين يوما السابقة لورودها للقطر المصرى .

والمفروشات التى تترك بالجمرك بدون تبخير تحرق بعد خمسة عشر يوما من تاريخ ورودها . أما التى قد تم تبخيرها ولم تسحب من الجمرك فى ظرف خمسة عشر يوما فيجب بيعها بالمزاد العلنى وحفظ ثمنها على ذمة صاحب الشأن المدة القانونية .

واذا كانت الأصناف مجلوبة من فلسطين عن طريق جمرك القنطرة فيجب أن تقدم عنها شهادة من الادارة المختصة فى تلك البلاد تفيد بأن الأصناف قد عقمت .

أما المفروشات الواردة من السودان عن طريق وادى حلفا فيجب دائما أن يقدم عنها ترخيص من وزارة الزراعة المصرية يكون مؤشرا عليه من ادارة الصحة السودانية بما يفيد أن المفروشات الموضحة به قد عقمت بالبخار ويشرح الجمرك على هذه التراخيص بما يفيد أن الأصناف قد وردت ثم يعيد التراخيص الى الوزارة سالفة الذكر .

ويحجز الجمرك الرسائل غير المصحوبة بتراخيص لحين الفصل فى شأنها بمعرفة الوزارة المذكورة .

الأسمدة الكيمائية :

الأسمدة الكيمائية الواردة من الخارج يجب أن تقدم عن كل رسالة منها شهادة من معمل تحليل من الجهة التى وردت منها يكون له صفة رسمية أو يكون معترفا به من حكومة الجهة المصدرة .

ويجب أن ترد هذه الشهادة مع كل رسالة وأن يكون مبينا بها كمية السماد المشحون وكذلك نتيجة تحليله واسم المصدر والمصدر إليه .

أما إذا كانت الأسمدة الواردة من نوع الأسمدة المركبة فيجب علاوة على شهادة التحليل المشار اليها تقديم ترخيص وزارة الزراعة باستيرادها .

وتعتبر أسمدة مركبة كل مخلوط مكون من سمادين بسيطين أو أكثر .

بحث تفصيلى عن تجارة مصر مع بعض البلدان الأجنبية

يتضح من الاطلاع على اللمحة العامة لتجارة مصر الخارجية أن هناك اهتماما خاصا وجه فى السنين الأخيرة ليس فقط الى الحاصلات الزراعية بل تجاوزها الى الصناعات المحلية المختلفة ، فبفضل الجهود المستمرة تكاد الصناعات الزراعية فى الآونة الحاضرة تكفى لسدحاجة الاستهلاك المحلى ولن يمضى عليها إلا قليل وقت بعد اتساع نطاقها حتى تترك فائضا تستطيع البلاد معه زيادة كمية صادراتها .

وقد كان لنظام مراقبة المحاصيل والدقة فى تعبئتها أكبر الأثر فيما حصلت عليه البلاد من نتائج طيبة ، والواقع أن اتخاذ هذه التدابير كان من شأنه انتشار المحاصيل المصرية فى كثير من الأسواق الأجنبية .

إن التدابير الناجعة التى اتخذت فى السنين الأخيرة للتخلص من سيطرة القطن ومشتقاته ، وكانت تقدر نسبته إلى مجموع الصادرات فى الفترة الواقعة بين سنى ١٩١٤ — ١٩٢٨ بـ ٩٠,٦ ٪ قد ساعدت على حركة تنشيط المنتجات الأخرى فارتفعت نسبتها إلى مجموع الصادرات من ٩,٤ ٪ فى تلك المدة إلى ١٧,١ ٪ فى عام ١٩٣٧

ولما كانت تجارة مصر الخارجية تسير من حسن الى أحسن أصبح لزاما علينا دراسة حاجات البلدان الأجنبية المختلفة وبخاصة أن الوقوف على أرقام التجارة الخارجية وما كان منها متعلقا بالأصناف التى تستوردها البلدان الأجنبية بمقادير كبيرة يساعد على تعرف سبل انماء حركة التبادل معها ، وهو الغرض الذى نرمى إليه من بحثنا هذا ونحاول تحقيقه على الصفحات التالية . وقد توخينا اعطاء صورة واضحة للحالة الاقتصادية بكل بلد وماتحتاج إليه من الخارج وما تصدره من حاصلاتها ومصنوعاتها بشىء من التفصيل حتى يقف كل من يهمه الأمر على مدى احتمال التوسع فى المبادلات التجارية بيننا وبين الممالك الأجنبية سواء بتصدير حاصلاتنا ومنتجاتنا إليها أو باستيراد حاجياتنا منها .

السويد

كانت الزراعة حتى أوائل القرن التاسع عشر أهم موارد الثروة الأهلية فى السويد على الرغم من أن المساحة المزروعة كانت بسبب طبيعة البلاد السويدية لا تتجاوز ١٠ ٪ من مجموع مساحة البلاد .

ومنذ أوائل القرن العشرين تحولت السويد من بلاد مصدرة للحبوب إلى بلاد مستوردة لها وذلك بسبب نمو عدد السكان وانتشار تربية الماشية والاكثار من المراعى إكثارا عدا على الزراعة وقلل المساحة المخصصة لها :

ومنذ سنة ١٨٧٠ اتجهت السويد الى الصناعة ، وكانت صناعتا الأخشاب والمعادن أهم الصناعات السويدية ، لاعتمادهما على موارد البلاد الطبيعية من مادتى الخشب والحديد .

أما الخشب من كل وألواح وقوائم مصقولة أو خامة فالسويد هى أولى الدول المصدرة له فى العالم ومتوسط ما تصدره سنويا يبلغ حوالى أربعة ملايين متر مكعب .

وهى ثانية دول العالم فى انتاج العجينة التى يصنع منها الورق وتجىء فى ذلك بعد الولايات المتحدة الأمريكية .

وتبلغ صادرات السويد من الخشب ما بين ألواح منشورة ومصقولة نحو ١١,٣ ٪ من مجموع صادراتها ، ومن العجينة التى يصنع منها الورق نحو ٢٠,١ ٪ ، ونحو ٨,٨ ٪ من الورق والكرتون والجزء الباقى يتكون من صادرات الحديد والصلب ومنتجات الصناعات الحديدية والميكانيكية والحديد الخام والكبريت والمسلى والشحم ولحم الخنزير الخ .

أما الواردات فإن نحو ١٥ ٪ من مجموعها يتكون من المواد الآتية : المواد الغذائية ، المشروبات والحبوب ، الفواكه ، البن ، السكر ، الشحم النباتى ، النبيذ والمشروبات الروحية ، ونحو ٣٨ ٪ منها يتكون من المواد الخام أو نصف المصنوعة ومن الفحم الحجرى والزيوت المعدنية ومواد النسيج من صوف وقطن والأسمدة والكسب ، ونحو ٤٧ ٪ مصنوعات مختلفة .

واذا قارنا تجارة السويد الخارجية من سنة ١٩٢٩ الى سنة ١٩٣٦ وجدنا أن قيمة الواردات أثناء هذه الفترة قد هبطت من ٤٧٨ مليون الى ٢٤٥ مليون دولار من الذهب أى بنقص ٢٣٣ مليون أو ٤٨,٨ ٪ ، والصادرات من ٤٨٦ إلى ٢٣٠ مليون دولار ذهب أى أنها نقصت بمقدار ٢٥٦ مليونا أو بنسبة ٥٢,٧ ٪

وعلى الرغم من هذا النزول الكبير زادت نسبة حصة السويد فى التجارة العالمية إذ كانت نسبة حصتها فى الواردات ١,٤١ ٪ من مجموع الواردات العالمية سنة ١٩٢٩ فصارت ١,٩٣ ٪ سنة ١٩٣٦ وفى الصادرات صعدت من ١,٥٣ ٪ الى ١,٨٨ ٪

وقد استفادت السويد فى سنة ١٩٣٦ من زيادة الاقبال على بعض منتجاتها وخاصة الحديد الخام فنشطت تجارتها الخارجية إذ ذاك واستمر هذا النشاط أثناء الشهور الأولى من سنة ١٩٣٧

وتستأثر ثلاث من الدول الكبرى بقرابة ٥٧ ٪ من مجموع واردات السويد وهذه الدول هى : ألمانيا وتورد ٢٤ ٪ وبريطانيا العظمى وتورد ١٩ ٪ ، والولايات المتحدة الأمريكية وتورد ١٣,٧ ٪ ، تجئ بعدها الدانمرك (٦,١ ٪) . هولاندا (٥,٢ ٪) . بلجيكا والنرويج (٣,٦ ٪) لكل منهما . بولونيا (٣,٣ ٪) . فرنسا (٣,١ ٪) الخ .

وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا هى أيضا أهم الدول المستوردة إذ يبلغ ما تستورده ٥٣ ٪ من صادرات السويد ، وبريطانيا العظمى هى الأولى ترتيبا وتستورد نحو الربع من مجموع هذه الصادرات ، ثم ألمانيا والولايات المتحدة وتستوردان ١٥,٨ ٪ و ١٢,٤ ٪ على التوالى ثم تجئ على الأثر النرويج وحصتها ٧ ٪ ثم الدانمارك (٥,٤ ٪) وفرنسا (٤,٨ ٪) وفنلندا (٤ ٪) وبلجيكا وهولندا الخ .

وقد كانت نسبة الصادرات المصرية الى السويد بين عامى ١٩٢٩ و ١٩٣٦ تتراوح بين ٠,١ ٪ و بين ٠,٣ ٪ بالنسبة لمجموع الواردات السويدية .

أما البضائع التى صدرتها السويد الى مصر فى المدة المذكورة فكانت نسبتها أعلا من ذلك إذ كان متوسطها ٠,٤ ٪ من مجموع صادرات السويد .

والجدول الآتى يتضمن قيمة الواردات والصادرات بين وطنية وأجنبية كذلك الميزان التجارى بين السويد ومصر فى الخمس السنوات الأخيرة مع مقارنتها بمتوسط الخمس السنوات من سنة ١٩٢٤ الى سنة ١٩٢٨ وهى الفترة التى تلتها الأزمة الاقتصادية العالمية :

العلاقات التجارية بين مصر والسويد

(القيمة مقدرة بآلاف الجنيهات المصرية)

السنين	الواردات			الصادرات وإعادة التصدير			الميزان التجارى
	القيمة	الرقم القياسى	٪ (١)	القيمة	الرقم القياسى	٪ (١)	
	جنيه مصرى			جنيه مصرى			جنيه مصرى
متوسط ١٩٢٤ — ١٩٢٨	٥٧١	١٠٠	١ر١	٥٤	١٠٠	١ر٠	— ٥١٧
١٩٣٣	٢٢٨	٣٩ر٩	٠ر٩	٩٩	١٨٣ر٣	٠ر٣	— ١٢٩
١٩٣٤	٣٢٩	٥٧ر٦	١ر١	١٦١	٢٩٨ر١	٠ر٥	— ١٦٨
١٩٣٥	٢٦٩	٦٤ر٦	١ر١	٢٣٧	٤٣٨ر٨	٠ر٧	— ١٣٢
١٩٣٦	٣٦٧	٦٤ر٢	١ر٢	٢١١	٣٩٠ر٧	٠ر٦	— ١٥٦
١٩٣٧	٤٩٤	٨٦ر٤	١ر٣	٢٨٨	٥٣٣ر٣	٠ر٧	— ٢٠٦

يرى من هذا أن الميزان التجارى طوال الفترة المذكورة كان فى جانب السويد وقد كان أكبر مبلغ وصلت إليه زيادة وارداتنا على صادراتنا هو ٧٢٤٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٢٩ ثم تعدل الميزان فى السنوات التالية لمصلحة مصر ونزل الفرق حتى صار فى سنتى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ على التوالى ١٥٦٠٠٠ جنيه مصرى و ٢٠٦٠٠٠ جنيه مصرى .

و بالمقارنة بمتوسط سنى ١٩٢٤ — ١٩٢٨ يتضح لنا أن قيمة وارداتنا من السويد بعد أن زادت فى سنة ١٩٢٩ بمقدار ٣٦,١٪ عادت فى سنة ١٩٣٣ فتقهقرت بمقدار ٦٠,١٪ ثم عادت إلى الارتفاع أثناء السنوات التالية مسجلة فى سنة ١٩٣٧ فارقا سلبيا يعدل ١٣,٦٪ وهذا الفرق يرجع على الأخص إلى نقص الوارد من الخشب بجميع أنواعه ومن المصنوعات الخشبية الواردة من السويد وقد نقصت قيمة ذلك من ٤١٢٥٩٥ جنيها مصريا فى سنة ١٩٢٩ إلى ١٣٢٨٧٩ جنيها مصريا فى سنة ١٩٣٧

(١) بالنسبة للمجموع العام .

وفى أثنـاء السنوات الأخيرة أيضا هبطت قيمة الوارد من الكبريت هبوطا عظيما إذ كانت فى سنة ١٩٢٩ : ١٩٦٧٨٨ جنيها مصريا فنزلت إلى ٢٢٦٦١ جنيها مصريا سنة ١٩٣٧

وفى الجدول الاتى بيان كميات وقيم البضائع الرئيسية الواردة من السويد والصادرة إليهـا أثناء سنتى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ :

أهم الأصناف الواردة والصادرة

الأصناف	وحدة المقدار	المقدار		القيمة	
		١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٧
الواردات :					
ثقاب (كبريت عيدان)	جروسه	٢٢٣٧٤٥	٤٤٠٨٩٣	١٣٢٩٩	٢٢٦٦١
مواد كيمائية واقرباذينية وأسمدة	قيمة	—	—	٣٣٣٣	٣٧٥٤
أخشاب للبناء	طن	١٩٩٩٦	٢٠١٤٥	٩٨٢٠٤	١٢٤٤١٠
خشب قشرة (كونتر بلاكيه)...	«	٢٣٤	٢٣٤	٣٤٥٤	٤١٨٠
صناديق عبوة مركبة أو أجزاء مجمعة...	«	٣٦٢٩	—	٣٠٥٥١	—
مصنوعات من خشب	قيمة	—	—	١٥٤١	٢١٢٧
أخشاب وفلين ومصنوعاتهما...	«	—	—	٧٨٧١	٢١٦٢
كرتون عادى	طن	١٤٥٨	١٩٨٠	١١١٠٨	٢١٣٠٦
ورق للحزم عادى وكرتون	«	٤٢٨٨	٥٦٨٧	٥٢٨٠٧	١٠١٠٢٧
« جرائد ومجلات	«	٢٨٦٩	٢٩٤٢	٢١٨٩٥	٣٦٨٩٢
جميع أنواع الورق والكرتون	«	٦٦٨	١٢٧٥	٩٩٢٩	٢٥٨٤٩
الورق واستعمالاته	قيمة	—	—	٧٧١٥	٨٩٦٥
مواد النسيج والمنسوجات	«	—	—	١١٨٧	٦٢٣٧
معادن عادية ومصنوعاتها	«	—	—	٥٩٩٣٢	٦٢٤٣٨
آلات وأجهزة وأدوات كهربائية	«	—	—	٣٠٨٩٣	٢٢٩٥١
وسائط النقل	«	—	—	٤٧١٧	٣٤٥٢٩
مواد دهنية وزيوت وشحوم	«	—	—	٣٨٦١	٧٧٣٩
أصناف أخرى	«	—	—	٥٤٤٩	٦٨٦٨
جملة قيمة الواردات		—	—	٣٦٧١٤٦	٤٩٤٠٩٥
الصادرات :					
بصل	طن	١١٤٠	١٥٢٢	٥٧٠٧	٧٦١٧
برتقال...	«	—	١٠٦	—	٦٥٦
أرز	«	٤٣	٣٥٠	٤٢٥	٢٨٠٠
حاصلات المملكة النباتية	قيمة	—	—	٣٦٣	٤٠٢
كسبة بذرة القطن	طن	١٥١٨٦	١٨٧٤٩	٥٥٢١٥	٦٦١٥٥
« حبوب وأثمار زيتية لم تذكر	«	١٠١١	٣٥١	٥٧٦٤	٢١٠٩
سجاير	كيلو	٥٢٨	٥٩٣٠	٤٤٣	٦١٤٧
طلق مسحوق	طن	—	٥٠	—	٢٠٠
فوسفات الجير الطبيعى	«	٤٤٧٠	٤١٦٥	٣٥٥٤	٢٥٨٢
قطن خام	قنطار	٤٧٦٠٠	٦٧٥٥٣	١٣٥٣٣٧	١٩٢٧٨٨
نفاية غزل قطن	كيلو	٣٥٠٢٧	١٠٦٧٣٥	٧٠٩	٣٧٠٧
مواد النسيج والمنسوجات	قيمة	—	—	٧	٦٥٤
أصناف أخرى	«	—	—	١٨٨٢	٥١٩
جملة قيمة الصادرات				٢٠٩٤٠٦	٢٨٦٣٣٦

و يؤخذ من الجدول السابق أن أصناف الكرتون وورق الجرائد وورق اللف وعلب الكرتون كانت تكون فى سنة ١٩٣٧ نحو ٤٠ ٪ من مجموع وارداتنا من السويد .

وهذه الأصناف التى شغلت المحل الأول بين وارداتنا من السويد أثناء السنتين الأخيرتين يليها الخشب والمصنوعات الخشبية وهذان الصنفان بلغا فى سنة ١٩٣٧ نسبة كبيرة أيضا لا تقل عن ٢٧ ٪ ، تجئ بعد ذلك الأصناف الآتيـة مرتبة حسب أهميتها : المعادن والمصنوعات المعدنيـة وأدوات النقل والآلات والأدوات الكهربائية والكبريت الخ .

وقد تعرضت وارداتنا من السويد لتقلبات متعاقبـة فى الخمس السنوات الواقعـة بين ١٩٢٥ و ١٩٢٩ اذ كانت قيمتها ٥٩٤,٠٨٤ج.م ثم صارت ٦٠٩,٤٩٦ج. م وعادت إلى ٥١١,٦٠٦ج. م ثم ارتفعت إلى ٥٦١,٢٦٣ ج . م أثنـاء هذه الأربع السنوات المتتالية وقد صـعدت فجأة الى ٧٦٦,٨٥٩ ج.م عام ١٩٢٩ وبذلك ارتفع متوسط الخمس السنوات الى ٦١٠,٧٣٤ ج . م لكنها عادت فنزلت الى ٢٢٥,٦٨٩ جنيها مصريا سـنة ١٩٣١ وزادت تدريجيا فى السنوات التالية حتى بلغت فى سنة ١٩٣٧ : ٤٩٤,٠٩٥ جنيها مصريا .

وقد زادت البضائع التى اشترتها مصر من السـويد فى مجموعها خلال السـنين الأخيرة زيادة مسـتمرة فى معظم أنواعها وتفاوتت فى مقـدار الزيادة ، فمثلا أخشـاب البناء التى لم تزد قيمتها سنة ١٩٣١ على ٥٧,١٦٦ جنيها مصريا بلغت ٩٨,٢٠٤ ج . م فى سـنة ١٩٣٦ وفى سـنة ١٩٣٧ ١٢٤,٤١٠ ج . م والورق والكارتون الخاص بالتعبئة كانت الزيادة فيه بمثل هـذه الدرجة و بعد أن تردّدت قيمته حول متوسط يبلغ ١٢,٣٣٢جنيها مصريا أثناء الخمس السنوات من ١٩٢٥ إلى ١٩٢٩ مع حد أدنى مقداره ٩,٢٤٩ جنيها مصريا فى سنة ١٩٢٦ وحد أعلا مقداره ١٥,٨٥٩ جنيها مصريا سـنة ١٩٢٩ هبطت هذه القيمة الى ١١,٧٨٨ جنيها مصريا سـنة ١٩٣١ ووصلت سنة ١٩٣٧ الى ١٠١,٠٢٧ ج . م وهو أعلا حد وصلته .

وزادت كمية وقيمة أوراق الجرائد فزادا على التوالى من ٦٢٠ طنا و ٦,٨٢٩ جنيهـا مصريا فى سنة ١٩٣١ الى ٢,٩٤٢ طنا و ٣٦,٨٩٢ جنيها مصريا فى سنة ١٩٣٧

وكان متوسط الخمس السنوات من سنة ١٩٢٥ إلى سـنة ١٩٢٩ المقابل لذلك هو ٣٥٢ طنا و ٥١٠٥ جنيهات مصرية .

ومن ناحيـة أخرى ، المعادن والمصنوعات المعدنية التى لم تكن سـنة ١٩٣٢ تزيد قيمتها على ٧,٣٤٩ جنيها مصريا زادت شيئا فشيئا فى السنوات التالية حتى وصلت سنة ١٩٣٧ إلى ٦٢,٤٣٨ جنيها مصريا وكذلك الصناديق الخشبية المعـدّة لتعبئة البضائع زادت قيمة ما استورد منها من ١,٦٧٢ جنيها مصريا الى ٣٠,٥٥١ جنيها مصريا سنة ١٩٣٦ لكنها اختفت من كشوف إحصاءات الجمارك المصرية سنة ١٩٣٧

ولا تشمل صادراتنا الى السـويد إلا أصناف محدودة أهمها القطن الخام والكسب وهـذان الصنفان بلغت نسبتهما على التوالى فى سـنة ١٩٣٧ : ٦٧,٣ ٪ و ٢٣,١ ٪ من المجموع ، بيـد أن صادراتنا أخذت تنمو نموا سريعا شمل جميع الأصـناف ما عدا السجاير التى حافظت على المنزلة الثالثة حتى سنة ١٩٣١ ثم صارت فى سنة ١٩٣٧ الرابعة تاركة مكانها للبصل .

وأكبر زيادة حدثت فى الأصناف التى تصدرها مصر الى السويد خلال السنين الأخيرة كانت فى صنفى القطن الخام والكسب ، فقد كانت قيمة ما صدر من القطن فى سنة ١٩٣١ : ٢٢,٧٩٥ جنيها مصريا فزادت تدريجيا فى السـنوات التالية حتى صارت ١٩٢,٧٨٨ فى سـنة ١٩٣٧ أى أنها زادت قرابة تسعة أمثال ، أما الكسب فقـد كانت قيمة ما صدر منه سـنة ١٩٣١ : ٢٣,٧٧٩ جنيها مصريا فتضاعفت بسرعة فى السنوات التالية حتى صارت ٦٧,٧٦٩ جنيها مصريا سنة ١٩٣٥ ثم عادت فهبطت الى ٥٥,٢١٥ جنيها مصريا سنة ١٩٣٦ ثم ارتفعت الى ٦٦,١٥٥ جنيها مصريا سنة ١٩٣٧

وهناك أصـناف أخرى تنتظرها على ما يظهر زيادة سريعة وهـذه الأصناف هى : فوسفات الجير الطبيعى ، البرتقال ، حجر التلك المسحوق ، فضلات الخيوط القطنية .

وعلى عكس هـذا زيت بذرة القطن والبنزين إذ بلغت قيمـة ما صدر منهمـا فى سنة ١٩٣٥ ٢٩,٦٠٢ و ٣٨٧١ جنيها مصريا على التوالى ولكنهما لم يظهرا بعـد ذلك فى الاحصاءات الجمركية المصرية الخاصة بالسويد .

وتجارة الصادرات المصرية الى السـويد وإن تكن قد بلغت قيمتها فى سـنة ١٩٣٧ ما يعادل خمسة أمثال ما يقابلها فى الخمس السنوات من ١٩٢٤ الى ١٩٢٨ فلا يزال رقم مبيعاتنا الى السويد بعيدا جدا عن أن يساوى رقم مشترياتنا منها إذ بلغت قيمة الصادرات سنة ١٩٣٧ ، ٥٨,٣ ٪ من قيمة الواردات .

وإذا ما تصفحنا الاحصاءات الجمركية السويدية وجدنا أن متوسط ما استوردته السويد من القطن الخام فى المدة من ١٩٣٤ الى ١٩٣٦ كان ٣٧,٩٠٠ طن ، وليس بين هذا المقدار إلا نسبة ضئيلة جدا من القطن المصرى ومن ملاحظة تقدم صناعة النسيج السويدية يظهر لنا أن نسبة القطن المصرى التى تستهلك فى المغازل السويدية يجب أن تزيد على النسبة الحالية زيادة كبيرة .

ويجب أن نلاحظ أيضا عظم كمية الأذرة والأرز التى تستوردها السويد سنويا من أسواق أكثر بعدا من مصر ، فقد استوردت فى سنة ١٩٣٦ على الأخص من الأرجنتين ٧٦٠٠٠ طن من الذرة وكمية كبيرة من الأرز من الهند البريطانية على رغم نفقات النقل الباهظة التى يستلزمها بعد المسافة .

والجدول الآتى يشمل أهم البضائع التى تستوردها السويد وهى من الأصناف التى يمكن أن تصدرها مصر :

الأصناف الهامة	١٩٣٤			١٩٣٥			١٩٣٦		
	الوزن (١)	القيمة (٢)	%	الوزن (١)	القيمة (٢)	%	الوزن (١)	القيمة (٢)	%
قمح	٤٦	٥,٩	٠,٥	٤٣	٦,٤	٠,٤	٤٩	٧,٦	٠,٥
أذرة	١٠٧	٩,١	٠,٧	٤٣	٣,٧	٠,٣	٧٦	٦,٨	٠,٤
حبوب أخرى	٧٢	٨,٣	٠,٦	٣٤	٥,٧	٠,٤	٣٨	٥,٨	٠,٤
فواكه وخضروات ...	٩١	٤٧,٧	٣,٧	١٠٦	٥٦,٣	٣,٨	١١٠	٥٧,٠	٣,٥
سكر وعسل أسود	١٥	٢,٥	٠,٢	١٨	٢,٣	٠,٢	١٣	١,٩	٠,١
جلود خام	١٧	١٦,٨	١,٣	١٩	٢٠,٠	١,٤	١٧	١٩,٢	١,٢
علف كسب الخ	٢١٦	٢٠,٧	١,٦	٢١٣	٢٢,٤	١,٥	١٦٦	١٩,١	١,٢
حبوب زيتية...	١٥٤	٢١,٦	١,٧	١٧٥	٢٦,٦	١,٨	١١٠	٣٦,٩	٢,٣
صوف	١١	٣٠,٥	٢,٣	٩	٢٢,٩	١,٦	١١	٢٩,١	١,٨
قطن خام وفضلاته... ...	٣٩	٣٩,٥	٣,٠	٣٥	٣٨,٧	٢,٦	٤٠	٤٣,٧	٢,٧
كتان وتيل وقنب	١٧	٨,٤	٠,٦	١٩	٩,١	٠,٦	٢٠	١٠,٩	٠,٧
خيوط صوفية	٣	٢٣,٨	١,٨	٣	٢٠,٢	١,٤	٣	٢٤,٠	١,٥
خيوط قطنية	٤	١٩,٥	١,٥	٤	٢٠,٢	١,٤	٤	٢٠,٣	١,٢
أصناف أخرى	—	١٠٥٠,٧	٨٠,٥	—	١٢٢١,٥	٨٢,٦	—	١٣٥١,٧	٨٢,٥
المجموع	—	١٣٠٥	١٠٠	—	١٧٤٦	١٠٠	—	١٦٣٤	١٠٠

(١) بالاف الأطنان .
(٢) بملايين الكرون .

وتبلغ قيمة ما تستورده السويد من الأصناف التى لها نظير بين الصادرات المصرية نحو ١٨ ٪ من قيمة مجموع الواردات السويدية. والقطن والكسب وهما الصنفان الأساسيان اللذان تصدرهما مصر الى السويد لا يمثلان فى هذه النسبة غير ٢,٨ ٪ و ١,٤ ٪ فى المتوسط أثناء الثلاث السنوات الأخيرة .

فهناك إذن مجال كبير لتنمية الصادرات المصرية الى السويد وخاصة من الحبوب والفواكه والخضروات والسكر والجلود الخامة والحبوب الزيتية، وقد بلغت نسبة المستورد من هذه الأصناف فى سنة ١٩٣٦ ما يأتى على الترتيب ١,٣٠ ٪ و ٣,٥ ٪ و ٠,٢ ٪ و ١,٢ ٪ و ٢,٣ ٪ وعلى الأخص تشترى السويد من صادرات الخضر والفاكهة كل سنة أكثر من ١٠٠,٠٠٠ طن من بلاد مختلفة وهذا معناه أن الأسواق السويدية من أهم الأسواق لتصريف هذه الأصناف، والسويد مضطرة أثناء الموسم الشتوى لاستيراد الخضر مثل الطماطم والخيار والبسلة والفول والخرشوف الخ وتستطيع مصر أن تصدر من هذه الأصناف كميات كبيرة .

ويدل الاحصاء الزراعى الدولى السنوى على أن السويد استوردت خلال سنة ١٩٣٥ ما يأتى :

	طن
أذرة	٤٣,٠٠٠
برتقال	٣٥,٠٠٠
باذنجان	١١٠
بطاطس	٥,٩٧٠
فول سودانى	١,١٩٠
موز	٨,٢٥٠
صوف	٨,٤٣٠
أرز	١٠,٣١٠
زيت الفول السودانى	٢,١٦٢
ليمون	٢,٣٥٠
زيت بذرة القطن	١,٦٢١

المانيا

تحتل ألمانيا المكانة الثالثة فى التجارة العالمية وتأتى فى المرتبة بعد بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية مباشرة ، وكانت تجارة ألمانيا فى عام ١٩٣٦ تمثل ٨,٥٩ ٪ من مجموع التجارة العالمية بالرغم مما اعتورها من هبوط ملموس منذ عام ١٩٢٩ مقابل ١٤,٥٠ ٪ لبريطانيا العظمى و ١١,٤٦ ٪ للولايات المتحدة الأمريكية و٥,٨٢ ٪ لفرنسا و ٣,٩٥ ٪ لكندا و٣,٦٧ ٪ لليابان.

وقد أخذ نشاط ألمانيا يتجه شيئا فشيئا نحو الصناعة ، فثلاثة أرباع صادراتها مكونة من أصناف تامة الصنع ، وفى نظير ذلك تعتمد على البلاد الأجنبية فى الحصول على حاجاتها الضرورية ، فالجزء الأكبر من وارداتها عبارة عن مواد غذائية .

ولا ريب فى أن ألمانيا تعدّ من أهم البلدان الأجنبية التى زادت تجارتها مع مصر زيادة سريعة فقد ارتفعت من ٥ فى الألف الى ٥٨ فى الألف للواردات ومن لا شيء الى ١٢٨ ٪ للصادرات خلال المدة من سنة ١٨٨٥ الى سنة ١٩١٣ فتبوأت بذلك المركز الثانى بعد بريطانيا التى تحتل المكانة الأولى .

كانت تلك البلاد قد أضاعت مكانتها فى تجارتنا الخارجية منذ الحرب العظمى ولكنها أخذت تستردها تدريجيا فبلغت فى سنة ١٩٣٧ المرتبة الثانية للواردات والثالثة للصادرات ، واذا قارنا قيمة الواردات فى سنة ١٩١٣ بما صارت اليه فى عامى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ اتضح لنا أن وارداتنا قد زادت زيادة ملموسة خلال تلك المدة اذ ارتفعت من ١,٦٠٨,٨٨١ ج . م فى سنة ١٩١٣ الى ٣,٥١٠,٥٥٣ ج . م و ٤,١٩٤,٦١٨ ج . م فى عامى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ على التوالى أى بزيادة ١١٨,٢ ٪ فى العام الأول و ١٦٠,٧ ٪ فى العام الثانى .

أما صادراتنا الى ألمانيا وكانت قد بلغت قيمتها ٤,٠٦٦,٢٨٧ ج . م فى عام ١٩١٣ ، خص القطن الخام منها ٢,٤٢٩,٩٧٣ ج . م ، فقد هبطت فى عام ١٩٣٦ الى ٢,٢٩٣,٨٤٧ ج . م بنسبة ٤٣,٦ ٪ خص القطن منها ٢,٠٤٥,٩٧٣ ج . م ، والى ٣,٣٠٩,٦٥٠ ج.م فى عام ١٩٣٧ بنسبة ١٨,٦ ٪ خص القطن منها ٢,٩٥١,٧٧٦ ج . م .

ويتبين مما تقدم أنه بينما نجد قيمة القطن المصدر الى ألمانيا فى عام ١٩١٣ لا تعدو ٥٩,٧٪ من قيمة اجمالى صادراتنا اليها اذ نجدها وقد زادت زيادة ملموسة فى سنتى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ على حساب الأصناف الأخرى التى بلغت قيمتها ٤٠,٣٪ فى عام ١٩١٣ وهبطت الى ١٠,٨٪ تقريبا فى عامى ١٩٣٦ و ١٩٣٧

وفى الجدول الآتى بيان بقيمة الواردات والصادرات الوطنية والصادرات الأجنبية وكذلك الميزان التجارى بين ألمانيا ومصر خلال السنوات الخمس الأخيرة مقارنة بالمتوسط للفترة الخماسية الواقعة بين سنى ١٩٢٤ — ١٩٢٨ ، وهى الفترة التى سبقت الأزمة الاقتصادية العالمية :

الحركة التجارية بين ألمانيا ومصر

(القيمة مقدرة بآلاف الجنيهات المصرية)

السنين	واردات			صادرات			الميزان
	القيمة	الرقم القياسى	٪ (١)	القيمة	الرقم القياسى	٪ (١)	القيمة
	جنيه مصرى			جنيه مصرى			جنيه مصرى
متوسط ١٩٢٤ — ١٩٢٨	٣ر٣٤٠	— ر١٠٠	٦ر٤	٣ر٢٢٨	— ر١٠٠	٥ر٩	— ١١٢
١٩٣٣	٢ر٠٣٢	٦٠ر٨	٧ر٦	٢ر٣١٥	٧١ر٧	٧ر٩	+ ٢٨٣
١٩٣٤	٢ر١٤٧	٦٤ر٣	٧ر٣	٢ر٨٥٩	٨٨ر٦	٩ر١	+ ٧١٢
١٩٣٥	٢ر٨٧٤	٨٦ر٠	٨ر٩	٢ر٨١٢	٨٧ر١	٨ر١	— ٦٢
١٩٣٦	٣ر٥١١	١٠٥ر١	١١ر١	٢ر٣٢٣	٧٢ر٠	٦ر٩	— ١١٨٨
١٩٣٧	٤ر١٩٤	١٢٥ر٦	١١ر٠	٣ر٣٥٢	١٠٣ر٨	٨ر٦	— ٨٤٢

ويتضح من الجدول السابق أن وارداتنا من ألمانيا قد نقصت فى عام ١٩٣٣ بمقدار ٣٩,٢٪ عما كان عليه متوسطها فى الفترة الخماسية لسنى ١٩٢٤ — ١٩٢٨ ثم أخذت فى الزيادة تدريجيا خلال السنين التالية بنسبة ٥,١٪ و ٢٥,٦٪ فى عامى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ ، على التوالى عما كانت عليه فى الفترة الخماسية المذكورة . وبعكس ذلك فقد بلغت قيمة صادراتنا حتى سنة ١٩٣٦ أقل من متوسط الفترة الخماسية من سنة ١٩٢٤ إلى ١٩٢٨ بيد أنها فى عام ١٩٣٧ زادت عليه قليلا

(١) بالنسبة للمجموع العام .

بمقدار ٣,٨ ٪ ومن ثم أخذت كفة الميزان التجارى الذى كان فى عامى ١٩٣٣ و ١٩٣٤ فى صالح مصر ترجح لصالح ألمانيا حيث قد بلغت زيادة قيمة الواردات على الصادرات مبلغ ١,١٨٨,٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٣٦ و ٨٤٢,٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٣٧ بعد أن كانت الزيادة لصالح مصر فى سنة ١٩٣٣ — ٢٨٣,٠٠٠ جنيه وفى سنة ١٩٣٤ — ٧١٢,٠٠٠ جنيه مصرى .

وفى الجدول الا تى بيان عن كميات الأصناف الرئيسية الواردة من ألمانيا والصادرة اليها وعن قيمتها فى سنتى ١٩٣٦ و ١٩٣٧

الأصناف الرئيسية الواردة من ألمانيا والصادرة إليها

أصناف رئيسية	الوحدة	الكمية		القيمة	
		١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٧
				جنيه مصرى	جنيه مصرى
الواردات :					
فحم حجرى	طن	٢٦٤ر١٤٤	٣٨٦ر٨٦١	٢٧١ر٦٤٦	٥٣٨ر٥٤١
عقاقير طبية ومستحضرات أقرباذينية ...	قيمة	—	—	٨٤ر٨٨٦	٨٨ر٦٧٦
منتجات كيمائية وألوان وخلافها ...	«	—	—	٧٧٤ر٧١٠	٩٧٣ر٣٢٠
جلود خامة وجلود مدبوغة وفراء ومصنوعات جلدية	«	—	—	٤١ر٢٣٩	٣٧ر٠٥٢
كاوتشوك ومصنوعاته	«	—	—	٢٠ر٢٤٩	٢٢ر٣١٧
خشب وفلين ومصنوعاتهما	«	—	—	٢٣ر١٥٩	٢٣ر٩٢١
ورق ومصنوعاته	«	—	—	١٧٦ر٣١٠	٢٧٤ر٦٢٣
منسوجات قطنية	طن	٣٤١	٤١٣	٦٦ر٦١٨	٨٧ر٩٦٧
« صوفية	«	٧١	٩٨	٤١ر٨٦٩	٦١ر٠٢٥
منسوجات وأصناف شغل السنارة ...	كيلوجرام	٩٣ر٧٠١	٨٥ر٨٤٨	٨١ر٣٧٦	٦٤ر٢٢٩
منسوجات أخرى	قيمة	—	—	١٤٩ر١٩٤	١٦١ر٥٨٠
مصنوعات من حجر وفخار وزجاج وخلافها	«	—	—	١٤٣ر٤٩٠	١٢٢ر٠٩٩
أسياخ حديد أو صلب مطروق وغير مطروق	طن	٥ر٤٤٦	٤ر٩١٨	٣٧ر٨٥٣	٤٦ر١٦٦
قضبان حديد يز وفلنكات	«	٦ر٠٦٨	٥ر٠١٩	٢٩ر٠٤٣	٤٨ر٢٩٥
صاج من حديد أو فولاذ	«	٧ر٩٨٩	٢ر٧٢٢	٦٨ر٩٦٢	٣٦ر٦٠٥
شبقات من حديد أو فولاذ	«	٣ر٣٠٨	٢ر٨٠٥	٣٥ر٠٤٧	٤١ر٥٧٨
مواسير وأنابيب حديدية	«	١ر٤٣٦	١ر٨٢٢	٢٢ر٠٨٥	٣٨ر٨١٢
مسامير إبره وبرشام وكلاليب وصواميل وشباكات	«	٣ر٠٨٥	٢ر٤٢٣	٤٤ر٢٤٢	٤٠ر٦٩٠
صفائح وأوراق وألواح من نحاس ..	«	١ر٨٦١	١ر٥٩٦	٩٨ر٤٢٢	١١٣ر٧٨٦
معادن أخرى ومصنوعاتها	قيمة	—	—	٤٤٣ر٢٦٠	٤٤٨ر٥٣٥
آلات وأجهزة وأدوات كهربائية ...	«	—	—	٤٦٢ر٠٨٧	٤٨٤ر٣٦٩
سيارات	بالعدد	٤٤٤	٥٨٦	٥٠ر٧١٧	٨٨ر٩٣٣
أصناف أخرى	قيمة	—	—	٣٤٤ر٠٨٩	٣٥٢ر٥٥٠
قيمة إجمالى الواردات	—	—	—	٣ر٥١٠ر٥٥٣	٤ر١٩٤ر٦١٨

أصناف رئيسية	الوحدة	الكمية		القيمة	
		١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٧
				جنيه مصرى	جنيه مصرى
الصادرات :					
عظم وقرون وضوافر	طن	٣٫٢٦٠	١٫٠١٥	١٧٫٥٣٤	٦٫١٣٢
بصل	«	١٨٫٨٨١	١٤٫١٠٤	٩٤٫٢٧٣	٧٠٫٧٣٩
برتقال و يوسفى وليمون حلو	«	٢٩٦	٢٫٠٦٨	٢٫٤٨٤	١٥٫٠٩٧
قمح	«	—	١٠٫٦٦٥	—	٩٨٫٠٢١
أرز	«	٧٫٧٢٢	١٫٣٧٢	٦٠٫٩٧٦	١٠٫٦٣٥
بذرة القطن	أردب	—	٥٫٤٤٣	—	٣٫٠٥٧
زيت بذرة القطن	طن	١٥٥	٢١٧	٤٫٧٨٤	٧٫٥٨١
كسب	«	٣٫٧٩١	٦٫٩٩٦	١٣٫٣٩٩	٢٤٫٤٩١
سجاير	كيلوجرام	٣٫٧٤٧	١٫٤٩٨	٤٫١٤٨	٢٫٤٨٢
طلق مسحوق	طن	—	٥٦٠	—	٢٫٠٠٠
جليسرين	«	—	٤٢	—	٢٫١٢٤
فوسفات الجير الطبيعى	«	٤٫٣٨٠	٣٫٠٨٨	٢٫٦٧٢	٢٫٠٠٩
جلود خامة	«	٤٤	٢٩٦	٥٫٢٩٤	٣٨٫٤٩٧
صوف خام	«	—	٧٤	١٩	٤٫٤٤٩
قطن خام	قنطار	٦٢٢٫٥٠٢	٨٦٣٫٣٠٧	٢٫٠٤٥٫٩٧٣	٢٫٩٥١٫٧٧٦
فضلات غزل القطن	طن	٥٠٦	٤٧٩	١١٫٨٥٦	١٦٫٦٩٣
أصناف أخرى	قيمة	—	—	—	—
قيمة إجمالى الصادرات... ...	—	—	—	٢٫٢٩٣٫٨٤٧	٣٫٣٠٩٫٦٥٠

وفيما يلى الأصناف الواردة مرتبة حسب أهميتها :

المنتجات الكيمائية ، الأسمدة المختلفة ، الفحم الحجرى ، الآلات والأجهزة ، الأدوات الكهربائية ، المعادن ومصنوعاتها ، الورق ومصنوعاته ، المنسوجات المختلفة ، المصنوعات من خزف وفخار و زجاج وخلافها .

أما صادراتنا إلى تلك البلاد فقد سجلت تقدما ملموسا وبخاصة فى عام ١٩٣٧ إذ ارتفعت قيمتها من ٢,٢٩٣,٨٤٧ جنيها فى عام ١٩٣٦ إلى ٣,٣٠٩,٦٥٠ جنيها فى عام ١٩٣٧ أى بزيادة تعدل ٤٤,٣ ٪ .

و بالاطلاع على الجـدول السابق يتضح أن من بين الأصناف الرئيسية الستة عشر المصدرة ، أحد عشر صنفا منها سجلت زيادة فى عام ١٩٣٧ ، فالقطن الخام وهو أهم المنتجات المصـدرة ، وكان متوسط كميته فى الفترة الخماسية لسنى ١٩٢٥ — ١٩٢٩ لا تعدو ٤١٨,٧٥٣ قنطارا زاد فى عام ١٩٣٧ إلى ٨٦٣,٣٠٧ قنطارا أى أكثر من الضعف ، وكانت نسبة القطن المصدر وحده فى عامى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ تعدل ٨٩,٢ ٪ من قيمة اجمـالى الصادرات ، أما القمح و بذرة القطن والطلق المسحوق والجلسرين رفهى أصناف لم يصدر منها شىء عام ١٩٣٦ أما فى ١٩٣٧ فقـد صدر منها بقيم لا تخلو من الأهمية ، أما البرتقال و زيت بذرة القطن والكسب والجلود الخامة وفضلات غزل القطن فقد زادت قيمتها فى عام ١٩٣٧ عمـا كانت عليه فى عام ١٩٣٦ ، وخلافا لمـا تقدم نقصت قيمة الصادر من الأرز فبعد أن كانت ٦٠,٩٧٦ جنيها فى عام ١٩٣٦ هبطت إلى ١٠,٦٣٥ جنيها فى عام ١٩٣٧ ، كذلك الحال فى البصل ، فقد هبطت قيمته فى العام نفسه من ٩٤,٢٧٣ جنيها إلى ٧٧٣٩ جنيها ، وفى العظم والقرون والحوافر من ١٧,٥١٤ جنيها إلى ٦,١٣٢ جنيها .

ورغمـا عن التحسن فى التبادل التجارى بين البلدين فقد كانت حصة مصر فى تجارة ألمـانيا عام ١٩٣٦ لا يؤبه بها إذ أنها لم تزد عن ٠,٩ ٪ أو ما يقرب من ذلك من واردات وصادرات هذه البلاد .

والبلدان الرئيسية المصدرة إلى ألمـانيا والمستوردة منها هى بحسب ترتيبها كالآتى :

بريطانيا العظمى ، هولاندة ، ايطاليا ، السويد ، الولايات المتحدة الأمريكية ، بلجيكا ، فرنسا — سويسرا . وتساهم هذه البلاد الثمانية فى ٣٣,٣ ٪ من اجمالى واردات ألمـانيا ٤٤,٩٦ ٪ من اجمالى صادراتها .

وفيما يلى بيان بأهم الأصناف التى استوردتها ألمـانيا فى سنى ١٩٣٤ — ١٩٣٦ ، وهى التى تهم مصر بصفة خاصة :

كمية وقيمة أهم الأصناف الواردة الى ألمانيا

أصناف رئيسية	١٩٣٤			١٩٣٥			١٩٣٦		
	الوزن	القيمة		الوزن	القيمة		الوزن	القيمة	
	(١)	(٢)	٪	(١)	(٢)	٪	(١)	(٢)	٪
بيض وح البيض	٨٣	٧٨	١٫٨	٧٢	٦٨	١٫٦	٧٨	٧٤	١٫٨
قمح	٦٤٧	٦١	١٫٤	١٥٩	١٥	٠٫٤	٧٤	٧	٠٫٢
شعير	٥٥٢	٣٧	٠٫٨	١٥٨	١٢	٠٫٣	٥٨	٣	٠٫١
أذرة وشوفان	٤٣٥	٢٧	٠٫٦	٤٦٣	٣٢	٠٫٨	١٨٧	١١	٠٫٣
أرز	٢٨٨	٢٧	٠٫٦	١٩١	٢٠	٠٫٥	١٧٣	١٩	٠٫٤
خضر	٥٨٠	٨٨	٢٫٠	٤٤٩	٧٦	١٫٨	٣٩٨	٦٨	١٫٦
فاكهة	٩٩٨	٢٥٠	٥٫٦	٨١٣	٢٤١	٥٫٨	٨٩٤	٢٤٢	٥٫٧
جلود	١٤٠	٩٩	٢٫٢	١٢٠	٨٨	٢٫١	١٠٧	١٠٢	٢٫٤
علف وعليق	١٤٤	١١	٠٫٢	٣٨٠	٢٩	٠٫٧	١١٣	٨	٠٫٢
حبوب زيتية...	٢٫٢١٤	٢٢٠	٤٫٩	١٣٣٤	١٥٥	٣٫٧	١٦٦١	٢٢٦	٥٫٤
صوف خام	١٤٣	٢٥٤	٥٫٧	١٢٤	١٧٧	٤٫٣	١٠٣	١٧٨	٤٫٢
قطن خام	٣١٧	٢٣١	٥٫٢	٣١٠	٢٩٣	٧٫٠	٢٣٧	٢١٧	٥٫١
كتان وقنب	٢٢٦	٧٠	١٫٦	٢٤٤	٨٦	٢٫١	١٩٨	٨١	١٫٩
خيوط صوفية	٩	٣٤	٠٫٨	٩	٣٣	٠٫٨	٧	٢٨	٠٫٧
خيوط قطنية	١٩	٤٤	١٫٠	٢٣	٥٢	١٫٣	٢٢	٤٥	١٫١
أصناف أخرى	—	٢٩٥٠	٦٥٫٦	—	٢٧٨٢	٦٦٫٨	—	٢٩٠٩	٦٨٫٩
الجملة	—	٤٫٤٥١	١٠٠	—	٤٫١٥٩	١٠٠	—	٤٫٢١٨	١٠٠

يستنتج من الأرقام المبينة فى الجدول أعلاه أن ٣٣ ٪ تقريبا من مجموع قيمة الواردات الألمانية مكونة من الأصناف التى تستطيع مصر أن تصدرها الى الخارج ويلاحظ كذلك أن هذه النسبة لا تشمل عددا من الأصناف التى أدرجت ضمن الأصناف الأخرى ، ويجدر بنا أن نلفت

(١) بآلاف الأطنان المترية .

(٢) بملايين الريشمارك .

النظر ، بنوع خاص ، الى المقادير الكبيرة من البذور الزيتية التى تستوردها ألمانيا سنويا وأهمها الفول السودانى وهو صنف لا يصعب على مصر تصديره وبخاصة أن ألمانيا تستورده من بلدان نائية .

وفضلا عما تقدم فهناك أصناف أخرى من حاصلاتنا قابلة للرواج فى الأسواق الألمانية كالفاكهة والخضر ، والشعير ، والأذرة ، والأرز ، والكتان ، وقد بلغ ما استوردته ألمانيا فى عام ١٩٣٥ من الفول السودانى المقشور ١٨٤,٠٠٠ طن ، ومن الفول السودانى غير المقشور ٦٩٧٠ طنا ، ومن البرتقال واليوسفى ٢٥٩,٥٦٠ طنا ، ومن بذرة الكتان ٢٤٧,٣٢٠ طنا ، ومن البيض ٦٤,٦٤٩ طنا ، ومن الليمون ٥٩,٧٢٠ طنا ، ومن السمسم ٤,٠٧٠ طنا ، ومن زيت بذرة القطن ٢,٢٣٥ طنا .

أما البضائع المصدرة من ألمانيا فهى حسب ترتيب أهميتها كما يأتى :

المنتجات الكيمائية الصناعية ، الآلات ، الحديد ومصنوعاته ، الفحم الحجرى ، الأدوات الكهربائية الفنية ، الورق ومصنوعاته وخلافها .

المجـــر

المجر بلد زراعى بحت تشغل المنتجات الزراعية فى صادراته مركزا هاما ، ومن ثم فهناك بعض التشابه بين تكوينه الاقتصادى و بين مثيله فى مصر واذا دققنا النظر فى تجارة وارداتها وجدنا أنه بالرغم من انتشار الزراعة فى هذا القطر فانه يستورد أصنافا عديدة تدخل فى دائرة الصادرات المصرية.

و بالرغم من القيود التى تحد من حرية التجارة والتى أسفرت عن شل حركة التبادل الدولى فقد تقدمت العلاقات التجارية بين مصر والمجر تقدّما ملموسا خلال السنين الأخيرة واذا كانت قيمة مبادلاتنا مع المجر ضئيلة نسبيا الا أنها تطرد فى الزيادة فبعد أن كانت حصتها شيئا لا يذكر منذ عام ١٩٢٤ أصبحت ١٧٪ من قيمة الواردات المصرية ومن قرابة لا شيء أصبحت ٧٪ من قيمة الصادرات و بذلك أمكنها أن تحتل فى تجارة الواردات المصرية المركز السابع عشر بعد تشيكوسلوفاكيا والنرويج . وفى تجارة الصادرات المكانة العشرين بعد الصين وسوريا ، ومع أن التجارة الخارجية للمجر قد بلغت جملتها ٩٣٩,٦ مليون بنجوس فى عام ١٩٣٦ خص الواردات منها قرابة ٤٣٣ مليون والصادرات ٥٠٦,٦ مليون ، فحصة مصر فيها لم تزد عن ١,٤ ٪ من إجمالى الواردات و ١,٨ ٪ من إجمالى الصادرات ومن ثم فالتبادل بين المجر ومصر يعتبر ضئيلا نسبيا بالقياس الى ما هو عليه بين البلدان الأخرى .

وقد كانت جملة البضائع التى استوردتها مصر من المجر خلال المدة الواقعة بين سنى ١٩٢٤ — ١٩٣٧ عرضة لتقلبات جلية بين صعود وهبوط ، فبعد أن كانت ١٣,٤٢٧ ج . م فى عام ١٩٢٤ زادت الى ٣٩٠,٣٠٦ ج.م فى عام ١٩٣٠ ثم هبطت الى ٥٩,٢٧١ ج.م فى عام ١٩٣١ ولم تلبث أن عاودها الارتفاع تدريجيا خلال السنين التالية الى أن صارت ٦٥٥,٠٩٩ فى عام ١٩٣٧

واذا استعرضنا وارداتنا من المجر خلال السنين الأخيرة وجدنا أنها كانت تسير فى طريق الزيادة بخطى ثابتة بنسبة كبيرة لحد ما فى جميع الأصناف ، من ذلك أن شعير البيرة كانت قيمة المستورد منه فى عام ١٩٣٢ : ١٣٩٠ ج.م ارتفعت الى ٢٥٩٦ ج.م و٢٧٧٣ ج.م فى عامى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ على التوالى . وكانت الزيادة على أشدها فى تترات النوشادر فبعد أن كانت قيمة المستورد منها لا تعدو ٥٠٠ ج.م فى عام ١٩٣٣ زادت الى ٩٤,٩٨٠ ج.م فى عام ١٩٣٦ ، ١٣٢,٤٦٤ ج.م فى عام ١٩٣٧ ، وقد زادت قيمة الجلود ومختلف أنواع الفراء فى السنين التالية لعام ١٩٣٣

وكانت وقتئذ ٤٥٣٤ ج.م الى ٢٤,٢١٥ ج.م و٢٨,١١٦ ج.م فى سنتى ١٩٣٦ و١٩٣٧ على التوالى كذلك المطاط (الكاوتشوك) ومصنوعاته زادت قيمته خلال فترة قصيرة تعدل أربع سنوات من ٢٢٥٠ ج.م الى ١٠,٧٠٠ ج م ، هـذا ولا تقل قيمة الزيادة فى الوارد من مختلف المنسوجات أهمية عن سواها من الواردات ، فبد أن كانت قيمتها ١٧,٣٣٤ ج.م فى عام ١٩٣٤ ارتفعت الى ٢١١,٩١٤ ج.م و ١٨٣,٤٦٢ ج . م فى عامى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ على التوالى أى بزيادة تعادل عشرة أضعاف ما كانت عليه عام ١٩٣٤ ، كذلك زادت لحد ما قيمة المستورد من الأصناف الآتية :

الحديد والصلب المسحوب والمطروق وما كان منهما بشكل أسياخ — الأنابيب والمواسير النحاسية — العدد والآلات المستعملة فى الزراعة والمصابيح الكهربائية وغيرها . وخلافا لما تقدم نقصت قيمة سكر البنجر المستورد نقصا تدريجيا خلال السنين التالية فبعد أن كانت ٢٠,٣٣٣ ج.م فى عام ١٩٢٦ اختفت منذ عام ١٩٣١ من الاحصاءات الجمركية المصرية . ويعزى الفضل بصفة خاصة فى اختفاء هذا الصنف إلى قدرة صناعة السكر المصرية على الإنتاج خلال السنين الأخيرة .

أما صادراتنا إلى المجر فتقتصر على عدد قليل من الأصناف فى مقدمتها القطن الخام وقد استأثر وحده فى عام ١٩٣٧ بـ ٩٥٪ من إجمالى الصادرات .

هـذا واذا استعرضنا احصاءات الجمارك المجرية وجدنا أن المجر استوردت فى عام ١٩٣٥ من الأذرة نحـو ٢٥١,٥٤٠ طنا ، من القطن الخام ٢٤,٣٠٠ طن ومن الجلود الخامة ١٣,٣٠٠ طن ومن الأرز ١٩,٦٥٠ طنا ومن البرتقال واليوسفى ١١,٧٤٠ طنا ومن الليمون ٦,١٦٠ طنا ومن الصوف الخام ٢,٩٠٠ طن ولم تصدر مصر من هذه الأصناف التى لها مثيل فى الصادرات المصرية إلا ٤,٤٥٣ طنا من القطن الخام أى ما يعادل ١٨,٣٪ من جملة واردات القطن المجرية ، كذلك ساهمت فى تصدير كمية ضئيلة من الأرز . وبالرغم من أن مصر صـدرت إلى المجر فى عام ١٩٢٩ من السجاير ما قيمته ٢١,٥٨٨ ج.م فان هـذا الصنف أصبحت قيمته خلال السنين التالية قليلة نسبيا ومن ثم فالصادرات من السجاير المصرية صوب المجر أصبحت فى عام ١٩٣٧ لا تعدو قيمتها ١٩١٠ ج.م بنسبة ٨,٨٪ مما كانت عليه فى عام ١٩٢٩

يتضح من هـذا الاستعراض الموجز أن قيمة المبادلات التجارية بيننا وبين المجر قابلة لكثير من الزيادة وأنه يوجد بين البلدين مجال فسيح لمعاملات تجارية أوسع مدى من المعاملات الحالية.

وفى الجدول الآتى قيمة الواردات والصادرات الوطنية والصادرات الأجنبية وكذلك الميزان التجارى بين المجر ومصر خلال السنوات الخمس الأخيرة مقارنة بمتوسط الفترة الخماسية لسنى ١٩٢٤ — ١٩٢٨ ، وهى التى سبقت الأزمة الاقتصادية العالمية :

الحركة التجارية بين المجر ومصر

(القيمة مقدرة بآلاف الجنيهات المصرية)

السنة	الواردات		صادرات البضائع الوطنية والأجنبية				الميزان
	القيمة	الرقم القياسى	% (١)	القيمة	الرقم القياسى	% (١)	القيمة
متوسط ١٩٢٤ — ١٩٢٨	٤٤	١٠٠	١ر٠	٣٥	١٠٠	١ر٠	— ٩
١٩٣٣	٨٢	١٨٦ر٤	٣ر٠	٦٨	١٩٤ر٣	٢ر٠	— ١٤
١٩٣٤	١٢٩	٢٩٣ر٢	٤ر٠	١٨٠	٥١٣ر٦	٦ر٠	+ ٥١
١٩٣٥	٣٢٦	٧٤١ر٠	١ر٠	٣٠٩	٨٨١ر٧	٩ر٠	— ١٧
١٩٣٦	٥١٤	١١٦٨ر٣	١ر٦	٢٣١	٦٥٩ر١	٧ر٠	— ٢٨٣
١٩٣٧	٦٥٥	١٤٨٨ر٨	١ر٧	٢٦٢	٧٤٧ر٦	٦ر٠	— ٣٩٣

و بمقارنة قيمة البضائع التى صدرتها المجر الى مصر وما صدرته مصر الى المجر فى عام ١٩٣٧ بما كان عليه متوسطها فى مدة الخمس السنوات ١٩٢٤ — ١٩٢٨ نجد أنها تضاعفت حوالى خمس عشرة مرة وسبع مرات فى الحالتين على التوالى. بيد أن الميزان التجارى بين البلدين ظل خلال المدة الواقعة بين سنى ١٩٢٤ — ١٩٣١ وفى أثناء سنى ١٩٣٣ و ١٩٣٥ — ١٩٣٧ فى صالح المجر أما فى سنتى ١٩٣٢ و ١٩٣٤ فقد سجل فيها زيادة فى صالح مصر .

وفيما يلى قيمة الأقطان المصرية المصدرة إلى المجر :

	جنيه مصرى
متوسط ١٩٢٤ — ١٩٢٨	١٦,١٠٥
١٩٣٣	٦٣,٣٤٥
١٩٣٤	١٧٥,٥٤٧
١٩٣٥	٣٠٠,٦٠٧
١٩٣٦	٢١٨,٧٧٠
١٩٣٧	٢٣٧,٥٠٢

حقيقة أن المجر زادت مشترياتها من القطن المصرى زيادة ملموسة خلال السنين الأخيرة إلا أنه على الرغم من تحسن هذه النسبة فلا زالت ضعيفة بالقياس الى نسب مشتريات الدول الأخرى.

(١) بالنسبة للمجموع العام .

وفى الجدول الآتى كمية وقيمة البضائع الرئيسية المستوردة من المجر والمصدّرة اليها خلال سنتى ١٩٣٦ و ١٩٣٧

الأصناف	وحدة المقدار	المقدار ١٩٣٦	المقدار ١٩٣٧	القيمة ١٩٣٦ جنيه مصرى	القيمة ١٩٣٧ مصرى مصرى
الواردات :					
جريش وسميد لصناعة الأعجنة الغذائية	طن	٢٥١٩	٣٣٢٢	٢٥٩٣٥	٤٢٤٥٤
أصناف أخرى من حاصلات المملكة النباتية	قيمة	—	—	٦٣٥٣	٦٠٩٣
نترات النوشادر	طن	١٨٨٧٠	٢٥٠٢١	٩٤٩٨٠	١٣٢٤٦٤
منتجات كيمائية وأسمدة	قيمة	—	—	٣٥٦٤	٤٤٢٤
جلود مدهونة أو ممركشة أو مصبوغة	طن	٤٧	٣٠	٢٢٢٥٢	٢٤٠٨٢
	ديسمتر مربع	٣٤٥٢٠٦	٧٣٤٥٧٧	١٩٦٣	٤٠٣٤
كاوتشوك ومصنوعاته	قيمة	—	—	١١١٨٣	١٠٧٠٠
أقمشة من حرير اصطناعى صرف	طن	٢٨	٣٧	١٨٢٧٢	٢٠٥١٢
أقمشة قطنية	»	٧٩٧	٥٩٣	١٥٢٨٠٤	١٢٥٦٢٠
مواد نسيج ومنسوجات أخرى...	قيمة	—	—	٤٠٨٣٨	٣٧٣٣٠
مصنوعات من أحجار ومواد معدنية وخزف وزجاج ...	»	—	—	٢٦٥٣	٣٠٦٤
معادن عادية ومصنوعاتها...	»	—	—	٦٣٣٢٩	٦٣٨٥٤
آلات ثابتة بالاحتراق الداخلى	عدد	—	١٩	—	٦٥٧٠٣
آلات وأجهزة أخرى	قيمة	—	—	١٧٥٥٥	٣١٧٥٤
مركبات نوم وصالون واكل والدرجتين الأولى والثانية ...	طن	—	٢٧٨	—	٣٢٥٣٥
مركبات للسكة الحديد لم تذكر...	»	—	٢٧٨	—	٣١١٣١
صناديق وفرش وبوجيات وأجزاؤها لعربات السكة الحديد	»	١٢	١٨	٣٣٠٠	٤٠٧٥
بضائع ومنتجات أخرى	قيمة	—	—	٤٨٦٦٢	١٥٢٧٠
جملة قيمة الواردات				٥١٣٦٤٣	٦٥٥٠٩٩
الصادرات :					
أرز	طن	١٠٠	١١٩١	٨٠٤	١٠٤٩٠
سجاير	كيلو	١٢٠١	١٠١٠	٢٣٩٧	١٩١٠
قطن	قنطار	٧٣٤٢٠	٧٧٩٠٨	٢١٨٧٧٠	٢٣٧٥٠٢
أصناف أخرى	قيمة	—	—	١٤٣٠	١٨٤
جملة قيمة الصادرات				٢٢٣٤٠١	٢٥٠٠٨٦

واذا استعرضنا مختلف البضائع المجرية الواردة الى مصر نلاحظ أنها تشتمل بوجه خاص على منتجات صناعية من بينها منسوجات مختلفة استأثرت وحدها بما يعدل ٤١,٢٪ و ٢٨,٠٪ من جملتها فى سنتى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ على التوالى ويأتى فى المرتبة بعدها : نترات النوشادر والآلات البخارية الثابتة التى زادت قيمتها زيادة كبيرة عما كانت عليه فى عام ١٩٣٦ ، ثم المعادن العادية ومصنوعاتها والجرش والسميد المستعمل فى الأعجنة الغذائية والعدد والأجهزة الكهربائية ومركبات النوم وعربات الركاب ثم الجلود والفراء الخ .

أما صادرات مصر الى المجر فيأتى فى مقدمتها القطن الخام وبلغت كمية المصدر منه ٧٧,٩٠٨ قنطارا فى عام ١٩٣٧ مقابل ٧٣,٤٢٠ قنطار فى عام ١٩٣٦ و ٢٣,٩٦٥ قنطار فى عام ١٩٣٣ ، والأرز وكانت قيمة المصدر منه ٨٠٤ ج.م فى عام ١٩٣٦ زادت إلى ١٠٤٩٠ ج.م فى عام ١٩٣٧

الولايات المتحدة الأمريكية

بلغت جملة التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٢٩ حدا أقصى يعدل ٩,٤٩٦ مليون دولار ولم تلبث أن اعتورها الهبوط فى السنين التالية بنسبة تفوق إلى حد كبير مثيلتها فى البلدان الرئيسية الأخرى .

وقدرت التجارة الخارجية عام ١٩٣٦ بـ ٢,٨٥٧ مليون دولار خص الواردات منها ١,٤٣٠ مليون دولار (مقابل ٤,٣٣٩ مليون دولار سنة ١٩٢٩) والصادرات ١,٤٢٧ مليون دولار (مقابل ٥,١٥٧ مليون دولار سنة ١٩٢٩) . وقد هبطت حصة الولايات المتحدة الأمريكية فى التجارة العالمية سنة ١٩٣٦ إلى ١١,٤٦ ٪ منها مقابل ١٤,٤٤ ٪ فى عام ١٩٢٩ ، وبينما نجد الولايات المتحدة الأمريكية تشغل عام ١٩٢٩ المركز الأول فى التجارة العالمية إذ نجدها وقد تخلت عنه إلى بريطانيا العظمى وتلتها فى المرتبة .

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر موردى المواد الأولية فى العالم ، وتبلغ نسبة المواد الأولية ٤٥ ٪ من صادراتها .

ولا تعدو نسبة الأصناف المصنوعة المصدرة ٨ ٪ من مجموع الانتاج الأهلى ، وهو رقم كاف للدلالة على مقدرة الأسواق الداخلية على الاستهلاك .

وتبلغ نسبة المستورد من المطاط (الكاوتشوك) ٦,٦ ٪ من اجمالى الواردات ، ومن المواد الغذائية ، السكر والبن ، ٦,٤ ٪ ، ٥,٥ ٪ لكل منهما على التوالى ، والحرير الخام ٤,٣ ٪ ، والياف النسيج (جوت وقنب وكتان) ٣,٣ ٪ ، وفى مقدمة المصنوعات المستوردة المواد الكيمائية والأصباغ ويليها فى المرتبة ورق الطباعة والفراء وعجينة الخشب والمشروبات الروحية والزيوت النباتية والفاكهة والجوز والجلود الخامة والخشب ومصنوعاته ثم الأحجار الكريمة .

ويشغل القطن الخام المركز الأول فى تجارة الصادرات إذ تبلغ نسبته ١٤,٩ ٪ ويليه بين المواد الأولية البترول وتبلغ نسبته ١٠,٠ ٪ من اجمالى الصادرات .

وأهم الصاررات من المنتجات الغذائية والزراعيـة هى منتجات الجزارة والألبان ، والقمح ودقيقه ، والفاكهة والجوز ، والدخان الخام ، ومن المنتجات المصنوعة : مصنوعات الحديد والصلب ونسبتها إلى إجمالى الصادرات ٥,٢ ٪ والسيارات ونسبتها ٩,٩ ٪ ، والآلات المختلفة ونسبتها ١٣,٨ ٪

وتعتبر كندا حاليا أكبر موردى الولايات المتحدة و يبلغ ما تورده ١٥,٥ ٪ من اجمالى الواردات بينما كان مركزها فى عام ١٩١٣ الثالثة و بريطانيا العظمى التى كان مركزها حينئذ الأولى وما تورده بالنسبة الى اجمالى الواردات ١٥ ٪ هبطت فى عام ١٩٣٦ الى المركز الثانى بنسبة تعدل ٨,٣ ٪ ، و يليها فى المرتبة اليابان حيث بلغت حصتها فى العام نفسه ٧,١ ٪ ، ثم الملايا البريطانية ونسبتها ٦,٩ ٪ ، وكوبا ٥,٢ ٪ ، والبرازيل ٤,٢ ٪ وجزائر الفلبين ٤,١ ٪ ، ثم ألمانيا والصين والأرجنتين وفرنسا والهند البريطانية والهند الهولاندية وغيرها .

والبلدان اريسية الخمس المستوردة من الولايات المتحدة هى بريطانيا العظمى ، وكندا ، واليابان ، وفرنسا : وألمانيا ، وتستنفذ بريطانيا العظمى حوالى ١٨ ٪ من صادرات الولايات المتحدة ، وكندا ١٥,٧ ٪ ، واليابان ٨,٣ ٪ ، وفرنسا ٥,٣ ٪ ، وألمانيا ٤,١ ٪ ، تليها المكسيك واتحاد أفريقيا الجنوبية وكوبا و بلجيكا وايطاليا و جزائر الفيلبين ثم الأقيانوسية .

وحصة مصر فى تجارة الولايات المتحدة ضئيلة جدا لا يتجاوز متوسطها ٠,٥ ٪ للواردات الأمريكية و ٠,٣ ٪ لصادراتها .

وفى الجدول الآتى قيمة الوردات والصادرات الوطنية والصـادرات الأجنبية كذلك الميزان التجارى بين مصر والولايات المتحدة خلال السنوات الخمس الأخيرة مقارنة بمتوسط الفترة الخماسية الواقعة بين سنتى ١٩٢٤ — ١٩٢٨ ، وهى التى سبقت الأزمة الاقتصادية العالمية .

الحركة التجارية بين الولايات المتحدة ومصر

(القيمة مقدرة بآلاف الجنيهات المصرية)

السنة	الواردات			الصادرات الوطنية والصادرات الأجنبية			الميزان
	القيمة	الرقم القياسى	٪ (١)	القيمة	الرقم القياسى	٪ (١)	القيمة
	جنيه مصرى			جنيه مصرى			
متوسط ١٩٢٤ — ١٩٢٨	٢ر٢٧٠	— ر١٠٠	٤ر٣	٦ر٨٢٠	— ر١٠٠	١٢ر٦	+ ٤٥٥٠
١٩٣٣	٨٥٧	٣٧ر٧	٣ر٢	١ر٢٦٠	١٨ر٥	٤ر٤	+ ٨٠٣
١٩٣٤	١ر١٨٦	٥٢ر٧	٤ر١	١ر٢٠٢	١٧ر٦	٣ر٩	+ ١٦
١٩٣٥	١ر٦٦٦	٧٣ر٤	٥ر٢	١ر٣٦٣	٢٠ر٠	٤ر٠	— ٣٠٣
١٩٣٦	١ر٨١٠	٧٩ر٧	٥ر٧	١ر٤٨١	٢١ر٧	٤ر٥	— ٣٢٩
١٩٣٧	٢ر١٤٣	٩٤ر٤	٥ر٦	١ر٥٦١	٢٢ر٩	٤ر٠	— ٥٨٢

وقد هبطت حركة التبادل بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية خلال السنين الأخيرة هبوطا ملموسا جدا فبعد أن بلغت قيمة اجمالى مبادلاتنا فى الفترة الخماسية الواقعة بين سنتى ١٩٢٤ — ١٩٢٨ ٩,٠٩٠,٠٠٠ ج . م خص الواردات منها ٢,٢٧٠,٠٠٠ ج . م والصادرات ٦,٨٢٠,٠٠٠ ، هبط هذا الاجمالى فى السنين التالية إلى أن صار ٣,٧٠٤,٠٠٠ ج.م فى عام ١٩٣٧ خص الواردات منها ٢,١٤٣,٠٠٠ ج . م والصادرات ١,٥٦١,٠٠٠ ج . م

و يؤخذ من الأرقام الموضحة فى الجدول السابق أنه بمقارنة قيم البضائع الواردة والصادرة بما كان عليه متوسطها فى الفترة الخماسية الواقعة بين سنتى ١٩٢٤ — ١٩٢٨ يتضح أن هذه القيم قد هبطت فى سنة ١٩٣٣ بمقدار ٦٢,٣ ٪ ، ٨١,٥ لكل منهما على التوالى ، إلا أن هذا الهبوط لم يلبث أن عاد أدراجه إلى صعود تدريجى فى بعض الأصناف أثناء السنين الأخيرة فعادت الواردات فى عام ١٩٣٧ إلى المستوى الذى كانت عليه فى الفترة الخماسية المذكورة ، وتتمثل الزيادة فيما يلى من الأصناف : السيارات وزادت قيمتها من ١٠٦,٦٠١ ج . م فى عام ١٩٣٢ إلى ٦١٦,١٥٤ ج . م

(١) بالنسبة إلى المجموع العام .

فى سنة ١٩٣٧ والآلات والأجهزة والمواد الكهربائيـة من ٨٢,٣٦٠ جنيها الى ٢٩٧,٢٣٤ جنيها والمعادن العادية والأصناف المعدنية من ٤٢,٢٩٥ جنيها الى ٢٣٥,٣٠٢ جنيها ونترات الصودا الصناعية من ٥٦,٥٢٨ جنيها الى ١٥٥,٠٥٤ جنيها والآلات الكاتبة من ٧,٠١٩ جنيها فى عام ١٩٣٢ الى ٢٤,٧٦٣ جنيها فى عام ١٩٣٧

أما صادراتنا الى الولايات المتحدة فقد اعتورها كذلك هبوط كبير اذ يتضح من مقارنتها بما كان عليـه متوسطها فى الفترة الخماسية السالفة الذكر أنها هبطت فى عامى ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ بمقـدار ٥,٣٣٩,٠٠٠ جنيها ، ٥,٢٥٩,٠٠٠ جنيها أى بنسبة ٧٨,٣٪ ، ٧٧,١٪ لكل منهما على التوالى ويعزى هذا الهبوط الكبير على الأكثر الى الرسم الإضافى الذى فرضته الولايات المتحدة على القطن ذى التيلة الطويلة وعلى البصل والمنجنيز وهى أهم الاصناف التى تصدرها الى تلك البلاد ، كذلك كانت زيادة الرسوم الجمركية بصفة عامة من العقبات التى وقفت حجر عثرة فى طريق صادراتنا الى الولايات المتحدة . هذا وقد بذلت السلطات المصرية هنـا والمفوضية المصرية الملكية بواشنطن مساع كثيرة لم تكلل بعـد بالنجاح لحمل الحكومة الأمريكية على تخفيض الرسوم المفروضة على الأصناف الثلاثة سالفة الذكر والتى تجـد فى الولايات المتحدة منفـذا مهما جدا خصوصا القطن الطويل التيلة المستعمل فى صناعة اطارات السيارات .

ان الأمر لمن الأهمية بمكان بالنسبة لمصر اذ أن كفة الميزان التجارى كانت راجحة لصالحها قبل تطبيق الرسوم المـانعة فقد بلغ متوسط الزيادة السنوية للصادرات على الواردات ٤,٥٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى فى المدة الواقعة بين سنى ١٩٢٤ ، ١٩٢٨ ثم ارتفعت الزيادة الى ٤,٦٠٨,٠٠٠ جنيـه مصرى فى سنة ١٩٢٩ أما فى سنتى ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ فقد تحولت الزيادة الى عجز بلغ ٣٢٩,٠٠٠ جنيه مصرى ، ٥٨٢,٠٠٠ جنيه مصرى لكل منهما على التوالى .

حقيقة أن القطن المصرى الصادر من مصر الى الولايات المتحدة زادت قيمته الا أنها مازالت بعيدة كل البعد عما كانت عليـه قبل تطبيق الرسم الإضافى فقد بلغ مجموع قيمة القطن الصادر الى الولايات المتحدة ٣٢,٧١٨,٠٣٧ جنيها مصريا فى المدة الواقعة بين سنى ١٩٢٥ ، ١٩٢٩ بمتوسط سنوى قدره ٦,٥٤٣,٦١٧ جنيها مصريا أما فى سنى ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ فان قيمته لم تتعد ٩٧١,٣٦١ جنيهـا مصريا ، ٩٩٤,٦٦٠ جنيها مصريا لكل منهما على التوالى . وليس القطن وحده هو الذى

هبط هبوطا ملموسا بل قد تبعه فى هذا الهبوط بعض الأصناف الأخرى كالصوف الخام والبصل والمنجنيز ، من ذلك أن البصل الصادر وكانت قيمته قد بلغت ١٦٦,٨٤٢ جنيها مصريا فى عام ١٩٢٧ هبطت الى ٥,٩٢٤ جنيها مصريا فى عام ١٩٣٦ والى ١٤,٨١٩ جنيها مصريا فى عام ١٩٣٧ والصوف الخام من ١٢٥,١٥٨ جنيها مصريا فى عام ١٩٢٨ الى ٣٤,٨٦٥ جنيها مصريا فى عام ١٩٣٢ ثم عاودته الزيادة فزادت قيمة المصدر منه الى ١٢٦,٥٢٥ جنيها مصريا ، ١٤٢,٧٤٣ جنيها مصريا فى عامى ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ على التوالى ، أما المنجنيز الصادر الى الولايات المتحدة وكانت قيمته ٩٦,٧٩٧ جنيها مصريا فى عام ١٩٢٩ فلم يبق له أثر فى احصاءات التجارة بين مصر والولايات المتحدة الا أنه ظهر تحسن خلال السنين الأخيرة فى صادرات شمع عسل النحل والحنة فقد بلغت قيمة ما استوردته الولايات المتحدة منا من الصنف الأول ١٩,٧٦٢ جنيها مصريا ، ١٤,٢٧٦ جنيها مصريا فى سنتى ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ على التوالى مقابل ١٠,٢١١ جنيها مصريا فى عام ١٩٣٧ ومن الثانى ٣٥٩٣ جنيها مصريا و ٣,٧٤١ جنيها مصريا فى عامى ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ على التوالى مقابل ٢٠١٧ جنيها مصريا فى عام ١٩٣٧ كذلك زادت قيمة الصادر من الخرق والكهنة وفضلات المنسوجات زيادة مهمة فبعد أن كانت قيمتها ٢,٢٦٦ جنيها مصريا فى عام ١٩٣٢ بلغت ٧٤,٥٠٨ جنيها مصريا فى عام ١٩٣٧

وكان من جراء الهبوط الذى طرأ على أهم البضائع الصادرة الى الولايات المتحدة خلال السنين الأخيرة أن هبطت حصتها فى تجارة صادراتنا الى ٢,٥ ٪ تقريبا سنة ١٩٣١ بعد أن كانت ١٨,٢ ٪ فى المدة الواقعة بين سنى ١٩٢٠ — ١٩٢٤ ، أما فى السنين الأخيرة فقدارتفعت تلك النسبة ارتفاعا طفيفا فصارت ٤ ٪

وفى الجدول التالى مقادير وقيمة أهم البضائع الواردة من الولايات المتحدة والصادرة اليها فى سنى ١٩٣٦ — ١٩٣٧

أهم البضائع الصادرة والواردة

الأصناف	وحدة المقدار	المقدار		القيمة	
		سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧
فاكهة	طن	٥٤٨٦	٤٦٤٦	١٣٤٩١٩	١٠٨٦٥٦
دقيق قمح	«	٢٣٥٩	١٨٩٤	٢٦٢٤٧	٢٧١٦٤
جريش وسميذ من قمح لصناعة الأعجنة الغذائية ...	«	٩٥٨	١٠٣٤	١١٨٤٥	١٦٢٨٩
حاصلات المملكة النباتية الأخرى	قيمة	—	—	١٢٨٧٦	١٤٧٨٤
أسماك أخرى وأنشوفة	طن	١٤٣٣	٩٣١	٣٤٢٧٣	٢٤٠٨١
فواكه محفوظة	«	١٨١	٢٤٠	٥٢٩٩	٧٤٨٠
تبغ ورق عادى	«	٣٠٢	٣٠٢	٤٠١١٠	٣٨٢٥٩
مستحضرات ومنتجات غذائية أخرى	قيمة	—	—	٢٣٣٥٤	٣٠٧٤٠
أدوية ومستحضرات طبية	«	—	—	٢١٣٢٧	٢١٢٢٦
منتجات كيمائية	«	—	—	٨٢٥٢	١٤٩٦٨
أفلام سينما ناطقة	ك٠ص	٣٢٦٥	٣٦٧٢	١٨٣٧٤	٢٠٩٧٣
أسمدة	طن	٢٤٣٤٨	٣٠٦٣٥	١١٢٧٦٢	١٥٥٠٥٤
منتجات كيمائية وألوان وعطور وصابون وشمع...	قيمة	—	—	٥٨١٦٦	٦٤١٧٦
جلود ومصنوعات جلدية	«	—	—	٤٧٤٢٧	٣٧٠٣٠
كاوتشوك ومصنوعاته	«	—	—	٥٠٠٥٥	٤٠٥٦٣
خشب	طن	٤٣٤٢	٣١٠٢	٣٠٥٥٤	٢٤٢٩٤
الورق ومصنوعاته	قيمة	—	—	١٨٤٢٥	١٦٩٨٥
ملابس جاهزة وخردوات ومنسوجات أخرى ...	«	—	—	٥٥٥٥٧	٦٧٦١٢
معادن عادية ومصنوعات أخرى	«	—	—	١٣٢٧٤٩	٢٣٥٣٠٢
آلات سحب	عدد	١٦٤	٢٥٢	٣٧٩٦٢	٥٨١٧٩
راديو أجهزة استقبال	«	٩٠٤٦	٩٥٢٧	٥٦٩٣٤	٥٦١٤٨
آلات وأجهزة كهربائية أخرى	قيمة	—	—	٩٤٢٣٩	١٨٢٩٠٧
سيارات	عدد	٣٩٢٤	٤١٨٢	٥٣٦٩٤١	٦١٦١٥٤
وسائط النقل ولوازمها	قيمة	—	—	٥٩٦٧٥	٦٩٨٤٤
آلات كاتبة	عدد	١٨٣٦	٢٥٣٨	١٨٨٩٢	٢٤٧٦٣
آلات وأجهزة علمية وحسابية	قيمة	—	—	٢٦٧١٨	٢٩١٣٤
أصناف أخرى	—	—	—	١٢٦٥٨٠	١٤٠٤٤١
جملة قيمة الواردات				١٨١٠٥١٢	٢١٤٣٢٠٦

(تابع) أهم البضائع الصادرة والواردة

الأصناف	وحدة المقدار	المقدار		القيمة	
		سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧
الصادرات :					
مصارين ومثانات وكروش	عدد	١١	٥١	٣٩٨٥	٢٨٧١٦
أسفنج غير مجهز	كيلو	٤٣٨	١٠٧٤	١٤٧٦	٤٢٢٥
بصل	طن	١١٤٤	٢٩٨٤	٥٩٢٤	١٤٨١٩
أرز	»	٣٢٢	٥٠٠	٢١٦٢	٤٣٥٤
حناء	»	١٦٠	١٤١	٣٥٩٣	٣٧٤١
زيت بذرة قطن	»	٨٤٣١	٧٧٥٠	٢١٦٥٤٨	٢٠٦١٠٢
طحينة	»	٢١	٨٠	٥١٧	٢٢٠٥
شمع النحل	»	١٦٧	١٢١	١٩٧٦٢	١٤٢٧٦
خامات معدنية	»	٥٤٤٧٣	٣٢٤١٠	٤٠٦٥١	٢٢٩٢٦
ملح الطعام	»	٣٤٥٤	٧٦٧١	١١٩٠	٢٦٤٣
جلود خام	كيلو	٧٦٣٨٧	٦٨٣٤٠	٨٢٠٩	٦٨٦٨
جلود مدبوغة	»	٩٤٦٢٠	١٢٠٤٦٢	١٣٨٧٣	١٨٣٠٢
صوف خام	طن	١٩٤٦	٢١٩٦	١٢٦٥٢٥	١٤٢٧٤٣
قطن خام	قنطار	٢٦١١١٥	٢٥٧٧٤٩	٩٧١٣٦١	٩٩٤٦٦٠
خرق وكهنة	طن	٩٥٢٣	١٥٧٧٧	٤٥٠١٧	٧٤٥٠٨
ذهب خام سيائك...	جرام	—	٤٨٤٧٦٣١	—	١٠٦٨٩٣٦
أصناف أخرى		—	—	١٧٠٣٠	١٥٣٧٣
جملة قيمة الصادرات				١٤٧٧٨٢٣	٢٦٢٥٣٩٧

واذا استعرضنا البيانات المدوّنة فى الجدول السابق عن البضائع الأمريكية الواردة إلى القطر المصرى اتضح لنا أن أكثرها من الأصناف المصنوعة كالسيارات وعتارات الصودا الصناعية والآلات والأجهزة والمواد الكهربائية والمعادن العادية ومصنوعاتها وخلافه .

أما صادراتنا إلى الولايات المتحدة فأصنافها محدودة جدا أهمها القطن الخام وزيت بذرة القطن والبصل والصوف الخام والخرق والكهنة وفضلات المنسوجات والخامات المعدنية والجلود الخامة والمدبوغة وشمع عسل النحل ، أما ما عداها من الصادرات فضئيلة القيمة بيد أننا نجد فى الاحصاءات الجمركية الخاصة بالولايات المتحدة ما يدل على أنها استوردت فى عام ١٩٣٥ من بذر الكتان ٤٤٦,٥٤٠ طنا ، ومن الصوف الخام ٩١,٦٩٠ طنا ، ومن السمسم ٦٦,٣٩٠ طنا ، ومن زيت الفول السودانى ٣٦,٤٤٦ طنا ، ومن زيت بذرة القطن ٧٥,٦٠٨ طنا ، ومن البلح ٢٧,٣٠٠ طن ، ومن زيت السمسم ١٦٨ طنا ، هـذا ولم تساهم مصر فى هذه الأصناف التى لها مثيل فى الصادرات المصرية إلا بقدر قليل من زيت بذرة القطن والصوف الخام وزيت السمسم .

ومن ثم يرى أن هناك مجالا فسيحا أمام الحاصلات والمنتجات المصرية فى الأسواق الأمريكية.

اليابان

منذ فتحت اليابان أبوابها للتجارة مع البلاد الأجنبية ، وثبت تجارتها الخارجية وثبة منقطعة النظير .

فقد كانت قيمة مبادلاتها الخارجية سنة ١٨٦٨ — ٩,٥٠٠,٠٠٠ فرنكا ذهبيا فصعدت فى سنة ١٨٧٨ الى ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنكا ذهبيا وفى سنة ١٩٠٠ الى ١,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنكا ذهبيا ثم فى سنة ١٩١٣ الى ٣,٣٩٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنكا ذهبيا .

ومعظم النهضة الاقتصادية فى اليابان إن لم يكن كلها ، راجع الى صناعات النسيج على اختلافها .

وتربية دودة القز من أهم موارد اليابان ، فقد زاد انتاج الشرانق بنسبة أكثر من الضعف عما كان عليه قبل الحرب العظمى ، إذ ارتفع متوسط وزنها من ١٥٧ مليون كيلو (٤٣٪ من محصول العالم) فى المدة بين سنة ١٩٠٩ وسنة ١٩١٣ الى ٣٩٩ مليون كيلو فى سنة ١٩٣٠ (أى بنسبة ٧٩٪ من محصول العالم) لكن هذه الكمية أخذت فى التناقص فى السنوات التالية حتى وصلت فى سنة ١٩٣٦ الى ٣١١ مليون كيلو .

واليابان هى أولى بلاد العالم سواء فى انتاج الحرير أو تصديره ، والحرير الطبيعى يجئ فى المقدمة دائما . لكن صناعات القطن والصوف والحرير الاصطناعى أخذت تتقدم بجانبه خصوصا فى السنين الأخيرة .

وقد كان عدد الأنوال والمغازل فى سنة ١٩٠٨ : ١,٣٢٩,٠٠٠ نولا و٨٠٠٠ مغزلا فصارت فى يوليه سنة ١٩٣٧ : ١١,٨٨٠,٠٠٠ نولا و٨١,٢٠٩ مغزلا .

وبلغت المنسوجات القطنية الصادرة فى سنة ١٩٣٦ ٢,٧١٠,٠٠٠,٠٠٠ ياردة مربعة تقدر قيمتها بمبلغ ٤٨٨,٠٠٠,٠٠٠ ينا ، وهذه المنسوجات تصدر على الأخص الى الجهات الآتية : الهند البريطانية ، الهند الهولندية ، مصر ، الصين ، فى حين أنها قد بلغت فى سنة ١٩٣١ : ١,٤١٣,٧٨٠,٠٠٠ ياردة مربعة قيمتها ١٩٨,٧٣١,٥٧٢ ينا .

وقد زاد إنتاج خيوط القطن الى ما يجاوز الضعف فى مدى عامين إذ كانت فى سنة ١٩٣٤ ٩,٨٠٠,٠٠٠ ك . ج فصعدت فى سنة ١٩٣٦ الى ١٩,٩٢٠,٠٠٠ ك . ج .

ويؤخذ من الاحصاءات الجمركية اليابانية أن زيادة الواردات والصادرات فى سنة ١٩٣٦ عنهما فى سنة ١٩٣٥ كانت كما يأتى ، وذلك بصرف النظر عن هبوط قيمة الين :

الواردات : كانت قيمة الزيادة فيها ٢٨٧,٠٠٠,٠٠٠ ين أى ١١,٦ ٪ بالنسبة للسنة السابقة.

الصادرات : كانت قيمة الزيادة فيها ١٨١,٠٠٠,٠٠٠ ين أى ٧,٣ ٪ تقريبا بالنسبة للسنة السابقة .

وقد بلغ عجز الميزان التجارى فى سنة ١٩٣٦ : ١١٢,٠٠٠,٠٠٠ ين وكان فى سنة ١٩٣٥ ٦,٠٠٠,٠٠٠ وفى سنة ١٩٣٤ ١٣٨,٠٠٠,٠٠٠ ين

وبمقارنة التجارة الخارجية اليابانية سنة ١٩٣٦ بما يقابلها سنة ١٩٢٩ يتضح أنها نقصت بالنسبة للصادرات والواردات نحو ٥٣,٤ ٪ ورغم الهبوط الذى حدث أثناء السنوات الأخيرة ظلت اليابان شاغلة مركزا هاما فى التجارة العالمية بل زادت على ذلك فأخذت تجارتها الخارجية فى النمو السريع حتى فاقت بلادا كثيرة . وبينما كانت فى سنة ١٩١٢ الثانية عشرة فى ترتيب الدول وكان نصيبها ١,٨ ٪ فى المبادلات الدولية تقدمت فى سنة ١٩٣٦ فصارت السادسة وصارت حصتها ٣,٦٧ ٪ أى صارت بعد كندا مباشرة وقبل بلجيكا .

وقد وافق البرلمان فى يونيه سنة ١٩٣٦ على قانون يقضى بتركيز جزء عظيم من عمليات التصدير فى أيدى الهيئات النقابية تحت مراقبة السلطات الحكومية ، وتقرر فى يناير سنة ١٩٣٧ نظام مراقبة العملة لتسهيل عمليات المبادلة التجارية مع الخارج وروعى فى هذا النظام ما قد يحدث أثناء العام من زيادة الضرائب الجمركية .

وتتكون ثلاثة أرباع الصادرات اليابانية من صناعتى الحرير والنسيج إذ يبلغ الحرير الخام ١٤,٩ ٪ منها والمنسوجات القطنية ١٨,٥ ٪ والمنسوجات الحريرية ٨,٢ ٪ وتجئ بعد ذلك : خيوط القطن فضلات الحرير . الخردوات ؛ أما الربع الأخير فيتكون من عدة أصناف أهمها : الأسماك المحفوظة الفخار ، القيشانى ، الفحم ، الورق الخ .

ويبلغ القطن الخام نحو ٣١ ٪ من واردات اليابان تليه : موادصناعة الحديد ، الآلات ، المواد المعدنيـة ، الحبوب والبقول ، ثم الصوف والمواد الكيمائيـة والعقاقير ومواد الصيدلة والكسب والحبوب الزيتية والخشب الخ .

وإذا نظرنا إلى المبادلات اليابانية مفضلين الأهم من المنتجات على المهم منها وجدنا أن اليابان تستورد من المواد الغذائية والمشروبات ما يبلغ ٢٥,٩ ٪ من مجموع وارداتها و٥٥,٧ ٪ من المواد الخام ونصف مصنوعة ونحو ١٦,٧ ٪ مصنوعات ؛ وتتكون صادراتها من ٨,٩ ٪ مواد غذائيـة ومشروبات و٢٧,١ ٪ مواد خامة ونصف مصنوعة ونحو ٥٦,٩ ٪ مصنوعات .

والولايات المتحدة هى الآن أكبر مصدر لليابان وتصدر إليها نحو ٣٠,٧ ٪ من مجموع وارداتها وقد كانت الهند البريطانيـة فى سنة ١٩١٣ أولى البلاد المصدرة لليابان فأصبحت الآن الثانيـة فى الترتيب قبل الصين وتصدر نحو ١٣,٦ ٪ من مجموع الواردات اليابانية .

والصين واستراليا هما على التعاقب الثالثـة والرابعـة وقد كانت حصة الأولى فى سـنة ١٩٣٦ ١٣ ٪ والثانية ٦,٦ ٪ وبريطانيا العظمى ، وقد كانت الثانية فى سنة ١٩٢٥ تأخرت بعد ذلك حتى صارت فى سنة ١٩٣٦ السابعة وكانت حصتها ٢,٦ ٪ بعد ألمـانيا والهند الهولندية وقد كانت حصة الأولى ٤,٢ ٪ والثانية ٤,١ ٪ ثم تجئ بعد ذلك كندا ، مصر ، الملايو ، وجزائر الفليبين كنج تونج ، الأرجنتين .

والولايات المتحدة من أهم البلاد التى تستورد بضائعها من اليابان إذ تستورد من الصادرات اليابانية نحو ٢٢ ٪ .

وظلت الصين شاغلة للمكان الثانى بعد الحرب كما كانت قبلها ولكنها الان تخلت عنه وشغلته كنج تونج ، وكانت حصة كنج تونج فى سـنة ١٩٣٦ : ١٢,٩ ٪ ، أما الصين فقـد نقصت حصتهـا من ٢٠ ٪ وصارت فى سـنة ١٩٣٦ ١١,٥ ٪ ، وتشـغل الهند الانجليزية المكان الرابع وحصتها ١٠,١ ٪ ثم بريطانيـا العظمى (٥,٥) ، الهند الهولندية (٤,٨ ٪) ، أستراليـا (٢,٦ ٪) ، الملايو (٢,٢ ٪) .

وعلى الرغم من أن حصة مصر فى تجارة اليابان الخارجية متواضعة ، أخذت المبادلات اليابانية المصرية تنمو بسرعة نموا يشمل الصادرات والواردات معا .

ويلاحظ على الأخص هذا النمو السريع منذ سنة ١٩٢٨ فقد زاد نصيب مصر فى الصادرات اليابانية من ١,٢ ٪ وفى سنة ١٩٢٨ الى ٣,٤ ٪ فى سنة ١٩٣٤ لكنه عاد فنزل فى السنتين التاليتين الى ٢,٢ ٪ و ١,٥ ٪ على التوالى .

وعلى عكس ذلك كان نصيب مصر من واردات اليابان خلال السنين الأخيرة أقل ارتفاعا لأنه ارتفع فقط من ٠,٩ ٪ فى سنة ١٩٢٨ الى ١,٧ ٪ فى سنة ١٩٣٦

والجدول الآتى يبين قيمة الواردات والصادرات الوطنية والأجنبية وكذلك حالة الميزان التجارى بين اليابان ومصر أثناء السنوات الخمس الأخيرة وذلك مع مقارنتها بمتوسط الخمس السنوات من سنة ١٩٢٤ الى سنة ١٩٢٨ وهى الفترة التى سبقت الأزمة الاقتصادية العالمية .

الحركة التجارية بين مصر واليابان

القيمة مبينة بآلاف الجنيهات المصرية

السنين	قيمة الواردات			قيمة الصادرات الوطنية والأجنبية			الميزان التجارى
	القيمة	الرقم القياسى	٪ (١)	القيمة	الرقم القياسى	٪	
متوسط ١٩٢٤ — ١٩٢٨	١١٣٨	١٠٠	٢,٢	١٧٦١	١٠٠	٣,٢	+ ٦٢٣
١٩٣٣	٢٨٧٣	٢٥٢,٥	١٠,٧	١٤١٠	٨٠,١	٤,٩	— ١٤٦٣
١٩٣٤	٣٤٤٤	٣٠٢,٧	١١,٨	٢٧٥٢	١٥٦,٣	٨,٩	— ٦٩٢
١٩٣٥	٣٨٦٩	٣٤٠,١	١٢,٠	١٨٣٩	١٠٤,٤	٥,٣	— ٢٠٣٠
١٩٣٦	٢١٧٨	١٩١,٥	٦,٩	٢٥٤٥	١٤٤,٥	٧,٧	+ ٣٦٧
١٩٣٧	١٥٣٩	١٣٥,٣	٤,٠	٢٤٧٢	١٤٠,٤	٦,٤	+ ٩٣٣

ولا جدال فى أن تجارة اليابان مع مصر قد اتسع نطاقها وتقدمت تقدما سريعا بالنسبة لأهم البلاد خصوصا فيما يتعلق بقيمة وارداتنا ، ففى الفترة الواقعة بين عامى ١٩١٣ و ١٩٢٢ صعد ما يخص اليابان فى قيمة الواردات المصرية من ٣ الى ١٣ فى الألف ثم ما زال يتصاعد تدريجا حتى وصل فى سنة ١٩٣٥ الى ١٢٠ فى الألف ولكنه عاد فهبط فى ستى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ الى ٦٩ ثم الى ٤٠ فى الألف وكانت نسبة الصادرات الى اليابان تتراوح بين ٢٢ و ٢٣ فى الألف أثناء المدة من سنة ١٩١٣ الى سنة ١٩٢٢ فصعدت فى سنة ١٩٣٤ الى ٨٩ فى الألف والى ٥٢ فى الألف سنة ١٩٣٥ ثم الى ٧٧ و ٦٤ فى الألف فى ستى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ .

(١) حصة اليابان من المجموع العام .

وكانت اليابان سنة ١٩١٣ تكاد تكون الأخيرة بين البلاد الموردة الى مصر ثم كانت الثامنة سنة ١٩٢٩ ثم تقدّمت فصارت الخامسة سنة ١٩٣١ ثم الثانية سنة ١٩٣٥ أى بعد بريطانيا العظمى وقبل ألمانيا وإيطاليا . وبحسب القيمة المطلقة صعدت قيمة البضائع التى تستوردها مصر من اليابان من ٧١,٠٠٠ ج.م فى سنة ١٩١٣ و١,١٣٨,٠٠٠ ج.م فى متوسط سنى ١٩٢٤ و ١٩٢٨ الى ٣,٨٦٩٠٠٠ ج . م سنة ١٩٣٥ أى أنها زادت ٥٥ مثلا فى حين أن صادراتنا الى اليابان لم تزد أثناء المدة المذكورة إلا على الوجه الآتى :

٧١٩,٠٠٠ ج . م سنة ١٩١٣ و ١,٧٦١,٠٠٠ ج . م متوسط سنى ١٩٢٤ — ١٩٢٨ و ٢,٧٥٢,٠٠٠ ج . م سنة ١٩٣٤ أى أن الزيادة كانت تعادل ٧٨ ٪ بالنسبة لسنة ١٩١٣ و ٥٦,٣ ٪ بالنسبة لمتوسط سنى ١٩٢٤ — ١٩٢٨

يرى من هذا أن المبادلات التجارية بين اليابان ومصر تابعت الزيادة حتى سنة ١٩٣٥ فيما تتعلق بالواردات والى سنة ١٩٣٤ فيما يتعلق بالصادرات . وفى السنوات التى تلت ذلك تغير الموقف فهبطت قيمة ما استوردته مصر من اليابان من ٣,٨٦٩,٠٠٠ ج . م وهو المقدار الذى وصلت اليه فى سنة ١٩٣٥ الى ٢,١٧٨,٠٠٠ ج . م سنة ١٩٣٦ والى ١,٥٣٩,٠٠٠ ج . م سنة ١٩٣٧ أى نحو ٦٠,٣ ٪ بالنسبة لسنة ١٩٣٥ . أما الصادرات فقد حدث فيها العكس لأنها قد نزلت قيمتها من ٢,٧٥٢,٠٠٠ ج .م سنة ١٩٣٤ الى نحو ١,٨٣٩,٠٠٠ سنة ١٩٣٥ ثم عادت الى الزيادة فى سنتى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ فكانت فى الاولى ٢,٥٤٥,٠٠٠ ج . م وفى الثانية ٢,٤٧٢,٠٠٠ ج . م أى بنسبة ٣٤,٤ ٪ عما كانت عليه سنة ١٩٣٥

وقد كانت كفة مصر فى الميزان التجارى هى الراجحة . أما أثناء السنوات الأخيرة فقد أخذت كفة الميزان تميل الى اليابان بشكل واضح . ففى سنتى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ وحدهما سجل الميزان التجارى زيادة فى جانب مصر كان مقدارها فى الأولى ٣٦٧,٠٠٠ ج.م وفى الثانية ٩٣٣,٠٠٠ ج.م تقابل ذلك زيادة فى سنى ١٩٣٣ و ١٩٣٤ و ١٩٣٥ فى مصلحة اليابان كان مقدارها فى الأولى ١,٤٦٣,٠٠٠ ج.م وفى الثانية ٦٩٢,٠٠٠ ج.م وفى الأخيرة ٢,٠٣٠,٠٠٠ ج . م . وترجع الزيادة الكبيرة فى وارداتنا من اليابان الى ما نشتريه من المنسوجات اليابانية المختلفة ، تلك المنسوجات التى كانت قيمتها فى سنة ١٩١٣ : ٤٩,٥١٨ ج.م فصعدت فى سنة ١٩٢٦ الى ٧٠٠,٤٦٧ ج.م ثم الى ٣,٤١٩,٤٢٦ ج . م سنة ١٩٣٥ بعد أن كانت ٧٤١,٠٠٠٠ سنة ١٩٣١ لكنها عادت فنزلت سنة ١٩٣٦ و ١٩٣٧ الى ٨٩٥,٠٠٠ و ٢٧٦,٠٠٠ على التوالى .

وفى الجدول الآتى بيان بكميات وأثمان أهم البضائع المستوردة من اليابان والمصدرة اليها أثناء عامى ١٩٣٦ و١٩٣٧ .

الأصناف	وحدة المقدار	المقدار		القيمة	
		١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٧
الواردات :					
شاى	ك٠ص	٤٠٢٢١٦	٤٩١٩٠٥	٢١٩٨٢	٣١١٢٩
زيوت وشحوم	قيمة	—	—	٥٢٨٦٤	٩٩٣٩٤
سالمن وسردين وتونة وأسماك محفوظة	ك٠ص	٤٧٢٤٢٦	١٥٢٦٤٦٥	١٤٧٤٢	٣٩٣٦٧
تبغ ورق عادى	«	١٤٧٥٢٦٤	١٤٩٧٧٤١	١٢٤٤٥٩	١١٦٥١٧
منتجات غذائية ومشروبات وسوائل	قيمة	—	—	٧٥٩٢	٨٠٢٩
منتجات كيمائية وأفرباذينية	«	—	—	١٨٧٧٩	٨٣٧٨
جلود ممركشة وحقائب يد للسيدات	«	—	—	٢٩٢٣	٧٨٧١
كاوتشوك ومصنوعاته	«	—	—	٣٧٣٠	٥٤٤٩
أخشاب وفلين ومصنوعاتها	«	—	—	٦٣٦٤	٥٩٦١
الورق واستعمالاته...	«	—	—	١٠٢٣	١٨١٢
غزل حرير طبيعى	ك٠ص	١٢٤٤٨٢	٢٠٦٦٢٩	٦٨٥٤٢	١٠١٩٤٨
« « اصطناعى	«	٥٤٤٧٧٧	٢٣٠٩٣١	٤٩٣٠٠	٢٩٧٠٩
منسوجات حريرية	«	٩٠٥٧٩٨	٣٣٧١٥٢	٢٧٩٠٦٠	٢١٠٣٩١
« صوفية...	«	٥٢٧٤٦٧	٥٠١٩٤٦	٢٣١٨٨٨	٢٥٥٦٥٩
« قطنية	«	٩٧٢٤٩٧٧	٢٤٤١٨٦٦	٨٩٥٢٧١	٢٧٥٩٩٣
« شغل السنارة...	قيمة	—	—	٥٤٨٥٠	٤٦٧٤٦
مواد النسيج ومنسوجات أخرى	«	—	—	٩٨٠٣٣	٦٦٣٢٧
مداسات من نسيج نعالها من كوتشوك ملصوقة ...	زوج	٤٨٧٩٢٩	٥٠٠٠٠٥	١٩١٤٧	٢١٣٤١
مصنوعات من صينى مزخرفة بألوان متعددة	قيمة	—	—	٣٦٥٩٦	٢٨٤٠٣
كوبات وأقداح زجاج ونصف كرستال...	ك٠ق	٧٨٧٣٨	٦١٣٠١٨	١٦٠٨	١٢٤٣٥
مصنوعات من أحجار ومواد معدنيـة وخزف وزجاج	قيمة	—	—	٢٢٧٢٥	٢٣٤٣٣
معادن عادية ومصنوعاتها	«	—	—	٤٧٢٩٢	٤٢٤٤٧
آلات وأجهزة وأدوات كهربائية	«	—	—	١٦٩٥٥	١٢١٩٥
وسائط النقل	«	—	—	٨٠٥٥	٩٤١٠
آلات وأجهزة علمية	«	—	—	٨١١٨	٨٣١٥
لعب من جميع الأنواع للأولاد	«	—	—	٣٩٤٣٣	٢٣٧٩٧
أصناف من موادعادية متنوعة للتزيين والاستعمال الشخصى	«	—	—	١٦٥٥٧	١٧٩٥٩
أصناف أخرى	«	—	—	٣٠٤٥٠	٢٨٧١٠
جملة قيمة الواردات		—	—	٢١٧٨٣٣٨	١٥٣٩١٢٥

الأصناف	وحدة المقدار	القيمة		المقدار	
		١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٧
الصادرات :					
قطن	قنطار	٧٣٤١٧٦	٦٩٤١٤٠	٢٢٣٨٦٦٨	٢١٩١٨٩١
فوسفات الجير الطبيعى	طن	٣٢٤٣٥٧	٣١١٩٩٦	٢٥١٤٢	٢١٥٥٦٥
ملح عادى	»	٨٥٠٣٩	١٤٧٤٦٣	٤١٣٧٧	٥٤٧٥٧
جبس حجر	»	١٨٥٠٠	٣٢٠٠	٨٧٥٠	٣٢٠٠
نفاية غزل قطن	»	—	٥٢	—	١٦٢١
سجاير	ك.ص	٨٥٧	٦٠٢	٨٢١	٤٤٨
أصناف أخرى	قيمة	—	—	٢٢١	٥٢٥
جملة قيمة الصادرات		—	—	٢٥٤١٣٧٩	٢٤٦٨٠٠٧

والأنواع الرئيسية التى تستوردها مصر من اليابان تكاد تنحصر فى ثلاث فئات الأولى هى الخيوط والمنسوجات المختلفة وقد كانت نسبة ما استورد منها فى سنة ١٩٣٧ : ٦٤,١ ٪ من المجموع والثانية أوراق التبغ وكانت نسبته فى العام المذكور ٧,٦ ٪ من المجموع والفئة الثالثة هى الشحوم والزيوت وقد بلغ ما استورد منها ٦,٤ ٪ .

وسجلت أرقام الصادرات المصرية الى اليابان منذ سنة ١٩٣٦ ميلا الى الصعود فقد زادت قيمة هذه الصادرات من ١,٨٣٩,٠٠٠ ج . م فى سنة ١٩٣٥ الى ٢,٥٤٥,٠٠٠ ج . م فى سنة ١٩٣٦ ولكنها عادت فنزلت فى سنة ١٩٣٧ الى ٢,٤٧٢,٠٠٠ ج . م . وكانت صادراتنا الى اليابان فى عامى ١٩٣٦ و١٩٣٧ تزيد على وارداتنا منها بمقدار ١٦,٨ ٪ فى العام الأول و٦٠,٦ ٪ فى العام الثانى ورغم هذه الزيادة الهامة لا تزال صادراتنا الى اليابان أقل كثيرا مما تستطيع أن تستهلكه الأسواق اليابانية والواقع أننا إذا استثنينا القطن الخام الذى تبلغ نسبة الصادر منه ٨٨,٨ ٪ وفوسفات الجير ونسبته ٨,٧ ٪ وجدنا أن باقى البضائع التى تصدرها مصر الى اليابان لا تتجاوز نسبة ٢,٥ ٪ بالنسبة للمجموع .

ومع هذا فاليابان فى سنة ١٩٣٧ تشغل المكان الأول فى استيراد الفوسفات من مصر وتبلغ كمية ما اشترته من هذا الصنف ٣١١,٩٩٦ طنا ونسبته ٦٩,٧ ٪ من مجموع ما صدّرته مصر من الصنف المذكور ، وايطاليا واليونان وترتيبهما بالنسبة لاستيراد هذا الصنف الثانية والأخرى الثالثة لم يزد نصيبهما على التوالى عن ١٠ ٪ و ٥,٢ ٪ .

أما صادرات مصر الى اليابان من القطن فقد نقصت فى سنة ١٩٣٦ نحو ٤٠,٠٣٦ قنطارا وما قيمته نحو ٤٦,٧٧٧ ج . م بالنسبة لسنة ١٩٣٧ فى حين أن اليابان تحتل مركزا ممتازا بين الدول التى تشترى منا القطن وتأتى الرابعة فى الترتيب ولايسبقها سوى انجلترا وفرنسا وألمانيا ومع ذلك يتبين من الاحصاءات الجمركية اليابانية أن كميات القطن المصرى التى تستهلكها معامل الغزل اليابانية قليلة جدا بالنسبة لما تستهلكه البلدان الأخرى من أقطان الولايات المتحدة الأمريكية والهند البريطانية وهما تصدران إلى اليابان من القطن تسعة أعشار ماتستهلكه مغازلها منه .

وفى الجدول التالى بيان الأصناف التى استوردتها اليابان فى أعوام ١٩٣٤ — ١٩٣٦ وهى من الأصناف التى تهم مصر بصفة خاصة .

كمية وقيمة البضائع التى تستوردها اليابان

	١٩٣٤			١٩٣٥			١٩٣٦		
	الوزن (١)	القيمة		الوزن (١)	القيمة		الوزن (١)	القيمة	
		(٢)	٪		(٢)	٪		(٢)	٪
قح	٨ر١٥٥	٤١	١ر٨	٧ر٤١٧	٤٣	١ر٧	٥ر١٧١	٣٤	٠ر٢
أرز	١١٦	١	—	٦٥٥	٣	٠ر١	٩٢٣	٥	٠ر٢
سكر	١ر٧٣٢	١٠	٠ر٤	٢ر٣٤٢	١٣	٠ر٥	٣ر٦٠٠	٢١	٠ر٨
جلود	٤٢٩	٢١	٠ر٩	٥٢٢	٢٦	١ر١	٥٢٦	٣٠	١ر١
كسب	١٣ر١١٤	٤٢	١ر٨	٩ر٦٠٢	٣٩	١ر٦	٨ر٧٨٣	٣٦	١ر٣
صوف خام	١ر٣٧٣	١٨٦	٨ر٢	١ر٨٤١	١٩٢	٧ر٨	١ر٦٤١	٢٠١	٧ر٣
قطن خام	١٣ر٥٥٥	٧٣١	٣٢ر١	١٢ر٢٨٤	٧١٤	٢٩ر٠	٥ر٢١١	٨٥٠	٣٠ر٩
ألياف أخرى نباتية ...	١ر٨٤٨	٢٧	١ر٢	١ر٩٩٥	٢٨	١ر١	٢ر١٥٨	٣٧	١ر٣
خيوط صوف	٧	٢	٠ر١	٨	٢	٠ر١	٧	٢	٠ر١
أنواع أخرى	—	١٢١٦	٥٣ر٥	—	١٤٠٦	٥٧ر٠	—	١ر٥٣١	٥٥ر٨
المجموع	—	٢ر٢٧٧	١٠٠	—	٢ر٤٦٦	١٠٠	—	٢ر٧٥٣	١٠٠

(١) مقدرة بملايين البيكول (البيكول = ٦٠ كيلوجراما) .

(٢) مليون الين

يستنتج من الجدول السابق أن أكثر من ٤٥ ٪ من قيمة البضائع التى تستوردها اليابان تتكون من أصناف لها مثيل فى الصادرات المصرية وذلك مع إغفال ذكر بعض البضائع التى رأينا أن ندرجها تحت بند (بضائع أخرى) وهذه البضائع سنذكرها على حدة فى البيان الآتى مع كميات ما استورد منها فى عام ١٩٣٥

أذرة	١٠٦٠٥٠	طن
سمسم...	٢٣٠٦٠	»
فول سودانى	١١٤٧٠	»
بذرة القطن	١٠٢٤٥٠	»
زيت بذرة القطن	٢٩٥٥	»

ومما تقدم من الأرقام يستطيع القارىء أن يدرك أن اليابان سوق قابلة لكميات كبيرة من المنتجات المصرية وأن صادراتنا اليها فى الوقت الحاضر تكاد تنحصر فى صنفى القطن الخام وفوسفات الجير الطبيعى .

اليونان

اليونان بلد زراعى و إذا رجعنا إلى السنوات التالية للحرب العظمى وجدنا أن أهم صادراتها كانت : النبيذ ، والزبيب ، والدخان ، وعقب ذلك اهتمت الحكومه بتوسيع نطاق الانتاج الزراعى ، فبلغت المساحات المزروعة فى اليونان سنة ١٩٣٥ ٢,١٩٠,٩٥٠ هكتارا أى (٥,٢١٤,٤٦٠ فدانا) مقابل ٢,١٤٤,٤٩٥ هكتارا أى (٥,٢٠١,٥٠٠ فدان) فى سنة ١٩٣٤ أى ١,٥٤٤,٦٢٩ هكتارا أى (٣,٦٧٦,٣٠٠ فدان) فى سنة ١٩٢٩ و بلغت نسبة الزيادة فى المساحات المزروعة فى عام ١٩٣٥ بالنسبة إلى ما كانت عليه فى عام ١٩٢٩ نحو ٤١,٨ ٪ وتشمل هذه الزيادة بوجه خاص زراعات القمح والخضر والقطن والعنب سواء المعد منه للمائدة أو لاستخراج النبيذ .

ويشغل القطن المرتبة الثالثة بين الأصناف التى أخذت اليونان تتوسع فى إنتاجها ، إذ أنه يلى القمح والبطاطس مباشرة .

ولم يؤد التوسع فى زراعةالقطن إلى تقدم صناعة النسيج فحسب بل كان من جرائه أن نقصت المبالغ الباهظة التى كانت تدفعها اليونان سنويا إلى الخارج ثمنا لما تستورده من القطن الخام ، و إذا رجعنا إلى الاحصاءات الجمركية اليونانية السنوية لاحظنا أن جملة ماصرف ثمنا للقطن الخام قد هبط إلى ١٢٨ مليونا من الدرخمات سنة ١٩٣٦ بعد أن بلغ ٧٥٠ مليونا فى سنة ١٩٣٢

ألا أنه بالرغم من أن واردات القطن فى اليونان قد نقصت بما يقرب من ٥٦ ٪ سنة ١٩٣٦ عما كانت عليه فى عام ١٩٣١ فان نصيب مصر من تلك الواردات قد ارتفع فى خلالها من ٣,٦ ٪ تقريبا فى سنة ١٩٣١ إلى ٢٤,٦ ٪ فى سنة ١٩٣٦ إذ زاد تدريجيا مقدار القطن المحلوج الصادر من مصر الى اليونان الى أن بلغ فى عام ١٩٣٦ نحو ١٠٠٦ طن أى قرابة ثلاثة أمثال ما كان عليه فى سنة ١٩٣١ حين لم يتجاوز ٣٦٤ طنا .

وقدظل تقدم التجارة الخارجية فى اليونان بطيئا حتى الحرب العظمى إذ لم تتجاوز قيمتها ٢٩٦ مليون دراخمة ذهبية فى سنة ١٩١٣ ولكن على أثر التغييرات الأساسية التى حدثت فى البلاد من جراء الحروب، اتسعت دائرة أراضيها وزاد عدد سكانها فترتب على ذلك تعديل كبير فى أحوال البلاد فما جاءت سنة ١٩٣٦ حتى بلغت قيمة التجارة الخارجية ٨٠٥٥ مليون دراخمة بعملة الذهب خص الواردات منها ٤٩٧٣ مليونا والصادرات ٣٠٨٢ مليونا ، لكن تجارة اليونان أخذت فى نقصان كبير منذ سنة ١٩٢٩ كما يتضح من المقارنة بينها وبين سنة ١٩٣٦ إذ هبطت قيمة الواردات فى تلك المدة من ١٣,٢٧٦ مليون دراخمة بعملة الذهب إلى ٤,٩٧٣ مليونا بنقص يعدل ٨,٣٠٣ مليون دراخمة أى بنسبة ٦٥ ٪ وهبطت قيمة الصادرات كذلك من ٦٩٦٠ مليون دراخمة بعملة الذهب إلى ٣,٠٨٢ مليونا بنقص يعدل ٣,٨٨٨ مليونا أى بنسبة ٥٦,٧ ٪

وكانت اليونان قبل الحرب العظمى تستورد بضائعها من البلدان الرئيسية الآتية بحسب ترتيبها : بريطانيا العظمى ، روسيا ، النمسا والمجر ، ألمانيا ، فرنسا ، ثم ايطاليا . وفى عام ١٩٣٦ فازت ألمانيا بالمكانة الأولى بنسبة ٢٢,٦ ٪ و بريطانيا العظمى والولايات المتحدة بالمركزين الثانى والثالث لكل منهما على التوالى بنسبة ١٦ ٪ للأولى و ٧,٢ ٪ للثانية و يوغوسلافيا بالمركز الرابع بنسبة ٥,٩ ٪ تليها كندا بنسبة ٥,٧ ٪ ورومانيا بنسبة ٥,٤ ٪ واتحاد جمهوريات روسيا السيوفيتية بنسبة ٤,٧ ٪ ثم النمسا ومصر وهولندا وتشيكوسلوفا كيا الخ .

وكان فى مقدمة عملاء اليونان المستوردين قبل الحرب العظمى : بريطانيا العظمى، فرنسا ، النمسا والمجر ، ألمانيا ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، و بعد أن كانت ألمانيا تشغل قبل الحرب العظمى المكان الرابع صارت تشغل فى عام ١٩٣٦ المكان الأول إذ تستنفد ٣٦,٤ ٪ من الصادرات اليونانية، وتليها فى المرتبة الثانية الولايات المتحدة وحصتها من الصادرات ١٤,٣ ٪ فبريطانيا العظمى ١٢,٢ ٪ ورومانيا ٣,٦ ٪ وهولندا والسويد ٣,٢ ٪ لكل منهما ، و يوغوسلافيا ٣,١ ٪ ثم مصر وتشيكوسلوفا كيا وغيرها .

وكان مركز مصر الرابع عشر فى تجارة الواردات اليونانية عام ١٩٣٦ والعاشرة فى تجارة الصادرات ، وتراوحت نسبة البضائع المصرية المصدرة صوب اليونان فى سنى ١٩٢٩ — ١٩٣٦ بين ١,٠٪ و ٢,٠٪ من اجمالى الواردات اليونانية ، أما مادخل مصر من الصادرات اليونانية اليها فيزيد فى الأهمية إذ تراوح فى المدة نفسها بين ٢,٧٪ و ٤,٦٪ من اجمالى صادرات اليونان.

و بالرغم من أن مصر واليونان سجلتا خلال السنين الأخيرة تحسينا ملموسا فى نواحيهما الرئيسية الاقتصادية إلا أن الكساد المتزايد الذى أصيب به التبادل الدولى من جراء استمرار الأزمة من جهة وتراكم الصعاب وازدياد القلق والاضطراب فى العلاقات التجارية الدولية من جهة أخرى كان كما يتضح من الجدول الآتى سببا فى حدّ العلاقات المتبادلة بين الدولتين وأسفر عن نتائج فى غير صالحهما :

الحركة التجارية بين اليونان ومصر

(القيمة مقدّرة بآلاف الجنيهات المصرية)

السنة	الواردات		الصادرات الوطنية والصادرات الأجنبية		الميزان
	القيمة	الرقم القياسى	القيمة	الرقم القياسى	(القيمة)
	جنيه مصرى		جنيه مصرى		
متوسط ١٩٢٤ — ١٩٢٨	٨٤٢	١٠٠	٤١٠	١٠٠	— ٤٣٢
١٩٣٣	٦٧١	٧٩,٥	٢٧٧	٦٧,٦	— ٣٩٤
١٩٣٤	٦٤٠	٧٥,٨	٢٥٥	٦٢,٦	— ٣٨٥
١٩٣٥	٥٢٨	٦٢,٥	٣٧٥	٩١,٥	— ١٥٣
١٩٣٦	٤٥٦	٥٤,٠	٣٩٠	٩٥,٢	— ٦٦
١٩٣٧	٤٩٣	٥٨,٤	٤٧٨	١١٦,٧	— ١٥

وكان الميزان التجارى بين مصر واليونان راجح الكفة دائما لصالح الثانية لكن أخذت قيمة البضائع اليونانية الواردة الى مصر تنقص تباعا حتى بلغت نسبة هذا النقص فى عام ١٩٣٧ نحو ٤١,٦ ٪ من متوسط قيمتها فى الفترة الخماسية لسنى ١٩٢٤ — ١٩٢٨ ، وهذا ناتج بنوع خاص من الهبوط الملموس الذى طرأ منذ عدة سنوات على قيمة الدخان الورق، فقد استورد من هذا الصنف فى سنة ١٩٢٦ ماقيمته ٤٥١,٠١٢ جنيها مصريا لكن وارداته صارت بعدئذ فى طريق الهبوط المستمر حتى بلغت ١١٧,٢٤٧ جنيها مصريا فى سنة ١٩٣٧ بعجز قدره ٧٤,١ ٪ ، كذلك نقصت قيمة واردات الجبن والفواكه الغضة خلال تلك المدة بنسبة النصف والثلثين على التوالى وهبطت واردات النبيذ من ١٦٥,١١٢ جنيها مصريا فى سنة ١٩٢٩ الى ١٩,٣٠١ جنيها مصريا و ١٦,٩٠٨ جنيها مصريا على التوالى فى سنتى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ ، وقد شمل النقص الزيتون والصابون العادى إذ هبطت قيمة وارداتهما من ١١٦,٤٨٩ جنيها مصريا الى ٣٠,٧٣٢ جنيها مصريا على التوالى من سنة ١٩٣١ الى ٦٥,٣٩٤ جنيها مصريا و ١,٩٨٥ جنيها مصريا فى سنة ١٩٣٧ ومما تجدر ملاحظته أن نقص قيمة واردات الزيتون ناشئ عن هبوط أسعارها بنوع خاص فقد كانت نسبة الهبوط فى القيمة ٤٤ ٪ بينما لم يتجاوز النقص فى المقدار ٢٨,٦ ٪ أما الزيت الذى يصنع منه الصابون وزيت الزيتون فقد زادت وارداتهما من ٦٧٢ جنيها مصريا و ١١,٣٨١ جنيها مصريا لكل منهما على التوالى فى سنة ١٩٢٨ الى ١١,٥٣٣ جنيها مصريا و ٢١,٢١٠ جنيها مصريا فى سنة ١٩٣٧

وقد زاد الوارد من سوبر فوسفات الجير زيادة كبيرة فبعد أن كانت قيمته فى عام ١٩٣٦ تعدل ١٨,٦٦٠ جنيها مصريا صارت فى عام ١٩٣٧ نحو ٤٢,٠١٩ جنيها مصريا ، واللوز ارتفعت قيمة المستورد منه كذلك فبعد أن كانت ٦,١٥٢ جنيها مصريا فى عام ١٩٣١ صارت ٢١,٦١١ جنيها مصريا فى عام ١٩٣٧

أما صادرات مصر الى اليونان فكانت عرضة لتغييرات هامة خلال السنين الأخيرة إذ نقصت قيمتها فى عام ١٩٣٢ نحو ٤٤,٦ ٪ بالنسبة لمتوسط السنوات الخمس ١٩٢٤ — ١٩٢٨ لكن الحالة تحسنت تحسنا ملموسا فى السنوات الخمس التالية وبخاصة فى عام ١٩٣٧ ، وكان للزيادة الكبيرة التى

سجلتها صادراتنا فى عام ١٩٣٧ وهى زيادة تعدل ٨٨,٠٠٠ ج . م عما كانت عليه الصادرات فى عام ١٩٣٦ أكبر الأثر فى تعديل الموقف وتحسينه بنحو ١٦,٧ ٪ عما كان عليه فى الفترة الخماسية السالفة الذكر . بيد أنه رغما عن هذا الفارق لصالح مصر فقد اعتور النقص أصنافا عديدة من الصادرات المصرية صوب اليونان فهبطت قيمتها هبوطا كبيرا . فبذرة القطن وكانت قيمتها فى عام ١٩٢٩ تعدل ٤٠,٤٥٥ جنيها مصريا هبطت فى عام ١٩٣١ الى ١,٤٨٣ جنيها مصريا ثم عاودها الارتفاع فصارت ٥,٣٧٨ جنيها مصريا و ٨,٧٨٢ جنيها مصريا فى عامى ١٩٣٤ و ١٩٣٥ على التوالى ثم اعتراها الهبوط ثانية فى عام ١٩٣٦ فأضحت ١,٧٦٥ جنيها مصريا . كذلك زيت بذرة القطن فبعد أن كانت قيمة المصدر منه ٤٧,٥٠٩ جنيهات مصرية فى عام ١٩٢٧ هبطت الى ٥٠٥ جنيهات مصرية فى عام ١٩٣١ والى لا شيء فى عامى ١٩٣٥ و ١٩٣٦ إلا أنها عادت الى الظهور فارتفعت الى ٤٨,٠٩٧ جنيها مصريا فى عام ١٩٣٧

أما الكميات المصدرة من الأذرة والقمح والتى بلغت قيمتها على التوالى فى عام ١٩٢٨ ١٢٥,٢٧٦ جنيها مصريا و ٢٠,٠٦٩ جنيها مصريا اختفت من قائمة الصادرات المصرية منذ عام ١٩٣١

أما السمسم وكانت قيمة المصدر منه ١٣,٨٦٢ جنيها مصريا فى عام ١٩٢٨ فقد هبطت تدريجيا خلال السنين التالية الى أن صارت ٢٧٦ جنيها مصريا فى عام ١٩٣٥ ولا شيء فى عامى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ والبطاطس من ٢٠,٤٨٣ جنيها مصريا فى عام ١٩٣١ الى ١٢٩٦ جنيها مصريا فى عام ١٩٣٥ وقرابة ١٣٥ جنيها مصريا فى عام ١٩٣٦ ، ولكن من جهة أخرى تحسنت قيمة الصادرات المصرية صوب اليونان من القطن الخام والبصل والأرز ، الخضر الطازجة ، القار والاسفلت ، فوسفات الجير الطبيعى . هذا ومما هو جدير بالذكر أن مصر تشغل لسنين خلت المكانة الأولى بين البلدان المصدرة للخضر الطازجة وفحم الكوك والقار والاسفلت . إن الفضل فيما وصلت اليه الزيادة فى الصادرات فى عام ١٩٣٧ ليرجع الى تزايد كمية الصادر من الأرز والقطن الخام وزيت بذرة القطن .

وفى الجدول الآتى بيان قيمة أهم الأصناف المستوردة من اليونان الى مصر والمصدرة من مصر الى اليونان فى سنتى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ :

الأصناف	وحدة المقدار	المقدار		القيمة	
		١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٧
				ج٠م	ج٠م
الواردات :					
تبغ ورق عادى	طن	٩١٩	١٠٠٧	١٠٣١٧٨	١١٧٢٤٧
زيتون وقبار غض أو مجفف أو مملح	«	٣٤٧٨	٢٦٤٦	٧٠١٩١	٦٥٣٩٤
سوبرفوسفات الجير	«	٩٢٥٠	١٦٧٠٨	١٨٦٦٠	٤٢٠١٩
كونياك	هكتولتر	٣٠٣٦	٣٥٢١	٣٥٠٨٠	٤١١٤٢
عنب	طن	٥٤٠٠	٣٥٠٩	٤٩٦٢١	٣٢٨٨٣
زيت زيتون	«	٤٧٦	٣٣٠	٢٣٣١٣	٢١٢١٠
زيت زيتون لصناعة الصابون	«	٩٢	٢٩١	٢٨٢٦	١١٥٣٣
زيوت وشحوم أخرى	قيمة	—	—	٥٤٤٠	٢٤٩١٨
جبنة	طن	٥٢١	٣٣٨	٢٥٥٤٧	١٨٥٦٥
عسل نحل	«	٥٣	٣٦	٣٣٠١	٢٣٧٨
زبيب	«	٢٥٣	١٦٧	٦٥٦٥	٥٥٢٧
لوز	«	١٥٦	٢٩٩	٩٥٨٨	٢١٦١١
تفاح	«	٢٥١	١٨٨	٢٩٣٣	٢٢٠٤
قلفونية	«	٦٥٦	٦٧٨	٧٢٩٦	١٠٤١٨
أصناف أخرى من حاصلات المملكة النباتية	قيمة	—	—	٢٢٧٩٢	١٩٧١٥
بيرة	هكتولتر	٢٥٧٤	٣٨٠	٤٠٠٤	٥٥٨
نبيذ	«	١٥٢٨٠	١٢٥٠٢	١٩٣٠١	١٦٩٠٨
أنبذة عنبرية	«	١٠١٢	٨٤٨	٢٧٣٣	٢٥٧١
خامات معدنية	طن	—	٢٣٨٨	—	٢٩٦٨
خشب وفلين ومصنوعاتهما	قيمة	—	—	١٩٧٧	١١٤٠
ورق ومطبوعات	«	—	—	٢٣٢٥	٢٠٠٠
مواد النسيج والمنسوجات	«	—	—	٢٢٧٩	٢٠١٧
معادن عادية	«	—	—	١٣٠٣	١٩٦٨
أصناف أخرى	«	—	—	٣٦٢٢٤	٢٦٢٤٣
جملة قيمة الواردات				٤٥٦٤٧٧	٤٩٣١٣٧

الأصناف	وحدة المقدار	المقدار		القيمة	
		١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٧
				ج٠م	ج٠م
الصادرات :					
أرز	طن	١٨٨٤٨	٢٠٥٢٩	٢٠٦٦٢٧	٢١٢٠٤٢
قطن	قنطار	٢٣٣٦٤	٣٢٦٥١	٧٢٣٤٦	١٠١٧٦٠
زيت بذرة القطن...	طن	—	١٣٧٤	—	٤٨٠٩٧
أسفلت وقار ومركبات من البترول	»	٦٨٨٨	٩٣٩٤	١٤٧٧٢	١٩٩١٩
فوسفات الجير الطبيعى	»	٢٤٦٧٢	٢٣٢٠٦	١٧٥٤٠	١٤٥١١
عسل السكر	»	٢٦٠٢	٦٤٣٦	٨٨٥١	١٣٣٣٧
سكر قصب مكرر	»	٥٤	١٥٥٢	٤٢٥	١٠٩٨٣
اسفنج خام	كيلو	٦٥٣	٨٥٦٥	٥٢١	١٠٨٠٠
طماطم	طن	٢١٥٧	١٤٨٦	١٠٨٦١	٩٢٢٥
كحول نقى	هكتولتر	—	١٧٤٩	—	٤٦٦٩
فول و بقلى ناشف	طن	١٢٤	٢٦٣	١٤٩٠	٣١٥٤
خضر ونباتات طازجة	»	١١٠٢	٤٥٣	٦٣٧٥	٣٠٦٣
توم	»	٣١٩	٧	٢٠٥٢	٥٣
أصناف أخرى	قيمة	—	—	٣٤٤٥٥	١٦٧٣٩
جملة قيمة الصادرات				٣٧٦٣١٥	٤٦٨٣٥٢

وأهم الأصناف التى تستوردها مصر من اليونان هى : الدخان الورق والزيوت والجبن والعنب وغيره من الفواكه الغضة والجافة والزيوت والأنبذة والكونياك والتربنتينة والصابون العادى وسوبر فوسفات الجير الخ . وتقل قيمة صادرات مصر الى اليونان فى سنتى ١٩٣٦ — ١٩٣٧ بمعدل ١٧,٦ ٪ و٥,٠ ٪ على التوالى بالنسبة للواردات منها وهى بعيدة كل البعد عن المقادير الكبيرة التى تستوررها اليونان سنويا من البلاد الأخرى .

ولما كانت اليونان لا تستطيع أن تكفى نفسها من حيث المواد الغذائية فان المنتجات الزراعية تستغرق الجزء الأعظم من جملة قيمة وارداتها .

ويستخلص من الاحصاءات الجمركية اليونانية أن عددا كبيرا من الأصناف المستوردة داخلة ضمن فئات الصادرات المصرية ومما لاريب فيه والحالة هذه أن الحركة التجارية بين البلدين قابلة للتوسع بنسبة أكبر من تلك التى سجلتها الأرقام خلال السنوات الأخيرة ولكى نتحقق من ذلك أوردنا فى الجدول التالى مقادير بعض المنتجات التى استوردتها اليونان فى سنة ١٩٣٦ :

الصنف	الوزن بالطن
قمح	٤٥٧٠٦٨
بطاطس	٢٢٨٠
دقيق للقمح	١٢٦٠
أرز	٣٠١٤٨
أذرة	٥٩٨٤٥
ليمون	٧٧٠
بذرة القطن...	٢٣٥٠
سكر	٧٠٧١١
فول سودانى	٣٦٠
بيض	٦٦٤
قطن	٤٠٨٤
صوف	١٥٨٣
سمسم	٢٧٠
شعير	١٨٤٩٨

وفيما يلى بيان البضائع التى استوردتها اليونان فى سنى ١٩٣٤ — ١٩٣٦ والتى تهم مصر بصفة خاصة :

كميات وقيمة البضائع التى استوردتها اليونان

الأصناف الرئيسية	سنة ١٩٣٤			سنة ١٩٣٥			سنة ١٩٣٦		
	الوزن	القيمة		الوزن	القيمة		الوزن	القيمة	
	(١)	(٢)	٪	(١)	(٢)	٪	(١)	(٢)	٪
حاصلات المزارع	٣٫٨	٩٠	١٫٠	٥٫٣	١١٧	١٫١	٣٫٨	٩١	٠٫٨
أسماك طازجة ومملحة ...	١٨٫٧	١٨٥	٢٫١	٢٠٫١	٢٠٣	١٫٩	٢٣٫٣	٢١١	١٫٨
حبوب	٢٦٤٫٤	٧٥٢	٨٫٦	٥٠٨٫٥	١٫٥٨١	١٤٫٨	٥٣٨٫٨	٢٫١٢٨	١٨٫٠
أرز	٢٤٫٢	١٤٨	١٫٧	٢٦٫٩	١٧٢	١٫٦	٣٠٫١	١٨٣	١٫٥
دقيق قمح	٠٫٩	٤	—	١٫٣	٦	—	٠٫٨	٦	٠٫١
منتجات زراعية أخرى ...	٢١٫٠	١١٠	١٫٢	٢٤٫٠	١٣٧	١٫٣	٢٥٫٥	١٦٦	١٫٤
سكر	٦٢٫٦	٢٩٩	٣٫٤	٦٤٫٦	٢٧٤	٢٫٦	٧٠٫٧	٢٩٦	٢٫٥
جلود خام	٦٫٣	٢٠١	٢٫٣	٤٫٩	١٥٥	١٫٥	٥٫٤	١٩٦	١٫٦
قطن خام	٧٫٣	٢١٢	٢٫٤	٧٫١	٢٢٤	٢٫١	٤٫١	١٢٨	١٫١
خيوط صوفية	١٫٥	٣٣١	٣٫٨	١٫٥	٢٨٤	٢٫٧	١٫٦	٣٣١	٢٫٨
خيوط قطنية	٠٫٧	١٦١	١٫٨	٠٫٨	١٥٦	١٫٥	٠٫٨	١٦٨	١٫٤
أصناف أخرى	—	٦٫٢٩٩	٧١٫٧	—	٧٫٣٧٢	٦٨٫٩	—	٧٫٩٠٥	٦٧٫٠
الاجمالى		٨٫٧٩٢	١٠٠		١٠٫٦٨١	١٠٠		١١٫٨٠٩	١٠٠

يلاحظ أن ٣٠٫٨ ٪ من قيمة اجمالى الواردات اليونانية تمثل فى أصناف تدخل فى دائرة الأصناف المصرية ، حقيقة أن اليونان كما سبق وأوضحنا ، قد خفضت وارداتها تخفيضا ملموسا خلال السنين الأخيرة على أثر التدابير الشديدة التى اتخذتها تخفيفا وتلطيفا لوطأة عدم توازن ميزانها التجارى . بيد أن الأرقام المبينة فى الجدول السابق تدل دلالة واضحة على أن التبادل التجارى الحالى بين اليونان ومصر لا يتناسب مطلقا مع القدرة على الاستهلاك فى الأسواق اليونانية . ومن ثم فالمجال فسيح لرعاية هذا التبادل والعمل على انمائه وتوسيع نطاقه .

(١) بآلاف الأطنان المترية .

(٢) بملايين الدراخمات .

إيران

تبلغ مساحة امبراطورية إيران ١,٦٤٨,٠٠٠ كيلو متر مربع ، وقدر عدد سكانها فى الإحصاء الأخير بـ ١٥,٥٥٠,١١٥ نسمة بمعدل حوالى ٩,٤ نسمة للكيلو متر المربع .

وتتخلل ايران سلسلة جبال تتجه من الشرق الى الغرب ، وتكتنفها صحراوات عظيمة وتقل الزراعة فى بعض الأقاليم الوسطى وفى الجنوب والشرق فى حين أنها تكثر فى بعض الجهات أمثال الأقاليم المتاخمة لبحر قزوين حيث يعتدل الجو وتتوافر وسائل الرى ، وفى هذه الأنحاء يزاول الأهالى زراعات الشرق الأقصى بنجاح فى حين يستمر الجفاف فى الأقاليم الأخرى من خمسة إلى ستة أو سبعة أشهر فى السنة .

وفى مقدمة زراعات إيران الحبوب من قمح وشعير وأرز ، والفاكهة من تين ومشمش وبلح الخ ، والعنب والدخان والخشخاش والصمغ والقطن والشاى والحرير وخلافها .

وبالرغم من أن باطن الأرض غنى بمحتوياته إلا أنه ، فيما عدا البترول ، لم يستثمر إلا قليلا ، وتمتد طبقات النفط على طول حدود إيران الغربية من الخليج الفارسى إلى القفقاس وفى أقاليم بحر قزوين ، وتستغل منها بعض المناطق الواقعة على الخليج الفارسى .

وإذا استثنينا الصناعات الصغيرة كالمنسوجات اليدوية والمصنوعات الجلدية ومنتجات النحاس والصفيح وخلافها مما يستنفد بالاستهلاك المحلى ، فأهم صناعة تصدر منتجاتها للخارج هى السجاجيد التى اشتهرت بها إيران .

وتحمى الحكومة الإيرانية صناعة السجاد فتشرف إشرافا دقيقا على استعمال الأصباغ الكيميائية ، ولهذا قامت بانشاء " الإدارة الأهلية لصناعة السجاد " التى تعمل على تقدم تلك الصناعة فنيا وتجاريا .

وقد بدأت حركة واسعة النطاق خلال السنين الأخيرة لإدخال التحسين على الصناعات القائمة وإنشاء صناعات أخرى جديدة ومن ثم شجعت الحكومة على إيجاد مصانع جديدة للسكر خلافا للموجود منها ، كذلك أقامت مصنعا لنسج القطن فى شاهى يضاف لذلك صناعة الحرير وصناعة غزل الصوف ودبغ الجلود والمصنوعات الجلدية و يأتى بعد ذلك فى المرتبة صناعات الصابون والتقطير والثقاب (الكبريت) الخ .

و بمقتضى قانون صدر فى سنة ١٩٣١ أصبحت تجارة إيران الخارجية احتكارا حكوميا ، بحيث أصبحت الواردات من المنتجات الأجنبية خاضعة الى تصدير ما يعدل قيمتها من المنتجات الايرانية فضلا عن تشجيع إنشاء صناعات جديدة فى محيط الامبراطورية .

وقد قسم القانون المتقدّم ذكره تجارة الواردات الى فئتين :

(١) واردات ضرورية لحاجات البلاد .

(٢) واردات ليس لايران فيها حاجة ماسة أو مستعجلة .

و بعد أن كانت الواردات من الفئة الأولى خاضعة لنظام الحصص ، تركت بحسب احتياجات التجارة المحلية بشرط أن تخضع الى الاجراءات الواردة فى قانون الاحتكار . أما واردات الفئة الثانية فقد احتفظ بها للحكومة ، ولما كان الطلب عليها معدوما ، فهى تعتبر خارجة عن دائرة الواردات .

وتنقسم التعريفة الجمركية الايرانية الى قسمين أحدهما التعريفة الدنيا والآخر التعريفة القصوى ، وتطبق هذه الأخيرة على البلدان التى ليس بينها و بين إيران معاهدات ، وتشمل التعريفة على ضرائب نوعية وأخرى قيمية ، وقد تناول الاستثناء من الرسوم بعض الأصناف ذات الضرورة القصوى كالقطن والصوف ، القنب والكتان الخام ، الحيوانات الحية ، الفحم النباتى ، الآلات الصناعية والزراعية وقطع تغييرها ، كذلك البضائع الخاصة بالأفراد أو الشركات التى تتمتع بالاعفاء الجمركى طبقا لأحد قوانين الالتزام الذى تنص شروطه على الاعفاء التام من أية ضريبة أو رسم .

ولا يوجد تشريع خاص بالمتجولين التجاريين الأجانب الذين يزاولون مهنتهم فى إيران فهم لا يخضعون فى عملياتهم المختلفة الى أى إجراء أو ضريبة دخل (باتنتا) وفى إمكان المتجولين التجاريين أن ينقلوا ، عدا المثل (العينات) والنماذج ، جميع أصناف البضائع المصرح باستيرادها فى إيران بشرط أن يكون لديهم تصريح بالاستيراد .

وقد بلغت تجارة إيران الخارجية فى عام ١٩٣٥ — ١٩٣٦ : ٢٩٨٩,١ مليون ريال خص الواردات منها ١٠٣٣,١ مليون والصادرات ١٩٥٦ مليون ريال . وقد بلغت الزيوت المعدنية من بين الصادرات ١٢٩٦,٢ مليون ريال أى ما يعدل ٦٦,٢ ٪ من جملتها .

ويحتل اتحاد جمهوريات روسيا السوفيتية فى الاونة الحاضرة المكان الأول فى تجارة الواردات الايرانية إذ بلغ نصيبه منها ٢٤١,١ مليون ريال أى ما يعدل ٣٠ ٪ من قيمتها ، وفى مقدمة هذه الواردات المنسوجات القطنية والسكر وأدوات السكك الحديدية والمصنوعات الزجاجية والآلات والأسمنت والخردوات والورق والثقاب والحديد والصلب وخلافها ؛ وتتلوها ألمانيا وحصتها ١٤,٨ ٪ من اجمالى الواردات ، تليها بريطانيا العظمى وايرلندا بنسبة ١٠,٦ ٪ ، فالولايات المتحدة الأمريكية ١٠,٤ ٪ ، اليابان ٩,٧ ٪ ، الهند البريطانية ٧ ٪ ، ثم فرنسا ٥,١ ٪ الخ .

وبينما نجد بريطانيا العظمى تشغل المكان الثالث فى تجارة الواردات إذ نجدها تشغل المرتبة الأولى فى تجارة الصادرات إذ استنفدت ٣٤,٩ ٪ من جملتها فى عام ١٩٣٥ — ١٩٣٦ ، وتأتى مصر فى المرتبة الثانية بعد بريطانيا العظمى مباشرة وحصتها ١٢,٢ ٪ وقد حلت بذلك محل روسيا السوفييتية التى هبطت نسبتها بالنسبة الى اجمالى الصادرات عام ١٩٣٥ — ١٩٣٦ الى ١٠,٢ ٪ ، وتأتى بعد مصر فى المرتبة : الهند البريطانية وحصتها ٦,٣ ٪ ، ألمانيا ٤,٨ ٪ ، الولايات المتحدة الأمريكية ٣ ٪ ، وبلجيكا والعراق بنسبة ١,٨ ٪ لكل منهما ، ثم فرنسا وإيطاليا الخ .

ويتضح مما تتقدم أنه وان تكن حصة مصر فى تجارة الواردات الايرانية لايؤبه بها إذ لم تتعد فى عام ١٩٣٥ — ١٩٣٦ قرابة ٤ ٪ من جملتها ، فان حصتها فى تجارة الصادرات الايرانية فى نفس المدة بلغت ١٢,٢ ٪ من قيمتها الاجمالية .

وفى الجدول الآتى قيمة الواردات والصادرات الوطنية والصادرات الأجنبية كذلك الميزان التجارى بين ايران ومصر خلال السنوات الخمس الأخيرة مقارنة بما كان عليه متوسط الفترة الخماسية لسنى ١٩٢٤ — ١٩٢٨ ، وهى التى سبقت الأزمة الاقتصادية العالمية .

الحركة التجارية بين إيران ومصر

السنة	الواردات		الصادرات الوطنية والصادرات الاجنبية		الميزان (القيمة)
	القيمة	الرقم القياسى	القيمة	الرقم القياسى	
	جنيه مصرى		جنيه مصرى		جنيه مصرى
متوسط ١٩٢٤ — ١٩٢٨	٤٦٣,٢٣٦	— ر ١٠٠	١ر٩٠١	— ر ١٠٠	— ٤٦٣,٣٣٥
١٩٣٣	٥٣٢,٣٩٨	١١٤ر٩	٦ر٠٧١	٣١٩ر٣	— ٥٢٦,٣٢٧
١٩٣٤	٦٣٦,٢٦١	١٣٧ر٣	١٥ر٩٢٤	٨٣٧ر٧	— ٦٢٠,٣٣٧
١٩٣٥	٥٩٧,٦٤٦	— ر ١٢٩	٤ر١٢١	٢١٦ر٨	— ٥٩٣,٥٢٥
١٩٣٦	٥٩٨,٠١٧	١٢٩ر١	٤ر٤٥١	٢٣٤ر١	— ٥٩٣,٥٦٦
١٩٣٧	٧٩٤,١٨٢	١٧١ر٤	٧ر١٠٥	٣٧٣ر٧	— ٧٨٧,٠٧٧

ويتبين بوضوح من البيانات المتقدمة عدم الموازنة فى ميزاننا التجارى مع ايران .

وقد زادت وارداتنا من ايران فى عام ١٩٣٧ بنسبة ٧١ر٤ ٪ عما كان عليها متوسطها فى الفترة الخماسية لسنى ١٩٢٤ — ١٩٢٨ ، وتتمثل هذه الزيادة الملموسة بصفة خاصة فى الواردات الآتية : الزيوت المعدنية الخامة و بلغت قيمتها ٢١٩,٥٩٨ ج . م و ١٩٢,٤٢٠ ج . م فى عامى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ على التوالى مقابل لا شىء فى عام ١٩٢٩ . والكيروسين وكانت قيمة المستورد منه ٥,٥٧٧ ج . م فى عام ١٩٢٨ زادت خلال السنين الآتية الى أن صارت ٢٥٦,١٤٥ ج . م فى عام ١٩٣٧ أما السجاجيد الصوفية والتمباك وكانت قيمة المستورد منهما ١٢١,٠٣٧ ج . م للأولى فى عام ١٩٢٨ و ٣٤,٦٩١ ج . م للثانى فى عام ١٩٢٤ صار فى عام ١٩٣٧ ٣٤,٠٨٤ ج . م و ٢,٥٤٦ ج . م لكل منهما على التوالى .

وقد ظلت صادراتنا طوال هذه المدة على حالها من القلة ونذكر أن ما صدر من المنتجات الوطنية الى ايران فى عامى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ لم تزد قيمته عن ١٧٩ ج . م و ٢,٥٣٤ ج . م لكل منهما على التوالى مقابل ٥٩٨,٠١٧ ج . م و ٧٩٤,١٨٢ ج . م قيمة ما استوردناه منها فى العامين المذكورين .

وفى الجدول الآتى بيان بكمية وقيمة الأصناف المستوردة من إيران والمصدرة اليها خلال ستى ١٩٣٦ — ١٩٣٧ :

الأصناف الرئيسية	وحدة المقدار	المقدار ١٩٣٦	المقدار ١٩٣٧	القيمة ١٩٣٦	القيمة ١٩٣٧
الواردات :					
حاصلات المملكة النباتية	قيمة	—	—	٣٩٥٦	١٨٧٩
تمباق ورق	كيلوجرام	٢٠٦٥٣	٢٣٩٩٦	٢٣٠٦	٢٥٤٦
زيوت معدنية خامة	طن	١٠٢٤٩٨	٩٨٤٧٢	٢١٩٥٩٨	١٩٢٤٢٠
بنزين...	»	٢٨٣١	٦١١٣	١٤٨٩٢	٣٣٥٢٦
كيروزين	»	٥١٦٨٥	٦٢٨٧٥	١٣٤٨٤٨	٢٥٦١٤٥
زيوت فيويل وديزيل ومازوت...	»	١٣٠٥٦٣	١٢٨١٦٨	١٨٩٨٦٤	٢٦٨٩٥٤
حاصلات معدنية أخرى	قيمة	—	—	٢٨	٥٩
فلم سينما ناطقة	كيلوجرام	١٤٤	١٢٣	٨١٩	٧٢٨
سجاجيد صوف...	»	٦١٠١٨	٦٦٦١٠	٢٠٧٥٢	٢٧١٠٣
	متر مربع	٧٩١٣	٧١٣٣	٨٣٣٩	٦٩٨١
وسائل النقل	قيمة	—	—	١٠٠٠	٢٢٥٨
أصناف أخرى	»	—	—	١٦١٥	١٥٨٣
جملة قيمة الواردات				٥٩٨٠١٧	٧٩٤١٨٢
الصادرات :					
ثوم	كيلوجرام	—	٦٦١٥	—	٣٣
سكر قصب مكرر...	طن	—	٢٢٠	—	١٧٩٦
كحول...	لتر	—	٣٢٢٨	—	٨٠
سجاير...	كيلوجرام	٢٥	١٩	٣٩	٢٩
دفاتر وكراسات	»	—	٩٩٠	—	٢٧
مطبوعات من كل جنس	»	١٣	٤٦	٣	١٤
أسرة حديد	»	—	١٦٣٠٥	—	٤٩٤
أصناف أخرى	—	—	—	١٣٧	٦١
جملة قيمة الصادرات				١٧٩	٢٥٣٤

واذا راجعنا البيانات فى الجدول السابق لاحظنا أن واردات مصر وقد زادت قيمتها عن ٧٩٤,٠٠٠ جنيه مصرى فى عام ١٩٣٧ لا تشمل إلا ثلاثة أصناف رئيسية وهى : الزيوت المعدنية الخامة والكيروزين والمازوت ثم زيت الوقود، ونسبتها وحدها إلى إجمالى الواردات تبلغ ٩٠,٧ ٪ خص المازوت منها ٣٣,٩ ٪ والكيروزين ٣٢,٤ ٪ والزيوت المعدنية الخامة ٢٤,٢ ٪ أما السجاجيد الصوفية والبنزين فلم تكن حصتهما من الوارات سوى ٤,٣ ٪ و ٤,٢ ٪ لكل منهما على التوالى .

ومع أن صادراتنا الى إيران قليلة للغاية فاننا نجد بالاطلاع على إحصاءات الجمارك الإيرانية أن قدرة الأسواق الايرانية على الاستنفاد كبيرة، ولذلك فالمجال فسيح أمام تجارة الصادرات المصرية، مثل الحبوب والأرز والسكر والأسمنت والفوسفات الطبيعى وكلها أصناف تستوردها إيران بكميات كبيرة ويمكن لمصر أن تساهم بجزء منها .

ايطاليا

تشغل إيطاليا فى الآونة الحاضرة المكانة الثالثة عشر بين الأمم التجارية فى العالم بالقياس الى ما هى عليه القيمة الاجمالية لمبادلاتها ، فهى تلى أستراليا والأرجنتين مباشرة وتسبق السويد ، وقد هبطت حركة التجارة الخارجية الايطالية خلال السنين الأخيرة هبوطا كبيرا إذ انخفضت من ١,٩٤١ مليون دولارا ذهبا فى عام ١٩٢٩ الى ٤٧٧ مليونا فى عام ١٩٣٦ أى بنقص يعادل ١,٤٦٤ مليون دولار ذهب أو بنسبة قرابة ٧٥,٤ ٪ ، خص الواردات منها ٨٨٦ مليون دولار أو بنسبة ٧٧,٧ ٪ ، والصادرات ٥٧٨ مليون دولار أو بنسبة ٧٢,٢ ٪

وتسد ايطاليا العجز المستمر فى ميزانها التجارى من النقود التى يرسلها المهاجرون الايطاليون المقيمون فى الخارج ، ومن أجور الشحن على البواخر التجارية الايطالية ، وأخيرا مما ينفقه السواح فى ربوعها ، وقد أخذ هذا العجز فى الهبوط فبعد أن كان ٦,٤ مليارات ليرة فى عام ١٩٢٩ صار ٢,٥ مليار فى عام ١٩٣٦ و ٥٤٠ مليون ليرة فى عام ١٩٣٧

واذا ألقينا نظرة عامة على الواردات الايطالية وجدنا أنها موزعة كالآتى :

٤٦,٤ ٪ للمواد الأولية الخاصة بالصناعة، ١٣,٣ ٪ للمواد الغذائية ، والباقى للمنتجات النصف مصنوعة وللمصنوعات . ومن أهم المواد الأولية القطن ونسبته الى إجمالى الواردات ٧,٥ ٪ والفحم الحجرى ونسبته ١٢,٨ ٪، ثم الصوف والخشب والحديد والصلب الخام والبترول ، وتشمل المواد الغذائية القمح ونسبته الى إجمالى الواردات ٥,٢ ٪، ومن بين المنتجات النصف المصنوعة : الجلود المعدّة للصناعة ونسبتها ٠,٦ ٪، ومن بين المنتجات المصنوعة الآلات والمنسوجات الصوفية والقطنية والمصنوعات من الحرير والصلب .

ويجدر بنا أن نلفت النظر إلى الهبوط الملموس الذى أصاب واردات القمح الى إيطاليا نتيجة للاجراءات الفعالة الحازمة التى اتخذتها تلك البلاد للتوسع فى إنتاجه . وقد استوردت إيطاليا فى عام ١٩٢٨ نحو ٢,٧٤٤,٨٣٠ طنا من القمح هبطت الى ٥٣٤,٠٠٠ طن فى عام ١٩٣٦

ولم يقتصر الاهتمام بزراعة القمح على زيادة المساحات المزروعة قمحا بل تناول تحسين متوسط غلة الهكتار بفضل استعمال الآلات وحسن اختيار البذور " انتقاوى " والأسمدة وتطبيق جميع الوسائل الفنية الحديثة .

أما الصادرات الايطالية فموزعة كالآتى : ٤٧,٥ ٪ للأصناف المصنوعة، ٣٢,٩٪ للأغذية والمشروبات ، ثم ١٨,٢ ٪ للمواد الأولية .

وكانت الولايات المتحدة قبل الحرب العالمية تشغل المركز الثالث بين البلدان التى تصدر بضائعها الى ايطاليا بنسبة تعدل ١٤ ٪ من جملة الواردات الايطالية ولكنها قفزت فى عام ١٩٣٦ الى المركز الثانى بنسبة تعدل ١٤,٩ ٪ ، وتشغل ألمانيا المركز الأول بنسبة تزيد كثيرا عن مثيلتها للولايات المتحدة (٢٦,٤ ٪) وكانت النمسا تحتل (قبل ضمها لألمانيا) المركز الثالث بنسبة ٦,٢ ٪ من جملة الواردات تليها سويسرة بنسبة ٣,٩ ٪ ، ورومانيا والمجر ٣,٧ ٪ لكل منهما ، الأرجنتين ٣,٠ ٪ ثم اتحاد روسيا السوفييتية ٢,٦ ٪ الخ .

وألمانيا وأريتريا هما فى الآونة الحاضرة فى مقدمة عملاء ايطاليا، وتساهم الأولى فى ١٩,٥ ٪ والثانية فى ١٩,١ ٪ من اجمالى الصادرات ، وكانت حصة هذه الأخيرة ٧,٨ ٪ فى عام ١٩٣٥ و ٠,٨ ٪ فى عام ١٩٣٤ ، تليهما فى المرتبة حسب الأهمية : الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ١٠,٠ ٪ ، سويسرة ٦,٢ ٪ ، لوبيا ٦,١ ٪ ، الصومال الايطالى ٣,٩ ٪ ، فرنسا ٣,٦ ٪ والنمسا ٣,٥ ، الأرجنتين ٢,٩ ٪ ، بريطانيا ٢,٨ ٪ الخ .

وتراوحت نسبة البضائع المصرية التى دخلت ايطاليا بين ١,٤ ٪ و ٢,٠ ٪ من جملة الواردات الايطالية فى المدة الواقعة بين سنة ١٩٢٩ و ١٩٣٦ ، أما نسبة البضائع الايطالية التى دخلت مصر فانها تتفوق عليها قليلا اذ زادت خلال تلك المدة من ١,٧ ٪ الى ٣,٨ ٪ من جملة الصادرات الايطالية .

وفى الجدول الآتى قيمة الواردات والصادرات الوطنية والأجنبية ، كذلك الميزان التجارى بين ايطاليا ومصر خلال السنوات الخمس الأخيرة مقارنة بمتوسط الخمس سنوات الواقعة بين ١٩٢٤ و ١٩٢٨ ، وهى الفترة التى سبقت الأزمة الاقتصادية العالمية :

الحركة التجارية بين إيطاليا ومصر

القيمة مقدرة بآلاف الجنيهات المصرية

السنة	الواردات			صادرات البضائع الوطنية والأجنبية			
	القيمة	الرقم القياسى	٪ (١)	القيمة	الرقم القياسى	٪ (١)	
	جنيه			جنيه			
متوسط ١٩٢٤ — ١٩٢٨	٥٠١٦	١٠٠	٩٫٦	٣٤٠٠	١٠٠	٦٫٣	— ١٦١٦
١٩٣٣	٢٠٩٢	٤١٫٧	٧٫٨	٢١٨٤	٦٤٫٢	٧٫٤	+ ٩٢
١٩٣٤	٢٠٣٩	٤٠٫٦	٧٫٠	٢٥٦٥	٧٥٫٤	٨٫١	+ ٥٢٦
١٩٣٥	١٨٠١	٣٥٫٩	٥٫٦	٢٣١٧	٦٨٫١	٦٫٥	+ ٥١٦
١٩٣٦	١٠٩٣	٢١٫٨	٣٫٥	٩٥٣	٢٨٫٠	٢٫٩	— ١٤٠
١٩٣٧	٣٢٨٣	٦٥٫٥	٨٫٦	٢٤٥١	٧٢٫١	٦٫٢	— ٨٣٣

وبالرغم من أن حصة ايطاليا فى تجارتنا الخارجية فى عام ١٩٣٧ تقل عنها فى فترة الخمس السنوات الواقعة بين سنة ١٩٢٤ و ١٩٢٨ إلا أنها ظلت على جانب من الأهمية اذ كانت نسبتها سنة ١٩٣٧ ٨٫٦ ٪ من جملة الواردات و ٦٫٢ ٪ من جملة الصادرات المصرية ، و يرجع النقص فى عام ١٩٣٦ الى تطبيق العقوبات ، ومن ثم فايطاليا التى كانت تحتل ن عملائنا الموردين لنا المرتبة الثانية فى عام ١٩٣٢ هبطت فى عام ١٩٣٦ الى المرتبة السابعة إلا أنها عادت فقفزت الى المرتبة الثالثة فى عام ١٩٣٧ ، بعد بريطانيا العظمى وألمانيا مباشرة ، و بعد أن كانت ايطاليا تحتل فى تجارة صادراتنا المكان الرابع فى عام ١٩٣٢ تقهقرت الى المكان التاسع فى عام ١٩٣٦ ثم عادت فاحتلت المكان الخامس فى عام ١٩٣٧

وإذا راجعنا الجدول السابق وجدنا مع استثناء الفترة الواقعة بين سنة ١٩٣٣ و ١٩٣٥ أن الميزان التجارى بين مصر وايطاليا ظل فى صالح الأخيرة ، وقد انفردت فترة السنوات الخمس الواقعة بين سنة ١٩٢٤ و ١٩٢٨ بأكبر فارق اذ كان متوسط الزيادة السنوية بين قيمة وارداتنا وقيمة صادراتنا نحو ١,٦١٦,٠٠٠ ج.م .

(١) بالنسبة للمجموع العام .

وتعتبر المنسوجات القطنية أهم واردتنا من ايطاليا اذ كانت قيمتها ٣٩٧٥,٦١١ ج . م عام ١٩٣٥ نقصت الى ٦٥٦,٥٤٠ ج . م عام ١٩٣٦ ، ثم زادت الى ٢,٤٣٣,٢٢٩ ج . م عام ١٩٣٧ — وفيما يلى حصة أهم البلدان الرئيسية فى وارداتنا من المنسوجات القطنية ومنها يتبين أن ايطاليا قد قفزت الى المكانة الأولى فى عام ١٩٣٧ :

	١٩٢٨	١٩٢٩	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧
	٪	٪	٪	٪	٪
بريطانيا العظمى	٥٥ر٥	٥٢ر٤	١٨ر٣	٣٣ر٢	٢٤ر٣
اليابان	١٧ر٦	١٨ر٦	٦٣ر١	٢٨ر٥	٧ر٢
ايطاليا	١٧ر٦	١٨ر٠	١٣ر٣	١٦ر٢	٤٢ر٧

هـذا وقد حدث نقص ملموس خلال السنين الأخيرة فى واردات الورق والمطبوعات المختلفة اذ هبطت قيمتها من ٢٠٠,٢٦٦ ج . م فى سنة ١٩٢٥ إلى ٦٩,٣٠٤ ج . م فى عام ١٩٣٧ ، كذلك الرخام والمرمر والمصنوعات الحجرية والزجاجية فقد نقصت قيمتها فى المدة نفسها من ٢٠١,٦٠٤ ج . م

إلى ٥٧,١٠٩ ج.م ، والمنتجات الزراعية من ١٥٢,٢٤٣ طن استوردتها مصر فى عام ١٩٣١ هبطت الى ٢٣٣٧ طن فى عام ١٩٣٧ أى مايعدل قرابة ١,٥٪ منها فى عام ١٩٣١ ، ويرجع هذا العجز الكبير الى الحماية الجمركية التى كان من جرائها أن وقف تدفق الدقيق الأجنبى الى القطر المصرى كما تقدم الكلام ، وبلغ النقص أشده فى الواردات الايطالية فبعد أن كان المستورد من الدقيق من ايطاليا ٥١٥٣ طنا فى عام ١٩٣١ انعدم الوارد منه فى عامى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ ، كذلك الأعجنة الغذائية فقد كان الوارد منها من إيطاليا ١٣١٣ طنا فى عام ١٩٣١ فصار ١١١ طنا فى عام ١٩٣٧ ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد نقصت قيمة التبغ الورق العادى الى ٢٧,٠٤٣ ج . م فى عام ١٩٣٧ مقابل ٥٠,٨٠٤ فى عام ١٩٣٦

وقد نقصت صادراتنا الى ايطاليا فى سنتى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ عما كانت عليه فى المدة من سنة ١٩٢٤ إلى ١٩٢٨ ، وكان المتوسط السنوى لقيمة القطن الخام المصدر لايطاليا من مصر هو ٢,٧٢٧,٥٩١ ج .م فى المدة من سنة ١٩٢٥ إلى ١٩٢٩ فانخفض هذا الرقم إلى ٢,١٨٧,٥٥٨ ج . م فى عام ١٩٣٧ .

وقد نقص كذلك الصادر من فوسفات الجير الطبيعى والبصل والثوم نقصا ملموسا ، فبعد أن كانت قيمة هذه الأصناف على التوالى فى عام ١٩٣٥ تعدل ٦٧,٣٦٥ ج.م و ١٠٨,٢٦٣ و ١٢,٢٤٥ ج.م هبطت فى عام ١٩٣٧ إلى ٢٧,٦٠١ ج.م و ٤٩,٦٢٧ ج . م وقرابة ٣٧٥ ج . م ومن جهة أخرى فان أصنافا أخرى كانت تصدر الى ايطاليا كالبيض والسكر المكرر و بعض المنتجات القليلة الأهمية قد اختفت بتاتا من احصاءات التجارة بين مصر و إيطاليا .

وفيما يلى بيان بكمية وقيمة الأصناف الرئيسية المستوردة من إيطاليا والمصدرة إليها خلال عامى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ :

أهم الصادرات والواردات

الأصناف	الوحدة المقدار	المقدار		القيمة	
		١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٧
				جنيه مصرى	جنيه مصرى
الواردات :					
منتجات حية وحاصلات المملكة الحيوانية	قيمة	—	—	١٢٠١٤	١٩٤٨٧
بطاطس	طن	٩٨٧٣	١٢٠٠٥	٥٤٥٤٧	٦١٣٨٤
حاصلات المملكة النباتية	قيمة	—	—	٦٧٧١٥	٧٦٥١١
طماطم وصلصة طماطم	طن	٣٩٠	٩٤٤	١٠٤٤٣	٢٣٣٨٠
تبغ ورق وتمباك	«	٤٩٨	٣١٦	٥٠٨٠٤	٢٧٠٤٣
متحضرات ومنتجات غذائية	قيمة	—	—	٣٠٢٤٣	٥٩١٠١
منتجات كمارية وألوان وورنيش	«	—	—	٣٤٢٣٣	٧٠٢٤٤
الورق ومصنوعاته...	«	—	—	٢٦١٦٢	٦٩٣٠٤
منسوجات صوفية...	طن	٦٠	٢٨٢	٢١٦٨٣	١٦٣٥٦٣
« قطنية	«	٣١٠٣	٩٢٥٤	٥٠٨٧٥٢	١٦٣٧٤٧٩
غزل الحرير الصناعى	«	١٦٦	١٢١٠	١٦٥٠٢	١٥١٨٤١
مواد النسج ومنسوجات أخرى	قيمة	—	—	١٠٩٦٠٣	٤٨٠٣٤٦
مصنوعات من حجر ومصنوعات أخرى معدنية... ...	«	—	—	٢٥٣٠٣	٥٧١٠٩
صاج من حديد أو فولاذ ومصنوعات أخرى	طن	١١٥٦	١٤٦٦	٢٠٠٦٤	٢٩٦٠٠
مسامير...	«	١٧٤	٢٤٣٣	١٦٠٩	٣٦٧٦٣
معادن عادية ومصنوعات أخرى	قيمة	—	—	٧٧٢٥	٤٨٢٤٦
آلات وأجهزة كهربائية	«	—	—	١٨٦٤١	٦١٦١١
سيارات من كافة الأنواع	عدد	٣١٩	٤٨٨	٢٤٥٠٧	٥١٠٢٥
آلات وأجهزة علمية	قيمة	—	—	٣١٦٢	٩٠٥٤
أصناف أخرى	«	—	—	٤٩٣٢٢	١٤٩٧٤١
جملة قيمة الواردات				١٠٩٣٠٣٤	٣٢٨٢٨٣٢
الصادرات :					
قطن	قنطار	٢٥١٧١٩	٦٥٢٠٧	٧٩٦٧١٥	٢١٨٧٥٥٨
بصل	طن	٢٠٤٥	٩٧٨٩	١٠٢٦٧	٤٩٦٢٧
فوسفات الجير الطبيعى...	«	٩٤٩٢٣	٤٤٥٢١	٦٨٥١٠	٢٧٦٠١
أرز	«	٥٠١	١٤١٥	٣٩٩٦	٢٣٤٩٦
سجاير...	كيلو	٤٧٣٢	٢١٧٠١	٥١٣٦	٢١١٢٩
خامات معدنية	طن	٤٨٨٧	٢٥١٤٢	٣٦٠٨	١٨٥٦١
عظام	«	—	١٥٧٥	—	٧٨٧٨
أصناف أخرى	قيمة	—	—	٥٤٩٣١	٥٥٦٩١
جملة قيمة الصادرات				٩٤٣١٦٣	٢٣٩١٥٤١

و إذا تصفحنا البيانات فى الجدول السابق المبينة فيه فئات البضائع الإيطالية الواردة إلى مصر اتضح لنا أنها تشتمل على وجه خاص منتجات صناعية كالمنسوجات والمنتجات الكيميائية والمعادن العادية والآلات والأدوات والأجهزة الكهربائيـة والسيارات الخ . أما صادراتنا الى إيطاليا فتتكون من أصناف محدودة ، ومع ذلك فيستخلص من إحصاءات الجمارك الإيطالية أن عددا كبيرا من الأصناف الواردة تدخل ضمن فئات الصادرات المصرية التى لم تساهم فيها إلا بنسبة ضئيلة ، وإنا لنرى أنه بالرغم من التحسن الملموس الذى بدا خلال عام ١٩٣٧ ، فالمجال فسيح لازدياد صادراتنا صوب هذه البلاد .

وقد تكون هنالك فائدة فى بيان أرقام كميات بعض المنتجات الرئيسية التى استوردتها إيطاليا فى عام ١٩٣٥ :

	طن
قمح ودقيق القمح	٥٥٢٩٨٠
أذرة	٢٥٣٠٨٠
فول سودانى	٤٠٠٦٠
بذر كتان	٧٢١٢٠
بيض...	٥٠٤٦
شعير	٨٧٤١٠
سكر	١٥١٢٠
سمسم	٣٥٨٤٠
زيت فول سودانى...	٤٩٨
بلح	٣٦٣٠
موز	١٤٣٤٠
بذرة القطن	٣١٠
زيت سمسم	٤١

وفى الجدول الاتى بيان بالبضائع التى استوردتها إيطاليا فى المدة من سنة ١٩٣٤ إلى سنة ١٩٣٦ والتى تهم مصر بنوع خاص :

الأصناف الرئيسية	١٩٣٤			١٩٣٥			١٩٣٦		
	الوزن	القيمة		الوزن	القيمة		الوزن	القيمة	
	(١)	(٢)	٪	(١)	(٢)	٪	(١)	(٢)	٪
أسماك	٩٧	١٧٩	٢٫٣	٨٣	١٨٥	٢٫٤	٤٧	٨٩	١٫٥
قمح	٤٦٩	١٨٥	٢٫٤	٥٥٠	١٩٩	٢٫٦	٥٣٤	٣١٠	٥٫٢
حبوب أخرى — أرزالخ ...	٤١٥	١٣٧	١٫٨	٥٤٥	٢٢٢	٢٫٨	٣٠٦	١٢٩	٢٫١
جلود خامة	٥٢	٢٤٠	٣٫١	٤٥	٢٣٤	٣٫٠	٢٤	١٠٦	١٫٨
بذور زيتية	٢٩٥	١٦٣	٢٫١	١٩٧	١٣٥	١٫٧	١٤٤	١٣٤	٢٫١
صوف خام	٦٧	٤٧٠	٦٫١	٥٣	٢٧٣	٣٫٥	١٩	١٤٦	٢٫٤
فضلات الصوف	٤	٤٣	٠٫٦	٤	٣٩	٠٫٥	٢	٢٠	٠٫٣
قطن خام	١٨٧	٧٢٢	٩٫٤	١٤٩	٥٧٨	٧٫٤	١٠١	٤٤٨	٧٫٥
أصناف أخرى	—	٥٥٣٦	٧٢٫٢	—	٥٩٢٥	٧٦٫١	—	٤٦٢٢	٧٧٫١
الجملة	—	٧٦٧٥	١٠٠	—	٧٧٩٠	١٠٠	—	٥٩٩٤	١٠٠

وتستورد إيطاليا بضائع مماثلة للأصناف التى تصدرها مصر بنسبة ٢٥٪ من وارداتها ، وإذا قارنا البيانات فى الجدول السابق بأرقام صادرات مصر الى ايطاليا تبين أن تلك الصادرات لا تتناسب وقدرة الأسواق الايطالية على الاستهلاك ، فالمجال فسيح إذا لزيادة صادرات بعض الأصناف كالقطن الخام والبذور الزيتية والحبوب وبخاصة الأذرة والصوف الخام والجلود الخامة الخ .

(١) بآلاف الأطنان المترية .

(٢) بملايين الليرات ه

بريطانيا العظمى

إن مركز بريطانيا العظمى الجغرافى وطبيعة جوها وعدم وفرة مواردها الزراعية والنقص المستمر فى سكان الريف وازدحام السكان فى المدن لمن الأسباب التى أرغمت بريطانيا العظمى على البحث فى أنحاء المعمورة عن المواد الأولية اللازمة لصناعتها وعن المنتجات الغذائية الضرورية لأهليها .

ظلت بريطانيا العظمى زمنا طويلا محافظة على مبادئ حرية التبادل ولكن على أثر نقص صادراتها نقصا مطردا وازاء وسائل الحماية الجمركية التى لجأت اليها الدول الأخرى فى السنين الأخيرة لم يسعها إلا اتباع سياسة التعريفات الحامية للتجارة واتخاذ الوسائل التى من شأنها توثيق عرى التضامن وانماء العلاقات التجارية التى تربطها مع مستعمراتها وأملاكها الحرة (الدومنيون) وتحقيقا لهذه الغاية قد عقد مؤتمر فى مدينة أتاوا فى شهر يوليه من سنة ١٩٣٢ ، وقد أسفرت أبحاث هذا المؤتمر عن تقرير سياسة التفضيل ، وقد تعهدت بلدان الامبراطورية فى اتفاق أتاوا أن تطبق التعريفات التفضيلية ، وبأن تراعى بريطانيا العظمى فى معاهداتها مع البلدان الأجنبية التى تتعامل معها أسس تلك الاتفاقات التى وقعتها مع بلدان الامبراطورية .

وتحتل بريطانيا العظمى المركز الأول فى التجارة العالمية فهى تساهم فى ٢٤,٥ ٪ منها تقريبا وقد تكون الولايات المتحدة المزاحمة الوحيدة لها فى هذا المركز الممتاز .

وقد مكن نزوح الاسترليني عن عيار الذهب ابتداء من شهر سبتمبر سنة ١٩٣١ من ترويج تجارة الصادرات البريطانية .

وما زال الميزان التجارى البريطانى فى حالة عجز كبير فنسبة الواردات تعدل ثلثى الرقم الاجمالى للتجارة البريطانية ، أما العجز السنوى الذى يصيب تجارتها الخارجية تبعا لذلك فتسده إيراداتها الخارجية و بعبارة أقرب يسده الرصيد الدائن أو زيادة الأصول على الخصوم فى ميزانها الحسابى .

وتستورد بريطانيا العظمى سنويا ماقيمته حوالى ٨٧ مليون جنيه استرليني من اللحوم الطازجة والمثلجة ، ٥٢ مليون استرليني من الزبدة والجبن ، ٦٩ مليون استرليني من الحبوب والدقيق ، ١٠ مليون استرليني من الخضر الطازجة ، ٢٦ مليون استرليني من الفاكهة الطازجة بمختلف أنواعها ، ٢٢ مليون استرليني من الشاى ، ١٥ مليون استرليني من السكر .

وتكفى نظرة واحدة إلى التقدم السريع الذى طرأ على تجارة بريطانيا العظمى الخارجية للدلالة على مدى نفوذ تلك البلاد التجارى : فقد كانت قيمة تجارتها فى مستهل القرن السابع عشر ١٠ ملايين استرليني فبلغت ٦٥,٥ مليون فى سنة ١٨٠٠ ثم أخذ نطاقها يتسع تدريجيا خلال القرن التاسع عشر فارتفعت قيمتها من ٨٤,٦ مليون استرليني فى سنة ١٨٣٠ إلى ٨٨٤,٥ مليون فى سنة ١٩٠٠ ، وظهر نشاط جديد فى التبادل خلال السنين الثلاث عشرة الأولى من القرن العشرين فوصلت قيمتها إلى قرابة ١٤٠٠ مليون استرليني ، أما بعد الحرب العظمى فقد بلغت رقما قياسيا قدره ٣٣٥٠ مليون استرليني ، ثم أخذت الحركة التجارية فى الهبوط تدريجيا فأصبحت قيمتها ٩٩٤ مليون فى عام ١٩٣٣ ولم يلبث أن عاودها التحسن خلال السنوات الثلاث التالية فبلغت قيمتها ١٢٢٩ مليون استرليني فى عام ١٩٣٦

وتعتبر الولايات المتحدة فى الآونة الحاضرة كما كانت قبل الحرب العظمى أهم البلدان المصدرة إلى انجلترا إذ تبلغ حصتها ١٢ ٪ من الواردات البريطانية ، و يقدر متوسط قيمتها فى سنتى ١٩٣٥ و ١٩٣٦ بما يعدل ٩٠ مليون استرليني ، تشمل بصفة خاصة القطن والغلال والدقيق ودهن ولحم الخنزير والدخان والنحاس والخشب .

وكانت الأرجنتين تشغل عام ١٩٣١ المركز الثالث بعد ألمانيا مباشرة فأصبحت فى عام ١٩٣٦ تشغل المركز الخامس بنسبة تعدل ٥,٣٪ من إجمالى الواردات ، وألمانيا وفرنسا اللتان كانتا تشغلان المركزين الثانى والسادس فى سنة ١٩٣١ بنسبة تعدل ٧,٥٪ و ٤,٧٪ لكل منهما على التوالى تقهقرتا فى عام ١٩٣٦ إلى المركزين الثامن والتاسع بنسبة تعدل ٣,٩٪ و ٣,٠٪ لكل منهما على التوالى . وقد كان هذا التغير فى صالح البلاد الأخرى وبخاصة كندا فزادت حصتها من ٣,٨٪ إلى ٨,٨٪ وقفزت استراليا من المركز الخامس إلى المركز الثالث تليها مباشرة الهند البريطانية ، وزيلندة الجديدة ، والبلدان البريطانية الأخرى ، ودانيماركا ، ودولة ايرلندا الحرة الخ .

ويعد اتحاد إفريقيا الجنوبية أهم عميل لبريطانيا العظمى لأن هذه البلاد أخذت من الصادرات البريطانية فى عام ١٩٣٦ ما يعدل ٧,٦٪ منها وتليها فى المرتبة الثانية الولايات المتحدة الأمريكية وحصتها ٧,٣٪ وفى المرتبة الثالثة الهند البريطانية بنسبة ٦,٩٪ وقد حلت محل فرنسا التى هبطت حصتها فى عام ١٩٣٦ الى ٥,١٪ ثم أستراليا وحصتها ٦,٦٪ ، دولة ايرلندا الحرة بنسبة ٥,٢٪ وفرنسا وألمانيا وحصة كل منهما ٥,١٪ وكندا ٤,٨٪ الخ .

أما حصة مصر فى احصاءات الجمارك البريطانية عام ١٩١٣ ؛ وكانت تعدل ٢,٤٪ للواردات و ١,٩٪ للصادرات ؛ فقد هبطت فى عام ١٩٣٦ الى ١,٥٪ للأولى و ١,٦٪ للثانية .

ومن وجهة النظر المصرية تعتبر بريطانيا العظمى منذ سنين عديدة أهم البلدان التى تتعامل مع مصر بوفرة صادراتها ، وقد ظلت محتفظة بمركزها هذا الى الآن لكنها أخذت تواجه أخيرا مزاحمة قوية نسبيا من عدة بلدان أخرى ، والواقع أن حصة بريطانيا العظمى فى تجارتنا كانت قد بلغت ٣٣,٤٪ من جملة الواردات ٥٥,٨٪ من جملة الصادرات فى عام ١٩٠٧ فانخفضت فى عام ١٩١٣ الى ٣٠,٥٪ و ٤٣,١٪ لكل منهما على التوالى ، الا أنها عادت فارتفعت منذ تلك السنة ارتفاعا مطردا حتى بلغ متوسطها فى المدة الواقعة بين سنى ١٩١٥ — ١٩١٩ : ٤٦,٩٪ للواردات و ٥٦,٩٪ للصادرات ثم طرأت حركة هبوط جديدة تكاد تكون مستمرة خلال الأعوام التالية فنزلت فى عام ١٩٣٠ الى ٢٠,٥٪ للواردات ٣٣,٧٪ للصادرات أما فى السنين التى تلت عام ١٩٣٠ فقد تحسن الحال نوعا ما فارتفعت نسبة البضائع البريطانية التى استوردتها مصر فى عام ١٩٣٧ الى ٢١,٨٪ ونسبة البضائع المصرية الصادرة الى بريطانيا العظمى الى ٣٧,٩٪ فى عام ١٩٣٦ و ٣٢,٢٪ فى عام ١٩٣٧ من اجمالى الصادرات .

وفى الجدول الآتى قيمة الواردات والصادرات الوطنية والصادرات الأجنبية ، كذلك الميزان التجارى بين بريطانيا العظمى ومصر خلال السنوات الخمس الأخيرة مقارنة بمتوسطها فى الفترة الخماسية الواقعة بين سنى ١٩٢٤ — ١٩٢٩ وهى التى سبقت الأزمة الاقتصادية العالمية :

الحركة التجارية بين بريطانيا العظمى ومصر

القيمة مقدرة بآلاف الجنيهات المصرية

السنة	الصادرات			الصادرات الوطنية والأجنبية			الميزان (القيمة)
	القيمة	الرقم القياسى	٪ (١)	القيمة	الرقم القياسى	٪ (١)	
	جنيه مصرى			جنيه مصرى			
متوسط ١٩٢٤ — ١٩٢٨	١٢٫٧٧٣	١٠٠	٢٤٫٤	٢٣٫٧٢٥	١٠٠	٤٣٫٧	+ ١٠٫٩٥٢
١٩٣٣	٦٫١٨١	٤٠٫٤	٢٣٫١	١١٫٣٤٤	٤٧٫٨	٤١٫٦	+ ٥٫١٦٣
١٩٣٤	٦٫٤٣٣	٥٠٫٤	٢٢٫١	٩٫٩٩٦	٤٢٫١	٣٢٫٠	+ ٣٫٥٦٣
١٩٣٥	٧٫٣٥٣	٥٧٫٦	٢٢٫٨	١١٫٢٩٠	٤٧٫٥	٣٣٫٠	+ ٣٫٩٣٧
١٩٣٦	٧٫٥٢٦	٥٩٫٠	٢٣٫٩	١٢٫٥٤١	٥٢٫٨	٣٧٫٩	+ ٥٫٠١٥
١٩٣٧	٨٫٢٨٠	٦٥٫٠	٢١٫٨	١٢٫٥٥٣	٥٢٫٨	٣٢٫٢	+ ٤٫٢٧٣

(١) حصة بريطانيا العظمى بالنسبة للمجموع العام .

ظل الميزان التجارى راجحا لصالح مصر إلا أن قيمة تبادلها مع بريطانيا العظمى نقص فى سنتى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ عما كان عليه متوسطها فى الفترة الخماسية لسنى ١٩٢٤ — ١٩٢٨ بنسبة ٤١ ٪ و ٣٥ ٪ لكل منهما على التوالى للواردات و ٤٧,٢ ٪ لكل منهما على التوالى للصادرات . ولا يرجع هذا النقص الكبير إلى الركود فى التجارة الدولية العامة فقط بل يرجع أيضا إلى نقص حصة بريطانيا العظمى فى بعض الأصناف التى كانت تصدرها بمقادير كبيرة وتكاد تستأثر بها وأصبحت حصتها فيها خلال السنين الأخيرة ضئيلة نسبيا ، وعلى سبيل المثال نذكر أن المنسوجات القطنية ، قد بلغت حصة بريطانيا العظمى ٨١,٨ ٪ من قيمتها فى عام ١٩١٣ فانخفضت إلى ٢٣,٨ ٪ فى عام ١٩٣٦ و ١٩ ٪ فى عام ١٩٣٧ ،

وهناك كذلك نقص ملموس فى غزل القطن الوارد من بريطانيا العظمى إذ كانت حصتها من هذا الصنف ٣٦,٩ ٪ فى عام ١٩١٣ فهبطت الى مايقرب من ٤,٢ ٪ فى عام ١٩٣٠ ثم عادت فزادت خلال السنين التالية الى أن صارت ٣٦,٥ ٪ فى عام ١٩٣٦ و ٢٩,٣ ٪ فى عام ١٩٣٧

وكان من جراء تقدّم مصر فى ميدان صناعة الجلود أن نقصت وارداتها منها نقصا ملموسا خلال السنين الأخيرة ، وقد تأثرت حصة بريطانيا العظمى أكثر من أى بلد آخر إذ أصبحت حصتها فى الأحذية الجلدية المستوردة ١٢,٤ ٪ فى عام ١٩٣٧ بعد أن وصلت إلى ٥١,٣ ٪ فى عام ١٩١٣ ، وقد بلغت منافسة تشيكوسلوفاكيا لبريطانيا العظمى أشدها فى هذا الصنف فى الأسواق المحلية .

وخلافا لما تقدّم نرى أن حصة بريطانيا العظمى فى بعض الأصناف الأخرى التى توردها لمصر آخذة فى الازدياد فالصابون العادى ارتفعت نسبته من ٨,٩ ٪ فى عام ١٩١٣ الى ٨٤,١ فى عام ١٩٣٧ ، والاسمنت من ٢٨,٧ ٪ الى ٣٠,٦ ٪ فى المدة نفسها .

بيد أن حصة بريطانيا العظمى ظلت ثابتة فى مستوى يكاد لايتغير خلال السنين الأخيرة فى الأصناف الآتية :

الفحم الحجرى ، المستحضرات الأفرباذينية ، الورق والمطبوعات ، المعادن ومصنوعاتها ، الآلات والعدد ، المواد الكهربائية ، السيارات ثم الدراجات ذات المحركات (موتوسيكل) .

أما صادراتنا الى بريطانيا العظمى فلا تقل أهمية عن ذلك وكانت تعدل فى عام ١٩٣٧ قرابة ثلث قيمة الصادرات المصرية لكنها رغم أهميتها لا تتكون الا من أصناف محدودة تتمثل فى القطن الخام، وبذرة القطن ، الكسب ، البصل ، وبلغت نسبة هـذه الأصناف فى عام ١٩٣٧ : ٩١,٨ ٪ من مجموع صادراتنا الى انجلترا، لكن تلك الحصة نقصت فى عام ١٩٣٧، لصالح الأصناف الأخرى الصـادرة التى ارتفعت قيمتها من ٦,٦ ٪ فى عام ١٩٢٩ الى ٨,٢ ٪ فى عام ١٩٣٧ من مجموع الصادرات .

ومع ذلك فاذا قارنا حركة صادراتنا صوب الجزر البريطانيـة فى سنة ١٩١٣ بمـا آلت اليه فى سنتى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ إتضح لنا بوجه عام أن النقص امتد بصفة ملموسـة الى جميع الأصناف خلال تلك المدة اللهم إلا بذرة القطن التى زاد المصدّر منها زيادة ذات شأن إذ ارتفعت نسبتها من ٥١,٦ ٪ من اجمـالى الصادرات فى عام ١٩١٣ الى ٩٨,٢ ٪ فى عام ١٩٣٦ و ٩٦,٥ ٪ فى عام ١٩٣٧، وهذا خلاف الحال مع ألمـانيا فانها لاتستورد شيئا من هذا الصنف الآن ، أما حصة بريطانيا العظمى فى القطن الخام فقـد نزلت من ٤٣,١ ٪ من إجمالى الصادرات فى عام ١٩١٣ الى ٢٩,٤ ٪ فى عام ١٩٣٧ ، والسجاير من ١٤,٩ ٪ الى ٤,٧ ٪ فى المـدة نفسها ، وكان النقص ملموسا فى البيض خلال السنين الأخيرة إذ أصبحت نسـبته ٣٣,٢ ٪ و ٣٢,٨ ٪ فى سنتى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ على التوالى مقابل ٨٣,٣ ٪ فى سنة ١٩١٣ ،

وفى الجدول الآتى مقادير الأصناف الواردة من بريطانيا العظمى والصادر اليها وقيمتها مرتبة حسب أهميتها فى سنتى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ :

الأصناف الرئيسية الواردة والصادرة

اسم الصنف	وحدة المقدار	الكمية		القيمة	
		١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٧
				جنيه	جنيه
الواردات :					
حيوانات حية وحاصلات المملكة الحيوانية... ...	قيمة	—	—	٩٨٣٢٩	١٢٧٣٨٣
حاصلات المملكة النباتية	«	—	—	٥٢٤٨٠	٤٨٦٠٩
زيت النخيل لصناعة الصابون	طن	١٩٣٣	٨٦٤	٣٧٤٣٨	٢٠٩٥٨
أنواع أخرى من الزيوت وشحوم ومواد دهنية ...	قيمة	—	—	٣٤٧٧٣	٤٤٤٨١
بيرة	هكتولتر	٣٠٨١٩	٢٠١٤٢	٦٨٦٠٠	٤٧٢٩١
ويسكى...	«	٥٤٥٦	٥٦٨٧	١١٧٢٦٥	١٢٤٣٤٠
سجاير	كيلو	١٤٠٧٢٧	١٠١٢٨٣	١١٣٣٩٧	٦٨٤٢٥
مستحضرات ومنتجات غذائية ومشروبات روحية أخرى	قيمة	—	—	١٨٨٧٥٨	١٨٤٧٠٧
أسمنت	طن	٦٨٧٥	١٢٧٤٨	١٢٧٢٠	٢٤٠١٥
فحم حجرى	«	٨٣٥٨٢٣	٩٥٧٩٨٧	٩٣٠٤٢٩	١٤٦٤٧٩٦
صودا كاوية	«	١٣٥٥	٣٨٥٧	١٣٧٢٣	٣٢٣٧٠
أدوية ومستحضرات طبية	قيمة	—	—	٧٦٧٧١	٩٣٥٨٠
أسمدة	طن	٤٧٣٠٩	٥٨٨٥٥	١٩٨٩ ٢	٢٨٣٦٩٨
منتجات كيماوية أخرى وورنيش ألوان...	قيمة	—	—	٤٢٤٠٧٥	٣٩٢٩٢٦
اطارات السيارات الخارجية...	عدد	١٣٥٨٠	١٧٨٠٦	٢٩٨١١	٤٢٣٤٠
الورق والمطبوعات	قيمة	—	—	١٥٤٩٣٢	١٦٣٢٣٦
غزل الحرير الطبيعى	كيلو	٩٨٥٩٦	١١٠٥٢٥	٣٢٤٨٦	٤٠٧٥٩
غزل الحرير الصناعى	«	١٤٨٣٣٨	١٣٩٤٩٠	١٤٧٩٩	٢٠٥٣٤
منسوجات حريرية	«	٦٠١٩٥	٤٥٣١٠	٤٢١٤٨	٣٣٤٢٨
منسوجات صوفية	طن	٩٧٩	٩٣٢	٥٣٥٣٤١	٥٥٣٤٧٩
غزل القطن...	كيلو	٢٧٣٣٦٢	١٩٤٧٦٢	٥٣٠٧٠	٣٤٨٧٥
منسوجات قطنية	طن	٥٣٧٩	٤١٧٠	١٠٤٢٨٧٣	٩٢٩٥٨٠
منسوجات وأصناف شغل السنارة...	كيلو	١٠٠٧٤٦	٨٧٤٧٤	٦٣٨٣٤	٦٠٤٢١
مواد النسيج ومنسوجات أخرى	قيمة	—	—	٥٨٤٩٤٠	٥٤٦٩٨٠
معادن عادية...	«	—	—	٧٦٣٧٢٩	٨١٢٤٧٦
آلات وأجهزة كهربائية	«	—	—	٩٨٨٩٢٢	١٠٣٠٣٣٢
وسائط النقل	«	—	—	٢٩١٤٢٤	٣٩٩٣٥٥
سبائك ونقود	«	—	—	٥٨٠	٧٩١١
أصناف أخرى	«	—	—	٥٦٠٣٦٨	٦٥٤٧٣٣
جملة قيمة الواردات ... :				٧٥٢٦٩١٧	٨٢٨٨٠١٨

اسم الصنف	وحدة المقدار	الكمية		القيمة	
		١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٧
الصادرات :					
قطن خام	قنطار	٢٨١٣٥٢٠	٢٧٤٦٩٣٣	٨٩٦٩٥١٦	٨٥٣٢٧٩٠
بذرة القطن	أردب	٢٧٢٦٥٥٩	٢٥٩٣٥٠٢	١٩٦٧١٧٠	١٧٨٤٨٨٥
كسب بذرة القطن	طن	١٧٨٠٤٦	٢٠٤٠٣٤	٦٩١١٠٤	٧٨٣٧٥٦
بصل	»	٥٢٠٨٦	٦٣٥٧٤	٢٦٢٣٣١	٣١٨٠٦٣
نخالة وفضلات مطاحن	»	١٨٥٩٧	٣٥٥٤٣	٨٨٥٢٣	١٦٧٥٣٢
شعير	»	٧٣٧٠	١٨٥٥٣	٣٧٧٧٦	١٠٤٥٨٨
بنزين	»	١٩٠٥١	١٨٢٨٦	٩١٥٤٤	٩٦٤٥٢
خامات معدنية	»	٤٠٠٢٩	٨٣١٥٠	٣٩٨٣٤	٦٢٦٥٠
بيض	بالألف	٢٤٣٥٠	١٧٨٠٠	٤٩٦٥٣	٣٨٢٥٠
بيض مقشور	طن	٧٥٢	٧١٣	٣٨٧٦٧	٣١٩٨٨
دقيق قمح	»	—	١٠٨٩	—	١٢١٦٨
نقود فضية	قيمة	—	—	—	٢٤٠٠٠٠
زيت بذرة القطن	طن	٣٣٧٩	٦٢٢	٩٠٣٦٩	١١١٢٠٢
جلود مدبوغة	»	٥١٩	٤٧٤	٦٩٥٧٧	٦٤٠٠٣
أصناف أخرى	قيمة	—	—	٩٥٣١٤	١٩٨٦٨٣
جملة قيمة الصادرات الوطنية				١٢٤٩١٤٧٨	١٢٤٤٧٠١٠

يتضح من الجدول السابق أن ٧ ,٦٦ ٪ من قيمة البضائع الانجليزية الواردة إلى مصر فى سنة ١٩٣٧ تتمثل فى ست فئات هامة وهى :

الفحم الحجرى بنسبة ١٧,٧ ٪ ، الآلات والأجهزة الكهربائية بنسبة ١٢,٤ ٪ ، المنسوجات القطنية بنسبة ١١,٢ ٪ ، المعادن العادية بنسبة ٩,٨ ٪ ، المنسوجات الصوفية بنسبة ٦,٧ ٪ ، المنسوجات الأخرى ومواد النسيج بنسبة ٨,٩ ٪

واذا استبعدنا من صادراتنا الى بريطانيا العظمى القطن ومشتقاته والنقود الفضية التى بلغت قيمتها ١١,٧١٨,١٥٩ ج . م و ١١,٣٥٢,٦٣٣ ج . م فى عامى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ على التوالى أى

بنسبة ٩٣,٨ ٪ و ٩١,٢ ٪ من الاجمالى أصبحت قيمة البضائع الأخرى الصادرة فى هاتين السنتين ٧٧٣,٣١٩ ج . م و ٩٤,٣٧٧ ج . م بنسبة ٦,٢ ٪ و ٨,٨ ٪ تقريبا .

ومع هذا فيستدل من الاحصاءات الجمركية البريطانية أن عددا كبيرا من الأصناف التى تستوردها انجلترا داخلة ضمن فئات الصادرات المصرية ، فهناك إذن مجال فسيح لانماء الحركة التجارية بين القطرين وتوسيع نطاقها الى مدى أبعد مما كانت عليه خلال السنين الأخيرة .

وايضاحا لما تقدّم نذكر فيما يلى بيانا عن متوسط مقادير بعض البضائع التى استوردتها بريطانيا العظمى وشمال ايرلندا خلال سنة ١٩٣٥ :

الصنف		الوزن بالطن
أذرة		٣٠٢٠٤٧٠
أرز		١١٩١٦٠
بطاطس		١٩٣٨٦٠
برتقال ويوسفى		٥٢٣٥٣٠
ليمون		٦٨٠٧٠
موالح أخرى		٥٩٨٣٠
موز		٣٠٠٥٦٠
فول سودانى	غير مقشور	١٢١٤٠
	مقشور	١٤٢٢٠٠
سمسم		١٥٤٠
بذر كتان		٢٧٠١٨٠
بذرة قطن		٦٦٤١٦٠
زيت فول سودانى		٩٤٩٢
زيت بذرة القطن		٤١٧٥
بلح		٢٢٩٩٠

وفى الجدول الآتى بيان البضائع التى استوردتها بريطانيا العظمى فى سنتى ١٩٣٤ — ١٩٣٦ والتى تهم مصر بصفة خاصة :

كمية وقيمة الأصناف التى استوردتها بريطانيا العظمى

خلال المدة بين سنى ١٩٣٤ — ١٩٣٦

أصناف رئيسية	سنة ١٩٣٤			سنة ١٩٣٥			سنة ١٩٣٦		
	الكمية	القيمة		الكمية	القيمة		الكمية	القيمة	
	(١)	(٢)	٪	(١)	(٢)	٪	(١)	(٢)	٪
قمح	٥٫٠٨٧	٢٧٫٤	٤٫٠	٥٫٠٣٢	٣٠٫٥	٤٫٣	١٫٠٥	٣٧٫٦	٤٫٨
شعير	٧٧٣	٣٫٩	٠٫٦	٨٥٥	٤٫٢	٠٫٦	٩١٧	٥٫١	٠٫٦
أذرة	٢٫٩٦٧	١٢٫٩	١٫٩	٢٨٨٠	١١٫٨	١٫٧	٣٫٥٩٦	١٥٫٩	٢٫٠
دقيق ونخالة	٤٦٩	٣٫١	٠٫٤	٣٩٩	٣٫٢	٠٫٥	٤١٨	٣٫٨	٠٫٤
غلال وأنواع أخرى من الدقيق ...	٧٣٤	٦٫١	٠٫٩	٧٩١	٦٫٥	٠٫٩	٦٥١	٦٫٣	٠٫٨
خضر طازة (تشمل البطاطس)	—	٨٫٦	١٫٣	—	٨٫٩	١٫٣	—	٩٫٧	١٫٢
فاكهة	—	٢٥٫٤	٣٫٧	—	٢٩٫٠	٤٫١	—	٢٦٫١	٣٫٣
بيض بقشره (٣)	٢٫٢٦٢	٧٫٠	١٫٠	٢٫٣٦٦	٧٫٧	١٫١	٣٫٩٥٨	٩٫٩	١٫٣
سكر خام ومكرر	١٫٩٦٢	١٣٫٧	٢٫٠	١٫٩٦٣	١٢٫٦	١٫٨	٢٫٢٦١	١٥٫٢	١٫٩
جلود خام ومدبوغة	—	٥٫٢	٠٫٨	—	٥٫٦	٠٫٨	—	٧٫٤	٠٫٩
عليق	١٫٦٥١	٧٫٣	١٫١	١٫٦٠٣	٧٫٧	١٫١	١٫٧٢٦	٨٫٤	١٫١
بذور زيتية	١٫٣١٠	٨٫٩	١٫٣	١٫٥٧٢	١٢٫٨	١٫٨	١٫٤٧٦	١٤٫٢	١٫٨
صوف خام وفضلاته	٢٥٨	٢٥٫٦	٣٫٨	٢٩٠	٢٥٫٢	٣٫٦	٣١٧	٣٢٫٥	٤٫١
قطن خام وفضلاته	٥٧٥	٣٤٫٠	٥٫٠	٥٨٠	٣٤٫٩	٥٫٠	٧١٣	٤٥٫٨	٥٫٦
أصناف أخرى...	—	٤٩١٫١	٧٢٫٢	—	٥٠٠٫١	٧١٫٤	—	٥٥٠٫٦	٧١٫٢
الاجمالى	—	٦٨٠٫٢	١٠٠	—	٧٠٠٫٧	١٠٠	—	٧٨٨٫٥	١٠٠

ويلاحظ فى الجدول السابق أن حوالى ٢٩٪ من البضائع التى تستوردها بريطانيا العظمى داخلة ضمن فئات الصادرات المصرية أى أننا نستطيع أن نحل فيها محل البلاد التى تصدرها .

(١) بآلاف الأطنان الانجليزية . (٢) بملايين الجنيهات الانجليزية . (٣) بالملايين .

بلجيكا

اذا قارنا أرقام التجارة الخارجية لبلجيكا من سنة ١٩٢٩ الى سنة ١٩٣٦ بالبلاد الأخرى اتضح لنا أن قيمة الواردات هبطت خلال تلك المدة من ٩٨٨ الى ٤٢٣ مليون دولار بعملة الذهب أى بنقص ٥٦٥ مليون دولار أو بنسبة ٥٧,٢٪ وأن قيمة الصادرات هبطت كذلك من ٨٨٤ الى ٣٩٥ مليون دولار بعملة الذهب أى بنقص ٤٨٩ مليون دولار أو بنسبة ٥٥,٣٪ . ورغما عن هذا النقص الكبير فقد زادت حصة بلجيكا فى التجارة العالمية فبعد أن كانت نسبة قيمة وارداتها فى عام ١٩٢٩ تعدل ٢,٩١٪ مبها صارت ٣,٣٢٪ فى عام ١٩٣٦ ، كذلك الصادرات بعد أن كانت ٢,٧٨٪ صارت ٣,٢٣٪

أما الميزان التجارى لبلجيكا فظلت كفته دائما غير راجحة اذ أن الصادرات لم تتجاوز فى عام ١٩١٣ ، ٧٣٪ من الواردات ، وعلى أثر الحرب العظمى أخذت الواردات تتناقص تدريجيا بالنسبة للصادرات الى أن بلغت زيادة الواردات على الصادرات ٦,٦٪ فى عام ١٩٣٦ مقابل ٢٧٪ فى عام ١٩١٣

حقيقة قد لجأت بلجيكا الى نظام الحصص بغية تحديد واردات بعض البضائع ، لكن الواقع أن أمضى سلاح لجأت اليه فى مضمار التزاحم التجارى الدولى فى الآونة الأخيرة هو تخفيض نفقات الانتاج .

وفيما عدا تجارتها الخاصة فهى بحكم مركزها الجغرافى على خط المبادلات بين أوروبا الشمالية وأوروبا الجنوبية تجنى أرباحا وفيرة تدرها عليها حركة المرور .

والبلدان التى تشغل المكانة الأولى فى واردات بلجيكا حسب احصاءات عام ١٩٣٦ هى :

فرنسا وحصتها ١٣,٥ ٪ من مجموع الواردات ، ألمانيا ١١,٣ ٪ ، بريطانيا العظمى ٩,١ ٪ ، هولانده ٩,٠ ٪ ، الولايات المتحدة الأمريكية ٧, ٪ ، ثم الكنغو البلجيكية والأرجنتين وأستراليا وكندا وخلافها ، أما فيما يختص بمستوردى البضائع البلجيكية فيأتى فى مقدمتهم فرنسا وحصتها فى صادرات بلجيكا فى عام ١٩٣٦ : ١٨,٢ ٪ ، بريطانيا العظمى ١٤,٦ ٪ ، هولاندة ١١,٨ ٪ ، ألمانيا ١٠,٣ ٪ ، الولايات المتحدة الأمريكية ٧,٩ ٪ ، ثم الأرجنتين وسويسرة والسويد وخلافها .

ونسبة البضائع المصرية التى دخلت بلجيكا ضئيلة نسبيا اذا قورنت بمثيلاتها من واردات البلدان الأخرى ، فهى تتراوح بين ٠,٢ ٪ و ٠,٣ ٪ ، تقريبا أما نسبة البضائع البلجيكية التى دخلت القطر المصرى فأكثر أهمية اذ بلغت فى عام ١٩٢٦ : ١,٢ ٪ تقريبا من مجموع الصادرات البلجيكية .

ومما هو جدير بالملاحظة أن التجارة بين بلجيكا ومصر خطت خطوات كبيرة نحو التقدم ، ولو رجعنا إلى سنة ١٨٨٤ لاتضح لنا أن مساهمة بلجيكا فى تجارتنا الخارجية وقتئذ كان لا يؤبه بها فقد كانت نسبة الواردات لا تعدو ١٢ فى الألف من جملتها ، ونسبة الصادرات تكاد أن تصل إلى ٣ فى الألف من جملتها مقابل ٦٠ و ٢١ فى الألف لكل منهما على التوالى فى عام ١٩٣٧

ورغما عن الهبوط العام فى التجارة العالمية خلال الأعوام الأخيرة فقد ظل التبادل التجارى بين بلجيكا ومصر محتفظا بمكانته على وجه مرض خصوصا فيما يتعلق بالصادرات المصرية صوب هذا البلد .

وفيما يلى بيان بقيمة الواردات والصادرات الوطنية والصادرات الأجنبية ، كذلك الميزان التجارى بين بلجيكا ومصر خلال السنوات الخمس الأخيرة ، مقارنة بالمتوسط الخماسى لسنى ١٩٢٤ — ١٩٢٨ ، وهى الفترة التى سبقت الأزمة الاقتصادية العالمية :

الحركة التجارية بين بلجيكا ومصر

القيمة مقدرة بآلاف الجنيهات المصرية

السنة	الواردات		٪	الصادرات الوطنية والصادرات الأجنبية		٪	الميزان القيمى
	القيمة	الرقم القياسى		القيمة	الرقم القياسى		
			(١)			(١)	
متوسط ١٩٢٤ الى ١٩٢٨	٢ر٠٥٩	ر١٠٠	٣ر٩	٢٨٢	ر١٠٠	٥ر٠	— ١ر٧٧٧
١٩٣٣	١ر٣٠٦	٦٣ر٤	٤ر٩	٢٤٦	٨٧ ر٢	٨ر٠	— ١ر٠٦٠
١٩٣٤	١ر٦٧٢	٨١ر٢	٥ر٧	٣٣٣	١١٨ ر١	١ر٠	— ١ر٣٣٩
١٩٣٥	١ر٥٧٩	٧٦ر٧	٤ر٩	٤٢٢	١٤٩ ر٦	١ر٢	— ١ر١٥٧
١٩٣٦	١ر٧٣٣	٨٤ر٢	٥ر٥	٥٠٦	١٧٩ ر٤	١ر٥	— ١ر٢٢٧
١٩٣٧	٢ر٢٨٩	١١١ر٢	٦ر٠	٨٤١	٢٩٨ ر٢	٢ر١	— ١ر٤٤٨

يتضح من الجدول السابق أن وارداتنا وصادراتنا فى سنة ١٩٣٧ زادت بنسبة ١١ر٢٪ و ١٩٨ر٢٪ لكل منهما على التوالى عما كان عليه متوسطها فى الفترة الخماسية لسنى ١٩٢٤ — ١٩٢٨ فى حين أن قيمة الصادرات المصرية فى عام ١٩٢٩ كانت تزيد بمقدار ٧٠٪ على متوسطها فى الفترة الخماسية المذكورة وأن الميزان التجارى بين بلجيكا ومصر ظل دائما سلبيا بالنسبة للأخيرة وكفته راجحة لجانب بلجيكا ، هذا و بينما نجد قيمة صادراتنا فى عام ١٩٣٧ تزيد ثلاثة أمثال ما كان عليه متوسطها فى سنى ١٩٢٤ — ١٩٢٨ إذ نجدها لا تعدو ٣٦ر٧٪ من قيمة الواردات .

وفى الجدول الاتى بيان الكميات وقيمة الأصناف الرئيسية المستوردة من بلجيكا والمصدرة اليها خلال سنتى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ :

---

(١) بالنسبة للمجموع العام

(٢) حصة بلجيكا فى المجموع العام .

بلجيكا ولكسمبرج

أهم الصادرات والواردات

الأصناف	وحدة المقدار	المقدار ١٩٣٦	المقدار ١٩٣٧	القيمة ١٩٣٦ جنيه مصرى	القيمة ١٩٣٧ جنيه مصرى
الواردات :					
نشاء	طن	٥٦٧	٦٦٧	٥٢٢١	٧١٣١
زيوت وشحوم ومواد دهنية	قيمة	—	—	٧٨١٢	١٨١٨١
جلوكوز	طن	٨٤٧	١١٧٨	٨٦١٦	١٢٩٥٣
شكولاته	«	١٦٦	١٦١	١٢٠١٤	١٣٥٧٤
أسمنت	«	٣٠٣٠	٨٦٤٤	٣٨١٩	١٠٨١٠
زيوت تشحيم	«	٢٣٢٠	٢٤٥٤	٢٨٣٦٦	٣١٨٥٧
أوكسيد الزنك وتقليد أوكسيد الزنك	«	١٢٤١	١٤٢٩	١٦٢٩١	٢٢٣٦٢
أسمدة	«	١٣٢٦٢	١١٥٩٣	٣٩٥٣٢	٥٠١٣٩
جلود وفراء ومصنوعاتها	قيمة	—	—	١٥٣٢١	١٨٢١٢
الكاوتشوك ومصنوعاته...	«	—	—	١٢٩٧٦	١٠٩٠٨
الورق ومصنوعاته	«	—	—	٢٩٣٧٥	٣٦٥٤٤
سجاجيد وأبسطة صوف	ك ص	٥٨٥٨٦	٨٠٩٥٤	٨٦٨٣	١٢٩٢٦
	متر مربع	٢٤٦٢٣	٣٢٨٩٩	٥٩٤٥	٨٦٤٦
خيط قطن على بكر	دسته	٤٧٦٣٠٦	٧٢٢٣٩٠	١٧٠٧٧	٢٦٧٧٧
خيط قطن ليس على بكر	ك ص	٢٥١٤٥	١٤٢٩٩	٧٤٠٠	٤٢٢١
أقمشة قطنية	«	٨٩٩١٥١	٥١٩٠٩٦	١٣١٥٨١	٩٣١٦٦
منسوجات تيلية وأقمشة من القنب والجوت	قيمة	—	—	٧٨٠٩٣	٦٦٠٠١
منسوجات وأصناف شغل السنارة	ك ص	٣٦٢٤٥	٤٨٣٧٩	١٨٨٧٠	٢٣٩١٥
مواد النسيج ومنسوجات أخرى	قيمة	—	—	١٣٥٩٠٠	١٢٠٦٥٣
ألواح بلور مجلى أو مصقول...	ك ص	١٦٤٤٧٠٤	٣٢٢٧٢٤٤	٢٢٣٠٠	٤٣٩٨٢
زجاج شبابيك	«	٣٢٩٥١٨٥	٣٩٨٦٠٤١	١٩٩٦٦	٣٠٠٤٨
كوبات وأقداح زجاجية	«	٦٩٥٢١٤	٨٢٨٥٦٦	١٧٢٦٣	٢٢١١٣
مصنوعات من أحجار وخزف ومصنوعات زجاجية أخرى	قيمة	—	—	٥٧٥١٠	٦٨٣٧٧
معادن ثمينة وأحجار كريمة	«	—	—	٨٦٠١٤	١١٣٩٢٤
نقل بعده	—	—	—	—	—

(تابع) بلجيكا ولكسمبرج

أهم الصادرات والواردات

الأصناف	وحدة المقدار	المقدار ١٩٣٦	المقدار ١٩٣٧	القيمة ١٩٣٦	القيمة ١٩٣٧
				جنيه مصرى	جنيه مصرى
ما قبله				—	—
شيفات من حديد...	طن	٥٣١٧١	٥٩٨٨٧	٣٣٨٤٢٠	٥٦١٤١٥
قضبان وفلنكات	«	١٦٩٣٥	٨٦٠٨	٩١٠٨٥	٨٨٥٨١
صاج الحديد	«	١٠٩١٣	٨٥٨٠	٩٠٤٤٦	١٠٩٠٧٣
أطواق وشنابر من حديد	«	١٤٥٣	٥١٥٢	١٣٧٥٧	٧٢٢٣٠
أبنية من حديد أو من صلب	«	١٢١٠	٣٠٩٢	٢٠٣٠٧	٥٦١٠٣
مسامير من كافة الأنواع	«	٤٣٥٢	٣١٦٦	٥٢٤٠٠	٥١٥٦٣
معادن عادية ومصنوعاتها الأخرى...	قيمة	—	—	١٢٨١٢٦	١٦٧٨٧٣
آلات وأجهزة كهربائية	«	—	—	٦٦٨٩٢	١٥٢٩٦٢
وسائط النقل	«	—	—	١٠٦٦٨	٢٧٢٤٣
أصناف أخرى	«	—	—	١٣٥٣٦٧	١٣٤٢٢٦
جملة قيمة الواردات				١٧٣٣٤١٣	٢٢٨٨٦٨٧
الصادرات :					
بصل	طن	٣٥٦١	٣٤٠٧	١٧٩٣٤	١٧١٥٦
قمح	«	١٥	٦١٢٧	٩٨	٥٤٨١٨
أرز	«	١٤٨٦١	١٧٥٥٦	١٠٨٦٩٩	١٣٩١٣٧
نخالة وفضلات مطاحن	«	٤٧٢٩	٤٤٧٨	١٧٨٣٨	٣٧٧٦٣
جلد خام	«	٢٦١	٣٥٦	١٧٨٠٨	٣٣٩٧٥
كتان خام	«	٢٧٦	٧٩٦	١٦٧١٢	٤٦٣٣٢
سجاير...	ك٠ص	١٤٠٨٦	١٢٩٩٧	٧٦٦٩	٨٥١٥
خامات وأتربة معدنية	طن	٢٤٧٩٠	٤٦٤٥٦	١٨٤٠٠	٣٤٢٧٤
ملح الطعام	«	٦٧٥٢٧	٤٤٥٥٢	٢٣١٩٤	١٥٣٤٨
فوسفات الجير الطبيعى	«	٣٢٥٢٥	٢١٨٩٤	٢٢٥٤٢	١٤٨٨٠
قطن خام	قنطار	٧٢٧٩١	١٠٨٦٥٦	٢١٤٧٨٧	٣٢١٣٩٧
ذهب تراب الصايغ	كيلو	١١٠٥٠	٣٦٩١٠٢	١٤٠٠	١٤٢٥٤
أصناف أخرى	قيمة	—	—	١٨٣٥٣	٦٢٠٤٢
جملة قيمة الصادرات				٤٨٥٤٣٤	٧٩٩٨٩١

وإذا استعرضنا البيانات فى الجدول السابق الموضح فيه مختلف البضائع البلجيكية الواردة إلى مصر اتضح لنا أنها تتضمن بوجه خاص بعض أصناف ، كالمعادن العادية ومصنوعاتها ، بلغت نسبتها وحدها فى عام ١٩٣٧ — ٤٨,٤ ٪ من مجموع الواردات مقابل ٤٢,٤ ٪ فى عام ١٩٣٦ ، وتليها المنسوجات المختلفة وقد نقصت عما كانت عليه فى عام ١٩٣٦ ، ثم الآلات والأجهزة والأدوات الكهربائية وقد زادت قيمتها من ٦٦,٨٩٢ ج . م فى عام ١٩٣٦ الى ١٥٢,٩٥٢ ج . م فى عام ١٩٣٧ ، كذلك الزجاج ومصنوعاته والمعادن والأحجار الثمينة والأسمدة الكيميائية والورق والمطبوعات وزيوت التشحيم والخيوط القطنية على بكر فهذه كلها زادت كميتها كثيرا فى عام ١٩٣٧ عما كانت عليه فى العام المتقدم ، أما المنسوجات القطنية وكانت قيمتها قد هبطت فى عام ١٩٣٢ الى ٣١,٨٦٢ ج . م فقد زادت فى السنين التالية حتى بلغت ١٣١,٥٨١ ج . م فى عام ١٩٣٦ ثم عادت فنقصت الى ٩٣,١٦٦ ج . م فى عام ١٩٣٧ .

أما صادراتنا الى بلجيكا فقد طرأت عليها تغييرات هامة خلال السنين الأخيرة ، فالقطن الخام الذى لا يزال محتلا المكان الأول والذى نقصت كمياته المصدّرة نقصا ملموسا إذ هبطت الى قرابة ٤١,١٤٣ قنطارا فى عام ١٩٣٢ ، زادت كمياته المصدرة فى السنين التالية زيادة محسوسة حيث بلغت فى عام ١٩٣٧ — ١٠٨,٦٥٦ قنطارا مقابل ٧٢,٧٩١ قنطارا فى عام ١٩٣٦ ؛ والأذرة التى أرسلنا الى البلجيك منها كميات كبيرة فى عامى ١٩٢٨ و ١٩٢٩ تعدل قيمتها ٢٠,٣٥٢ ج . م و ١٣,٣٧٥ ج . م لكل منهما على التوالى فقد اختفت من قائمة الصادرات المصرية خلال السنين التالية ، كذلك الحال فى الكتان والقنب والجوت الخام وزيت بذرة القطن والفول الناشف والكسب فلم يصدر منها شيئا الى بلجيكا خلال السنين الأخيرة ؛ أما المصدر اليها من فوسفات الجير الطبيعى والبصل والأرز والردة وفضلات المطاحن والخامات المعدنية والجلود الخامة فقد زادت كمية الصادرات منها .

وفى الجدول الآتى بيان البضائع التى استوردتها بلجيكا فى أعوام ١٩٣٤ — ١٩٣٦ والتى تهم مصر بصفة خاصة :

الأصناف الرئيسية	سنة ١٩٣٤			سنة ١٩٣٥			سنة ١٩٣٦		
	الوزن	القيمة		الوزن	القيمة		الوزن	القيمة	
	(١)	(٢)	٪	(١)	(٢)	٪	(١)	(٢)	٪
قمح	١ر٢٩٨	٦٥٢	٤ر٨	١ر٠٥٣	٨٢٩	٤ر٨	١ر١٨٩	١ر٣١٨	٦ر٣
شعير	٣٧٨	١٧٥	١ر٣	٤٢١	٢٧٢	١ر٦	٤٥٩	٣٥٩	١ر٧
أذرة	٧٥٤	٣١٩	٢ر٣	٧٨٧	٤٠٩	٢ر٤	٩٢٤	٥٧٨	٢ر٨
غلال أخرى وأرز	٢٥٣	١٢٠	٠ر٩	٢٠٦	١٥١	٠ر٩	٣٠٣	٢٢٩	١ر١

(١) بملايين الاطنان المترية .

(٢) بملايين الفرنكات .

الأصناف الرئيسية	سنة ١٩٣٤			سنة ١٩٣٥			سنة ١٩٣٦		
	الوزن (١)	القيمة (٢)		الوزن	القيمة (٢)		الوزن	القيمة (٢)	
			٪			٪			٪
زيوت نباتية ...	٤١	٨٠	٠ر٦	٢٩	٨٤	٠ر٥	٣٢	١٠٣	٠ر٥
جلودخامة... ...	٤٤	٢٨١	٢ر٠	٤٨	٤٤١	٢ر٦	٤٨	٦٠٤	٢ر٩
كسب	٣٢٩	٢٠٥	١ر٥	٢٦٧	٢٠٠	١ر٢	٣٠٩	٢٦٣	١ر٢
حبوب زيتية ...	٢٠٥	١٨٧	١ر٤	٢٥٣	٢٩٩	١ر٧	٢٥٠	٣٧٥	١ر٨
صوف	٨٩	٨١٩	٦ر٠	١٢٥	١ر٢٤٤	٧ر٣	١٣١	١ر٦٧٢	٧ر٩
قطن خام... ...	١٠٠	٤٦٢	٣ر٤	١٢١	٦٦٩	٣ر٩	١٢٨	٨٢٦	٣ر٩
كتان خام	١٠٩	١١٥	٠ر٨	١٧٨	٢٧٣	١ر٦	١٩٠	٣٢٤	١ر٥
خيوط صوفية ...	٤	١٥٠	١ر٠	٣	١٢٢	٠ر٧	٢	٩٣	٠ر٥
أصناف أخرى ...	—	١٠ر١٣٨	٧٣ر٩	—	١٢ر١١٩	٧٠ر٨	—	١٤ر٣٥٤	٦٧ر٩
الاجمالى ...	—	١٣٧٠٣	١٠٠	—	١٧ر١١٢	١٠٠	—	٢١ر٠٩٨	١٠٠

يستنتج من الأرقام المبينة فى الجدول السابق أن ٢٩ ٪ تقريبا من مجموع قيمة الواردات البلجيكية تتمثل فى أصناف تدخل ضمن الصادرات المصرية ، ذلك لأن البلجيك رغم اتساع نطاق انتاجها الزراعى مضطرة الى أن تلجأ الى الأسواق الأجنبية للحصول على جزء كبير من المنتجات الغذائية اللازمة لها . ومن ثم استوردت فى عام ١٩٣٦ — ١,١٨٩,٠٠٠ طن من القمح وما يزيد على هذا الرقم بكثير من الغلال الأخرى ومقادير كبيرة من البيض والسمك والخضراوات ؛ وهى مضطرة كذلك الى استيراد كميات لا يستهان بها من القطن والصوف وخلافها ؛ وهناك أصناف شتى من أصناف الصادرات المصرية قابلة للرواج على نطاق واسع فى الأسواق البلجيكية .

وبلغ ما استوردته بلجيكا فى عام ١٩٣٥ من بذرة الكتان ١٢٣,٥٨٠ طنا ، ومن البرتقال واليوسفى والليمون والموالح ٦٧,٣٤٠ طنا ، ومن الفول السودانى ٤٣,٧٥٠ طنا ، ومن زيت الفول السودانى ٥,١٩٧ طنا ، ومن البيض ٤٣٠ طنا ، ومن زيت بذرة القطن ١٧٥ طنا ، ومن البلح ١٨٢٠ طنا ، ومن الموز ٢٩,٠٥٠ طنا ، فما لاشك فيه اذن أن تجد العلاقات التجارية بين مصر وبلجيكا مجالا أوسع مدى وأكثر انتاجا مما هى عليه الآن .

(١) بملايين الأطنان المترية .

(٢) بملايين الفرنكات .

أما البضائع الصادرة من بلجيكا فهى الحديد والرصاص والزنك والأصناف المعدنية المصنوعة والأقمشة والخيوط القطنية والصوف والكتان والحرير والمصنوعات الزجاجية والجلود المدبوغة والسكر والمنتجات الكيمائية والورق وخلافها .

وقد اتجهت بلجيكا منذ سنة ١٨٦١ نحو المبادلة الحرة . ورغم الزيادات المتواليـة التى أدخلت على الرسوم منذ سنة ١٨٨٥ فقد ظلت التعريفة الجمركية البلجيكية الى سنة ١٩١٤ حافظة لصبغتها المـالية أكثر مما كانت أداة للحماية الجمركية . بيد أنه فى مستهل سـنة ١٩٢١ تطورت فأصبحت ترمى الى حماية بعض الأصناف وبخاصة الخضر والفاكهة والملابس الجاهزة والخردوات والمصوغات والروائح العطرية والأنبذة والمشروبات الروحية التى لا تتحمل الآن رسوما إضافية مرتفعة .

ولا توجد أية احصائية جمركية خاصة باللوكسمبورج لأن أرقام تجارتها الخارجية تندمج فى الإحصاءات البلجيكية .

بلغاريا

بلغاريا بلد زراعى بحت يشتغل ٨٠ ٪ من سكانه فى الزراعة . وتكوّن الحاصلات الزراعية جزءا مهما جدا من الصادرات كالدخان والغلال وخلافها ، ويتبين مما تقدّم أن هناك بعض وجوه الشبه بين تكوين بلغاريا الاقتصادى وتكوين مصر ، بيد أن البحث فى تجارة بلغاريا الخارجية يبين لنا أنه بالرغم من اتساع زراعتها فإنها تستورد بعض الأصناف التى تدخل ضمن الصادرات المصرية .

وقد أخذت حركة التبادل التجارى بين بلغاريا ومختلف البلدان فى التقدّم باطراد منذ نصف قرن. ففى المدّة من سنة ١٨٨٠ إلى سنة ١٩١٣ أى خلال ثلاثين عاما زادت قيمة التجارة الخارجية أكثر من ثلاثة أمثال إذ بلغت ٢٨٢,٥ مليون ليفا بعملة الذهب فى عام ١٩١٣ مقابل ٨١,٨ مليونا فى عام ١٨٨٠ . وبعد انتهاء سنى الحرب الغير عادية استقرت حركة التبادل التجارى فبلغت قيمتها ٥,١ مليارات ليفا فى عام ١٩٢١ واستمرت فى التقدم حتى بلغت نهايتها العظمى فى سنة ١٩٢٩ ١٤,٧ مليارا من الليفات ثم نقصت فى عام ١٩٣٤ إلى ما يقرب من ٤,٧ مليارات ولم تلبث أن عادت إلى سابق عهدها من التقدم فارتفعت ثانية إلى ٦,٢ مليارات و ٧,١ مليارات منها ٣,٢ مليارات للواردات و ٣,٩ للصادرات فى عامى ١٩٣٥ و ١٩٣٦ على التوالى .

وخلافا لما سبق ذكره استطاعت بلغاريا أن تنمى فى عام ١٩٣٦ مقادير صادراتها الهامة من ورق الدخان وطيور الصيد والدواجن والغلال والبيض بنسبة كبيرة .

وبالرغم من أن بلغاريا لم تشغل مكانا من الاحصاءات الجمركية المصرية إلا منذ عام ١٨٩٥ حيث كانت تجارتنا معها لا تعدو ١٧١٩ جنيها مصريا فقد أخذت علاقتنا التجارية معها تتقدّم تقدّما حثيثا فى السنين التالية خصوصا فيما يتعلق بالواردات حتى بلغت فى عام ١٩١١ رقما قياسيا يعدل ٢٧١,٠٠٠ جنيه مصرى وهو أكبر قيمة سجلت حتى الآن .

وفى الجدول الآتى قيمة الواردات والصادرات الوطنية والصادرات الأجنبية والميزان التجارى بين مصر وبلغاريا خلال السنوات الخمس الأخيرة مقارنة بالمتوسط الخماسى لسنى ١٩٢٤ — ١٩٢٨ وهى الفترة التى سبقت الأزمة الاقتصادية العالمية :

الحركة التجارية بين بلغاريا ومصر

(القيمة مقدرة بآلاف الجنيهات المصرية)

	الواردات		الصادرات الوطنية والصادرات الأجنبية			الميزان
	القيمة	الرقم القياسى	القيمة	٪ (١)	الرقم القياسى	٪ (١)	القيمة
	جنيه		جنيه				جنيه
متوسط ١٩٢٤ — ١٩٢٨	١٢٩	١٠٠ر	١٨	٠٫٢	١٠٠ر	٠٫٠٣	—١١١ر
١٩٣٣	١١٤	٨٨ر٤	١٢	—	٦٦ر٧	—	—١٠٢ر
١٩٣٤	١٤٤	١١١ر٦	٢٠	—	١١١ر١	—	—١٢٤ر
١٩٣٥	١٧٣	١٣٤ر١	٣٦	٠٫٥	—٢٠٠ر	—	—١٣٧ر
١٩٣٦	١٩١	١٤٨ر١	٢٦	٠٫٦	١٤٤ر٤	—	—١٦٥ر
١٩٣٧	٢٠٢	١٥٦ر٦	٢١	٠٫٥	١١٦ر٧	—	—١٨١ر

ويؤخذ من البيانات المتقدم ذكرها أن قيمة وارداتنا تزيد سنة بعد أخرى ، ورغما عن أن تلك الزيادة بلغت ١ و٤٨٪ و٦ و٥٦٪ على التوالى فى سنتى ١٩٣٦ و١٩٣٧ بالنسبة لمتوسط المدة من سنة ١٩٢٤ إلى سنة ١٩٢٨ فما زالت صادراتنا إلى بلغاريا ضئيلة .

ويعزى ارتفاع قيمة وارداتنا خلال السنين الأخيرة إلى الزيادة فى الحيوانات الحية من عجول وثيران وجاموس ، ومن اللب الأبيض والبرغل والسميد والجبن ، غير أن هذه الأصناف بعد أن كانت فى حكم العدم زادت مقاديرها زيادة كبيرة فوازنت بل تفوقت على النقص فى الوارد من ورق الدخان الذى هبطت قيمته إلى ٨٢,٧٧٦ ج . م فى سنة ١٩٣٧ مقابل ١٤٠,١٥٢ ج . م فى عام ١٩٢٨ ، كذلك كانت سببا فى ارتفاع متوسط قيمة وارداتنا من بلغاريا من ١٢٩,٠٠٠ ج.م فى سنى ١٩٢٤ — ١٩٢٨ إلى ٢٠٢,٠٠٠ ج . م فى سنة ١٩٣٧ أى بزيادة تعدل ٧٣,٠٠٠ ج . م

(١) بالنسبة للمجموع العام .

أما صادراتنا فانها كما أوضحنا سابقا ضئيلة جدا ونسبتها بعيدة كل البعد عن مختلف الكميات التى تستوردها بلغاريا من البلدان الأخرى كل عام إذ يؤخذ من الاحصاءات الجمركية أن البضائع الصادرة إلى بلغاريا فى سنة ١٩٣٦ و ١٩٣٧ تمثل فى صنف رئيسى واحد وهو القطن الخام الذى بلغت قيمته فى هاتين السنتين ٢٤,٢٧١ ج . م و ١٩,٣٥٤ ج . م على التوالى من مجموع الصادرات وقدره ٢٥,٥١٢ ج.م و٢١,١٣٥ ج.م بيد أننا إذا رجعنا إلى احصاءات السنين السابقة اتضح لنا أن مصر كانت تصدر إلى بلغاريا مقادير هامة من الصودا الكاوية والجلود الخامة وحيوانات مختلفة أخرى اختفت أرقامها الآن .

وفى الجدول الآتى بيان مقادير أهم البضائع الواردة من بلغاريا والصادرة إليها فى سنتى ١٩٣٦ و١٩٣٧ :

أهم البضائع الواردة والصادرة

الأصناف	الوحدة	الكمية		القيمة	
		١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٧
		جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
الواردات :					
عجول	رأس	٤٨	١٩٦	١٢٩	٥٨٨
ثيران مخصية	«	١٥٠ر١	٣٩٠٠	٦ر٥٦٤	٢٣ر٢٢٠
جواميس	«	٢٧٠	٢٤٨	١ر٥٤٦	١ر٤٩٤
لحم خنزير مملح	ك ص	١١٣	٥ر٩٠٧	١٧	٩٥١
جبن...	ك ق	١٣٣١٢٤٩	٩٥٩ر٠٣١	٦١ر٢٤٧	٥٢ر٢٧٨
بطاطس	«	١٨٥٢٩٨٨	٧٣٠ر٧٠٦	٩ر٧٨٠	٣ر٨٦٩
لب أبيض...	«	١٤٩٩٠١٠	١ر١٩١ر٩١٩	١٩ر٦٠٢	١٩ر٥٧٧
جريش وسميذ لصناعة الأعجنة الغذائية...	«	٥ر٩٨٩	١٥٠ر٤٨٠	٥٦	١ر٣٩٢
ياسون وكمون وكراويه	«	١٥٦ر٢٥٣	٥٧ر٢٢٦	٣ر١٥٣	١ر٣٥٢
تيل ورق عادى...	ك ص	٧٠٧ر٦١٤	٨١٩ر٤٨٧	٧٢ر٧٦٥	٨٢ر٧٧٦
قواضن وعروض ومدد	طن	٥٩٦	٥٦١	٤ر١٣٦	٢ر٨٤٥
فحم حطب...	كيلو	١٩٤ر٠٥٠	٣٨٩ر٠٠٤	٩٩٤	٢ر٠٦٩
أصناف أخرى	—	—	—	١٠ر٨٤٦	٩ر٢٠٠
جملة قيمة الواردات		—	—	١٩٠ر٨٣٥	٢٠٢ر٠١١
الصادرات :					
موز...	ك ق	١ر١٠٨	١٩ر٢٠٧	٢٥	٤٣٨
أرز فى سنابله	«	—	٢٠١ر٤٠٠	—	١ر٣١٠
قطن خام	قنطار	٨ر٢٨٤	٦ر٤٣٦	٢٤ر٢٧١	١٩ر٣٥٤
أصناف أخرى	—	—	—	١ر٢١٦	٣٣
جملة قيمة الصادرات... ...		—	—	٢٥ر٥١٢	٢١ر١٣٥

وتتراوح حصة مصر فى تجارة بلغاريا الخارجية بين ٠٫٥ ٪ و٠٫٦ ٪ تقريبا من الواردات وهى نسبة ضئيلة جدا ، وبين ٢٫٣ ٪ و ٣٫٩ ٪ من الصادرات . وفى مقدمة البلدان التى تستورد منها بلغاريا بضائعها ألمانيا وتبلغ نسبة ما تصدره اليها ٦١٫٠ ٪ من إجمالى الواردات ويليها فى المرتبة تشيكوسلوفاكيا[٣] ونسبة ما تصدره اليها ٧٫٧ ٪ والنمسا ٥٫٧ ٪ وبريطانيا ٤٫٦ ٪ ورومانيا ٣٫١ ٪ وبولونيا ٢٫٩ ٪ والولايات المتحدة الأمريكية ٢٫٢ ٪ ثم سويسرا ٢٫١ ٪ . وتشغل ألمانيا كذلك المركز الأول بين البلدان التى تصدر بلغاريا اليها بضائعها اذ تبلغ نسبة صادراتها الى ألمانيا ٤٧٫٦ ٪ من إجمالى الصادرات ويليها فى المرتبة بريطانيا العظمى وحصتها ١١٫٦ ٪ وبلجيكا وبولونيا وحصة كل منهما ٣٫٧ ٪ وإيطاليا ٣٫٦ ٪ وتشيكوسلوفاكيا ٣٫٣ ٪ ثم النمسا ٣٫٠ ٪ .

والدخان هو عماد الصادرات البلغارية (٣٢٫٣ ٪ من مجموعها) والشطر الأكبر منه يصدر الى ألمانيا ، وبلغت قيمة الدخان البلغارى الصادر الى مصر فى عام ١٩١٣ : ١٠٫٠٣٨ ج . م ثم ارتفعت الى ١٤٠٫١٥٢ جنيها فى عام ١٩٢٨ ولم تلبث أن هبطت فى السنين التالية الى أن بلغت ٨٢٫٧٧٦ جنيها مصريا فى سنة ١٩٣٧

ويلى الدخان فى المرتبة البيض (١١٫٩ ٪ من إجمالى الصادرات) أما باقى الأصناف الصادرة فهى القمح ٨٫٥ ٪ والعنب الطازج ٤٫٩ ٪ والاذرة ٣٫٩ ٪ والدواجن وطيور الصيد ٣٫٧ ٪ والجلود الخامة ٣٫٣ ٪ وبذور عباد الشمس ٣٫٣ ٪ ثم الفاصوليا والكسب والجبن الخ .

وفى الجدول الآتى البضائع التى استوردتها بلغاريا خلال المدة الواقعة بين سنة ١٩٣٤ و ١٩٣٦ وهى التى تهم مصر بصفة خاصة :

مقادير وقيمة البضائع الرئيسية التى استوردتها بلغاريا

الأصناف الرئيسية	الوزن (١)	القيمة (٢)	٪ من المجموع	الوزن (١)	القيمة (٢)	٪ من المجموع	الوزن (١)	القيمة (٢)	٪ من المجموع
مواد غذائية	٢٫٠	٢٧	١٫٢	١٫٩	٣٣	٠٫٨	٢٫٦	٣١	١٫٠
زيوت (ماعدا زيت الزيتون)	٣٫٨	٤٥	٢٫٠	٣٫١	٤١	١٫٤	٣٫٥	٥٦	١٫٨
جلود بقر وثيران	١٫٦	٤٨	٢٫١	٢٫٠	٥٤	١٫٨	٢٫٧	٨١	٢٫٥
جلود أخرى	١٫٠	١٣	٠٫٦	—	١٤	٠٫٥	٠٫١	٢٣	٠٫٧
صوف خام	٢٫٢	١١١	٤٫٩	١٫٣	٨٦	٢٫٩	١٫٢	٩٣	٢٫٩
قطن خام	٧٫٢	١٩٧	٨٫٨	٦٫٣	١٦٤	٥٫٥	٨٫٣	٢٠٥	٦٫٤
خيوط صوفية	٠٫٤	١٠٣	٤٫٦	٠٫٥	١٠٨	٣٫٦	٠٫٧	١٣٧	٤٫٣
خيوط قطنية خامة	٢٫٤	١١٥	٥٫١	٢٫٤	١١٥	٣٫٨	١٫٥	٨٠	٢٫٥
خيوط قطنية مبيضة أو مصبوغة	٠٫٥	٥٢	٢٫٣	٠٫٥	٤٢	١٫٤	٠٫٤	٤٠	١٫٢
أصناف أخرى	—	١٫٥٣٦	٦٨٫٤	—	٢٫٣٦٢	٧٨٫٣	—	٢٫٤٣٥	٧٦٫٧
الاجمالى	—	٢٫٢٤٧	١٠٠	—	٣٫٠٠٩	١٠٠	—	٣٫١٨١	١٠٠

(١) بآلاف الأطنان المترية . (٢) بملايين الليفات . (٣) قبل اتفاق ميونخ .

و يؤخذ من الجدول السابق أن ٢٥ ٪ تقريبا من قيمة اجمالى الواردات البلغارية عبارة عن أصناف لها مثيل فى الصادرات المصرية ذلك لأن بلغاريا رغم اتساع نطاق زراعتها تستورد كل سنة مقاديرهامة من الأصناف المختلفة التى تحتاج اليها لغذاء سكانها أو لتموين صناعتها .

كذلك يجب أن يضاف الى النسبة السابقة بعض محصولات زراعية مبينة تحت بند "أصناف أخرى" فى الجدول السابق .

ولكى نقدر أهمية تلك الأصناف نذكر أن بلغاريا استوردت فى عام ١٩٣٥ : ٤٧٠ طنا من البرتقال واليوسفى و ٧٦٠ طنا من الليمون لم تساهم مصر فيها بشئ ولم تورد مصر من الـ ٢٠٥,٠٠٠ طن من القطن الخام التى استوردتها بلغاريا فى عام ١٩٣٦ سوى ٣٧٢ طنا أو قرابة ٠,٢ ٪ منها .

وواردات بلغاريا هى بحسب أهميتها كالآتى :

الأصناف المصنوعة بأنواعها ، المنسوجات ، المعادن ومصنوعاتها ، المعادن والمصنوعات المعدنية ، الآلات والعدد المختلفة ، المصنوعات الخشبية ، المنتجات الكيماوية وخلافها .

بولونيا

الزراعة هى عماد الثروة الأهلية فى بولونيا ويشتغل بها نحو ثلثى عدد السكان وتبلغ الأراضى القابلة للزراعة نحو نصف مجموع المساحة ، والغابات نحو الربع والباقى عبارة عن مزارع ومنابت للكلأ وأرض جرداء غير مزروعة .

وقد ترتب على صدور القانون الزراعى الصادر فى ١٠ يونيه سنة ١٩١٩ الخاص بنزع الملكيات الكبيرة أن شاعت فى بولونيا الملكيات الصغيرة والمتوسطة .

والمحصول الرئيسى فى بولونيا هو الجويدار وقد بلغت غلته فى سنة ١٩٣٦ حوالى ٦,٣٦٤,٠٠٠ طن ونحو ١٤ ٪ من الانتاج العالمى ، و بولونيا هى الثالثة بين الدول المنتجة لهذا الصنف أى انها تأتى بعد روسيا وألمانيا ، أما عن الحبوب الأخرى فقد بلغ ما أنتجته من محصول الشوفان ٢,٦٤٠,٠٠٠ طن ونحو ١,٤٠١,٠٠٠ طن من الشعير و ٢,١٣٣,٠٠٠ طن من القمح .

ومن أهم محاصيل بولونيا البطاطس وقد بلغ انتاجها سنة ١٩٣٦ نحو ٣٤,٢٨١ طنا ، و بولونيا بهذا المقدار تعد الثالثة فى انتاج هذا المحصول وتجىء بعد روسيا وألمانيا .

وتنتج بولونيا أيضا من أنواع المحاصيل الزراعية البنجر والكتان وحشيشة الدينار .. الخ .

وعلى الرغم من تقدم الصناعة فى بولونيا الآن تقدما كبيرا لا تزال الزراعة هى المميز الأول لبولونيا .

وقد كانت صناعة المنسوجات أعظم الصناعات تقدما أثناء السنوات الأخيرة وزاد تقدمها بعد الحرب مع أنها فقدت بعض ما كان لها من المكانة قبلها فى سوق هامة هى الروسيا .

وتحتل صناعة المنسوجات المكانة الأولى منذ مدة طويلة ترجع الى ماقبل الحرب وهى تتركز فى بولونيا الروسية والنمسوية وأهم مراكزها فيها هى مدن لودز و بيلسكو و بيالستوك وفارسوفيا وضواحيها وكانت روسيا الأمبراطورية هى البلد المستهلك للمنسوجات البولونية فلما جاءت الحرب العظمى فقدت هذه المنسوجات أهم أسواقها ، ثم أعيد بعد ذلك تأسيس الصناعة وتنظيمها وما لبثت أن استردت مكانتها ، كذلك تقدمت صناعات المعادن والأخشاب والورق والصناعات الكيمائية .

وفى المدة من ١٩١٨ الى ١٩٢١ كان نقص الأموال وركود الصناعات من الأسباب التى اضطرت الحكومة البولونية الى تعديل سياسة تجارتها الخارجية فعمدت الى عدة وسائل لمنع استيراد بعض الأصناف وتصدير أخرى ولم تعد الأمور الى مجراها العادى الا بعد عقد صلح ريغا .

وقد كان لاستمرار تطور الصناعة البولونية من ناحية ولاتفاقات المبادلة من جهة أخرى أثرهما فى تكوين وتوجيه التجارة البولونية بطبيعة الحال . وقد اعترى الركود فى السنوات الأخيرة تجارة بولونيا مع ألمانيا وهبطت زيادة الصادر اليها عن الوارد منها كذلك نزل رقم تجارة بولونيا نزولا كبيرا مع بعض البلاد الأخرى مثل تشيكوسلوفاكيا والنمسا ورومانيا وسواها من البلدان التى تتعامل معها الآن فى حدود اتفاقات المبادلة .

واذا نحن ألقينا نظرة على مجمل تجارة بولونيا الخارجية وجدنا نحو ٥٠٪ من وارداتها مكون من المواد الخامة أو نصف المصنوعة ونحو ٣٢٪ من المصنوعات وأكثر قليلا من ١٠٪ مواد غذائية ومشروبات .

أما الصادرات فتتكون من ٢٦٪ من المواد الغذائية والمشروبات و٤٨٪ مواد خامة أونصف مصنوعة و٢٣٪ مصنوعات .

وتسعى بولونيا فى أن تقلل من استيراد المنتجات الصناعية وذلك بصنع ما تحتاج اليه من هذه المواد داخل بلادها .

وأهم ما تستورده من المواد الخامة التى تزيد كميتها يوما عن يوم ، القطن والتيل والمعادن الخامة.

ومن المصنوعات التى تستوردها ، الآلات والسيارات والآلات الكهربائية والمنتجات الكيماوية ومصنوعات الجلود .

وكانت بولونيا سنة ١٩٣٦ السادسة والعشرين فى ترتيب الدول فيما يتعلق بالحركة التجارية العالمية .

وقد تناقصت تجارتها الخارجية تناقصا عظيما أثناء السنوات الأخيرة إذ هبطت من ٦٦٥ مليون دولار ذهب سنة ١٩٢٠ الى ٢٢٧ مليون دولار ذهب سنة ١٩٣٦

وأثناء المدة نفسها نزلت حصة بولونيا فى التجارة العالمية من ١٫٠١٪ سنة ١٩٢٩ الى ٠٫٩١٪ سنة ١٩٣٦

والضرائب البولونية التى تشتمل عليها التعريفة الجمركية ثلاثة أنواع :

(١) الضرائب العادية .

(٢) الحد الأعلى .

(٣) ضريبة الاتفاقات .

وضريبة النوع الثانى ضعف الضريبة العادية وهى تطبق على صادرات البلاد التى لم تعقد اتفاقات مع بولونيا ، والضريبة الأخيرة تطبق على واردات البلاد التى عقدت اتفاقات جمركية معها :

وألمانيا هى أهم البلاد المصدرة لبولونيا وقد صدرت اليها فى سنة ١٩٣٦ نحو ١٤,٣ ٪ من قيمة مجموع وارداتها ، وتليها بريطانيا العظمى وقد كانت حصتها فى السنة المذكورة ١٤,١ ٪ وتليها الدول الآتية مع بيان النسبة المئوية لكل منها : الولايات المتحدة الأمريكية وحصتها ١١,٩ ٪ النمسا ٤,٥ ٪ بلجيكا ٤,٣ ٪ فرنسا ٤,٣ ٪ أستراليا ٣,٨ ٪ هولندا ٣,٧ ٪ الهند الانجليزية ٣,٦ ٪ تشيكوسلوفاكيا ٣,٥ ٪ الخ .

وانجلترا هى أول البلاد المستوردة للصادرات البولونية وهى تشترى ٢١,٦ ٪ من جملتها تليها ألمانيا وتستورد ١٤,٢ ٪ منها ثم بلجيكا ٨,٢ ٪ ثم الولايات المتحدة الأمريكية ٦,٦ ٪ ثم السويد ٥,٨ ٪ والنمسا ٥,٧ ٪ وتشيكوسلوفاكيا وهولندا وفرنسا الخ .

وقد بلغت تجارة بولونيا الخارجية سنة ١٩٣٦ نحو ٢٠٣٠ مليون زيلزتى منها حوالى ١٠٠٤ مليونا قيمة الواردات و ١٠٢٦ مليونا قيمة الصادرات ، ومع هذا لم تصل معاملاتها مع مصر أكثر من ١,٧ ٪ من وارداتها ونحو ٠,٦ ٪ من صادراتها .

ومن هذا يظهر أن نسبة ما تصدره مصر إلى بولونيا ضعيفة جدا إذا قورنت بما تصدره البلاد الأخرى .

ومن ناحية الميزان التجارى بين مصر وبولونيا ، يرى أن مصر تصدر إلى بولونيا أكثر مما تستورده منها وعلى هذا يكون الميزان التجارى فى صالح مصر .

والجدول الآتى يتضمن قيمة الصادرات والواردات الوطنية والأجنبية وكذلك الميزان التجارى بين مصر وبولونيا أثناء خمسة الأعوام الأخيرة مع مقارنتها بمتوسط خمس سنى ١٩٢٤ — ١٩٢٨ :

الحركة التجارية بين بولونيا ومصر

القيمة مبينة بآلاف الجنيهات المصرية

السنة	الواردات			الصادرات الوطنية والأجنبية			الميزان التجارى
	القيمه	الرقم القياسى	٪	القيمة	الرقم القياسى	٪	
متوسط ١٩٢٤ — ١٩٢٨	٧٤	١٠٠	٠ر٢	٣٣٥	١٠٠	٠ر٦	+ ٢٦١
١٩٣٣	٥٨	٧٨ر٤	٠ر١	٣٨٥	١١٤ر٩	١ر٣	+ ٣٣٧
١٩٣٤	١١١	١٥٠ر٠	٠ر٣	٥٧٣	١٧١ر٠	١ر٩	+ ٤٦٢
١٩٣٥	١٦٧	٢٢٥ر٦	٠ر٨	٥٧٢	١٧٠ر٠	١ر٦	+ ٤٠٥
١٩٣٦	٢٥٦	٣٤٥ر٩	٠ر٨	٥٣٢	١٥٨ر٨	١ر٦	+ ٢٧٦
١٩٣٧	٣٨٤	٥١٨ر٩	١ر٠	٥٦٤	١٦٨ر٣	١ر٤	+ ١٨

ويتبين من الجدول السابق أن تجارة مصر وبولونيا قد نمت نموا مطردا فقد زادت قيمة الواردات سنة ١٩٣٦ بالنسبة لمتوسط الخمس السنوات ١٩٢٤ — ١٩٢٨ بمقدار ٢٤٥ر٩٪ وفى سنة ١٩٣٧ بمقدار ٤١٨ر٩٪، وكانت هذه الزيادة الكبيرة فى معظم الأصناف خصوصا المنسوجات القطنية والفحم الحجرى والأخشاب والحديد والصلب (صفائح أو قضبان) .

أما صادراتنا إلى بولونيا فقد كانت الزيادة فيها أقل منها فى الواردات فقد كانت سنتى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ نحو ٥٨ر٨٪ و ٦٨ر٣٪ على التوالى .

وكان الميزان التجارى أثناء الفترة التى نحن بصددها فى صالح مصر بيد أن الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات وقد كان ٤٦٢,٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٣٤ تناقص فى السنوات التالية تدريجيا حتى صار فى سنة ١٩٣٧ لا يتجاوز ١٨٠,٠٠٠ جنيه مصرى .

---

١ — من المجموع العام .

والجدول الآتى يتضمن الأصناف الرئيسية المستوردة من بولونيا أو المصدرة اليها أثناء سنتى ١٩٣٦—١٩٣٧ :

أهم الأصناف الواردة والمصدرة

الأصناف الرئيسية	وحدة المقدار	المقدار		القيمة ج٠م	
		١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٧
الواردات :					
فحم حجرى	طن	٥٦٣٩٩	٧٧٤٨٨	٥٣٥١٩	٩٩٤٨٠
خشب قشرة الواح	»	٢٢٥٢	٢٦٣٢	٣٣١٧٢	٤٥٧٦٩
أخشاب أخرى وفلين ومصنوعاتهما	قيمة	—	—	٣٢١٩٦	١١٤٨٤
الورق واستعمالاته	»	—	—	٦٦٨٧	٣٩١٣
غزل صوف دو بر ناعم	طن	٩	١٧	١٥٣٢	٤٦٥٢
منسوجات صوفية	»	٤٩	٢٥	١٢٩٧٣	٩٤١٦
» قطنية	»	١٨٨	٦٨٦	٣٧١٣٧	١٢٦٢٦٨
مواد النسيج ومنسوجات أخرى	قيمة	—	—	٤٤٦٨	٨٧٨١
شبكات من حديد أو فولاذ	طن	٦٤٠٢	٥٦٦١	٤٠٥٤٨	٥٥٤٨٦
صاج من حديد أو فولاذ	»	١٢٤٧	٣٠٦	٩١٩٩	٣٨١٢
معادن عادية أخرى ومصنوعاتها	قيمة	—	—	١١٠٨٦	٩٦٣٤
أصناف أخرى	»	—	—	١٢٩٤٩	٤٨٢٢
جملة قيمة الواردات		—	—	٢٥٦٤٦٦	٣٨٣٥١٧
الصادرات :					
فضة	قنطار	١٥٦٢٨٦	١٥٩٨٠٣	٥٢٦٢٩٩	٥٤٧٢٩١
خامات معدنية	طن	—	٦٠٥٥	—	٤٤٦٣
نقابة غزل قطن	كيلو	١٥٩٠٠	٢٠٨٨٠	٤١٠	٨٥٨
أصناف أخرى	قيمة	—	—	٥٠٩٤	٦٣٧
جملة قيمة الصادرات		—	—	٥٢١٨٠٣	٥٥٣٢٤٩

يرى من الجدول المتقدم أن ٨٨,٢ ٪ من مجموع قيمة الواردات البولونية إلى مصر هى قيمة الواردات من الأصناف الأربعة الآتية وهى المنسوجات القطنية (٣٢,٩ ٪) الفحم الحجرى (٢٥,٩ ٪) القضبان الحديد أو الصلب (١٤,٥ ٪) الأخشاب (١٤,٩ ٪) .

ومن ناحية أخرى بلغت قيمة ماصدر من القطن الخام إلى بولونيا سنتى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ نحو ٥٢٦,٢٩٩ ج.م و ٥٤٧٢٩١ ج.م على التوالى أى مايعدل ٩٩ ٪ و ٩٨,٩ ٪ من المجموع ، أما باقى أنواع الصادرات فقد بلغت أثناء العامين المذكورين على التوالى ٥٥٠٤ ج . م و ٥٩٥٨ ج . م أى ١ ٪ و ١,١ ٪ .

وتدل الاحصاءات الجمركية البولونية على أن عددا كبيرا من الأصناف التى تستوردها بولونيا هى من أنواع تستطيع مصر تصديرها ولذلك فمن الميسور جعل التجارة المصرية مع بولونيا أكبر كمية مما سجلته الأرقام أثناء بضع السنوات الأخيرة .

ولبيان ذلك نورد فى الجدول الآتى مقادير ما استوردته بولونيا من بعض الأصناف فى سنة ١٩٣٥ :

الصنف	طن
أرز	٤٧٣٧٠
برتقال و يوسفى	٣٣٧٣٠
ليمون	١٢٣٤٠
فول سودانى	٧٥٠
زيت السمسم	٩٣٥
زيت بذرة القطن	١٠
قطن خام	٦٥٧٤٠
صوف غير مغسول	١٥٠٩٠
صوف مغسول	٣٤٢٠
بلح	٩٠

تركيا

كان الميزان التجارى فى سنة ١٩٣٦ ملائما لتركيا ، وكانت زيادة الصادرات تقدر قيمتها بمبلغ ٢٥,٢٠١,٦٨٩ جنيها تركيا فى حين أنه كان فى سنة ١٩٢٩ سلبيا وكانت قيمة العجز فيه ١٠١,٠٨٢,٣٠٨ جنيها تركيا .

وقد كان لتنميط البضائع المصدرة وكذلك لتحسين أساليب التعبئة والنقل آثار ساعدت على هذا التقدم .

ومنذ سنة ١٩٣١ لم تنقطع الصادرات التركية عن الزيادة ولذلك كان الميزان التجارى ملائما لتركيا مع تفاوت فى مقدار الزيادة .

وقد كان الفارق الايجابى سنة ١٩٣١ : ٦١٥,٠٠٠ جنيه تركى و ١٥,٣١٨,٠٠٠ جنيه تركى سنة ١٩٣٢ و ٢١,٤٨٥,٠٠٠ جنيه تركى سنة ١٩٣٣ و ٥,٣٥٩,١٨٦ جنيها تركيا سنة ١٩٣٤ و ٧,٠٣٧,٦٥٧ جنيها تركيا سنة ١٩٣٥ وأخيرا كان ٢٥,٢٠١,٦٨٩ جنيها تركيا سنة ١٩٣٦

و إذا قارنا قيمة الواردات فى سنة ١٩٢٩ وهى السنة التى أعقبتها الأزمة الاقتصادية العالمية بما كانت عليه فى سنة ١٩٣٦ وجدنا أن الواردات نقصت فى سنة ١٩٣٦ بمقدار ٦٣,٩ ٪ فى حين أن الصادرات لم تهبط إلا بمقدار ٢٤,٢ ٪ فى السنة نفسها .

وقد بلغت قيمة صادرات تركيا سنة ١٩٣٦ : ١١٧,٧٣٣,١٥٣ جنيها تركيا يقابلها ٩٥,٨٦١,١٣٧ جنيها تركيا سنة ١٩٣٥ ، أما الواردات فقد كانت ٩٢,٥٣١,٤٣٤ جنيها تركيا يقابلها ٨٨,٨٢٣,٤٨٠ جنيها تركيا .

وقد بلغت حصة ألمانيا من تجارة تركيا الخارجية سنة ١٩٣٦ أقصى حد وصلت اليه إذ كانت ٥٠,٨ ٪ من مجموع الصادرات التركية وفى الواردات ٤٥,١ ٪ من مجموع الواردات التركية ، و بعد ألمانيا تجىء الولايات المتحدة وهى من أهم البلاد المشترية من تركيا وحصتها ١١ ٪ من صادراتها ، ثم بريطانيا العظمى وحصتها ٥,٢ ٪ و إيطاليا واتحاد جمهوريات روسيا السوفيتية وفرنسا وحصتها نحو ٣,٣ ٪ .

والبلاد التى كان الميزان التجارى بينها وبين تركيا ملائما لتركيا ملاءمة حسنة فى سنة ١٩٣٦ هى ألمانيا ، الولايات المتحدة ، إيطاليا ، فرنسا ، اليونان .

وقد نقصت مبادلات تركيا مع عدة بلاد منها بلجيكا وإيطاليا وهولاندا وفلسطين ومصر .

وفيما يلى ترتيب المنتجات التركية حسب أهميتها فى التصدير ونسبة ما يصدر من كل منها : التبغ ٢٠,٦ ٪ من مجموع الصادرات التركية ، والبندق ١١,٥ ٪ ، والزبيب ٨,٧ ٪ ، والقطن الخام ٨,١ ٪ والصوف الخام ١٠,٦ ٪ .

أما الواردات فهى : الحديد والصلب ١٥,٥ ٪ ، منسوجات قطنية ١٤,٦ ٪ ، آلات ١٣,٢ ٪ ، ومجموع ما يستورد من هذه الأصناف تبلغ نسبته ٤٣,٣ ٪ من مجموع الواردات التركية ، وتجىء بعد ذلك أصناف أخرى من الواردات منها السيارات والعربات المعدة للنقل وتبلغ نسبتها ٥ ٪ .

وقد بلغت قيمة مجموع تجارة تركيا الخارجية فى سنة ١٩٣٦ : ٢١٠,٢٦٤,٠٠٠ جنيه تركى خص الواردات منها نحو ٩٢,٥٣١,٠٠٠ جنيه تركى والصادرات ١١٧,٩٣٣,٠٠٠ جنيه تركى ومع هذا لم تكن قيمة تجارتها مع مصر أكثر من ١,١ مليون من الواردات وواحد مليون قيمة الصادرات بنسبة ١,٢ ٪ و ٠,٩ ٪ على التوالى بالنسبة للمجموع .

وقد كان ترتيب مصر بين الدول التى لها علاقات تجارية بتركيا الرابعة عشرة فيما يتعلق بالواردات والسادسة عشرة فيما يتعلق بالصادرات .

واذا نحن راجعنا الكشف التالى تبين لنا أن العلاقات التجارية بين البلدين قبل الأزمة الاقتصادية العالمية كانت فى مستوى مرض .

ويلاحظ أن الصادرات التركية الى مصر زادت زيادة مستمرة بين سنتى ١٩٢٣ و ١٩٢٦ فقد صعدت من ٧٤٧,٠٢٠ جنيها مصريا فى سنة ١٩٢٣ حتى وصلت الى ١,٤٩٢,١١٢ جنيها مصريا فى سنة ١٩٢٦ ولكنها عادت فتناقصت فى السنتين التاليتين فصارت ٩٩٣,٤٧٦ جنيها مصريا و ١,٣٣٨,٠٧٨ جنيها مصريا على التوالى .

أما الصادرات المصرية الى تركيا فقد بلغت حدها الأعلى فى سنة ١٩٢١ فكانت ٤١٠,٠٢٨ جنيها مصريا لكنها تناقصت تدريجيا فى الخمس السنوات التالية حتى وصلت عام ١٩٢٦ الى ١١٤,٢٤٢ جنيها جنيها مصريا ثم زادت قليلا فى سنتى ١٩٢٧ و ١٩٢٨

السنة	الواردات	الصادرات
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
١٩٢٠	١١٧٤٧٤٢	٣٥٨٩٢٩
١٩٢١	٧٨٤٩١٢	٤١٠٠٢٨
١٩٢٢	٨٨١٠٣٦	٢٠٦٦٠٤
١٩٢٣	٧٤٧٠٢٠	٢٢٥٥١٠
١٩٢٤	٨٢٧٢٨٥	١٤٢١٨٣
١٩٢٥	١١١١٣٥٩	١٣٢١٠٠
١٩٢٦	١٤٩٢١١٢	١١٤٢٤٢
١٩٢٧	٩٩٣٤٧٦	١٢٥٤٨٩
١٩٢٨	١٣٣٨٠٧٨	١٧١٩٥١

وقد ترتب على الهبوط الفجائى فى المبادلات التجارية بين تركيا ومصر أثناء السنوات الأخيرة أن صادرات تركيا فى سنة ١٩٣٧ أصبحت فى مرتبة الدولة الثالثة والعشرين بين عملاء مصر أو الدول المصدرة لها .

ومما يلاحظ أن تركيا تستورد كل سنة كمية كبيرة من أنواع الحبوب والفواكه ومن السكر والزيت النباتى والجلود الخامة ونصف المصنوعة ، ومن خيوط القطن الخ .

وهذه الأصناف تكون نسبة هامة من مجموع وارداتها وقد استوردت منها سنة ١٩٣٦ ما يأتى : ٧,٠٠٠ طن من الحبوب و ٦,٥٠٠ طن من الفواكه و ٦,٨٠٠ طن من السكر و ٧٠٠ طن من الزيت النباتى و ٦٢٠٠ طن من الجلود الخامة ونصف المصنوعة .

وهذه الأنواع كلها من منتجات البلدان الأخرى من نوع ما تصدره مصر وتستطيع الصادرات المصرية المماثلة لها أن تنافسها وتتغلب عليها نظرا لجودتها ومع ذلك فلم تقدم مصر منها أكثر من ١٦ طنا من الأرز و ٨٨٨ طنا من الجلود الخامة و ٦٠٠ كيلو جرام من السكر .

ومن هذا يرى أن نسبة ما تصدره مصر الى تركيا ضئيلة بجانب ما تصدره البلاد الأخرى وأن مبادلات مصر مع تركيا قابلة لكثير من الزيادة .

ولستورد مصر من تركيا أكثر مما تصدره اليها فالميزان التجارى بينهما كان دائما فى صالح الأخيرة ما عدا فى سنة ١٩٣٧

وفى الجدول الآتى بيان قيمة الواردات والصادرات من وطنية وأجنبية وكذلك الميزان التجارى بين تركيا ومصر أثناء الخمس السنوات الأخيرة مع مقارنتها بمتوسط سنى ١٩٢٤ — ١٩٢٨ وهى الفترة التى سبقت الأزمة الاقتصادية العالمية :

الحركة التجارية بين تركيا ومصر

القيمة مبينة بآلاف الجنيهات المصرية

السنوات	الواردات		الصادرات أهلية وأجنبية		الميزان التجارى
	القيمة	الرقم القياسى	القيمة	الرقم القياسى	
	جنيه مصرى		جنيه مصرى		جنيه مصرى
متوسط ١٩٢٤ — ١٩٢٨	١٫١٥٢	١٠٠٫	١٦٤	١٠٠٫	— ٩٨٨
١٩٣٣	٣٨٥	٣٣٫٤	٥٠	٣٠٫٤	— ٣٣٥
١٩٣٤	٤١٣	٣٥٫٩	٦٨	٤١٫٥	— ٣٤٥
١٩٣٥	٣٢٥	٢٨٫٢	٨٨	٥٣٫٨	— ٢٣٧
١٩٣٦	٢٥٨	٢٢٫٤	١٣٢	٨٠٫٤	— ١٢٦
١٩٣٧	٢٤٩	٢١٫٦	٣٦١	٢٢٠٫١	+ ١١٢

ومن مقارنة الصادرات التركية الى مصر فى السنوات الأخيرة بمتوسط السنوات الخمس ١٩٢٤ — ١٩٢٨ نرى أنها كانت تنقص نقصا مستمرا تقريبا وقد كان هذا النقص سنة ١٩٣٧ بمقدار ٧٨٫٤ ٪ تقريبا فقد كانت قيمتها فى سنى ١٩٢٤ — ١٩٢٨ — ١٫١٥٢٫٠٠٠ جنيه مصرى ولكنها فى سنة ١٩٣٧ لم تزد على ٢٤٨٫٨٢٧ جنيها مصريا .

وقد ساعد التقدم فى الزراعة والصناعة بمصر على نقص الواردات التركية فى عدة أصناف منها القمح والشعير والأذرة والزبدة والجبن والفواكه الخ ، وكل هذه الأصناف كانت الاحصاءات الجمركية المصرية تسجل فيها مقادير تتفاوت فى أهميتها أما الآن فقد اختفت هذه الأرقام تقريبا .

وقد كان المستورد سنة ١٩٣١ من الجبن والشعير والأذرة الواردة من تركيا بحسب القيمة ٤٥٠٣٩ ج.م و٣٩,٦٧٧ ج.م و١٦٤١٣ ج.م على التوالى وفى سنة ١٩٣٧ صار الوارد من الصنف الأول قرابة ٥٨ ج.م وامتنع الوارد من الصنفين الثانى والثالث، أما السمسم والفاصوليا وكانت قيمة ما يرد منهما على التوالى فى المدة المذكورة ٧٥١٦ جنيها مصريا و ٤٧٤٥ جنيها مصريا فامتنع الوارد من الصنف الأول وورد من الصنف الثانى ما قيمته ٢٥ جنيها مصريا .

ويرجع النقص كذلك الى الهبوط الملموس فى الوارد من أوراق التبغ أثناء السنوات الأخيرة فهذا الصنف الذى بلغ الوارد منه سنة ١٩٢٨ ما قيمته ٨٣١,٢٣٣ جنيها مصريا أخذ فى التناقص تدريجا فى السنوات التالية ولم تأت سنة ١٩٣٧ حتى كان لا يزيد على ٨٠,٥٣٤ ج.م على الأكثر، ومعنى هذا أن النقص فيه كان عبارة عن ٩٠,٣ ٪ .

ومن ناحية أخرى هبط الوارد من العوارض الخشبية اللازمة لقضبان السكك الحديدية فى نفس المدة من ٩٧,٢١٦ جنيها مصريا سنة ١٩٣٥ الى ٣٣,٧٠٢ جنيه مصرى سنة ١٩٣٦ ثم الى ١٣٩٧١ جنيها مصريا سنة ١٩٣٧ وهبطت قيمة الأخشاب الأخرى على اختلافها من ٢٥٠٨٢ جنيها مصريا الى ٣٢٤٣ جنيها مصريا ثم الى ٢٠٢٠ جنيها مصريا .

وعلى عكس هذا كانت قيمة الواردات من الزيتون سنة ١٩٣٢ : ٤١٣ جنيها مصريا وكانت قيمة الوارد من الفستق فى سنة ١٩٣٢ : ٣١٣١ جنيها مصريا فصعدت هذه القيم فى سنة ١٩٣٥ الى ٥٣٤٧ جنيها مصريا و٤٨٢٧ جنيها مصريا ثم عادت من جديد أثناء العامين التاليين فصارت فى سنة ١٩٣٧ : ١١٠٨ و ٣٤١٦ جنيها مصريا على التوالى .

أما صادرات مصر إلى تركيا فقد كانت فى السنوات الأخيرة عرضة لتغيرات هامة و بمقارنتها فى سنة ١٩٣١ بمتوسط سنوات ١٩٢٤ — ١٩٢٨ نرى أنها نقصت بمقدار ٨١,٧ ٪ لكنها عادت بعد ذلك إلى التحسن فى السنوات الست التالية وخاصة فى سنة ١٩٣٧ ، وقد قلنا إنها هبطت فى سنة ١٩٣١ نحو ٨١,٧ ٪ عما كانت عليه فى المدة ١٩٢٤ — ١٩٢٨ وفى سنة ١٩٣٦ عادت الى الارتفاع ولم يكن النقص المذكور يتجاوز ١٩,٦ ٪ وفى سنة ١٩٣٧ كانت الزيادة كبيرة تبلغ نحو ثلاثة أمثال سنة ١٩٣٦ لكن هذه الزيادة الكبيرة لم تمنع من أن بعض الأصناف التى تصدرها مصر

الى تركيا اعتراها نقص كبير أثناء السنوات الأخيرة وأخص هـذه الأصناف زيت بذرة القطن ، والبطاطس والصودا الكاوية فهذه الأصناف لا تصدر الآن إلى تركيا ، وقد كانت قيمة ما صدر من زيت بذرة القطن سنة ١٩٢٩ : ٣٨٢٦٧ جنيها مصريا فأصبحت لا شيء فى السنين التـالية ، كذلك البطاطس صارت لا تصدر فى السنوات الأخيرة مع انها فى سنة ١٩٢٦ صدر منها ما قيمته ٥٧٣٥ جنيها مصريا وفى سـنة ١٩٣٢ بلغ ما صدّر منها ٦٠١ ج . م والصودا الكاوية بلغ ما صدر منها عام ١٩٢٩ : ٧,٧٩٧ جنيها مصريا ثم امتنع تصديرها فى سنى ١٩٣٠ — ١٩٣٧ .

وعلى عكس هذا صار غزل القطن يصدر أخيرا بكميات كبيرة مع أن تصديره إلى تركيا لم يبدأ الا فى سنة ١٩٣٤ وقد بلغ ما صدر منه فى سنة ١٩٣٦ وفى سنة ١٩٣٧ : ٤٨٩٢١ و ٢٢١,٢٨٨ جنيها مصريا وهذان المبلغان عبارة عن ٣٨,١ ٪ و ٦١,٧ ٪ من مجموع صادرات مصر إلى تركيا فى العامين المذكورين على التوالى .

وقد ارتفعت كذلك أثناء السنوات الأخيرة قيمة ماصدر من الجلود الخامة ارتفاعا هاما فزادت من ٣٢,٧٩٩ جنيها مصريا سنة ١٩٣٥ إلى ٧٣,٣٤٧ جنيها مصريا سنة ١٩٣٦ ثم إلى ٩٩,٤٧٧ جنيها مصريا سنة ١٩٣٧ وتمثل هذه القيمة بالنسبة لمجموع صادرات مصر الى تركيا ما يأتى ٣٧,٥ ٪ سنة ١٩٣٥ و ٥٧,١ ٪ سنة ١٩٣٦ و ٢٧,٧ ٪ فى سنة ١٩٣٧ .

أما السكر الذى صدر منه فى سنة ١٩٣٦ مالا يزيد عن ٦٠٠ ك ج ثمنها نحو ستة جنيهات مصرية فقد كان الصادر منه فى سنة ١٩٣٧ ٣٠٨٦ طنا قيمتها ٢٥١٦٢ جنيها مصريا .

يرى من هـذا أن الصادرات المصرية الى تركيا تكاد تنحصر فى ثلاثة أصناف أساسية هى : غزل القطن ، والجلود الخامة ، والسكر . وهذه الأصناف استأثرت وحدها فى سـنة ١٩٣٧ بمقدار ٩٦,٥ ٪ من مجموع هذه الصادرات .

والجدول الآتى يتضمن أهم الأصناف المتبـادلة بين مصر وتركيا أثنـاء عامى ١٩٣٦ — ١٩٣٧ :

الأصناف الهامة	الوحدة	الكمية		القيمة	
		١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٧
				جنيه مصرى	جنيه مصرى
الواردات :					
أغنام	عدد	١٩٢٧٦	١٥٢٢٦	١٩٢٢٦	١٥٢٢٦
أسماك مملحة ومجففة ومدخنة	كيلوجرام	٥٥٦٥١	٦٢٢١٧	٣٦٢١	٤٥١٥
زيتون وكبر	طن	١٠٤	٣٦	٢٤٢٦	١١٠٨
فواكه جافة	»	١٥١١	٢٢٥٨	٤٩٩٥٤	٧٦٣٨٤
أبو فروة	»	٤٨	١٥	١١٢٨	٣٦٦
فستق...	كيلوجرام	١٤٩٥٧	٣٢١١٦	١٥٧١	٣٤١٦
تفاح...	طن	٨٦١	٢٦٠	٨٦٥٦	٢٦٠٤
فالونيا وقشور وثمار تستعمل فى الصباغة	»	١٠٥٨	١٨٢٢	٩٩٦٦	١٤٥٠٩
دخان (أوراق)...	»	٧٩١	٧٦٤	٩٠٢٩٨	٨٠٥٣٤
خشب الوقود	»	١٠٨٢	٢٢٤١	١١٨٠	٢٢٥٠
فحم الخشب	»	٢٥٦٩	٢١٢٧	١٢٤٥٦	١٠٠٥٤
عوارض خشبية للسكك الحديدية	»	٧٥٨٤	٣٧٠٨	٣٣٧٠٢	١٣٩٧١
أخشاب مختلفة	»	٧٤٤	٥٧٢	٣٢٤٣	٢٠٢٠
أسطة صوفية	كيلوجرام	٣١٧١	١١٤٧١	١٠٩٤	٥٢٨٦
	متر مربع	٣٢٩٧	١٧٥٩	٢١٩١	١٥٨٨
سيارات للركوب وللنقل	قيمة	—	—	٣٣٤١	١٢٩
أدوات للسيارات	»	—	—	—	١٠٠
أصناف أخرى	»	—	—	١٤٢٠٨	١٤٧٦٧
المجموع		—	—	٢٥٨٢٦١	٢٤٨٨٢٧

الأصناف الهامة	الوحدة	الكمية		القيمة	
		١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٧
				جنيه مصرى	جنيه مصرى
الصادرات :					
حناء	كيلوجرام	٦٣٥٢٥	١١٧٤١٠	١٤٨٢	٣٢٦٧
أرز	»	١٦١٨٥	٢٠٢٠٠	١٩٤	٢٠٢
سكر	طن	١	٣٠٨٦	٦	٢٥١٦٢
فحم كوك وقار وأسفلت البترول	»	٢٥١٩	١٠٩٧	٣١٥٨	١٣١٥
جلود خام	»	٨٨٨	١٠٩٢	٧٣٣٤٧	٩٩٤٧٧
غزل القطن	»	٤٩٠	١٨١٧	٤٨٩٢١	٢٢١٢٨٨
أصناف أخرى	قيمة	—	—	١٣١١	٧٨٥٤
المجموع		—	—	١٢٨٤١٩	٣٥٨٥٦٥

والجدول المتقدم يدل على أن الأنواع الأساسية التى تستوردها مصر من تركيا هى :

الأغنام ، وأوراق الدخان ، والفواكه المجففة ، وفحم الخشب ، والفلنكات الخشبية الخاصة بالسكك الحديدية وهذه الأصناف كانت تمثل فى سنة ١٩٣٧ نحو ٨١,٤٪ من مجموع الواردات.

أما الأصناف التى تصدرها مصر إلى تركيا فقد كانت قيمتها فى سنتى ١٩٣٥ و١٩٣٦ أقل من قيمة الأصناف التى تستوردها بمقدار ٧٣,١٪ و ٥٠,٣٪ على التوالى .

وكانت النسبة بينها وبين الكميات التى تستوردها تركيا من البلاد الأخرى ضعيفة جدا .

هـذا ويؤخذ من احصاءات الجمارك التركية أن قيمة جملة الواردات من جميع البلاد بلغت فى سـنة ١٩٣٦ و ٩٢٥٣١٠٠٠ جنيه تركى منها ١٣,٢٧٩,٠٠٠ جنيه تركى أى نحو ١٥ ٪ قيمة الأصناف التى لها مثيل بين الصادرات المصرية .

رومانيا

كانت مساحة رومانيا قبل الحرب العظمى ١٣١,٩٥٣ ك . م مربع وكان عدد سكانها ثمانية ملايين نسمة . فلما ضمت اليها المساحات التى أضيفت اليها عقب الحرب العظمى بلغت مساحتها ٢٩٥,٠٤٩ ك . م وبلغ عدد سكانها ١٩,١٩٦,٠٠٠ نسمة أى أنها زادت من حيث المساحة ومن حيث السكان زيادة جاوزت الضعف .

والزراعة هى الثروة الأساسية لرومانيا ، وتمتاز أراضى رومانيا بخصوبتها العظيمة ، وهى تنتج قمحا من أحسن أنواع القمح فى العالم ، كما تنتج عدا ذلك الأذرة والخضر والكتان والتيل ، والدخان الذى تنتجه رومانيا يبلغ أكثر من ١٥٠ ألف كنتال وسكر البنجر ٤,٢٦٦,٠٠٠ كنتال والسكر الخام ٧٥٠ ألف كنتال .

أما مستخرجات المناجم فلا تصدّر منها رومانيا إلا البترول وما تصدّره يكاد لا يزيد على ٢ ٪ من الانتاج العالمى .

وانتاج أنواع الفحم مثل اللجنيت والفحم الحجرى ٨٥ ٪ منها تنتجه مقاطعة ترانسلفانيا ، وكذلك ما ينتج من تراب الحديد غير كاف ولا يمكن أن يترتب عليه أن تكون فى رومانيا صناعات معدنية هامة .

وكانت صناعة استخراج البترول الصناعة الوحيدة الهامة فى رومانيا قبل الحرب . أما بعدها فقد بدأت رومانيا تسير فى طريق جديد ، اذ شرعت تعمل لانشاء الصناعات الوطنية . مشجعة أربابها بوسائل عدة .

والظهر والصلب يزداد المنتج منهما زيادة مستمرة ، ولكن ذلك لا يزال بعيدا عن سد حاجة البلاد وما تستورده من المعادن ومصنوعاتها . وقداستوردت من ذلك سنة ١٩٣٦ حوالى ٢١,٦ ٪ من قيمة مجموع وارداتها ، ومثل ذلك يقال عن صناعات النسج ، فرومانيا لا تزال من هذه الناحية بلدا مستوردا

وقد تقدمت الصناعة الصوفية وكذلك صناعة نسيج القطن . ومن الصناعات الناجحة التى يزيد ما تنتجه أحيانا على حاجة السكان صناعات المواد الغذائية (معامل السكر ، مطاحن الغلال ، معامل حفظ الخضر) وصناعة الأسمنت وصناعة الصودا وصناعة مادة الحرير الصناعى .

والواردات الرومانية تتكون حسب أهميتها من ٧٩,٥ ٪ مواد مصنوعة و ١٣,٩ ٪ مواد خامة أو نصف مصنوعة و ٦,٦ ٪ مواد غذائية ومشروبات و ٥,٧ ٪ حيوانات حية .

وتأتى رومانيا من حيث تجارتها الخارجية بين الدول (الثامنة والثلاثين) وهى تجىء بعد كوبا وكيراساو وقبل الفليبين . وقد نقصت تجارة رومانيا الخارجية من ٣٤٩ مليون دولار ذهب ، وهو الرقم الذى بلغته سنة ١٩٢٩ إلى ١٤٨ مليون دولار ذهب فى سنة ١٩٣٦ بفارق يعدل ٢٠١ مليون دولار ذهب أى بنسبة ٥٧,٦ ٪ تقريبا من ذلك ١٢٢ مليونا أو ٦٩,٣ ٪ فى الواردات و ٧٩ مليون دولار ذهب أو ٤٥,٧ ٪ فى الصادرات وأثناء الفترة نفسها ارتفعت حصة رومانيا فى مجموع التجارة العالمية ارتفاعا قليلا إذ كانت نسبة مجموع الصادرات والواردات معا ٠,٥٣ ٪ من المجموع العالمى سنة ١٩٢٩ فارتفع إلى ٠,٥٦ ٪ سنة ١٩٣٦

وأهم البلاد المصدرة لرومانيا هى فى الوقت نفسه أهم البلاد المستوردة منها وتأتى فى مقدمة هذه البلدان المانيا والنمسا وبريطانيا العظمى ، وحصص كل منها من واردات رومانيا هى ٣٩ ٪ و ١٦,٢ ٪ و ٦,٨ ٪ وفى صادراتها ٢٠,٨ ٪ و ٩,٣ ٪ و ١٢,٥ ٪ على التوالى ومع أن مجموع تجارة رومانيا بلغ سنة ١٩٣٦ ما قيمته ٣١,٢ مليار "لى" منها ١١,٥ مليار لى تقريبا فى الواردات ونحو ١٩,٧ مليار لى فى الصادرات لم تزد تجارتها مع مصر على ما يأتى : ٤٥٨ مليون لى فى الواردات يقابلها ٣١٩ مليون سنة ١٩٣٥ و ٤٣٧ مليون لى فى الصادرات يقابلها فى سنة ١٩٣٥ : ٥٩٥ مليون لى .

وتشغل مصر المكان السابع فى تجارة رومانيا الخارجية وذلك فيما يتعلق بوارداتها أما فيما يتعلق بصادراتها فهى الحادية عشرة، ولا تزال نسبة البضائع المصرية التى تدخل رومانيا ضعيفة جدا بجانب البضائع الواردة من غيرها من البلاد وذلك على الرغم من ازديادها أثناء السنوات الأخيرة .

ومن الأشياء البارزة أن رومانيا تستورد كل عام كميات كبيرة من الأرز والبرتقال واليوسفى والليمون والبلح والسجاير والقطن والفول السودانى والسمسم وزيت السمسم وزيت بذرة القطن . ونسبة هذه الأنواع إلى مجموع الواردات نسبة هامة فقد دلت الاحصاءات الجمركية على أنها استوردت خلال عام ١٩٣٦ : ٦٣٥٤٠ كنتالا من البرتقال واليوسفى و٤٠٦٠٢ كنتالا من الليمون وبما قيمته ٤,٩١٠,٠٠٠ لى من السجاير و١٧٥٨ كنتالا من الفول السودانى و١٦٢٨ كنتالا من السمسم ، و٢٩٦٦٧ طنا من الأرز و٩٤١٥٧ كنتالا من القطن الخام و١٦٣٦ كنتالا من البلح الخ . وهذه الأصناف تصدر مصر من نوعها ومع هذا لم تقدم مصر إلى رومانيا إلا ٢٣٣٧٠ طنا من الأرز (٧٨ ٪ من المجموع) و ٨٦٣٢٥ كنتالا من القطن الخام (٩١,٦ ٪ من المجموع) ، أما الاصناف الأخرى فلم تقدم مصر منها إلا أشياء لا تذكر وبعضها لم تقدم منه شيئا على الاطلاق .

ومن السهل أن نرى على ضوء الأرقام المتقدمة أن هناك مجالا واسعا لزيادة النشاط فى تجارة مصر مع رومانيا عما كانت عليه خلال السنين الأخيرة وأن هناك محلا لمجهودات تعود على البلدين بفائدة كبيرة فى هذا الباب .

ومع هذا لابد أن نشير إلى أن التجارة بين البلدين قد تقدمت تقدما يذكر فلو أننا رجعنا الى عام ١٩٢٠ لوجدنا نصيب رومانيا فى تجارة مصر الخارجية لا يعتد به إذ أنه لم يتجاوز الخمسة فى الألف من قيمة الواردات ولا أثر له فى الصادرات وقد صار ٤١ و ٣١ فى الألف على التوالى فى سنة ١٩٣٧ وعلى حين نقصت كمية المبادلات العالمية بسبب الأزمة الاقتصادية العامة ، حافظت المبادلات التجارية بين مصر ورومانيا أثناء السنين الأخيرة على مستوى حسن خصوصا فيما يتعلق بالقطن الخام والأرز المصدرين الى رومانيا .

وتستورد مصر من رومانيا أكثر مما تصدره لها ومعنى هذا أن الميزان التجارى بين البلدين سلبى بالنسبة لمصر .

والكشف الآتى يتضمن قيمة الواردات والصادرات ، من وطنية وأجنبية ، وكذلك الميزان التجارى أثناء الخمس السنوات الأخيرة مقارنة بما يقابلها فى متوسط الخمس السنوات من ١٩٢٤ — ١٩٢٨ وهى المدة التى سبقت الأزمة الاقتصادية العالمية .

الحركة التجارية بين مصر ورومانيا

القيمة مبينة بآلاف الجنيهات المصرية

السنوات	الواردات		الصادرات الوطنية والأجنبية		الميزان التجارى
	القيمة	الرقم القياسى	القيمة	الرقم القياسى	
متوسط ٩٢٤ — ٩٢٨	١٥١٢	١٠٠	٨٤	١٠٠	— ١٤٢٨
١٩٣٣	١٠٠٩	٦٦٫٧	١٩٣	٢٢٩٫٨	— ٨١٦
١٩٣٤	٩٩٠	٦٥٫٤	١٦٢	١٩٢٫٩	— ٨٢٨
١٩٣٥	١٠٩٩	٧٢٫٦	٤٧٤	٥٦٤٫٤	— ٦٢٥
١٩٣٦	١٠٤٢	٦٨٫٨	٧٤٥	٨٨٧٫١	— ٢٩٧
١٩٣٧	١٥٦٥	١٠٣٫٣	١٢٦٩	١٥١١٫٠	— ٢٩٦

وقد كان الميزان التجارى بين مصر ورومانيا دائما فى مصلحة الأخيرة و بلغ الفرق فيه لصالح رومانيا حده الأقصى فى سنة ١٩٣٠ اذ بلغت زيادة قيمة الواردات منها على الصادرات اليها نحو ١,٧٢١,٠٠٠ جنيه مصرى. ومع هذا اذا قورنت الصادرات الرومانية التى دخلت مصر فى السنوات الأخيرة بما يقابلها فى متوسط سنى ١٩٢٤ — ١٩٢٧ اتضح لنا أن هذه الصادرات نقصت فى السنوات الأخيرة نقصا تتفاوت أهميته وقد وصل فى سنة ١٩٣٦ الى نسبة مقدارها ٣١,١ ٪ ولكنها عادت فارتفعت سنة ١٩٣٧ وزادت على المتوسط المشار اليه بمقدار ٣,٥ ٪

والأصناف التى زاد الوارد منها سنة ١٩٣٧ زيادة كبيرة بالنسبة لمتوسط سنى ١٩٢٤ — ١٩٢٨ هى الأخشاب على اختلافها فقد بلغت قيمتها ٤١٩,٦٩٤ جنيها مصريا مقابل ٢٧٨,٩٦٤ جنيها مصريا سنة ١٩٣٥ و ٣٥٠,١٨٤ جنيها مصريا سنة ١٩٣٦ والكيروزين المستورد وقد ظل يرتفع طوال الفترة المذكورة حتى بلغ فى سنة ١٩٣٧ — ٧٨٠,٤٩٥ جنيها مصريا مقابل ٤٢٢,٣٠٠ جنيها مصريا فى سنة ١٩٣٦ و ٥٥١,٢٧١ جنيها مصريا سنة ١٩٣٥ والبنزين وقد كان سنة ١٩٣٥ — ٤١,٦٤٣ جنيها مصريا فصار ٨٦,٩٣٨ جنيها مصريا سنة ١٩٣٧ وزيوت التشحيم كانت قيمتها ٥٣,١٤٤ جنيها مصريا فى سنة ١٩٣٦ فصارت ٨٨٨٤٨ جنيها مصريا سنة ١٩٣٧ والمازوت وزيت الديزل كان سنة ١٩٢٩ — ٣٩١١٤ جنيها مصريا فصعدت قيمته تدريجيا فى السنوات التالية حتى بلغت فى سنة ١٩٣٧ — ١٣٨,٧١٤ جنيها مصريا يقابل ذلك الحيوانات الحية ، الأذرة ، اللب الأبيض ، نترات النوشادر . فهذه الأصناف أصابها النقص فى سنة ١٩٣٧ بالنسبة للسنوات السابقة .

أما الأصناف التى زادت صادراتها من مصر الى رومانيا فهى :

القطن فقد كان سنة ١٩٢٩ لا يصدر منه شىء فصدر منه فى سنة ١٩٣٥ ما قيمته ٢٩٣,٥٣٨ جنيها مصريا و ٥٨٦,٣٢٦ جنيها مصريا فى سنة ١٩٣٦ ثم ١,٠٥٦,٤٩٣ جنيها مصريا فى سنة ١٩٣٧ ، والأرز وقد كان لا يصدر منه أثناء الخمس السنوات من سنة ١٩٢٤ الى سنة ١٩٣٨ فى المتوسط أكثر من ٥٤,١٠٩ جنيهات مصرية سنويا فوصل هذا المبلغ فى سنة ١٩٣٦ وفى سنة ١٩٣٧ الى ١١١,٠١٧ جنيها مصريا و ١٥٣,٩٧٩ جنيها مصريا على التوالى .

والجدول الآتى يبين الكميات والقيم للأصناف الرئيسية التى تصدرها مصر الى رومانيا والتى تستوردها منها أثناء سنتى ١٩٣٦ و ١٩٣٧

الأصناف الرئيسية المستوردة والمصدرة

الأصناف المهمة	الوحدة	المقدار		القيمة	
		١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٧
الواردات :					
جوز	طن	١٣٣	١٢٥	٤٨٨٦	٤١٢٠
جريش وسميد	»	—	١٩١	—	٢٤١٨
لب أبيض	»	٨٦٨	٣٣٨	١١٢٨٣	٥٦٩٦
بنزين	»	١٤٥٤٤	١٥٦٢٩	٧١٩٩٦	٨٦٩٣٨
كيروزين	»	١٦٨٨١٨	١٩٢٠١٦	٤٢٢٣٠٠	٧٨٠٤٩٥
زيوت تشحيم	»	٧٣٢٠	١١٤١٨	٥٣١٤٤	٨٨٨٤٨
زيوت وقود ومازوت	»	٤٤٦٧٩	٥٢٥٥٩	٧٤٦٨٧	١٣٨٧١٤
خشب	»	٩٣٦٦٣	٨٧٧٠٧	٣٥٠١٨٤	٤١٩٦٩٤
أصناف أخرى	فيه	—	—	٥٣٥٩٤	٣٨٢٢٠
جملة فئة الواردات		—	—	١٠٤٢٠٧٤	١٥٦٥١٤٣
الصادرات :					
طماطم	طن	٢٩	٣٢	١٤٥	٢٢٨
موز	»	١٤	١٩	٣٣٩	٤٤٠
أرز	»	١٥٦٢١	١٨١٨٠	١١١٠١٧	١٥٣٩٧٩
سمسم	»	٨٠	٩١	١٣٤٦	١٧٤٣
قطن خام	قنطار	٢٠١٠٨٤	٣٣٤١٥٩	٥٨٦٣٢٦	١٠٥٦٤٩٣
غزل قطن ونفايه	طن	٢٤	٣٧	١٧٠٩	٢٤٩١
خرق وكهنة	»	—	٢٥	—	٥٢٧
أصناف أخرى	—	—	—	٦٥٦	٥٠٤
جملة فية الصادرات ...		—	—	٧٠١٥٣٨	١٢١٦٤٠٥

وتدل الأرقام المبينة فى الجدول السابق على ان واردات مصر من رومانيا تكاد تنحصر فى الأصناف الرئيسية الخمسة الاتية : الكيروزين ، الأخشاب ، المازوت ، زيت الوقود والديزل ، البنزين ، وهى عبارة عن ٩٦,٨ ٪ من مجموع الواردات .

أما الصادرات المصرية الى رومانيا فتتمثل فى القطن الخام والأرز وهما يكونان فى سنة ١٩٣٧ : ٨٦,٨ ٪ و ١٢,٦ ٪ على التوالى من مجموع الصادرات .

وتدل الاحصاءات الجمركية الرومانية على أن عددا كبيرا من الأصناف التى تستوردها رومانيا له شبيه فيما تصدره مصر ولهذا فالصادرات المصرية الى رومانيا رغم الزيادة التى حدثت فيها فى سنة ١٩٣٧ قابلة للنمو الكثير .

والجدول الا تى يتضمن الكميات التى استوردتها رومانيا من بعض الأصناف فى عام ١٩٣٦ :

الأصناف	الكمية مقدرة بالطن
أرز	٣١٥٩١
سمسم	١٦٢٨
خضر طازجة	٦٨
ليمون	٤٠٦٠
برتقال	٤٩٠٤
يوسفى	١٤٥٠
موز	٣٨
فول سودانى	١٣٣
بلح	١٦٤
قطن	٩٤١٦
فضلات قطن	٥١١
خيوط قطنية بسيطة (غير مبيضة)	١٧٦٤٢
« « مبيضة	٧٨٦
« « مصبوغة أو مطبوعة	٣٣٧
« « مصقولة	١٤٦١
فوسفات الجير الطبيعى	٢٨٥٠

سوريا ولبنان

يبلغ عدد سكان الجمهورية السوريه ولبنـان مجتمعتين ما يقرب من ٤,٠٠٠,٠٠٠ نسمة منهم ٢,٢٢٥,٠٠٠ سوريون و٨٠٠,٠٠٠ لبنانيون و٣٧٥,٠٠٠ علويون و٨٠,٠٠٠ دروز و٥٠٠,٠٠٠ من البدو الذين يجوبون صحارى سوريا .

وتشغل الزراعة مركزها هاما فى سوريا وقد انصرفت اليها تماما بعض المناطق وتبلغ مساحة الأراضى المزروعة ٢,٣٨٠,٤٨٠ فدانا والأراضى القابلة للزراعة ٤,٧٦٠,٠٠٠ فدانا .

والحاصلات الغذائية الرئيسية هى القمح ـ الشعير ـ الشوفان ـ والأذرة والأرز والبقول هى : الفول والحمص والعدس والفاصوليا والترمس والبصل والبطاطس .

وأول ما يجب ذكره من الحاصلات الصناعيـة هو القطن (الذى يشمل الأقطان المزروعة بوجه خاص فى حلب) وقد بلغ النـاتج من القطن المحلوج فى سـنة ١٩٣٧ : ٥,٦٥٠ طنا بعد أن كان ٩٢٤ طنا فى سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤ أى أنه تضاعف بما يقرب من الستة أمثال . ويأتى بعد القطن القنب والسمسم وزيت الخروع وقصب السكر والدخان . وهناك محاولات ناجحة لزراعة التيل .

ويكثر العرقسوس فى مناطق حلب والفرات ودمشق . وتنتشر زراعة أشجار الفاكهة فى مساحات واسعة من سوريا . وقد زادت المساحة المزروعة زيتونا إلى ٨٨,١٢٦ هكتارا (٢١٠,٠٠٠ فدان) فى سنة ١٩٣٧ بعد أن كان متوسطها فى سنى ١٩٢٤ — ١٩٢٨ : ٦٤,٠٠٠ هكتار (١٥٨,٠٠٠ فدان) وزاد الناتج من الزيتون ومن الزيت فى سنة ١٩٣٧ إلى ٩١,٨١٠ طنا و ١٦,٨١٦ طنا لكل منهما على التوالى بعد أن كان متوسط انتاجهما فى فترة الخمس سنوات من ١٩٢٤ — ١٩٢٨ : ٦١,٢٠٠ طن للزيتون و ١٠,٠٠٠ طن للزيت . وتبلغ مساحة الأراضى المزروعة كروما ٥٥,٨٣٥ هكتارا (١٣٣,٠٠٠ فدان) وبلغ محصول القنب فى سنة ١٩٣٧ : ١٧٩,٩٠٣ أطنان بعـد أن كانت ١٨٠,١٤٤ طنا فى السنة السابقة و ٧٧,١٠٠ طن فى سنة ١٩٣٣

وأكثر أشجار الفواكه انتشارا هى أشجار البرتقال واليوسفى والليمون والمشمش وتزرع الأخيرة بكثرة فى منطقتى دمشق وانطاكية .

وأما الأشجار الآتية فبعضها يزيد عنها انتشارا والبعض الآخر محدود الانتشار وهى أشجار اللوز والفستق والكريز والجوز والبرقوق والكمثرى والتفاح والرمان والموز والتين والبلح الخ .

وتغذى الماشية السورية الصناعات النشيطة للجبن والزبد . ويصدر الصوف الى هامبرج ومرسيليا والولايات المتحدة، وهو ما ينتج من الماشية السورية وما يرد من الأقاليم المجاورة (الأناضول وشرق الأردن وأرض الجزيرة والعراق) . ومن الصناعات المتصلة بتربية الماشية الجلود وهى جديرة بالذكر لأنها تقدمت فى خلال السنوات الأخيرة تقدما محسوسا .

وتتركز تربية دودة الحرير فى لبنان التى تقوم فضلا عن تربية دود القز بنسج الحرير . والمناطق الأخرى لتربية دود القز هى طرابلس وأنطاكيا . وتغزل الشرانق اللبنانية فى مصانع الغزل الموجودة بلبنان .

وقد تقدمت صناعة النسج فى إقليم حلب وفى دمشق وأصبحت هذه الصناعة من أهم الصناعات الوطنية .

والصناعات السورية الأخرى ذات الأهمية هى : صناعة الصابون والطحن وصناعة العجائن الغذائية والحبال والتبريد والخمور وزيت الزيتون . وقد أقيم فى لبنان مصنع للأسمنت ومواسير الأسمنت والأنابيب ومصنع للبيرة .

وبجانب الإنتاج المحلى الزراعى والصناعى تستورد سوريا كميات كبيرة من مختلف السلع من الخارج . وفيما يلى بيان بنسبة الواردات الى الصادرات فى الخمس السنوات الأخيرة :

قيمة الواردات والصادرات مقدرة بملايين الليرات السورية (١)

	السنين				
	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧
الواردات	٣٥ر٦	٢٩ر٨	٢٩ر٨	٢٨ر٨	٥٣ر٦
الصادرات	٧ر٦	٨ر٤	١١ر٧	١٦ر٥	٢٥ر٧
النسبة المئوية للصادرات الى الواردات	٢١ر٣	٢٨ر٢	٣٩ر٣	٥٧ر٣	٤٧ر٩

(١) الليرة السورية تساوى ١٠ر٥ قروش مصرية .

وقد أبرمت سوريا مع فلسطين اتفاقاتجاريا بمقتضاه أعفيت معظم منتجات البلدين من الرسوم الجمركية، ويرجع الى هذا الاتفاق الفضل فى التقدم الثابت للتبادل بين البلدين فى السنين الأخيرة .

وأهم البلاد الموردة لسوريا ولبنان حسب أهميتها :

فرنسا ونسبتها ١٣,٤ ٪ من قيمة مجموع الواردات — واليابان ونسبتها ١٢,٤ ٪ وبريطانيا العظمى ونسبتها ١١,٢ ٪ — وفلسطين ٦,٧ ٪ — ورومانيا ٦,٥ ٪ والولايات المتحدة الأمريكية ٥,٨ ٪ — وايطاليا ٥,٧ ٪ — وبلجيكا ٥,٥ ٪ — والمانيا ٥,٢ ٪ ومصر ٢,٢ ٪

وإنّ فلسطين والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وايطاليا لهى أهم عملاء سوريا ولبنان إذ أنها تستورد منها مايبلغ ٧٠,١ ٪ من مجموع الصادرات .

وتحتل فلسطين المركز الأوّل بنسبة ثلث المجموع تليها الولايات المتحدة ونسبتها ١٤,٤ ٪ وفرنسا ١٤,١ ٪ وايطاليا ١٠,٢ ٪ وبريطانيا العظمى ٦,١ ٪ وتركيا ٣,٧ ٪ ومصر ٣,٦ ٪ والعراق ٣ ٪ وشرق الأردن ٢,٩ ٪ الخ .

وقد بلغت قيمة البضائع المصرية المصدّرة إلى سوريا فى سنة ١٩٣٧ طبقا للاحصاءات السورية ١,١٨٨,٧١١ ليرة سورية ونسبتها ٢,٢ ٪ من المجموع الكلى .

أما البضائع السورية الواردة الى مصر فانها وان كانت قيمتها لم تتجاوز ٩١٥,٧٨٤ ليرة سورية فى سنة ١٩٣٧ الا أن نسبتها قد زادت بالنسبة لمجموع الصادرات حيث بلغت ٣,٦ ٪ وكان ترتيب مصر الثالثة بالنسبة للواردات السورية والسابعة بالنسبة لصادراتها .

ويبين الجدول التالى اجمالى قيمة الواردات والصادرات واعادة الصادر وكذلك الميزان التجارى بين سوريا ومصر فى الخمس السنوات الأخيرة مقارنة مع فترة الخمس سنوات من سنة ١٩٢٤ — ١٩٢٨ وهى المدة السابقة للأزمة الاقتصادية العالمية .

الحركة التجارية بين مصر وسوريا — القيمة مقدرة بالجنيهات المصرية

السنوات	الواردات		الصادرات والبضائع المعاد إصدارها						الميزان التجارى
			صادرات البضائع الوطنية		البضائع المعاد إصدارها		الجملة		
	القيمة	الرقم القياسى	القيمة	الرقم القياسى	القيمة	الرقم القياسى	القيمة	الرقم القياسى	
	ج٠م		ج٠م		ج٠م		ج٠م		ج٠م
متوسط سنى ١٩٢٤ — ١٩٢٨	٧٩٨٫٣٠٣	١٠٠	٣٢٧٫١٦١	١٠٠	١٥٢٫٨٣٩	١٠٠	٤٨٠٫٠٠٠	١٠٠	— ٣١٨٫٣٠٣
١٩٣٣	١١٥٫١١٠	١٤٫٤	٣٠٩٫١٠٩	٩٤٫٥	٤٨٫٤٢٥	٣١٫٧	٣٥٧٫٥٣٤	٧٤٫٥	+ ٢٤٢٫٤٢٤
١٩٣٤	١١٩٫٨٨٢	١٥٫٠	٢٠٣٫٥٥٧	٦٢٫٢	٣٩٫١١٧	٢٥٫٦	٢٤٢٫٦٧٤	٥٠٫٦	+ ١٢٢٫٧٩٢
١٩٣٥	٢٠٨٫٣٢٣	٢٦٫١	٢٩٠٫٢٤٢	٨٨٫٧	٤٩٫٦٣٩	٣٢٫٥	٣٣٩٫٨٨١	٧٠٫٨	+ ١٣١٫٥٥٨
١٩٣٦	٢٧٦٫٤٤١	٣٤٫٦	٢٣٩٫٣٥٤	٧٣٫١	٣٥٫٤١٠	٢٣٫٢	٢٧٤٫٧٦٤	٥٧٫٢	— ١٦٧٧
١٩٣٧	٢١١٫٣١٦	٢٦٫٥	٢١٩٫١٢٠	٦٧٫٠	٣٩٫٤٣٠	٢٥٫٨	٢٥٨٫٥٥٠	٥٣٫٩	+ ٤٧٫٢٣٤

وقد تغير الميزان التجارى ، فبعد أن كان فى صالح سوريا بدرجة كبيرة فى فترة الخمس السنوات من ١٩٢٤ — ١٩٢٨ صار فى صالح مصر فى خلال السنين التالية ولم يشذ عن ذلك سوى سنة ١٩٣٦ حيث قد رجح الميزان لصالح سوريا بزيادة طفيفة قدرها ١,٦٧٧ جنيها مصريا .

وقد ثبتت أكبر زيادة فى الميزان التجارى لصالح مصر فى سنة ١٩٣٣ حيث قد بلغت الزيادة ٢٤٢,٤٢٤ ج.م ومع ذلك فقد طرأ على الحركة التجارية بين مصر وسوريا فى السنين الأخيرة هبوط محسوس . ويتبين من الجدول السابق أن قيمة البضائع الواردة قد هبطت الى ٦٥,٤ ٪ فى سنة ١٩٣٦ والى ٧٣,٥ ٪ فى سنة ١٩٣٧ وذلك بالنسبة الى متوسط الفترة الخماسية من ١٩٢٤ — ١٩٢٨ . ونقصت قيمة وارداتنا من ٧٩٨,٣٠٣ ج . م وذلك متوسط سنى ١٩٢٤ — ١٩٢٨ الى ١١٥,١١٠ ج . م تقريبا فى سنة ١٩٣٣ ثم زادت الى ٢٧٦,٤٤١ ج . م فى سنة ١٩٣٦ والى ٢١١,٣١٦ ج . م فى سنة ١٩٣٧

وقد كانت قيمة الحيوانات الواردة ٩٦,٢٤١ ج.م فى سنة ١٩٢٨ فنقصت الى ٤٧,٨٦٦ ج.م فى سنة ١٩٣٦ والى ٢٨,٦٩٠ ج . م فى سنة ١٩٣٧ وكذلك طرأ على الزبدة (المسلى) هبوط كبير فى نفس الفترة فبعد أن كانت قيمتها ٤١,٥٥٧ ج . م هبطت الى ١,٨١٨ تقريبا فى سنة ١٩٣٧ وكذلك الفاصوليا والعنب والموز والبرتقال بلغت قيمتها على التوالى فى سنة ١٩٢٨ : ٣,٥٢٧ ج . م و٣,٩٨٠ ج.م و ٧,٨٠٤ ج.م و ١٨,٦٠٦ ج.م وفى سنتى ١٩٣٦ و١٩٣٧ اختفت من الاحصاءات الجمركية . وكانت قيمة الفستق الوارد ٢٣,١٢٩ ج . م فى سنة ١٩٢٨ فنقصت الى ٦,٧٠٧ ج . م فى سنة ١٩٣٧ ونقصت قيمة تين العنب من ٧,٠٦٢ ج.م الى ٤,٠٨٥ ج.م واللوز من ٩,١٦٨ ج.م الى ١,٤٧٢ ج م فى سنة ١٩٣٦ والى ٥,٠٩٦ فى سنة ١٩٣٧ . كما طرأ هبوط كبير على المنسوجات المختلفة فقد كانت قيمة الوارد منها فى سنة ١٩٢٨ : ١٦٨,٨٥٢ ج . م فنقصت فى السنوات التالية ولم تبلغ فى سنة ١٩٣٧ الا ١٩,٨٣٢ ج . م .

ويتضح من البيانات السابقة أن نسبة هامة من نقص الواردات المصرية ترجع على الخصوص الى تقدم زراعتنا وصناعتنا فى خلال السنين الأخيرة .

ويبين الجدول الآتى كمية وقيمة الأصناف الرئيسية الواردة الى مصر من سوريا والمصدرة منها اليها فى خلال سنتى ١٩٣٦ — ١٩٣٧ :

المواد الرئيسية	الوحدة	الكمية		القيمة	
		١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٧
				جنيه	جنيه
الصادرات :					
منتجات حيوانية	طن	—	—	٦٠٠	٢٤٩٥
الطماطم	»	٢٨٩	٢٦٤	٢٠٨٩	٢٠٧٤
البصل	»	١٩٠	٣١٨	١١٠٧	١٤٩٩
البطاطس	»	١٠٣	٤٦٨	٥٨٣	٢٥٥٨
الأرز	»	١٧٢١٧	١١١٣٣	١٦٧٧٨٨	١١٢٤٦٥
دقيق القمح	»	—	٢٨٣	—	٣٣٥٩
منتجات أخرى نباتيه		—	—	٩٦٢٧	٧٩٧١
زيوت وشحوم		—	—	١٣٩٣	١٩٠٦
سكر مكرر	»	١٥٤٦	١٠٨٥	١٢٢٨٠	٨٨٩٥
عسل اسود	»	—	١١١٩	—	٢٥٩٩
منتجات الصناعات الغذائية ومشروبات الخ		—	—	١٠٣٤	١١٥٤
أسفلت وقطران	»	٢٦٨٦	٣٩٩٨	٩٥٧٦	١٤٨٨٤
منتجات أخرى معدنيه		—	—	١٣١١	١٣٥٩
ملح	»	٢٥٩٩	١١٢٨٨	١٥٩٣	٧٠٠٣
منتجات كيميائيه وأقرباذينية		—	—	٢٨٥٣	٦٢٣٣
جلود خام	»	١٣٦	١٢١	٥٢٨٠	٩١٥٢
مصنوعات جلدية		—	—	٣٤٨٨	٤٧٤٣
جلود مدبوغه	»	٤٦	٣٨	٤٦٢١	٣٩٣٨
كتب ومخطوطات		—	—	٥٢١٠	٨٢٩٩
ورق ومصنوعاته		—	—	١٥٠٤	٢٥٢٣
قطن	قنطار	—	١٨١	—	٥٦
خيوط قطنيه	طن	١٠	٦٨	٩٠٥	٨٤١٨
منسوجات ومصنوعات النسيج		—	—	٢١١٤	٢٧٠٢
أصناف أخرى		—	—	٤٣٩٧	٥٨٣٥
مجموع الصادرات		—	—	٢٣٩٣٥٤	٢١٩١٢٠

المواد الرئيسية	الوحدة	الكميـــة		القيمـــة	
		١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٧
				جنيه مصرى	جنيه مصرى
الواردات					
الخيول	رأس	١٦٧	٢٥٠	٣٩١٠	٧٠٥٣
البغال	»	٦٦	١٢٥	١٤٧٧	٢٣١٨
الخراف	»	٢٣١٧٩	٧٣١٩	٢٣١٧٩	٧٣١٩
جمال	»	٣٦٠٥	٢٠٠٥	١٩٣٠٠	١٢٠٠٠
زبده (مسلى)	بالطن	٩٦	١٨	٨٥٥٥	١٨١٨
منتجات أخرى حيوانية...	—	—	—	٢٣٣٥	١٠٣٨
تين فى علب	»	٣٠٨	٣٤٣	٣٦٤٨	٤٠٨٥
زبيب	»	٢٦١	٣٤٨	٧١٧٩	٩٩٠٣
لـوز	»	٢٤	٤٦	١٤٧٢	٥٠٩٦
جوز	»	٣٣٨	٣٤٧	١١٦٦٥	١٢٦٣٩
فستق	»	٣٩	٦٥	٥١٩٣	٦٧٠٧
مشمش مجفف	»	١٠٨	٢٠٩	٣٧١٥	٧٤٢٥
قمر الدين	»	١٣٥٣	١٥١٦	٢٦٢٨٩	٢٩٤٨٩
عرقسوس	»	٧٣٨	١١٤٩	١٠٠٧٤	١٥٥٩٦
منتجات أخرى نباتيه	—	—	—	٢١٠٤٢	١٤٣٠٦
زيت زيتون	طن	٢٥٥	١٥١	١١٧٣٠	٩٩٧٨
زيوت لصناعة الصابون	»	١٨٦٦	٢٤٠	٥٢٥٨٦	١٠٠٥٠
زيوت أخرى وشحوم	—	—	—	٤٢٤٠	٧٥٣٥
مشروبات وسوائل كحوليه	—	—	—	٢٥٢٨	٣٤٣٩
منتجات معدنيه	—	—	—	٤٨٢٨	١١٠٤
أشرطة سينمائيه	كيلوجرام	٢٢١١	١٨٠٧	١٣١٤٧	١٠٦٧٩
منتجات كيميائيه واقرباذنيه	—	—	—	٢٩١٣	٣٨٠٧
ورق ومصنوعاته	—	—	—	٤٦٢٢	٣٥١٤
غزل حرير طبيعى	طن	٢٠	٢٠	١٢٨٣٨	١٤٥٠٣
سجاجيد صوف	—	—	—	٧٢١	١١٧١
مواد منسوجه وما شابهها	—	—	—	٢٧١٠	٤١٥٨
معادن ثمينة (لآلىء وأحجار كريمة ونقود)	—	—	—	٨٩٤٠	١٥٨٤
أصناف أخرى	—	—	—	٧٩٤٠	٣٤١٩
مجموع الواردات				٢٧٦٤٤١	٢١١٧٦٥

وبالاطلاع على الجدول السابق يمكننا أن نحكم بأن وارداتنا من سوريا لا تشتمل إلا على عدد محدود من الأصناف فان قمر الدين وحده تبلغ نسبته فى سنة ١٩٣٧ — ١٣,٩٪ من المجموع الكلى للواردات ويليه فى الأهمية العرقسوس ونسبته ٧,٤٪ وخيوط الحرير الطبيعى ونسبتها ٦,٨٪ والجوز بنسبة ٦٪ والجمال ٥,٧٪ والأفلام السينما توغرافية ٥٪ والزيت المستخدم فى صناعة الصابون بنسبة ٤,٧٪ وكانت نسبته ٢٠,٥٪ فى السنين السابقة . وتبلغ نسبة الثمانى المواد السابقة وحدها ٥٦,٢٪ من المجموع .

ولو أن واردات مصر قد طرأ عليها نقص فى سنة ١٩٣٧ يقدر بنسبة ٧٣,٥٪ مما كانت عليه فى سنى ١٩٢٤ — ١٩٢٨ فان صادراتنا الى سوريا لم تتبع هذا النقص بينما نقصت قيمة صادراتنا باطراد حتى سنة ١٩٣٤ بالنسبة لفترة السنين الخمس ثم عادت فتحسنت فى خلال السنين التالية . وإنما طرأ على البضائع المعاد تصديرها أى التى من مصدر أجنبى منذ سنة ١٩٢٩ نقص مطرد بلغت نسبته فى سنتى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ ٧٦,٨٪ و ٧٤,٢٪ على التوالى .

ويرجع التحسن فى قيمة الصادرات المصرية الى سوريا الى أن المصدر من الأرز حافظ فى خلال السنوات الأخيرة على مستوى مرضى فقد بلغت قيمة الأرز المصدر فى سنة ١٩٣٤ — ١٢٥,٤٩٣ جنيها مصريا وفى سنة ١٩٣٦ — ١٦٧,٧٧٨ جنيها مصريا بنسبة ٦٩,٥٪ من قيمة مجموع الصادرات ثم نقصت الى ١١٢,٤٦٥ جنيها مصريا فى سنة ١٩٣٧ بنسبة ٥١,٣٪ من المجموع . وكذلك يلاحظ عدم ثبات صادرات بعض المواد الأخرى فقد بلغ المصدر من السكر المكرر فى سنة ١٩٣٥ ٣٥,٠٣٠ جنيها مصريا وفى سنة ١٩٣٦ ١٢,٢٨٠ جنيها مصريا ثم نقص فى سنة ١٩٣٧ الى ٨,٨٩٥ جنيها مصريا وبلغت قيمة الكوك والقطران والأسفلت ١٤,٦٣٢ جنيها مصريا فى سنة ١٩٣٥ ونقصت الى ٩,٥٧٦ جنيها مصريا فى سنة ١٩٣٦ ثم زادت الى ١٤,٨٨٤ جنيها مصريا فى سنة ١٩٣٧ وبلغت قيمة الجلود الخام والمدبوغة فى نفس الفترة ١٣,٤٤٥ جنيها مصريا و ١٠,٩٨٩ جنيها مصريا ثم نقصت الى ٥,٢٨٠ جنيها مصريا و ٤,٦٢١ جنيها مصريا فى سنة ١٩٣٦ وبلغت ٩,١٥٢ جنيها مصريا و ٣,٩٣٨ جنيها مصريا على التوالى فى سنة ١٩٣٧ وكانت قيمة خيوط القطن ٦,٩٩٣ جنيها مصريا فى سنة ١٩٣٥ فنقصت الى ما يقرب من ٩٠٥ جنيهات مصرية فى سنة ١٩٣٦ ثم زادت الى ٨,٤١٨ جنيها مصريا فى سنة ١٩٣٧ وبلغت قيمة العسل الأسود ١,٩٩٧ جنيها مصريا فى سنة ١٩٣٥ ولم يصدر منه شىء فى سنة ١٩٣٦ وبلغت ٢,٥٩٩ جنيها مصريا فى سنة ١٩٣٧ ، أما المواد الأخرى التى نقصت بدرجة محسوسة فى سنة ١٩٣٧ عن سنة ١٩٣٦ فهى — المنتجات الحيوانية والبطاطس ودقيق القمح والملح والمنتجات الكيمائية والكتب والمخطوطات — وقد نقصت قيمة مجموع المنتجات المصرية المصدرة الى سوريا فى سنة ١٩٣٧ سنة ١٩٣٦ بنسبة ٨,٥٪ .

أما البضائع الأجنبية التى تعيد مصر تصديرها الى سـوريا فتشمل على الخصوص الأشرطة السينمائية والآلات والأجهزة الكهربائية والبنزين والمنسوجات الخ .

وقد سبق أن نوهنا الى أنه بالرغم من وفرة إنتاج سوريا الزراعى فانها مضطرة الى الالتجاء الى الخارج لسد حاجتها من المواد الغذائية . ويتبين من الإحصاءات الجمركية أن كمية كبيرة من المواد المستوردة تدخل ضمن الصادرات المصرية ، ومن ثم تكون الحـركة التجارية بين البلدين قابلة للنمو الكبير ولزيادة الفائدة نذكر كميات بعض المواد الواردة الى سوريا فى سنتى ١٩٣٦ و ١٩٣٧

	١٩٣٦	١٩٣٧
	طن	طن
الأسماك الطازجة	٢٤١	٣٠٥
اللبن والزبدة والبيض والعسل	١٠٣٣	٩٥٨
الطماطم	١١٥٣	٦٣٩
البصل	٢٤٢	٤٦٣
البطاطس	١٥٨	٦١٤
الفول	٣٥٩	٣٧٩
العدس	٥٨٦	١٠٧٥
الحمص	٢٦٤	٢١
البرتقال واليوسفى	٣٢٧٧	١٧١٧٣
القمح	٧٧	١٤٤٩٠
أرز مقشور	١٩٥٨٥	١٨٨٠٦
شعير	٨٣	٢٣١٥
أزرة	١٧٠	٤١٢
دقيق القمح	٤٣٤٧	٥٣٠٢
فول سودانى	٥٩٩	٧٨٤
سمسم	١٧٧٨	٢٢٦٧
زيت بذرة القطن والسمسم والفول السودانى	١٨٩٦	٢٤٥٧
سكر مكرر	٣٠٩٠٥	٣٣٨٤٠
عسل أسود	٢٦٣	٢٣٤٢
مسكرات	١٢٤٣	١٨٠٨
سجاير	٢٦٤	٢٩٠
صابون عادى قطع أو ألواح	١٨٤٣	٢٥٥٨
أسمنت صناعى أو طبيعى	٢٥٩٢٤	٩٥٠٩
جلود خام ومدبوغة ومصنوعاتها	٤٥٢٥	٥٠٦٢
خيوط قطنية	٢٠٧٦	٢٥٢٠
منسوجات قطنية	٧٧٢٩	٧٩٢١

ومن الجـدول المتقدم يمكن إدراك مبلغ ما تسـتطيع صادرات الحاصلات والبضائع المصرية الحالية أن تصل اليه من النمو أكثر ممـا هى عليه الآن .

سويسرا

لا تزيد مساحة الأراضى المزروعة فى سويسرا على خمس مجموع المساحة ، والخمس الثانى أرض غير قابلة للزراعة أما الثلاثة الأخماس الباقية فتنقسم أقساما تكاد تكون متساوية الى غابات وبرار ومراع ، وما تنتجه سويسرا من الحبوب أقل مما تستهلكه بكثير ولذلك فهى تستورد منها لحاجة السكان أكثر من مليون طن سنويا ، نصفه من القمح ، وتتناقص زراعة الحبوب فى سويسرا أمام تربية الأغنام وهى احدى الموارد الأساسية لثروة سويسرا وتمثل نحو ثلثى الايراد الزراعى للبلد.

ومع أن سويسرا خالية من مناجم الفحم الحجرى والحديد وليس بها شىء من المواد الأولية لصناعة النسج فقد وجهت أقصى جهودها منذ نحو ثلاثين عاما نحو التطور الصناعى ونجحت فى هذا السبيل ولها الآن مكان بين الدول الصناعية فى أوروبا ، وصناعة النسيج بها فى الصف الأول وهى تقدر بنحو خمس قيمة الصادرات .

وقد كانت قيمة التجارة الخارجية لسويسرا فى سنة ١٨٨٠ ، ١٧٠٠ مليون فرنك ذهب فأخذت تنمو حتى صارت فى مستهل القرن الحالى ٢٥٠٠ مليون فرنك ذهب ثم صارت فى سنة ١٩١٣ ٣٢٠٠ مليون فرنك ذهب . وأثناء سنى الحرب بلغ متوسط قيمة التبادل التجارى ٤ مليارات ونصف (١٩١٦ — ١٩١٨) ثم ارتفعت أيضا الى ٧٤٠٠ مليون فى سنة ١٩٢٠ وفى سنة ١٩٢١ هبطت الى ٤ مليارات ثم عادت فنزلت بعدئذ نزولا ملحوظا منذ سنة ١٩٢٩

واذا قارنا تجارة سويسرا الخارجيه مع البلاد الأجنبية بين عامى ١٩٢٩ و ١٩٣٦ وجدنا الواردات السويسرية بعد أن كانت ٥١٦ مليون نزلت الى ٢١٩ مليون دولارا ذهبا بهبوط يعدل ٢٩٧ مليون أى بنسبة ٥٧,٦ ٪ كذلك الصادرات فانها نزلت من ٤٠١ الى ١٥٥ مليون دولارا ذهبا بنقص يعدل ٢٤٦ مليون أو بنسبة ٦٢,٧ ٪

ورغم هذا النزول الكبير ارتفع نصيب سويسرا فى مجموع التجارة العالمية اذ زادت نسبته فى الوارد من ١,٥٢ من المجموع العالمى سنة ١٩٢٩ الى ١,٧٢ ٪ منه فى سنة ١٩٣٦ ، وفى الصادرات من ١,٢٦ ٪ الى ١,٣٧ ٪ سنة ١٩٣٥ ثم الى ١,٢٧ ٪ فى سنة ١٩٣٦

والميزان التجارى لسويسرا فى حالة عجز كبير ومستمر بالنسبة لها ولكن زيادة الواردات فيه على الصادرات تعوضها الموارد غير المنظورة فى الميزان الحسابى التى تدرها صناعة السياحة والتجارة العابرة ومبالغ التأمين المحصلة فى البلاد الأجنبية وفوائد الأموال السويسرية المستثمرة فى الخارج الخ.

والمواد المصنوعة تبلغ نحو الثلث أو أكثر من مجموع الواردات السويسرية ، والخمس مواد خامة أو نصف مصنوعة وأقل من الخمس مواد غذائية ومشروبات .

وأهم الواردات من المصنوعات هى : المصنوعات الكيمائية ، المنسوجات الصوفية ، المنسوجات القطنية ، السيارات ، الآلات ، الحرير ، المصنوعات الخشبية ، الخزف ، لوازم الكتابة .

وأهم الواردات من المواد الأولية : الحرير الخام ، الفحم ، القطن الخام ، الحديد ، الصوف الخام ، النحاس ، الخشب ، الجوت ؛ ومن المواد الغذائية القمح ، والحبوب الأخرى والنبيذ والسكر .

أما الصادرات فنصفها تقريبا مصنوعات من منسوجات وساعات وأجزاء الساعات وآلات الخ .

وقد قدمت البلاد المتاخمة لسويسرا وحدها ، المانيا وفرنسا وايطاليا ، فى سنة ١٩٣٦ نحو ٤٦,٢ ٪ من مجموع وارداتها واشترت منها نحو ٣٩,٤ ٪ من صادراتها . والمانيا هى أولى البلاد المصدّرة لسويسرا وهى تصدّر لها نحو ٢٤,٨ ٪ من المجموع ، وفرنسا هى الثانية وتصدّر ١٤,٨ ٪ تليهما ، ولكن مع فارق كبير ، ايطاليا ولم تصدّر أكثر من ٦,٦ ٪ فى سنة ١٩٣٦ بعد ذلك تأتى انجلترا ٦,١ ٪ ثم الولايات المتحدة ٥,٧ ٪ و بلجيكا ٣,٧ ٪ .

والدول الخمس الأكثر تصديرا هى أيضا البلاد الخمس الأكثر استيرادا من سويسرا فالمانيا وهى الأولى فى سنة ١٩٣٦ وحصتها ١٩,٤ ٪ من الصادرات ثم فرنسا وقد ساهمت فى هذه الصادرات سنة ١٩١٣ بنسبة أقل كثيرا من نصيب المانيا (١٠ ٪) فأصبحت الثانية

فى سنة ١٩٣٦ وكانت حصتها ١٣ ٪ ، وبريطانيا العظمى وقد كانت فى سنة ١٩٣١ تحتل المكان الأول وكانت حصتها ١٧,٥ ٪ تأخرت الى المكان الثالث فى سنة ١٩٣٦ ونزلت حصتها الى ١١,١ ٪ وكذلك ايطاليا فقد نزلت حصتها نزولا يسترعى النظر فكانت ٧ ٪ مقابل ١٠,٢ ٪ سنة ١٩٣٢ ، والولايات المتحدة الامريكية ٨ ٪

ونصيب مصر فى تجارة سويسرا الخارجية ضئيل اذا قورن بأنصبة البلاد الأخرى لأنه لا يتجاوز ١,٤ ٪ فى واردات سويسرا و ٠,٧ ٪ على الأكثر فى صادراتها .

ويتضمن الجدول الآتى قيم الواردات والصادرات أهلية وأجنبية ، وكذلك الميزان التجارى بين سويسرا ومصر أثناء السنوات الخمس الأخيرة مع مقارنتها بمتوسط الخمس السنوات من ١٩٢٤ — ١٩٢٨ وهى الفترة التى سبقت الأزمة الاقتصادية العالمية.

العلاقة التجارية بين مصر وسويسرا

(القيمة مقدرة بآلاف الجنيهات)

السنة	الواردات			الصادرات واعادة تصدير			الميزان التجارى
	القيمة	الرقم القياسى	٪ (١)	القيمة	الرقم القياسى	٪ (١)	
	جنيه مصرى			جنيه مصرى			جنيه مصرى
متوسط سنى ١٩٢٤-١٩٢٨	٥٧٠	— ر١٠٠	١ر١	١٩٨٨	— ر١٠٠	٣ر٧	+ ١٤١٨
١٩٣٣	٣٢٩	٥٧ر٧	١ر٢	٦٧٧	٣٤ر١	٢ر٣	+ ٣٤٨
١٩٣٤	٣٣٣	٥٨ر٤	١ر١	١٠٥٠	٥٢ر٩	٣ر٤	+ ٧١٧
١٩٣٥	٣١٨	٥٥ر٨	١ر٠	١٠١٣	٥١ر٠	٢ر٩	+ ٦٩٥
١٩٣٦	٤٠٢	٧٠ر٥	١ر٣	٩٩٣	٥٠ر٠	٣ر٠	+ ٥٩١
١٩٣٧	٥٠٦	٨٨ر٧	١ر٣	١٣٣٩	٦٧ر٤	٣ر٤	+ ٨٣٣

(١) بالنسبة للمجموع العام .

وتدل الأرقام التى يتضمنها الجدول السابق على أن الميزان التجارى فى السنوات التى نحن بصددها كان دائما فى صالح مصر بيد أنه بمقارنته بما كان عليه متوسطه فى الفترة الواقعة بين سنى ١٩٢٤ — ١٩٢٨ نجد أن الزيادة فيه أخذت منذ سنة ١٩٣٠ تهبط فتكون أقل صلاحية بالنسبة لها، فبعد أن كان متوسط قيمة وارداتنا فى الفترة الخماسية لسنى ١٩٢٤ — ١٩٢٨ نحو ٥٧٠,٠٠٠ ج.م وفى سنة ١٩٢٩ — ٦٩٢٠٠٠ ج.م هبطت فى عامى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ الى ٤٠٢٠٠٠ ج.م و ٥٠٦٠٠٠ ج.م على التوالى بنقص يعدل ٢٩,٥ ٪ و ١١,٣ ٪ من متوسط سنى ١٩٢٤ — ١٩٢٨ نعنى ٢٦,٩ ٪ بالنسبة لقيمة وارداتنا لسنة ١٩٢٩

أما قيمة صادراتنا فقد كان الهبوط فيها ملموسا اذ نزلت فى الفترة المذكورة من ١,٩٨٨,٠٠٠ ج.م وهو الرقم الذى بلغته فى متوسط سنى ١٩٢٤ — ١٩٢٨ الى ٦٧٧,٠٠٠ ج.م فى سنة ١٩٣٣ أى بنقص يعدل ١,٣١١,٠٠٠ ج.م أو بنسبة ٦٥,٩ ٪ لكنها عادت فزادت فى السنوات التالية فبلغت فى سنة ١٩٣٧ الى ١,٣٣٩,٠٠٠ ج.م بنسبة تقل بمقدار ٣٢,٦ ٪ عن متوسطها فى الخمس السنوات ١٩٢٤ — ١٩٢٨ سالفة الذكر .

وقد حدث النقص الذى أصاب وارداتنا فى بعض الأصناف الرئيسية بينما زاد المستور فى أصناف أخرى ولكن الزيادة لم تغط النقص ، فالمنسوجات القطنية ، وقد بلغ متوسط قيمتها فى سنوات ١٩٢٤ — ١٩٢٨ : ٣٩٦٦٥ ج.م ، هبطت قيمتها الى ١٤٦١١ ج.م سنة ١٩٣٢ أى بنسبة ٦٣,٢ ٪ من متوسط السنوات المذكورة لكنها عادت فارتفعت فى عامى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ على التوالى الى ٢٣٧٣٤ ج.م و ٣٦,٨٠٣ ج.م .

وأكثر من هذا النقص الذى حدث فى المنسوجات الحريرية فقد نزلت قيمتها من ٢١,٩٤٠ ج م سنه ١٩٣١ الى ١٣,٥٣٢ ج.م سنة ١٩٣٦ و ١١,٧٨١ سنة ١٩٣٧

وقد لقى صنف الشيكولاته منافسة شديدة من الواردات الرخيصة الثمن الآتيـة من بلاد أخرى ومن الأصناف التى تنتجها المصانع الأهلية وكان من نتيجة هذه المنافسة نزول شديد فى كمية الوارد منهـا وقد كان متوسط مايرد منها فى الفترة من سنة ١٩٢٥ الى سنة ١٩٢٩ حوالى ١٥٣٧٩ ج.م فنزلت قيمتها فى السنوات التالية حتى بلغت ١٧٠١ ج م فى سـنة ١٩٣٧ بهبوط يعدل ٨٨,٩٪ مما كان عليه متوسطها فى الفترة المذكورة .

وقد تعاونت وزارة التجارة والصناعة فى مصر مع وزارة الزراعة وبذلتا جهودا مشتركة فى السنين الأخيرة على انهاض صناعة الألبـان وكان من نتيجة ذلك أن تقدّمت هذه الصنـاعة تقدما ملموسا نلاحظه فى أرقام ما نستورده من سويسرا من الجبن واللبن المحفوظ فقد هبطت قيمتهما من ١٨١٩٤ ج . م و ١٦٠٨٠ ج . م على التوالى فى فترة ١٩٢٥ — ١٩٢٩ الى ١١١١٣ ج . م و ٩٠٤٩ ج . م سنة ١٩٣٧ مقابل ١١٧٣٣ ج . م قيمة الجبن و ٨١٤٣ ج . م قيمة اللبن المحفوظ فى عام ١٩٣٦

وكذلك انخفضت واردات مصر من سويسرا من المصنوعات المعدنية والعدد والأجهزة العلمية الحساسـة والأجهزة الكهربائية على اختلافها ومولدات الحرارة والآلات الرافعة المتحركة والمصاعد فقد نقصت قيمة هذه الأصناف كلها فى عامى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ عما كانت عليه فى فترة ١٩٢٥ — ١٩٢٩

والجدول الآتى يتضمن أهم الأصناف المتبادلة بين البلدين فى سنتى ١٩٣٦ و ١٩٣٧

أهم الأصناف الواردة والصادرة

أهم الأصناف	وحدة المقدار	المقدار		القيمة	
		١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٧
		جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
الواردات :					
لبن محفوظ	كيلو	١٦٥٢٤٥	١٧٤٨٩٨	٨١٤٣	٩٠٤٩
جبن	«	١٢٥١٧٤	١١٢٣٣٢	١١٧٣٣	١١١١٣
قلويات عضوية طبيعية وأملاحها	طن	١٠٨٤	١٧٥٤	٤٦٠٠	٧٧١٥
أدوية ومستحضراتها	قيمة	—	—	٢٨٧٥٠	٣٦١٣٤
أصباغ من قطران الفحم	طن	٢٦	١٩	٨٥٢٠	٩٧١٧
أرواح اصطناعية	«	٦	٦	٥٣٤٥	٦٢٨٥
نترات الجير	«	٩٤٤٠	٧٣٩٩	٤٨٨٥٨	٤٠٧٠٤
منسوجات حريرية	«	١٤	١٠	١٣٥٣٢	١١٧٨١
أقمشة قطنية	«	٤٨	٥٥	٢٣٧٣٤	٣٦٨٠٣
مطرزات قطن صرف...	قيمة	—	—	١٢٦٠٢	١٩٤٤٢
منسوجات مطاطة مخلوطة	كيلو	١١٨٧٠	٧٠٥	٧٨٥٢	٣٩٥٣
غزل حرير طبيعي	«	١٤٨٩	٣٣٠٤٧	١٣٥٥	١٧٧٤٠
غزل حرير اصطناعي	«	٩٠٧٦٨	٦٨٤٥٩	١١٩٠٦	١٣٧١٤
أحذية وقبعات ومظلات	قيمة	—	—	٤٧٨٥	٦٠١٥
مصنوعات من أحجار ومواد معدنية	«	—	—	١٥٤٠	١٣٩٧
معادن ثمينة ولآلىء وأحجار كريمة...	«	—	—	١٥٠٣	٧٩٢٠
نحاس خام	كيلو	١٥٧	١٢٩٦٠٠	١٠	٩٩٤٧
معادن عادية ومصنوعاتها	قيمة	—	—	٩٨٢٩	١٥٧٧٢
طلمبات ثابتة بخارية أو بالاحتراق الداخلى... ...	عدد	٣	١٦٢	٤٤٣٣	١٣١١٨
آلات ثابتة أو بالاحتراق الداخلى	«	٢	٣٢	١٣٩٩	٢٧١١٦
آلات وأجهزة كهربائية أخرى	قيمة	—	—	٧٧٣٤٥	٧٥٦٦٥
ساعات جيب بسيطة	عدد	٦٢٠١٠	٣٨٩٠٧	١٤٢٥٧	١٥٨٧٦
ساعات معصم معدن	«	٨٦٤٢٠	٥١٧١٤	٢٩٠١١	٢٨١٨٣
آلات وأجهزة علمية حساسة أخرى	قيمة	—	—	٢٢١٨٥	٣٧٤٠٠
أصناف أخرى	«	—	—	٤٨٦٠٨	٤٨٤٨٤
جملة قيمة الواردات	«	—	—	٤٠١٨٣٥	٥١١٠٤٣
الصادرات :					
قطن خام	قنطار	٢٩٢٢٩٥	٣٨٧٢٢٠	٩٦٢٤٦٧	١٣٢٠٩٧٧
بصل	طن	١٢٠٩	١٦٨	٦٠٨٥	٨٤٤
أرز حب منزوع الغلاف الخارجى	«	٧١٩	٧٨١	٥٧٥٢	٦٥٣٠
سجاير...	«	٤	٤	٥٤٨٧	٤٧٧٨
ورق سجاير	كيلو	١٢٩	٤٤٤	٥١	٣٦٤
أصناف أخرى	قيمة	—	—	٢٠٢٩	١٥٥٣
جملة قيمة الصادرات				٩٨١٨٧١	١٣٣٥٠٤٦

ويتبين من فحص الجدول السابق أنه يحوى أصنافا مختلفة عرضة للصعود والهبوط السريعين ، فنترات الجير مثلا كانت فى سنة ١٩٣١ تحتل المكان الرابع عشر وكانت قيمتها ١٠٥٣٥ ج . م فوثبت الى المكان الثالث سنة ١٩٣٧ وارتفعت قيمة الوارد منها الى ٤٠٧١٧ ج . م .

وحدث عكس ذلك فيما يختص بالآلات البخارية والطلمبات والمكابس فقد تأخرت من المكان الأول حتى صارت الرابعة فى نفس الفترة بينما المنسوجات المختلفة صارت تشغل المكان الأول فى السنتين المتتاليتين ١٩٣٦ و ١٩٣٧ وبلغت قيمتها فى السنتين على التوالى ٧٠٩٨١ ج.م و ١٠٣٤٣٣ ج . م أما العدد والالات العلمية والحساسة والساعات والأدوات الموسيقية فقد زادت زيادة ملموسة فارتفعت قيمتها من ٢٧٠٧٧ج.م سنة ١٩٣٢ الى ٨١٤٥٩ ج.م سنة ١٩٣٧

وألاصناف القليلة التى زادت وارداتها هى نترات الجير والأدوات والأجهزة العلمية والحساسة والساعات وأصنافها والآلات الموسيقية وقد كان الرقم الخاص بها مرتفعا بصفة خاصة والأدوية والمركبات الطبية وقد كانت قيمتها سنة ١٩٣١ : ٨٨٢٧ ج.م ثم ارتفعت الى ٣٦١٣٤ ج.م سنة ١٩٣٧ أى الى أربعة أمثال ، والقلويات الطبيعية وأملاحها والزيوت الصناعية والأحذية والقبعات والمظلات والمعادن النفيسة واللآلىء والأحجار الكريمة والنحاس الخام الذى كانت قيمته لا تزيد على ١٠ ج.م سنة ١٩٣٦ صارت سنة ١٩٣٧ : ٩٩٤٧ ج.م والمعادن الأخرى العادية ومصنوعاتها والمضخات والآلات البخارية الثابتة ٤٥٢٣٤ ج.م سنة ١٩٣٧ مقابل ٥٨٣٢ ج.م سنة ١٩٣٦ الخ .

أما صادراتنا الى سويسرا فتكاد تنحصر فى القطن ومع هذا فقد كان متوسط قيمة ماصدر منه فى سنى ١٩٢٥ — ١٩٢٩ : ١٨٩١٦٠٠ ج . م فهبط هذا القدر فى السنوات التالية حتى بلغ فى سنة ١٩٣٢ : ٦٥٨٠٢١ ج.م ثم ارتفع سنة ١٩٣٦ فصار ٩٦٢٤٦٧ ج.م وفى سنة ١٩٣٧ ارتفع كذلك الى ١٣٢٠٩٧٧ ج.م أى إلى ٩٨٪ و ٩٨,٩٪ على التوالى من مجموع قيمة الصادرات .

ويلاحظ ان ماعدا القطن من نسبة الصادرات لم تتجاوز فى عامى ١٩٣٦و١٩٣٧ قرابة ٢٪ و١,١٪ من المجموع ومع هذا لو راجعنا احصاءات الجمارك المصريه لوجدنا صادرات السجاير والبصل والأبسطة الصوفية نقصت نقصا ملموسا أثناء السنوات الأخيرة وقد بلغ المتوسط الصادر من السجاير أثناء الخمس السنوات من ١٩٢٥ — ١٩٢٩ : ١١٧٩٣ ج.م فنزل

فى سنتى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ على التـوالى الى ٥٤٨٧ ج.م و٤٧٧٨ ج.م وقد تناقص البصل كذلك تناقصا بينا فنزل من ٦٠٨٥ ج.م سنة ١٩٣٦ الى ٨٤٤ ج.م أو كاد فى سنة ١٩٣٧ ، وكانت قيمة الصادرات من السجاجيد الصوفية فى سنة ١٩٣١ نحو ١٢٦٤ ج.م فنزلت الى ٤٣١ ج.م سنة ١٩٣٢ ثم اختفت من احصاءات الجمارك المصرية فى السنين التالية .

والجدول الآتى يتضمن أهم البضائع التى استوردتها سويسرا وهى التى تهم مصر بصفة خاصة :

كميات وأثمان أهم البضائع التى استوردتها سويسرا

أهم الأصناف	١٩٣٤			١٩٣٥			١٩٣٦		
	الوزن	القيمة		الوزن	القيمة		الوزن	القيمة	
	(١)	(٢)	٪	(١)	(٢)	٪	(١)	(٢)	٪
بيض	١٤٫٩	١٥	١٫٠	١٤	١٤	١٫١	١٣٫٦	١٥	١٫١
قمح	٤٦١	٥٣	٣٫٧	٤٨٠	٥٤	٤٫٢	٤٦٤	٦٧	٥٫٣
حبوب أخرى	٤٧٨	٤٧	٣٫٣	٤٦٤	٤٩	٣٫٨	٣٩٨	٤٨	٣٫٨
فواكه وخضر	١٨٨	٦٦	٤٫٦	١٨٩	٦٤	٥٫٠	٢٨٩	٨٢	٦٫٥
سكر	١٧٨	٢٢	١٫٥	١٥٤	١٦	١٫٢	١٣٩	١٦	١٫٣
علف	١٤٣	١٢	٠٫٨	١٣٥	١١	٠٫٩	٤٢	٥	٠٫٤
حبوب زيتية	٤١	٧	٠٫٥	٤٢	٩	٠٫٧	٤٥	١١	٠٫٩
صوف خام	١٢	٣٢	٢٫٢	١٢	٢٦	٢٫٠	١١	٣٥	٢٫٨
قطن خام وفضلات	٣٢	٣٠	٢٫١	٢٩	٢٩	٢٫٣	٢٩	٣٢	٢٫٥
خيوط صوفية	٥	٦٣	٤٫٤	٥	٥١	٤٫٠	٥	٥٠	٣٫٩
خيوط قطنية	١٢	٦٠	٤٫٢	١٠	٤٩	٣٫٨	١٠	٤٦	٣٫٦
أصناف أخرى	—	١٠٢٨	٧١٫٧	—	٩١١	٧١٫٠	—	٨٥٩	٦٧٫٩
المجموع	—	١٤٣٥	١٠٠	—	١٢٨٣	١٠٠	—	١٢٦٦	١٠٠

(١) آلاف الأطنان .

(٢) ملايين الفرنكات .

وتستورد سويسرا حوالى ٣٠٪ من مجموع وارداتها من الأصناف التى لها مثيل فى الصادرات المصرية ، وتستطيع مصر ، فضلا عن القطن الخام الذى لا تزال تصدره إلى سويسرا أن تجد فيها سوقا رائجة لكثير من منتجاتها كالبيض والحبوب والسكر والحبوب الزيتية ، كذلك الفاكهة والخضر وقد استوردت سويسرا منها سنة ١٩٣٧ : ٢٨٩٣٠٠ طن .

ولا تشمل النسبة سالفة الذكر أصنافا أدرجت تحت عنوان (أصناف أخرى) ولأجل أن نبين أهميتها نذكر فيما يلى الكميات التى استوردتها سويسرا منها فى عام ١٩٣٥

الصنف	المقدار بالطن
أذرة	٩٥٠٢٠
شعير	١٣٢٠٣٠
بطاطس	٣٥٠٢٠
أرز غير مقشور	١٨١٦٠
أرز مقشور	٤٣٧٠
برتقال ويوسفى...	٢٥٩٠٠
صوف	٩٠٤٠
ليمون	٩٠٠٠
بلح	٥٦٠

فرنسا

تحتل فرنسا مكانا هاما بين البلاد المنتجة للحبوب وتعد من أكثر الممالك إنتاجا للقمح ، وهى تجئ فى الترتيب بعد الولايات المتحدة وكندا والهند وروسيا .

لكنها مع ذلك فى طليعة البلاد التى تستورد المنتجات الزراعية على اختلافها ، وخاصة الحبوب. ومن أهم ماتستورده فرنسا المواد الأولية والمنتجات الغذائية .

أما المنتجات الصناعية فهى أهم ماتصدره وتتراوح التجارة الخارجية لفرنسا ومستعمراتها والبلاد الواقعة تحت حمايتها أو انتدابها من ٩٪ إلى ١٠٪ من التجارة العالمية .

وقد زادت حصة فرنسا وممتلكاتها فى التجارة العالمية خلال السنين الأولى من الأزمة العالمية وذلك ناشئ من أنّ مبادلات فرنسا مع مستعمراتها نمت نموا كبيرا وكانت أسعار التبادل على مستوى أقل انخفاضا من مستوى الأسعار العالمية .

وقد ازداد هبوط الميزان التجارى فى سنة ١٩٣٦ فكان ٣٥٣ مليون دولار ذهب مقابل ٢١٥ مليون دولار ذهب فى سنة ١٩٣٥ و ٣٣٨ مليون دولار ذهب فى سنة ١٩٣٢ و ٣١٧ مليون دولار ذهب فى سنة ١٩٢٩ ، لكن تجارة فرنسا مع مستعمراتها والبلاد التابعة لها أثناء السنين الأخيرة كانت أحسن كثيرا منها مع البلاد الأخرى .

وقد كانت حصة الممتلكات الفرنسية فيما وراء البحار ١٠,٥٪ من واردات فرنسا فى سنة ١٩٢٥ فارتفعت إلى ١٢٪ فى سنة ١٩٢٩ ثم توالى ارتفاعها على النحو الآتى : ٢٠,٩٪ سنة ١٩٣٢ ٢٥,٨٪ فى سنة ١٩٣٥ وأخيرا بلغت ٢٨,٦٪ فى سنة ١٩٣٦ .

ووثبت الصادرات فى المدة نفسها من ١٤,٦ ٪ سنة ١٩٢٥ إلى ٣٣,٤ ٪ سنة ١٩٣٦ .

والجزائر الآن أكبر بلد مصدر لفرنسا وهى تصدر إليها ١١,٢ ٪ من مجموع وارداتها ، وكانت ألمانيا قبل سنة ١٩٣٣ هى أكبر البلاد المصدرة لفرنسا تليها بريطانيا العظمى وقد كانت فى سنة ١٩١٣ تحتل المكان الأول بنسبة تعدل ١٣,١ ٪ فنزلت فى سنة ١٩٣٦ إلى المرتبة الثالثة بنسبة ٧,١ ٪ تسبقها الولايات المتحدة الأمريكية التى تبلغ حصتها ١٠ ٪ ثم ألمانيا وبلجيكا والهند الصينية الفرنسية وأفريقيا الغربية الفرنسية ، والهند الانجليزية واستراليا ومراكش وسويسرا الخ . وحصة الروسيا التى كانت فى سنة ١٩١٣ ٥,٤ ٪ انخفضت سنة ١٩٣٦ فصارت ١,٨ ٪ .

وأهم البلاد المستوردة من فرنسا هى : الجزائر وتستورد ١٧,٤ ٪ من صادرات فرنسا ، وبريطانيا العظمى ١٢,٤ ٪ ، وبلجيكا ١٢ ٪ ، وسويسرا ٦,٣ ٪ ، والولايات المتحدة الأمريكية ٥,٧ ٪ وألمانيا ٤,٣ ٪ ، وتونس ٣,٩ ٪ ، وهولندا والهند الصينية الفرنسية الخ .

وحصة مصر من التجارة الخارجية لفرنسا لم تزد فى سنة ١٩٣٦ على ١,٢ ٪ من الواردات و ٠,٨ ٪ من الصادرات . وفى الجدول الآتى قيمة كل من الواردات والصادرات الوطنية والصادرات الأجنبية وكذلك الميزان التجارى بين فرنسا ومصر خلال الخمس السنوات الأخيرة مقارنة بمتوسط الخمس السنوات من ١٩٢٤ إلى ١٩٢٨ وهى الفترة التى سبقت الأزمة الاقتصادية العالمية .

الحركة التجارية بين مصر وفرنسا

(القيمة مبينة بآلاف الجنيهات المصرية)

السنة	الواردات			الصادرات الوطنية			الميزان (القيمة)
	القيمة	الرقم القياسى	٪ (١)	القيمة	الرقم القياسى	٪ (١)	
	جنيه مصرى			جنيه مصرى			جنيه مصرى
متوسط ١٩٢٤ – ١٩٢٨	٥٫٢٨	١٠٠	١٠٫١	٦٫٦٣٣	١٠٠	١٢٫٢	+ ١٫٣٥٣
١٩٣٣	١٫٨٩٧	٣٥٫٩	٧٫١	٣٫٥٣٦	٥٣٫٣	١٢٫٢	+ ١٫٦٣٩
١٩٣٤	١٫٦٢٦	٣٠٫٨	٥٫٦	٣٫٠٣١	٤٥٫٧	٩٫٧	+ ١٫٤٠٥
١٩٣٥	١٫٦٩٤	٣٢٫٢	٥٫٣	٣٫٧٩٧	٥٧٫٢	١٠٫٧	+ ٢٫١٠٣
١٩٣٦	١٫٦٥٠	٣١٫٣	٥٫٢	٣٫٣٢٣	٥٠٫١	٩٫٨	+ ١٫٦٧٣
١٩٣٧	١٫٧٠١	٣٢٫٢	٤٫٥	٤٫٣١١	٦٥٫٠	١١٫٠	+ ٢٫٦١٠

(١) بالنسبة للمجموع العام .

وعلى الرغم من أن الميزان التجارى بيننا و بين فرنسا كان على الدوام فى مصلحة مصر فقد أصيبت المبادلات التجارية المصرية مع فرنسا بنقص كبير . والواقع أننا لو جعلنا متوسط السنوات الخمس ما بين سنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٢٨ أساسا للمقارنة وفرضنا أنه يساوى ١٠٠ لوجدنا أن قيمة وارداتنا وصادراتنا فى سنة ١٩٣٧ لا تساوى على التوالى أكثر من ٣٢,٢٪ و٦٥٪ من المتوسط المشار اليه.

ومع هذا يتبين من الجدول السابق أن قيمة وارداتنا فى بضع السنين الأخيرة ظلت ثابتة تقريبا بينما زادت قيمة الصادرات ، كذلك تدل أرقام الجدول المذكور على أن الميزان التجارى بالنسبة لمتوسط الفترة الخماسية لسنى ١٩٢٤ إلى ١٩٢٨ كان يتحسن من سنة لأخرى فى مصلحة مصر وذلك على الرغم من النقص الكبير فى صادراتنا وواردا تنا كليهما .

وقد كانت الواردات فى المدة المشار اليها على ما هى عليه الا الأصناف الآتية فقد كانت فى ازدياد وهى : الماس والزمرد ، الأنبذة ، المستحضرات الاقرباذينية ، عدادات الغاز والماء ، السيارات ؛ وحدث عكس هذا فى أكثر الأصناف الأخرى ؛ فقد نقصت كمية المستورد منها فى السنوات الأخيرة على تفاوت بينها فى مقدار النقص . فأصناف المنسوجات والأقمشة وكانت قيمة المستورد منها ٧٥١,٥١١ ج م فى سنة ١٩٣١ نقصت تدريجيا فى السنوات التالية حتى لم تزد فى سنة ١٩٣٧ على ٣٣٥,٠٠٢ ج.م .

والمعادن العادية ومصنوعاتها هبطت قيمتها فى نفس الفترة المذكورة من ٤٤٠٢٩٨ ج.م إلى ١٧٠٤٢١ ج.م فى سنة ١٩٣٦ ثم إلى ٢٤٧١٣٤ ج.م فى سنة ١٩٣٧

والآلات والأجهزة والمواد الكهربائية التى كانت قيمتها ٢٨٧٦٦٩ ج.م زادت حتى بلغت ٣٧٣٢٠٩ ج.م فى سنة ١٩٣٦ ولكنها عادت فهبطت فى السنة التالية الى ١٦٧٧٨٠ ج.م والخشب والفلين ومصنوعاتهما لم تزد قيمتها فى سنة ١٩٣٧ على ١٩٥٦٠ ج.م يقابلها ٢٩٤٨ ج.م فى سنة ١٩٣٦ و ٧٥٢٩٣ ج.م فى سنة ١٩٣١ ، والمعادن الثمينة واللالىء والأحجار الكريمة المستوردة التى بلغت قيمة ما استورد منها فى سنة ١٩٣٢ : ١٥٣٢٩٧ ج.م هبطت فى سنة ١٩٣٦ الى ٣٨٥٣٨ ولكنها عادت الى الزيادة فى سنة ١٩٣٧ فبلغت ٩٩١٥٠ ج.م .

ومن ناحية أخرى الأحذية والقبعات والمخللات (الشماسى) وزيت الخروع وزيت جوز الهند والجلود والفراء ومصنوعاتها كل هذه الأصناف نقصت كمية الوارد منها فى بضع السنوات الأخيرة .

أما صادراتنا الى فرنسا فمع أنها نقصت إلا ان النقص فيها أقل منه فى الواردات وذلك اذا قورنت بمتوسط الخمس السنوات بين سنى ١٩٢٤ و ١٩٢٨ ، وقد كان معظم النقص فى سبائك الذهب وعسل السكر الذى كانت قيمة ما صدر منه فى سنة ١٩٣١ : ٥٠,٠٠٩ ج.م فصار فى السنين الأخيرة لا يصدر منه شىء وفى بيض الدجاج وقد انقطع تصديره منذ سنة ١٩٣٥ وقد كان ماصدر منه ٦,٢ مليون بيضة فى سنة ١٩٣١ و ١٣,١ مليون فى سنة ١٩٢٧ ، والبصل وقد بلغت قيمة ما صدر منه فى سنة ١٩٣٢ : ١٢٠,١٩٤ ج.م وفى سنة ١٩٣٦ : ٣٦,٦٣٧ ج.م وفى سنة ١٩٣٧ ٣٠,٩٥٩ ج.م .

وكانت كميات المصدر الى فرنسا من البصل فى السنوات الأخيرة مايأتى :

	طن
متوسط سنى ١٩٢٩ – ١٩٣٣	١٢,٦٨٥
سنة ١٩٣٤	٥٤٦١
« ١٩٣٥	٧٦٩٧
« ١٩٣٦	٧٢٥٨
« ١٩٣٧	٦٥٢٩

وعلى الرغم من أن كمية البصل الذى صدرته مصر الى فرنسا فى السنين الأخيرة كانت أقل من متوسط الخمس سنوات ١٩٢٩ – ١٩٣٣ فقد زادت نسبيا حصة مصر من مجموع البصل المصدر الى فرنسا فى سنتى ١٩٣٥ و ١٩٣٦ وقد تدرجت هذه النسبة من ٣ر٤٪ سنة ١٩٣٣ الى ٢ر٤٤٪ سنة ١٩٣٤ وفى سنتى ١٩٣٥ و ١٩٣٦ وصلت الى ٦ر٧٩٪ و ٤ر٨٨٪ على التوالى .

والنسب المتقدمة تدل على أن البصل المصرى يشغل محلا ممتازا فى السوق الفرنسية وعلى أنه حل محل صادرات بلاد أخرى .

وقد سجلت احصاءات الجلود الخامة المصدّرة الى فرنسا أيضا تناقصا يكاد يكون مستمرافقد بلغت قيمتها سنة ١٩٢٨ — ٧٢٦٠٩ج. م هبطت الى قرابة ٦٤٢٧ ج. م سنة ١٩٣٧

واختفت بذرة القطن والأذرة من الاحصاءات الجمركية المصرية الخاصة بفرنسا فى حين أنه فى سنة ١٩٢٧ كانت قيمة صادرات النوع الأول ٤٦٥٣٣ ج . م والنوع الثانى ١٠٢٧٨٠ سنة ١٩٢٨ .

هذا وقد بلغ ماصدرته مصر الى فرنسا من الشعير فى سنة ١٩٣٢ : ١٨٢ طنا ومن الفول السودانى ٢١ طنا ثم هبطت الى الصفر فى السنوات التالية و بلغت قيمة ماصدر من زيت بذرة القطن فى سنة ١٩٣٥ : ٨٩٨٥ ج . م ثم هبطت الى ٣٥٠ ج . م فى سنة ١٩٣٧

ومن الحاصلات التى زادت كمية الصادر منها فى السنوات الأخيرة القطن والأرز والذرة الرفيعة .

وقد بلغت كمية الصادر من القطن فى سنة ١٩٣٧ : ١٫٢٢٩٫٧٥٠ قنطارا وكانت فى سنة ١٩٣٦ ٩٩٢٣٤٧ قنطار و ٧٧٧٣٠٦ قنطار فى سنة ١٩٣١ ، وكانت قيمة الأرز المصدّر فى سنة ١٩٣١ ٣٨٣ ج .م ثم زادت فى السنوات التالية حتى وصلت فى سنة ١٩٣٧ الى ٧٧٢٦٩ ج . م .

أما الأذرة وكانت قيمة ماصدر منها فى سنة ١٩٣٦ : ٣٥١٧ ج . م فقد زادت فى سنة ١٩٣٧ الى ٣١١٢٦ ج . م .

وفى الجدول الآتى كميات وقيمة أهم الأصناف التى استوردتها مصر من فرنسا وصدرتها اليها فى سنتى ١٩٣٦ — ١٩٣٧

جدول الواردات من فرنسا والصادرات اليها

الصنف	وحدة المقدار	المقدار		القيمة	
		سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧
				جنيه مصرى	جنيه جنيه
الواردات :					
حيتان مملحة	طن	٨٨٩	١٠٤٦	١٨٩٠٧	٢٣١٢٩
لؤلؤ مكرر	قيراط	٢	١٦٧٨	٦	١١٧٧٤
حاصلات المملكة النباتية...	قيمة	—	—	٦٣٩٩٤	٣٣٠٤٢
زيت جوز الهند	طن	٦٤٤	٣٥٣	١٦١٨٧	١٠٩٥٢
مياه معدنية	»	١١٦٧	١٠٧١	١٨٦١٤	١٥١٢٧
نبيذ	لتر	٢٠٢٨٣	٢١٦٧٧٤	١٠٥١٨	١١٢٦٨
شمبانيا وأنبذة فوارة	»	٨٤١٥٨	٨٧٥٨٧	١٧٦٦١	١٥٠٦٣
كونياك	»	١٩٤٩٧٧	٢٩٦١٠٣	٣٩٣٦٣	٥٥٢١٦
أسمنت	طن	١٥٨٨	٧٨٦٠	٥٩٢٦	١٨٩٥٤
أدوية	قيمة	—	—	١٢٥٨١٠	١١١٦٥١
أفلام سينمائية ناطقة	ك٠ ص	٢٦٧٢	٢٤٩٥	١٥١٨٥	١٤٢٨٠
عطورات	قيمة	—	—	٤٧٠٠٨	٣٨٧٥٠
منتجات كيماوية أخرى وألوان وصابون وفراء	»	—	—	٨٦٥٨٦	١١٠١٩٣
جلود وفراء ومصنوعاتها...	»	—	—	٢٧٨٣٩	٣٦٢٠٣
الكاوتشوك ومصنوعاته	»	—	—	٢٢٤٧٢	١٢٣٢٣
الخشب والفلين ومصنوعاتهما	»	—	—	٢٩٤٨١	١٩٥٦٠
الورق ومصنوعاته	»	—	—	٥١٠٥٩	٥٠٨٠٢
منسوجات حريرية...	ك٠ ص	١٤٢٠١٨	٨٨٢٤٦	١٦٠٥٠٤	١١٢٦٢٨
« صوفية	»	٥٠٥٨٨	٤٢٧٤١	٣٦٥٥٣	٣٣٦٤٥
خيوط قطنية ليست على بكر	»	٢٠٠٧٤	٢٤٧٨١	١٣٩٨٤	١٦٠٧٢
منسوجاب قطنية	»	٤٤٠٨١	٤٨٥٣١	١٣٣٤١	١٨٨٢٩
مواد النسيج ومنسوجات أخرى	قيمة	—	—	١٤٨٨٢٧	١٥٣٨٢٨
أحذية وبرانيط	»	—	—	١٥٥٩٣	١٤٥٢٤
مصنوعات من أحجار ومواد معدنية وخزف وزجاج	»	—	—	٣٠١٦٠	٣٠٨٦٥
معادن ثمينة ولآلىء وأحجار كريمة	»	—	—	٣٨٥٣٨	٩٩١٥٠
شبكات من حديد	طن	٥٧٩٨	٩١٩٩	٣٦٢٨٠	٩١٨٩٦
صاج الحديد...	»	١٧٢٨	٢٠٠٨	١٤٥٣٤	٢٥٠٤٠
معادن عادية أخرى ومصنوعاتها	قيمة	—	—	١١٩٦٠٧	١٣٠١٩٨
آلات وأجهزة كهربائية	»	—	—	٣٧٣٢٠٩	١٦٧٧٨٠
وسائط النقل...	»	—	—	٣٩٨٤٠	٤٩١٩٥
أصناف أخرى		—	—	١٢١٤٣	١٦٩١٠٦
جملة قيمة الواردات				١٦٤٩٧٢٩	١٧٠١٠٤٣

(تابع) جدول الواردات من فرنسا والصادرات اليها

الصنف	وحده المقدار	المقدار		القيمة	
		سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧
				جنيه مصرى	جنيه مصرى
الصادرات :					
قرون وحوافر وعظم حوت	طن	١٠٩	٢١٥	١٦٣٣	٣٢٣٦
بصل	»	٧٢٥٨	٦٥٢٩	٣٦٦٣٧	٣٠٩٥٩
أرز	»	٤٩٢٣	٩١١٥	٣٦٤٦٦	٧٧٢٦٩
ذرة عويجة	»	٦٣٣	٥٥٤٢	٣٥١٧	٣١١٢٦
حنـاء	»	٤٥٧	٣٦٧	١١٥٠٦	٩٨٤٣
سكر قصب مكرر	»	٩٨١	٩٨٦	٧٣٣١	٧٣٩٩
كسب بذرة القطن...	»	١٨٠١	١٦٢٤	٦٣٢٢	٥٧٨٨
بنزين	»	—	١٩٩٩	—	١١٠٥٥
هباب معدنى...	»	١٥١	٣٢٤	٥٧٧	٢١٣٨
شحومات معطرة	ك٠ ص	١٥٣	٣٥٠	١٦٣٨	٧٦٠
جلد خام	طن	١٥١	٥٩	١٦٤٠٦	٦٤٢٧
كتب مطبوعة	قيمة	—	—	٥٩١٤	٦٣٨١
قطن	قنطار	٩٩٢٣٤٧	١٢٢٩٧٥٠	٣١٤١٦٤٧	٣٩٨٠٨٩٥
خرق وكهنة	طن	٩٤	٨٩١	١٥٤٤	١٠٨٨٧
أشياء مصدرة للتكملة	قيمة	—	—	٧٤٧٧	١٧٦٤٠
أصناف أخرى	»	—	—	١٩٦٢٨	٤١٦١٤
جملة قيمة الصادرات	»	—	—	٣٢٩٨٢٤٣	٤٢٤٤٤١٧

وأهم ما تستورده مصر من فرنسا هو الأصناف الآتية مرتبة حسب أهميتها :

المنسوجات على اختلاف أنواعها ، المعادن العادية ومصنوعاتها ، الآلات والأجهزة ، الأدوات الكهربائية ، الأمصال والمستحضرات الطبية ، النبيذ والمشروبات الروحية ، المنتجات الكيميائية والأقرباذينية والمعادن الثمينة واللآلىء والأحجار الكريمة والورق والمطبوعات الخ .

أما صادرات مصر إلى فرنسا فقد انحصرت سنة ١٩٣٧ فى أربعة أصناف رئيسية وهى :

القطن ، الأرز ، الذرة ، البصل . وقد كان القطن بالنسبة الى مجموع قيمة صادراتنا الى فرنسا هو الصنف الذى استمرت نسبته فى الزيادة أثناء السنوات الأخيرة ، فقد كانت نسبته الى مجموع ماصدرناه الى فرنسا سنة ١٩٣١ ٦٥,٧ ٪ فبلغت فى سنة ١٩٣٧ ٩٣,٨ ٪ يقابل ذلك أن البضائع الأخرى خلاف القطن التى صدرناها الى فرنسا كانت نسبتها سنة ١٩٣١ : ٣٤,٣ ٪ هبطت فى سنة ١٩٣٧ الى ٦,٢ ٪

ويرى من هذا أن صادراتنا الى فرنسا تتجه اتجاها مستمرا الى الاقتصار على القطن وحده .

ومع هذا فالاحصاءات الجمركية الفرنسية تدل على أن فرنسا تستورد أنواعا كثيرة لها شبيه من الصادرات المصرية .

وفرنسا تشبه بلجيكا فى أنها على الرغم من أهمية منتجاتها الزراعية مضطرة الى الالتجاء الى البلاد الأجنبية لسد حاجتها من هذه المواد اللازمة لغذاء السكان .

ويشير الدليل الدولى للاحصاءات الزراعية الى ما استوردته فرنسا فى سنة ١٩٣٥ من المقادير الكبيرة من الحاصلات الزراعية التى تدل أرقامها على أهمية قيمتها وهى :

المواد		الكميات بالطن
قمح		٧٠١٤٠٠
اذرة		٦٢٥١٨٠
فول سودانى	غير مقشور	٣٤٨٩٧٠
	مقشور	٣٣٨٩٦٠
بطاطس		١٠٤٠٤٠
ارز	غير مقشور	٣٤١٥٠
	مقشور	٣٩٥١٤٠
بذر كتان		٢٥٨٣٨٠
شعير		١٦٩٧٠٠
موز		١٥٤٣٥٠
برتقال		٢٢٢٢٨٠
يوسفى		٤٠٧٢٠
قنب		١٠٩٧٠
سمسم		٢٢٠٠
زيت بذرة القطن		٢٧٦١
ليمون		٢٩٨٦٠
بلح		١٠٣٥٠

ويتضمن الجدول الآتى بيان الحاصلات التى تهم مصر على وجه خاص والتى استوردتها فرنسا من سنة ١٩٣٤ الى سنة ١٩٣٦

كمية وأثمان البضائع الرئيسية التى استوردتها فرنسا

الأصناف المهمة	١٩٣٤			١٩٣٥			١٩٣٦		
	الوزن	القيمة		الوزن	القيمة		الوزن	القيمة	
	(١)	(٢)	٪	(١)	(٢)	٪	(١)	(٢)	٪
حبوب	١٦١٢	١٢٤٣	٥٫٤	١٥٨٣	١٠٣٠	٤٫٩	١٦٩٢	١٣٧٤	٥٫٤
فواكه المائدة	٦٧٥	٨٢١	٣٫٦	٦٠٩	٨٣١	٤٫٠	٦٩٨	١٠٨٢	٤٫٣
سكر خام ومكرر	٤٢٠	٤٧٨	٢٫١	٣٦٦	٤٣٧	٢٫١	٣٢٣	٣٤٧	١٫٤
حاصلات غذائية أخرى...	١٥٥٠	٢١٧٠	٩٫٤	١٢٦٧	١٩١٧	٩٫١	١٨٧٤	٢٦٣٢	١٠٫٤
جلود خامة	٣٨	٣٢٩	١٫٤	٤٢	٣٥٢	١٫٧	٤٨	٤٧١	١٫٨
بذور زيتية	١٣٠٦	٩٢٤	٤٫٠	١٢٤٢	١١٨٩	٥٫٧	١٣٩١	١٥١٤	٦٫٠
صوف وفضلات صوفية...	٢٠٦	١٣٢٦	٥٫٧	٢٣٧	١٢١٣	٥٫٨	٢٢٢	١٣٨٧	٥٫٥
قطن وبقاياه...	٢٤٩	١٠٧٣	٤٫٦	٢٤٥	١٠٥٧	٥٫٠	٣٤٦	١٧٠١	٦٫٧
كتان	٣٠	٨٥	٠٫٤	٣٦	١٣٩	٠٫٧	٤٩	١٥٦	٠٫٦
أصناف أخرى	—	١٤٦٤٨	٦٣٫٤	—	١٢٨٠٩	٦١٫٠	—	١٤٧٣٤	٥٧٫٩
المجموع	—	٢٣٠٩٧	١٠٠	—	٢٠٩٧٤	١٠٠	—	٢٥٣٩٨	١٠٠

ويستنتج من الجدول المتقدم أن ٣٩ ٪ تقريبا من قيمة الواردات الفرنسية تتمثل فى أصناف ساهمت مصر فيها بنسبة ضئيلة لا تتجاوز ١٫٢ ٪ وهذا معناه أن صادراتنا إلى فرنسا قابلة لزيادة كبيرة .

أما صادرات فرنسا إلى مصر فهى الأصناف الآتية مرتبة حسب أهميتها : المواد الغذائية ، الأقمشة الحريرية والأقمشة المصنوعة من فضلات ، الحرير ، العقاقير ، المصنوعات الكيمائيـة ، الظهر والحديد والصلب ، المنسوجات القطنية ، العدد والآلات الميكانيكية ، الأدوات والمصنوعات المعدنية ، الملابس ، البياضات والمنسوجات الصوفية الخ .

(١) بآلاف الأطيان .

(٢) بملايين الفرنكات .

فلسطين

تعتبر الزراعة التى تتمثل فى حقول الغلال والفاكهة الثروة الرئيسية لفلسطين ذلك القطر الذى يتميز باختلاف أجوائه و بوفرة محاصيله على صغر مساحته ، و يبلغ متوسط ارتفاع هضبتها الوسطى ألف متر ، و يزرع فى الشرق والغرب منها القمح والذرة الشامية والذرة الرفيعة ومختلف الفاكهة ذات النوى كالزيتون والخوخ والمشمش وكذلك التين والعنب ، أما السهول المجاورة للشاطىء فتغلب فيها زراعة البرتقال والبطيخ والشعير والكروم التى تستعمل فى الأكل وفى صناعة النبيذ واللوز وأخيرا تزرع فى وادى الأردن الذى يتراوح ارتفاعه بين خمسمائة متر فوق سطح البحر الى مائتى متر تحت سطح البحر فواكه المنطقة الاستوائية والمعتدلة مثل الموز والجوافة وقصب السكر الخ ، وتزرع بعض الأصناف فى جميع مناطق فلسطين مثل الدخان والسمسم والذرة الرفيعة والترمس والخروب ، أما زراعة الخضر فتقوم بجوار المدن .

ومما تقدم يمكننا أن نستخلص أن فلسطين لا تنتج فقط ما يكفيها لاستهلاكها المحلى بل يتبقى لديها كميات كبيرة تعدها للتصدير فاذا اطلعنا على الدليل السنوى الدولى للاحصاءات الزراعية اتضح لنا أنه فى بحر السنين الأخيرة وجهت فلسطين جل اهتمامها الى زراعة البرتقال مما أثر فى محصول الزراعات الأخرى ، وكان من جراء النقص فى مساحة الأراضى المستغلة فى الانتاج الزراعى الذى لا غنى عنه للاستهلاك المحلى أن زادت واردات فلسطين من هذه المنتجات نفسها ، فبعد أن كان متوسط المستورد من القمح فى المدة بين سنة ١٩٢٥ وسنة ١٩٢٩ — ٥٣٦٠ طنا زاد حتى وصل فى عام ١٩٣٦ الى ٢١٥٣٦ طنا ، كذلك وارد دقيق القمح بعد أن كان ١٣٨٧٤ طن فى سنة ١٩٣٠ زاد تدريجيا خلال السنين التالية فصار ٣٠,٦٣٠ طن فى سنة ١٩٣٦ أى الى ثلاثة أمثاله ، وقد كان الشعير من ضمن صادرات فلسطين حتى سنة ١٩٣٠ إذ بلغ الصادر منه سنتئذ ١٧,٨٤٥ طن فلم يختف من الاحصاءات الجمركية فحسب بل أصبح من ضمن الواردات فى سنة ١٩٣٦ إذ استورد منه ٣٣,٦٧٣ طن ، و زاد متوسط واردات البطاطس من ٦,٢٦٣ طن فى المدة بين سنة ١٩٢٥ وسنة ١٩٢٩ الى ١٧,٦٠٤ طن فى سنة ١٩٣٦ ، أما الفول السودانى فقد زاد متوسط الوارد منه كثيرا فبعد أن كان ٥٣١ طنا فى المدة بين سنة ١٩٢٥ وسنة ١٩٢٩ صار

٦٧١٠ أطنان فى سنة ١٩٣٦ ، وزاد السمسم من ٤٣ طنا فى المدة نفسها الى ٤٩٠ طنا فى عام ١٩٣٦ ، كذلك الأرز زاد المستورد منه فى المدة عينها من ١٠,٠٨٠ طن الى ١٧,٩٤٦ طن .

ويلاحظ مما تقدم أن زيادة المساحات المزروعة برتقالا خلال السنين الأخيرة فى فلسطين والعناية الخاصة التى وجهها أولو الشأن الى هذه الزراعة كانت نتيجتها أن صارت فلسطين تعتمد على الخارج فى معظم المنتجات الزراعية بعد أن كانت من البلدان المصدّرة لها .

هذا وفى السنة التى نشبت فيها الحرب العظمى كانت مساحة مزارع البرتقال حوالى ٤٠,٠٠٠ دونام[1] والمحصول السنوى لها قرابة ١,٥ مليون صندوق ، أما الآن فتشغل هذه المزارع مساحة قدرها ٢٥٠,٠٠٠ دونام . ولكن يلاحظ أن جزءا كبيرا من هذه المزارع الشاسعة لا تزال حديثة الزراعة ذات انتاج ضئيل ولذا بلغ محصول البرتقال المعد للتصدير فى سنة ١٩٣٥ ٦,٨٧٨,٩١١ صندوق وفى سنة ١٩٣٦ ٥,٧١٤,٩٦٩ صندوق مقابل ١,٢٣٨,٨٩٩ صندوق فى سنة ١٩٢٢ ويتبين من الأرقام المدرجة فى الجدول الآتى الفارق الكبير بين قيمة الواردات وقيمة الصادرات وذلك خلال السنوات الخمس الأخيرة .

قيمة واردات فلسطين وصادراتها

(القيمة مقدرة بآلاف الجنيهات الفلسطينية [2])

	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦
واردات	٧,٧٦٩	١١,١٢٣	١٥,١٥٣	١٧,٨٥٣	١٣,٩٧٩
صادرات	٢,٣٨١	٢,٥٩٢	٣,١٢٧	٤,٢١٥	٣,١٢٥
النسبة المئوية للصادرات الى الواردات	٣٠,٦	٢٣,٣	٢٠,٦	٢٣,٦	٢٥,٩

عند وضع التعريفة الجمركية الفلسطينية وقد روعى تسهيل اجراءات التقدير والرسوم المفروضة أغلبها رسوم نوعية وليست قيمية وكان من نتيجة ذلك أن ظل الدخل من الرسوم الجمركية المصدر الأكبر للايراد الحكومى بالرغم من الهبوط الكبير فى الأسعار بسبب الأزمة العالمية وقد أجريت تعديلات جمركية بين وقت وآخر ولكن لم يكن توفير إيراد للدولة الدافع الأول لهذه التعديلات بل أن الظروف الاقتصادية للبلد أملت اتخاذ بعض هذه التعديلات ، ومن ثم فرضت رسوم عالية على بعض المنتجات الأجنبية التى خيف منها على منتجات الصناعة الناشئة كصناعة الشيكولاتة

(١) الدونام يساوى ٩١٩ مترا مربعا .

(٢) الجنيه الفلسطينى يساوى فى القيمة الجنيه الاسترلينى أو بمعنى آخر يعادل ٩٧٫٥ قرشا مصريا وهو مقسم الى مائة قرش فلسطينى .

والأسمنت والمسامير والجوارب والجلود والدقيق، وفى حالات أخرى كانت تزاد الضريبة على بعض الأصناف بنفس القدر الذى تدفعه منتجات الصناعة المحلية المماثلة كضريبة انتاج . وأمثلة هذه الضرائب على النبيذ والمشروبات الروحية والسجاير والدخان وعيدان الكبريت . أما الضريبة الجمركية على البنزين التى تجبى بواقع شلن على الجالون فالغرض منها توفير إيراد يصرف منه على نواحى المصروفات الحكومية وعلى الخصوص للمحافظة على الطرق وصيانتها ، كذلك الضريبة على الأرز والسكر والشاى والبترول وهى من الأشياء الشائعة الاستعمال فالغرض منها أن تتحمل طبقات الأمة المختلفة جزءا من المصروفات العامة .

الا أن النظام الجمركى الفلسطينى رغبة منه فى تشجيع وتنظيم الزراعة والصناعة الأهلية يصرح بدخول عدد كبير من الأصناف معفاة من الضريبة وقد بلغت قيمة هذه المسموحات الجمركية فى سنة ١٩٣٦ ، ٦,٩٦٩,٠٠٠ جنيه فلسطينى او ٤٩,٩ ٪ بالنسبة لجملة الواردات ؛ وأهم هذه الأصناف التى تتمتع بالاعفاء من الضرائب : الآلات المختلفة التى بلغت قيمتها ٥٢٩,٠٠٠ سنة ١٩٣٦ والحيوانات الحية ٧٨٨,٠٠٠ جنيه فلسطينى والبذور الزيتية المستعملة فى المعاصر المحلية ١٩٠,٠٠٠ جنيه فلسطينى والمواسير الحديدية ٢٠٥,٠٠٠ والمنتجات الطبية ١٢٧,٠٠٠ والأسمدة الكيماوية ٨٢,٠٠٠ جنيه فلسطينى الخ .

ولايفوتنا أن نذكر هنا ما دمنا بصدد المسموحات الجمركية تلك المعاهدة التجارية التى عقدتها حكومة فلسطين مع الحكومة السورية فقد نص هذا الاتفاق على اعفاء كثير من البضائع المتبادلة بين البلدين من دفع الضرائب المفروضة على الوارد منها وترتب عليه أن أصبح التبادل التجارى بين البلدين يزداد سنة بعد أخرى ، ومما تجدر ملاحظته هنا أنّ واردات فلسطين من البضائع السورية الأصل بلغت قيمتها ١,٤٠١,٠٠٠ جنيه فلسطينى فى سنه ١٩٣٦ أعفى منها ١,٢٧٤,٠٠٠ جنيه فلسطينى من دفع الضرائب الجمركية أو بعبارة أخرى أن ٩١ ٪ من قيمة واردات فلسطين من سوريا لا يدفع عنها ضرائب .

وقد كان من أثر هذا الاتفاق أن واجهت البضائع المصرية منافسة قوية من البضائع السورية فى الأسواق الفلسطينية ، وقد قل نصيب مصر فى تجارة الواردات الفلسطينية بالرغم من الزيادة الكبيرة فى واردات فلسطين إلى قرابة ٣,٦٨ ٪ سنة ١٩٣٦ بعد أن كانت ١٠,٩ ٪ فى سنة ١٩٣٣ ، ١٥ ٪ فى سنة ١٩٣٢

و يتبين من الاحصاءات الجمركية الفلسطينية لسنتى ١٩٣٥ — ١٩٣٦ أن ٤٦,٩ ٪ ، ٦٦,٥ ٪ على التوالى من البضائع السورية الأصل الواردة إلى فلسطين تدخل ضمن الأصناف التى يمكن لمصر تصديرها .

وقد استأثرت خمس بلدان وحدها فى عام ١٩٣٦ بـ ٥٩,٣ ٪ من جملة الواردات الفلسطينية ، وتحتل بريطانيا العظمى المكان الأول وحصتها بالنسبة لجملة الواردات ١٩,٨٥ ٪ ، المانيا ١٤,٥٩ ٪ سوريا ١٠,٠٢ ٪ ، رومانيا ٧,٦٤ ثم الولايات المتحدة ٧,٢١ ٪ ، و يلى هذه البلدان فى المرتبة : الممتلكات البريطانية وحصتها ٤,٢٧ ٪ ، مصر ٣,٦٨ ٪ ، بولونيا ٣,٠٧ ٪

أما نصيب مصر من واردات فلسطين فتبلغ قيمته حسب الاحصاءات الفلسطينية ١,٢٠٨,٢٢٧ جنيها فلسطينيا فى سنة ١٩٣٣ أو ١٠,٩ ٪ بالنسبة الى الاجمالى ، ولكنه هبط فى سنة ١٩٣٦ الى ٥١٤,١١١ جنيها فلسطينيا أو قرابة ٣,٦٨ ٪ بالنسبة الى جملة القيمة ، وهكذا نزلت مصر الى المركز السابع فى سنة ١٩٣٦ بعد أن كانت تتمتع بالمركز الثانى فى سنة ١٩٣٢ والمركز الثالث فى سنة ١٩٣٣

والبلدان المستوردة من فلسطين هى بحسب أهميتها : بريطانيا العظمى وقد ساهمت سنة ١٩٣٦ فى ٥٤,٣ ٪ من إجمالى الصادرات ، تليها سوريا بنسبة ٨,٥٦ ٪ ، وهولانده ٥,٤٩ ٪ ، بولونيا ٣,٧٦ ٪ ، المانيا ٣,٦٢ ٪ ، السويد ٣,٤٦ ٪ ثم رومانيا والممتلكات البريطانية و بلجيكا ومصر الخ .

والجدول الآتى يبين قيمة الواردات والصادرات الوطنية والأجنبية كذلك الميزان التجارى بين فلسطين ومصر خلال السنوات الخمس الأخيرة مقارنة بالمتوسط الخماسى لسنى ١٩٢٤ — ١٩٢٨ وهى الفترة التى سبقت الأزمة الاقتصادية العالمية .

الحركة التجارية بين مصر وفلسطين

القيمة مبينة بآلاف الجنيهات المصرية

السنوات	الوارد		الصادرات واعادة تصدير						الميزان التجارى بالقيمة
			صادرات البضائع الوطنية		اعادة تصدير البضائع الأجنبية		المجموع		
	القيمة	الرقم القياسى	القيمة	الرقم القياسى	القيمة	الرقم القياسى	القيمة	الرقم القياسى	
	ج٠م		ج٠م		ج٠م		ج٠م		
متوسط ١٩٢٤ — ١٩٢٨	٧٠٩	١٠٠	٤٠٠	١٠٠	٢٣٧	١٠٠	٦٣٧	١٠٠	— ٧٢
١٩٣٣	١٤٩	٢١٫٠	٤٤٤	١١٠٫٩	١٥٢	٦٤٫١	٥٩٦	٩٣٫٦	+ ٤٤٧
١٩٣٤	١٤١	٢٠٫٠	٤٢٠	١٠٥٫٠	١٣٦	٥٧٫٥	٥٥٦	٨٧٫٣	+ ٤١٥
١٩٣٥	١٨٩	٢٦٫٧	٤٩٨	١٢٤٫٥	١٣٤	٥٦٫٥	٦٣٢	٩٩٫٢	+ ٤٤٣
١٩٣٦	١٨٠	٢٥٫٤	٤٧٠	١١٧٫٥	١٨٨	٧٩٫٣	٦٥٨	١٠٣٫٣	+ ٤٧٨
١٩٣٧	١٩٤	٢٧٫٤	٥٤٠	١٣٥٫٠	١٥٢	٦٤٫١	٦٩٢	١٠٨٫٦	+ ٤٩٨

وظل الميزان التجارى بين مصر وفلسطين فى صالح الأخيرة ولكنه تغير خلال السنين الأخيرة لصالح مصر وقد ظهر أكبر فارق فى صالح فلسطين سنة ١٩٢٩ إذ بلغت فيها زيادة قيمة الواردات على الصادرات ٢٠٦,٠٠٠ جنيه مصرى ولكن على العكس من ذلك أخذ الميزان التجارى يتحسن لصالح مصر منذ سنة ١٩٣١ وظهر أكبر فارق فى سنة ١٩٣٧ إذ بلغت فيها زيادة الصادرات على الواردات ٤٩٨,٠٠٠ ج.م

وكانت واردات مصر من فلسطين عرضه لتقلبات ظاهرة خلال السنين الأخيرة فهى تارة فى انخفاض وتارة أخرى فى ارتفاع ففى المدة بين سنة ١٩٢٥ — ١٩٢٩ تقلبت من ٧٩٩,١٨٢ ج . م الى ٥٣٤,٨٧٠ ثم ارتفعت بالتالى الى ٥٢٠,٨٣٥ ج . م ثم زادت بغتة الى ٩٥٢,٨٤٦ ج.م فى سنة ١٩٢٨ ثم عادت فانخفضت الى ٩٠٠,٧٤٣ ج.م فى سنة ١٩٢٩ ولكن منذ سنة ١٩٣٠ انكمشت الواردات كثيرا حتى وصلت فى سنة ١٩٣٦ الى ١٨٠,٠٠٠ ج.م وفى سنة ١٩٣٧ الى ١٩٤,٤٢٥ ج.م وقد أصاب النقص منذ سنة ١٩٢٩ جميع البضائع الفلسطينية وان كانت نسبة النقص تختلف فيما بينها .

وقد زادت قيمة واردات مصر من فلسطين فى سنة ١٩٢٩ بنسبة ٢٧,١ ٪ بالمقارنة الى متوسط الخمس السنوات ١٩٢٤ — ١٩٢٨ ولكنها أخذت تتناقص تدريجيا فى السنوات التالية حتى بلغت قرابة ٢٠ ٪ فى سنة ١٩٣٤ من قيمة المتوسط المذكور . ويرجع معظم النقص الى ما حل ببعض الواردات ، نذكر منها الصابون العادى الذى نزلت قيمته من ١٦٦,٨١٥ ج . م فى سنة ١٩٢٩ الى ٤٧,٦٧٨ فى سنة ١٩٣٤ والى ٣٦,٠٤٨ ج.م فى سنة ١٩٣٧ والجمال التى هبطت قيمتها من ٩٣,١٨٨ ج.م فى سنة ١٩٢٩ الى ٢٦,٧٩٥ ج.م من سنة ١٩٣٤ ولم تلبث أن زادت الى ٥١,٧٤٧ ج.م فى سنة ١٩٣٧ وبواردات البرتقال التى هبطت من ٢١,٦٠٤ ج.م الى ٦١٣ من الجنيهات المصرية فى نفس المدة ، وبواردات البطيخ التى أصبحت لاشىء بعد أن كانت ٧٩٣١٤ ج.م فى سنة ١٩٢٩ والعنب الطازج من ٩,٧٥٤ ج.م الى ١٩٧٨ ج.م فى عام ١٩٣٧ ، أما واردات الزيوت النباتية المستعملة فى صناعة الصابون فبعد أن بلغت قيمتها ١٢,٤٤٥ ج.م فى سنة ١٩٣٢ هبطت فى سنة ١٩٣٦ الى ٣٧٥٩ ج.م ثم عادت فارتفعت الى ١٠,١٩١ ج.م فى عام ١٩٣٧

ويرجح شطر من الهبوط الذى حل بواردات مصر من فلسطين الى التقدم فى الزراعة والصناعة المصرية خلال السنين الأخيرة .

والجدول الآتى يبين كميات وقيم أهم الأصناف التى تستوردها مصر من فلسطين كما يبين أصناف الصادرات الأهلية والأجنبية اليها من مصر من السنتين ١٩٣٦ — ١٩٣٧

أهم البضائع الواردة

الأصناف	وحدة الكمية	الكمية		القيمة	
		١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٧
الواردات :					
جمال وأبعرة	رأس	١٣٩٠١	٨٧٦٦	٦٩٩٤٦	٥١٧٤٧
حيوانات حية أخرى وحاصلات المملكة الحيوانية ...	قيمة	—	—	٦٤١٨	٦٣٧٨
حاصلات المملكة النباتية	»	—	—	٥٥١٤	٩٤٧٠
زيت زيتون	طن	٥٧	١١٤	٣٠٠٥	٧٦١٩
« « لصناعة الصابون...	»	٨٦	٢٤٢	٣٧٥٩	١٠١٩١
نبيذ	هكتولتر	٣٦٥٥	٣٨٢٠	٣١٣٦	٣٤٢٠
سجاير...	كيلو	١	٢٥٠٢	١	٢٠٤٨
مستحضرات ومنتجات غذائية أخرى	قيمة	—	—	١٩٥٩	٣٢٦٥
فلم سينا ناطقة	كيلو	٢٥٦٥	٣٠٩٢	١٤٣٣٥	١٨٦٤٢
صابون عادى جامد من زيت الزيتون الخالص	طن	٨٣١	٨١٤	٥٦٦٣٠	٣٦٠٤٨
منتجات كيمائية أخرى	قيمة	—	—	٥٣٨٧	٥٩٥٤
الورق واستعمالاته	»	—	—	٢٢٠٢	٧٠٩٥
مواد النسيج والمنسوجات	»	—	—	٤١٩٥	٧٢٩٨
معادن عادية ومصنوعاتها	»	—	—	٦٨٧٥	٨٢٨٤
آلات وأجهزة كهربائية	»	—	—	٣٢٣٧	٤٦٥٥
وسائط النقل	»	—	—	٣١١٤	٣٥٣٧
آلات وأجهزة علمية وحساسة	»	—	—	٢٧١٨	١٥١٥
أصناف أخرى	»	—	—	٧٦٨٤	٧٢٥٩
جملة قيمة الواردات	»	—	—	١٨٠١١٥	١٩٤٤٢٥

أهم البضائع الصادرة

الأصناف	وحدة الكمية	القيمة		القيمة	
		١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٧
الصادرات :					
أسماك طازجة	طن	١٣٠٦	٨٨٧	٥٦٧٤٥	٣٣٢٥٤
بيض بقشره	بالالف	٢٢٢٤٧	٢١٣٦٥	٣٩٦٩٤	٤١٨٧٨
حيوانات حية وحاصلات المملكة الحيوانية...	قيمة	—	—	٥١٧٧	٢٦٢٨
طماطم...	طن	٥٧٢	٥٣٦	٤٨٥٣	٤٥٦١
بصل...	»	١٥١٧	١١٢٠	٧٧٤٧	٥٣٦٠
خضر ونباتات غضة	»	١٧٣٣	٧٣٣	١٣١٠٨	٦٨٥٦
تبن	»	٣٨٩٢	٤٠٧٩	٨١٧٤	٨٦٤٣
بلح	»	١١٦	٤٢٨	٨٥٤	٢٣٤٣
قمح	»	١٣	١٥٢٢	١٠٨	١٣٢٦٩
أرز	»	١٦١٩٨	١٨٣٧٠	١٤٠٢٥٩	١٧٠٣٣٧
شعير	»	٣٨	١٢٢٣	٢٩٧	٦٩٩٢
ذرة	»	٢١	١٥٢١	١٠١	٨٨٢٤
دقيق قمح	»	—	٤٨٢	—	٥٦٩٧
نخالة وفضلات مطاحن	»	١٨٩١	١٥٧٦	٨٨٤٦	٦٤٥١
حاصلات المملكة النباتية الأخرى...	قيمة	—	—	٧٥٢٩	٦٠٧٦
سكر قصب مكرر...	طن	٦٦٥٦	١١٠٣٨	٤٧٧٩٣	٨١٨٠٦
عسل السكر	»	٣٣١٥	٢٦٧٢	٧٠٩٩	٥٧٣٩
سجاير...	كيلو	٤٦١٢	٢٧٤٦	٦٥٢٠	٢٦٥٥
أسفلت وقار وما إليهما	طن	١١٥٦٣	١١٩٥٦	٥٢١٨٤	٥١٦٣٥
حاصلات معدنية أخرى	قيمة	—	—	٧٩٢٧	٢٥٧١
منتجات كيمياوية وأقرباذينية وأسمدة	»	—	—	٢٩١٨	٣٧٢٨
جلود فراء ومصنوعاتها	»	—	—	٥١٥١	٦٧٠٤
أخشاب وفلين ومصنوعاتها	»	—	—	٢١٢٩	٤٩٣١
كتب مطبوعة	»	—	—	٥٩٥٥	٦٧٩٥
الورق واستعمالاته	»	—	—	٥٢٠٨	٥٢٣٤
قطن خام	قنطار	٢٦٥١	٣٦٩٥٩	٧٢٤٤	٢٠٣٦٤
مواد النسيج والمنسوجات	قيمة	—	—	٧٤٥١	٦٣٤٣
معادن عادية ومصنوعاتها	»	—	—	٦٦٧٨	٦٠٦٨
آلات وأجهزة كهربائية	»	—	—	١٢٧٠	١٦٠٢
أصناف أخرى	»	—	—	١١٨٥٣	١٠٩٢٢
جملة قيمة الصادرات	—	—	—	٤٦٩٨٧٢	٥٤٠٢٦٦

من اليسير على المطلع أن يتبين من البيان السابق أن واردات مصر تتكون من عدد محدود من الأصناف من ذلك أن الجمال والصابون العادى والأفلام السينمائية وزيت الزيتون تستأثر وحدها بـ ٦٣,٩ ٪ من جملة الواردات ، وتحتل الجمال المكان الأول فى وارداتنا ونسبتها الى جملتها ٢٦,٦ ٪ ، ويليها الصابون العادى الذى رغم النقص الملموس فى المستورد منه خلال السنين الأخيرة كانت نسبته فى عام ١٩٣٧ نحو ١٨,٥ ٪ من قيمة جملة الواردات ، وبعد أن كان هذا الصنف يستأثر بالمكانة الأولى فى محيط الواردات هبط الى المرتبة الثانية فيها ، تليه مع الفارق الأفلام السينمائية ونسبتها الى جملة الواردات ٩,٦ ٪ ، وزيت الزيتون ٩,٢ ٪ ، ثم المعادن ومصنوعاتها والمنسوجات على اختلافها والورق والمطبوعات الخ .

هذا واذا كان الاتجاه التصاعدى الذى نوهنا به فيما تقدم فى واردات مصر من فلسطين بالمقارنة الى ما كان عليه متوسطها فى فترة السنوات الخمس ١٩٢٤ — ١٩٢٨ قد سجل هبوطا يعدل ٧٢,٦ ٪ فى عام ١٩٣٧ فان صادرات مصر الى فلسطين هى خلاف ذلك لم يحق بها مثل هذا الهبوط ، فبمقارنة قيمة صادراتنا الى فلسطين بمتوسطها فى فترة السنوات الخمس سالفة الذكر نجد أنها بعد أن توالى عليها الهبوط حتى سنة ١٩٣١ بنسبة ٣٢,٥ ٪ أخذت فى الزيادة أثناء السنين التالية حتى أضحت نسبتها تزيد بمقدار ١٧,٥ ٪ و ٣٥,٠ ٪ فى سنتى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ على التوالى ، وقد انفردت الصادرات المعادة أو الصادرات الأجنبية بهبوط يكاد يكون مستمرا منذ عام ١٩٣١ وقد وصلت نسبته فى عام ١٩٣٧ الى ٣٥,٩ ٪

وتعزى الزيادة بصفة خاصة فى قيمة الصادرات المصرية الى فلسطين خلال السنين الأخيرة الى مبيعاتنا من السكر والقش والحبوب والبيض والعسل الأسود والمنسوجات على اختلافها والطرابيش والمعادن العادية والمصنوعات المعدنية ، ومن ثم فبعد أن كان الصادر من السكر فى عام ١٩٣١ لا تعدو قيمته ١٨ جنيها مصريا وصلت فى عام ١٩٣٧ الى ٨١,٨٠٦ جنيها مصريا ، والعسل الأسود من ١٤٣ جنيها مصريا الى ٥٧٤٩ جنيها مصريا فى المدة نفسها ، والقش من ٤ جنيهات مصرية الى ٨٦٤٣ جنيها مصريا ، والبيض من ٦٤٧٠ جنيها مصريا الى ٤١,٨٧٨ جنيها مصريا ، والأرز من ٨٥,٩٢٣ جنيها مصريا الى ١٧٠,٣٣٧ جنيها مصريا ، والمنسوجات على اختلافها من ٣,٢٠٤ جنيها مصريا الى ٦,٣٤٣ جنيها مصريا والكوك والقار والأسفلت وما اليها من منتجات البترول من ٩,٦٦٥ جنيها مصريا الى ٥١,٦٣٥ جنيها مصريا ، وخلافا لما تقدم سجلت بعض المنتجات هبوطا كبيرا ، نذكر منها قشدة اللبن ، الزبدة الطازجة ، البصل ، الفول الناشف ، الشعير ، البلح ، السجاير الجلود الخامة الخ .

أما الصادرات الأجنبية التى تعيد مصر تصديرها الى فلسطين فتشمل على الخصوص الأفلام السينمائيه ، السجاير ، الآلات والأجهزة الكهربائية ، المنسوجات ، المعادن العادية والمصنوعات المعدنية ، البيرة ، الخشب المربع والمنشور الخ ، وقد سجلت كما نوهنا سالفا هبوطا فى جملتها تتفاوت أهمته خلال السنين الأخيرة .

ورغما عن أن صادرات المنتجات المصرية بالمقارنة الى متوسطها خلال فترة السنوات الخمس ١٩٢٤ — ١٩٢٨ قد سجلت زيادة تعدل ١٧,٥ ٪ و ٣٥ ٪ فى عامى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ على التوالى ، فما زالت هذه الزيادة بعيدة عن مثيلاتها فى واردات فلسطين وبخاصة فى الأصناف التى لها مثيل فى الصادرات المصرية ، واذا راجعنا احصاءات الجمارك الفلسطينية لاحظنا أن نصيب مصر فى عدد كثير من أصناف التى تستوردها فلسطين لا يؤبه به . أما هذه الأصناف فهى ، الشعير ، الفول الناشف ، العدس ، الأذرة ، البصل ، البطاطس ، الفول السوانى ، الزبده الطازجة ، المسلى ، الأحذية الجلدية ، الطرابيش ، الأسمنت ، البيرة ، السجاجيد ، الأدوات الصحية ، وخلافا لما ذكرنا فان حصة مصر كبيرة فى الأصناف الآتية : الأرز ، السكر ، الأسماك الطازجة ، العسل الأسود .

وتعزى الزيادة الكبيرة فى واردات فلسطين خلال السنين الأخيرة الى جهود ساكنيها وبخاصة الى رءوس الأموال التى جلبها المهاجرون اليها معهم ، وليس بخاف أن هذه الجهود لا تتمشى مع قدرة فلسطين على الانتاج الزراعى والصناعى فهى مضطرة الى الالتجاء الى الخارج فى الحصول على معظم المنتجات الضرورية لاستهلاكها الداخلى .

إن فلسطين تستورد مقادير كبيرة من الحبوب والبصل والبطاطس وفول السودانى والجبن والزبدة والبيض وخلافها ، فالمجال فسيح إذن أمام الصادرات المصرية فيها وبخاصة أن وحدة النقد فى القطرين مرتبطة بالاسترليني وهى إحدى الأسباب التى تدعو الى تبادل المنفعة وزيادة التبادل ، كذلك لا يوجد ما يعكر صفو العلاقات التجارية بين البلدين سواء أكان فى تقلب سعر النقد أو صعوبة النقل أو اقامة العراقيل دونه فكلاهما معدوم ، وفى وقتنا الحالى التى تزداد فيه مثل هذه العقبات يوما عن يوم ، يجب على البلدين أن ينتهزا هذه الفرصة فينعما بالميزة التى توفرت لديهما .

هولاندا

هولندا بلاد زراعية تمتاز بالزراعة وتربية الماشية وكان الميزان التجارى لهولندا دائما سلبيا وقد بلغ العجز فيه سنة ١٩١٣ — ٨٣٧ مليون جلدن وبعد الحرب كان هذا العجز فى سنة ١٩٢٠ — ١,٦٣٤ مليون جلدن وهذا الرقم هو أقصى ما وصل اليه العجز فى سنة من السنين ثم عاد فتناقص بعد ذلك حتى صار يوازى متوسط النقص فى السنوات التى تقدمت الحرب وعاد فنقص فى سنة ١٩٣٥ الى ٢٧٠٣٩٩٠٠٠ جلدن . والمبالغ الناتجة من أجور النقل البرى ونفقات السياح من شأنها أن تسد جانبا من النقص الحاصل فى الميزان التجارى .

واذا ألقينا نظرة على المبادلات الهولاندية موزعة حسب فئات الأصناف اتضح لنا أن ٤٠ ٪ من الواردات مواد خامة ومواد نصف مصنوعة وأن ٤٢,٧ ٪ مكون من المصنوعات و ١٦,٨ ٪ مواد غذائية ومشروبات .

أما الصادرات فموزعة كما يأتى :

أكثر من ٣٢ ٪ أغذية ومشروبات و ٤٣,٤ ٪ مصنوعات و ٢٣ ٪ تقريبا مواد أولية .

والمواد الأولية المستوردة هى على الأخص الفحم وخشب البناء والبترول والأسمدة وجوز الهند . وأهم المصنوعات هى : المنسوجات ومصنوعات الحديد والصلب والآلات الزراعية والصناعية . أما المواد الغذائية فهى الغلال والدقيق والبن .

وتتكون صادرات المواد الغذائية من مصنوعات الألبان (الزبد والجبن وغيرهما) ومن الزيوت النباتية والسكر والعسل الأسود والمسلى الصناعى والخضر الخ . . . وأهم المصنوعات الصادرة هى : المنسوجات والآلات الزراعية والصناعية والورق بأنواعه ومصنوعات الحديد والصلب والمصابيح الكهربائية .

وتشغل هولندا مركزا ممتازا فى التجارة الدولية وقد كان ترتيبها التاسعة فى سنة ١٩٢٩ حيث كانت تلى مباشرة اليابان و إيطاليا وتسبق البلجيك ، وفى سنة ١٩٣٦ كانت التاسعة كذلك أى قبل اتحاد جنوبى أفريقيا وأستراليا ومع هذا فقد نقصت تجارة هولنده الخارجية أثناء السنوات الأخيرة من ١,٩٠٦ مليون دولار ذهب وهو الرقم الذى بلغته سنة ١٩٢٩ الى ٦٦٥ مليون سنة ١٩٣٦ بنقص يعدل ١٢٤١ مليون دولار ذهب أى ٦٥,١ ٪ تقريبا ، منها ٧٢٢ مليون دولار ذهب أو ٦٥,٣ ٪ فى الواردات و ٥١٩ مليون أو ٦٤,٩ ٪ فى الصادرات وفى نفس المدة أصبحت حصة هولندا فى التجارة العالمية ٢,٦٧ ٪ فى سنة ١٩٣٦ مقابل ٢,٩٠ ٪ فى سنة ١٩٢٩ وكانت حصتها فى مجموع الواردات العالمية فى سنة ١٩٢٩ : ٣,٢٦ ٪ فصارت سنة ١٩٣٦ ٣,٠٢ ٪ وفى الصادرات الدولية ٢,٥١ ٪ فى سنة ١٩٢٩ مقابل ٢,٣٠ ٪ فى سنة ١٩٣٦ .

ولا تزال ألمانيا ، كما كانت قبل الحرب ، أهم البلاد التى تصدر بضائعها الى هولندا وقد كانت صادراتها اليها سنة ١٩٣٦ حوالى ٢٣ ٪ من مجموع واردات هولندا وتليها بلجيكا وحصتها ١١,٧ ٪ تليها انجلترا ٩,٢ ٪ والهند الهولندية ٧,٨ ٪ والولايات المتحدة ٧,١ ٪ والأرجنتين ٦,٠ ٪ وفرنسا ٤ ٪ الخ . . .

وألمانيا تقدم لهولندا حوالى ربع وارداتها وتستورد منها نحو ١٥,٦ ٪ من صادراتها وهى بذلك الثانية فى ترتيب عملائها .

و بريطانيا العظمى وهى تصدر الى هولندا ٢٢,٢١ ٪ من وارداتها تشغل المحل الأول فى ترتيب البلاد المصدرة إليها و بلجيكا الثالثة ١١,٥ ٪ ثم فرنسا ٧,٣ ٪ والولايات المتحدة ٦ ٪ والهند الهولندية ٥,٨ ٪ والسويد وسويسرا الخ . . .

أما حصة مصر فى تجارة هولاندا فضئيلة جدّا لا تعدو قرابة ٠,٣ ٪ من الواردات و ٠,٦ ٪ من الصادرات .

وقد أوضحنا فى الجدول الآتى قيمة الصادرات والواردات والصادرات المعاد تصديرها وكذلك حركة الميزان التجارى بين هولاندا ومصر فى الخمس السنوات الأخيرة مع مقارنتها بما يقابلها من متوسط خمس السنوات من ١٩٢٤ الى ١٩٢٨ وهى الفترة التى سبقت الأزمة الاقتصادية العالمية .

الحركة التجارية بين هولاندا ومصر

(القيمة موضحة بآلاف الجنيهات المصرية)

السنوات	الواردات			الصادرات			الميزان القيمة
	القيمة	الرقم القياسى	٪ (١)	القيمة	الرقم القياسى	٪ (١)	
متوسط ١٩٢٤ — ١٩٢٨	٦١٠	١٠٠	١ر٢	٣٨٢	١٠٠	٠ر٧	— ٢٢٨
١٩٣٣	٣٧٦	٦١ر٦	١ر٤	٣٠٩	٨٠ر٩	١ر١	— ٦٧
١٩٣٤	٤٥١	٧٣ر٩	١ر٥	٢٩٥	٧٨ر٢	٠ر٩	— ١٥٦
١٩٣٥	٥٨٠	٩٥ر١	١ر٨	٢٩٩	٧٨ر٣	٠ر٩	— ٢٨١
١٩٣٦	٦٢٢	١٠٢ر٠	٢ر٠	٤٣٨	١١٤ر٦	١ر٣	— ١٨٤
١٩٣٧	٧٥٣	١٢٣ر٤	٢ر٠	٥٠١	١٣١ر١	١ر٣	— ٢٥٢

وقد كان الميزان التجارى بين مصر وهولاندا دائما فى صالح الأخيرة ما عدا سنة ١٩٣٢ إذ تعادل على وجه التقريب الصادر والوارد وتساوى رقمهما فى تلك السنة وإذا قارنا قيمة الصادرات والواردات فى سنة ١٩٣٧ بمتوسط الخمس السنوات من سنة ١٩٢٤ الى ١٩٢٨ وجدنا زيادة فى وارداتنا تعدل ٢٣ ٪ وفى صادراتنا بنحو ٣١ ٪ .

ومع هذا يتبين من الجدول السابق أن قيمة وارداتنا وصادراتنا فى سنة ١٩٣٣ هبطت بمعدل ٣٨ر٤ ٪ و ١٩ر١ ٪ على التوالى .

وفى الجدول الآتى كمية وقيمة الأصناف الرئيسية الواردة من هولندا والصادرة اليها خلال عامى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ .

(١) بالنسبة للمجموع العام .

أهم الأصناف	وحدة الكمية	الكمية		القيمة	
		١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٧
الواردات :					
حاصلات المملكة الحيوانية	قيمة	٤٢٨١	—	١٣٣٦٥	١٦٠٥٧
بطاطس	طن	٤٢٨١	٤٩٧١	٢١١١٢	٢٠٩٥٢
شاى	«	٨٦	٢٢٤	٨٥٥٥	٢٥٠٦٣
حاصلات المملكة النباتية الأخرى	قيمة	—	—	١٢٧٣٧	٢٠٥١٣
زيت حار لصناعة غير الصابون	طن	٢٣٥٢	١٨٣٩	٥٢١١٠	٤٦٠٠٣
زيوت وشحوم أخرى	قيمة	—	—	٣٢٠٤٨	٤٧٩٦٩
مستحضرات ومنتجات غذائية وسوائل كحولية ...	«	—	—	٢٩٠١٧	٢٨٣٣٦
حمض السلفريك	طن	٢٤٧٤	٢٤٨١	١١٥٩٧	١١٤٨٠
أسمدة	«	٥٥٤٢٢	٤٤٣١٤	١٣٧٢٢٧	١٤٩٩٤٣
منتجات كيماوية واقرباذينية وألوان	قيمة	—	—	٣٢٥٢٠	٤٦٨٠٤
كرتون عادى	طن	٢٧٥٣	٣٦٧٠	١٤٣٧٣	٢٥٠٨٨
ورق للحزم عادى	«	٣٢٩٦	٢١٠٥	٢٣٢٥٦	٢٣٣٣٩
أنواع أخرى من الورق	قيمة	—	—	١٩١٤٥	١٩٩٥٩
غزل حرير اصطناعى	طن	٤٦	١٦٧	٨٧٨٧	٣٥٠٦٠
أصناف ومنسوجات شغل السنارة وقطن	«	١٢١	١٠٢	٢٦٨١٤	١٩٦٩٥
مواد النسيج ومنسوجات أخرى	قيمة	—	—	٢٤١٤٢	٣٠٧٥٨
ماس برلنتى وزمرد	قيراط	١١١	١٣٣٦	١٣٩٢٥	٢٠١٠٢
صاج من الحديد أو الفولاذ	طن	٢٥٠	١٦٤٢	٣٥٩٨	٣٨٣٥٢
معادن عادية ومصنوعاتها	قيمة	—	—	١٥٥٢٥	٢٧٢٥٦
أجهزة راديو وأجزاؤه	«	—	—	٢٧٣٨٦	٣٣١٧٦
آلات وأجهزة كهربائية أخرى	«	—	—	٤٢٣٦٦	٣٥٦٧٠
وسائط النقل	«	—	—	٤٠٥٥٥	٣٠٩٣
آلات وأجهزة علمية	«	—	—	١٨٣٩	٧٢٤٦
أصناف أخرى	«	—	—	١٥٦٨٨	٢١١٥٨
جملة قيمة الواردات				٦٢١٦٨٧	٧٥٣٠٧٢

أهم الأصناف	وحدة الكمية	الكمية		القيمة	
		١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٧
الصادرات :					
أرز	طن	٢٦٠٣٥	٢٣٨٠٣	١٨٨٥٥٨	١٨٣٨٣٥
سجاير	كيلو	١٧٦١٤٢	١٩٩٣٢٩	٨٨٩٣٩	١٠٨٠٦٦
قطن	قنطار	١٧٤٦٠	٢٨٢٢١	٥٤١١٦	٨٦١٨٢
بصل	طن	٣٩٦١	٥٧٢٧	٢٠٤٣٣	٢٨٤١٦
جلود خام	»	٣٠٠	٣١٣	٣١٣٥٥	٢٤٨١٤
موالح	»	٣١٢٧	٣٣٣٩	١٧٥٥٨	١٥٩٤٣
قمح	»	—	١٦٠٤	—	١٤٧١٢
فوسفات جير طبيعى	»	٢٨١٠٦	١٤١٠٩	٢٠٢٧٥	٨٧٤٥
جليسرين	»	٣٨	٨٦	١٨٨٠	٤٠٧٠
جنيهات انجليزية	جرام	—	٢١٩٠٠	—	٤٧٤٠
ملح عادى	طن	—	٧٢١٤	—	٢٤٨٥
صوف خام	»	—	٣٠	—	١٩٤٤
أصناف أخرى		—	—	١٠٥٣٥	١١١٨٧
جملة قيمة الصادرات...				٤٣٣٦٤٩	٤٩٥١٣٩

يستخلص من الجدول السابق أن أهم الأصناف التى تستوردها مصر من هولندا ، مرتبة حسب أهميتها هى : الأسمدة ، وقد بلغت قيمة ما استورد منها فى سنة ١٩٣٧ : ١٤٩٩٤٣ جنيها مصريا أى ١٩,٩ ٪ من المجموع ، والزيوت والشحوم المختلفة والورق والكرتون المختلف الأنواع والمنتجات الكيماوية والأدوية والعقاقير الطبية وصفائح الحديد والصلب والآلات والعدد والأدوات الكهربائية والأجهزة اللاسلكية وخيوط الحرير الصناعى والمنسوجات المختلفة الأنواع والمجاسد (الملابس الداخلية) والأصناف التى زادت كمية الوارد منها زيادة كبيرة فى السنوات الأخيرة هى على الأخص المنتجات الكيمائية ، وقد كانت قيمة الوارد منها سنة ١٩٣٢ : ٢٠٣٣٥ جنيها مصريا ثم ازدادت تدريجيا حتى وصلت فى سنة ١٩٣٧ ، الى ١٩٦٧٤٧ جنيها مصريا ، والورق والكارتون والمطبوعات على

اختلافها ، وقد كانت قيمة ما استورد منها فى عام ١٩٢٢ لا يتجاوز ٣٠٢٣٩ جنيها مصريا فوصلت فى سنة ١٩٣٧ الى ٦٨٠٣٨٦ جنيها مصريا ، والزيوت والشحوم المختلفة زادت قيمة ما استورد منها زيادة كبيرة فى المدة المذكورة فصعدت من ٢٤٣٩٩ جنيها مصريا الى ٩٣٩٧٢ جنيها مصريا والبطاطس وخيوط الحرير الصناعى ، كانت قيمة الوارد منها سنة ١٩٣٢ — ٩٣٧٠ جنيها مصريا و ١٤٨٥٣ جنيها مصريا على التوالى فبلغت قيمتها سنة ١٩٣٧ — ٢٠٩٥٢ جنيها مصريا و ٣٥٠٦٠ جنيها مصريا .

أما الأصناف الآتى بيانها فقد تناقص الوارد من كل منها خلال السنوات الأخيرة على تفاوت بينها فى مقدار النقص وهى :

الملابس الداخلية ، الجعة (البيرة) الجبن ، اللبن المركز .

أما صادراتنا الى هذه البلاد فتنحصر فى عدد صغير من الحاصلات أهمها ما يأتى :

الأرز ، السجاير ، القطن الخام ، البصل ، الجلود الخام وهذه الأصناف تستأثر وحدها بـ ٨٧,١٪ من المجموع .

وقد ارتفعت قيمة صادراتنا الى هولندا أثناء السنوات الأخيرة ارتفاعا يذكر فقد صعدت من ٢٨٠٦٢٥ جنيها مصريا فى سنة ١٩٣١ الى ٤٩٥١٣٩ فى سنة ١٩٣٧ ، ومعظم هذه الزيادة فى أصناف الأرز والقطن الخام والبرتقال واليوسفى فلقد صدر من الأرز فى سنة ١٩٣٢ ما قيمته ١٤٢٦٩ جنيها مصريا ومن القطن الخام ما قيمته ١٧٧٧٣ جنيها مصريا ومن البرتقال واليوسفى ما قيمته ٣٥٣ جنيها مصريا فازدادت قيمة ما صدر من كل هذه الأصناف فى السنوات التالية حتى صار فى سنة ١٩٣٧ ما يأتى : ١٨٣٨٣٥ جنيها مصريا للأرز و ٨٦١٨٢ جنيها مصريا للقطن و ١٥٩٤٣ جنيها مصريا للبرتقال واليوسفى .

أما البصل والجلود الخامة فرغم أن قيمة ما صدر منها فى سنة ١٩٣٧ كانت تزيد كثيرا عما صدر فى سنة ١٩٣٦ فانها تقل كثيرا عما كانت عليه فى سنة ١٩٣٢ اذ كانت ستئذ ٥٨٤٥٦ ج . م و٥٥٩٦٣ ج . م على التوالى . وقل كذلك ما صدر من السجاير أثناء الفترة المذكورة فقد كانت قيمة ما صدر منها ١١٣٠١٤ ج . م فهبطت الى ٨٨٩٣٩ فى سنة ١٩٣٦ و١٠٨٠٦٦ ج . م فى سنة ١٩٣٧

وفى الجدول الآتى بيان الأصناف التى استوردتها هولندا فى سنى ١٩٣٤ و١٩٣٥ و ١٩٣٦ والتى تهم مصر بنوع خاص .

البضائع التى استوردتها هولندا من سنة ١٩٣٤ الى ١٩٣٦

الأصناف الرئيسية	سنة ١٩٣٤			سنة ١٩٣٥			سنة ١٩٣٦		
	الوزن	القيمة		الوزن	القيمة		الوزن	القيمة	
	(١)	(٢)	٪	(١)	(٢)	٪	(١)	(٢)	٪
قمح	٤٩٤	١٨٫٢	١٫٨	٥٣٠	٢١٫٨	٢٫٣	٤٦٩	٢٦٫٣	٢٫٩
أذرة	٩٩٧	٣١٫٧	٣٫٠	٨٨٦	٢٦٫١	٢٫٨	٩١١	٢٩٫٧	٢٫٩
غلال أخرى وأرز وخلافه ...	٨٤٦	٣١٫٦	٣٫٠	٦٦٣	٢٧٫٨	٣٫٠	٦١٤	٣٢٫٣	٣٫٢
فواكه	١٢٠	١٤٫٥	١٫٤	١٤٦	١٦٫٥	١٫٨	١٤١	١٤٫٤	١٫٤
سكر خام	٧٤	٢٫٨	٠٫٣	٩٣	٣٫٠	٠٫٣	١٠٤	٣٫٦	٠٫٤
زيوت نباتية	٤٧	٥٫٠	٠٫٤	٥٢	٧٫١	٠٫٧	٥٧	٩٫٥	٠٫٩
جلود خامة	٣٧	١٥٫١	١٫٤	٣٧	١٥٫٥	١٫٧	٣٦	١٩٫٤	١٫٩
علف	١٦٣	٧٫٤	٠٫٧	١١٣	٤٫٨	٠٫٥	١٤١	٦٫٨	٠٫٧
بذور زيتية	٦٨٧	٤٤٫٧	٤٫٣	٦٨٩	٤٦٫٧	٥٫٠	٦٠٧	٤٩٫٠	٤٫٨
صوف خام وممشط	١٠	٩٫٠	٠٫٩	٩	٧٫٧	٠٫٨	١٠	١٠٫٠	١٫٠
قطن خام وفضلاته	٥٧	٢١٫٢	٢٫٠	٤٧	١٨٫٢	١٫٩	٥٦	٢٣٫٣	٢٫٣
أصناف أخرى	—	٨٣٧٫٨	٨٠٫٨	—	٧٤٠٫٧	٧٩٫٢	—	٧٩٢٫٢	٧٧٫٩
الجملة	—	١٠٣٨٫٣	١٠٠	—	٩٣٥٩	١٠٠	—	١٠١٦٫٥	١٠٠

ويستخلص من الأرقام المتقدم ذكرها أن ٢١ ٪ من قيمة الواردات الهولاندية هى ثمن أصناف لها مثيل فى الصادرات المصرية .

ومما يلفت النظر عظم الكمية التى تستوردها هولندا من البذور الزيتية كل سنة وقد بلغت هذه الكمية فى سنة ١٩٣٦ أكثر من ٦٠٧٠٠٠ طن ولا شك أن مصر تستطيع أن تورد لها جزءا عظيما من هذه الكمية .

(١) آلاف الأطنان المترية .

(٢) ملايين الجولدن .

وكذلك من الممكن الزيادة فى صادرات الأنواع الآتية وهى الأذرة، الشعير، والأرز والفاكهة.

وقد استوردت هولندا عام ١٩٣٦ من الأصناف الآتية مايأتى :

٢٤٩٣٩٠ طن من الشعير .

١٣٩٨٣٠ « الأرز غير المقشور .

٦٠٣٧٠ « الأرز المقشور .

١١٨٣٣٠ « الفول السودانى .

٨٦١٠٠ « الموالح المختلفة منها ٧٥١٨٠ طن من البرتقال و ٦٢٠٠ طن من اليوسفى و ٤٧٢٠ طن من الليمون .

١٢٤٩٠ « السمسم .

٣١٠٢٠ « الموز .

١٢٠٠ « البلح .

٣٧١٦ « زيت بذرة القطن .

يتبين مما تقدم أن صادارت مصر الى هولندا فى الوقت الحاضر قابلة لكثير من الزيادة وما زالت أقل بكثير من المقادير التى تستطيع الأسواق الهولندية استهلاكها .

ومن ناحية أخرى تصدّر هولندا من البضائع مايأتى ، مرتبة حسب أهميتها :

الآلات والأجهزة ، اللحوم الطازجة والمملحة ، الجبن ، الخضروات الطازجة ، البيض ، اللبن ، المنسوجات والأقمشة ، وملح البارود والأسمدة الصناعية الخ .

يوغوسلافيا

يوغوسلافيا بلد زراعى بحت ولذا يقيم السواد الأعظم من سكانها فى الريف، ويبلغ عدد سكانها ١٥ مليون نسمة تقريبا .

وتعتبر دولة يوغوسلافيا من بلدان أوروبا الزراعية التى احتفظت بطابع زراعى صرف لأن ٨٠٪ من سكانها يعيشون على الزراعة واستغلال الغابات وصيد الأسماك .

وتعتبر الحبوب فى مقدمة منتجات يوغوسلافيا الزراعية، وأكثر من ٨٠٪ من الأراضى الزراعية خاص بزراعة الحبوب التى يعتبر القمح فى مقدمتها وهو أهم صادرات يوجوسلافيا الزراعية ، ويليه فى المرتبة الأذرة .

وتعتبر يوغوسلافيا البلد الخامس فى العالم قاطبة فى انتاج الأذرة اذ بلغت غلتها منها عام ١٩٣٦ نحو ٥١٨,٢١٠ طنا كذلك تعتبر الثانية فى أوروبا من هذه الوجهة وتأتى فى المرتبة بعد رومانيا مباشرة . وفى الأنحاء التى يقل فيها خصب الأرض أمثال سربيا وبوسنيا وسلوفنيا يزرع الشعير والشوفان والجويدار والأرز .

ومن منتجات زراعة البقول فى يوغوسلافيا الفاصوليا والحمص والعدس والفول والبطاطس والكرنب وغيرها من الخضر كالبصل والطماطم والفلفل الخ .

وأهم المنتجات الزراعية المستعملة فى الصناعة هى : القنب وحشيشة الدينار والدخان وبنجر السكر ثم الخشخاش .

وتعتبر يوغوسلافيا البلد السادس فى أوروبا فى زراعة العنب والبلد التاسع فى العالم بالنسبة لما تنتجه منه هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فأحوالها الجوية تهيء لها بصفة خاصة زراعة الفاكهة المختلفة .

وتعتبر تربية الأغنام ، بعد الزراعة ، المورد الرئيسى لثروة يوغوسلافيا الأهلية و إذا قيست يوغوسلافيا من حيث المساحة وعدد السكان فانها تعتبر من وجهة تربية الأغنام فى مقدمة بلدان أوروبا انتاجا وثروة .

وأهم صناعات يوغوسلافيا هى التى تقوم على تغيير المنتجات الطبيعية مثل المطاحن وتجفيف البرقوق ومعامل البيرة ومصانع السكر وتحضير اللحوم ومحال التقطير والمدابغ وعلى التخصيص صناعات الخشب التى تشتمل على أكثر من ٢٧٠٠ معمل لنشر الخشب وعلى معامل لصنع البراميل والقطع المستعملة فى الأرضية (الباركيه) .

ولصناعة الغابات المقام الأول إذ تكفل قرابة ٢٠ ٪ من جملة الصادرات اليوغوسلافية يليها فى المرتبة صناعة المواد الغذائية التى تشتمل على صناعات الطحن والسكر واللحوم المحفوظة والمشروبات الروحية والخميرة وزيوت الطعام ثم الأعجنة الغذائية .

ومن بين الصناعات الأخرى صناعة القطن وصناعة الصوف ثم صناعة الكتان والقنب ، يأتى بعد ذلك الصناعة الكيمائية ، ثم صناعة القيشانى والبناء والزجاج والورق والجلد وخلافها .

وتستنفد السوق الداخلية معظم منتجات الصناعة اليوغوسلافية ومع كل فهى لا تقوى على سد حاجاتها بأكملها ومن ثمت تعتمد يوغوسلافيا على الأسواق الخارجية فى جزء كبير منها .

و إذا أخذنا بالقيمة الاجمالية للتبادل التجارى فان يوغوسلافيا تحتل المكانة السادسة والعشرين بين أمم العالم وتأتى مباشرة بعد رومانيا وهنغاريا وقبل اليونان وتركيا . وقد هبطت تجارة يوغوسلافيا الخارجية هبوطا كبيرا خلال السنين الأخيرة فنزلت من ٢٧٣ مليون دولار ذهب فى عام ١٩٢٩ إلى ١٥٥ مليون فى عام ١٩٣٧ بنقص يعدل ١١٨ مليون دولار ذهب أو بنسبة قرابة ٤٣,٢ ٪ خص الواردات منها ٦٤ مليونا بنسبة ٤٧,٨ ٪ والصادرات ٥٤ مليونا بنسبة ٣٨,٩ ٪

واذا تصفحنا التجارة الخارجية لدولة يوغوسلافيا وجدنا أن ٦٨,٤ ٪ من الواردات تشتمل على منتجات مصنوعة و ٢٢,٣ ٪ مواد أولية خامة أو نصف مصنوعة و ٧,٠ ٪ مواد غذائية ومشروبات و ٢,٣ ٪ سبائك ونقود من ذهب وفضة ، وتشتمل الصادرات على ٤٧,٠ ٪ مواد أولية خامة أو نصف مصنوعة و ٣٢,٥ ٪ مواد غذائية ومشروبات و ١٥,١ ٪ حيوانات حية و ٥,٤ ٪ منتجات مصنوعة .

وتعتبر ألمانيا أكبر مورد ليوغوسلافيا وتساهم فى ٣٢,٤ ٪ من جملة الواردات ، أما ايطاليا التى كانت تشغل المرتبة الأولى بحصة قدرها ١٥,٥ ٪ فى عام ١٩٣٤ فقد هبطت فى عام ١٩٣٦ الى المرتبة العاشرة بحصة تعدل ٢,٥ ٪ تقريبا من جملة الواردات ثم زادت الى ٨,٢ ٪ فى عام ١٩٣٧ وشغلت المرتبة الرابعة و بلغت حصة كل من تشيكوسلوفاكيا والنمسا اللتين تشغلان المرتبة الثانية والثالثة على التوالى نحو ١١,١ ٪ للأولى و ١٠,٣ ٪ للثانية فى عام ١٩٣٧ ، وكانت بريطانيا العظمى تحتل المكان الخامس فى سنتى ١٩٣٤ و ١٩٣٥ على التوالى وشغلت المرتبة الرابعة فى عام ١٩٣٦ ثم عادت فتقهقرت فى عام ١٩٣٧ بنسبة تعادل ٧,٨ ٪ يليها الولايات المتحدة وحصتها ٥,٦ ٪ ثم هنغاريا ٢,٧ ٪ الخ .

وتعتبر ألمانيا كذلك أهم عميل فى تجارة الصادرات اليوغسلافية اذ تبلغ حصتها فى جملتها ٢١,٧ ٪ . وبعد أن كانت ايطاليا تشغل فى عامى ١٩٣٤ و ١٩٣٥ على التوالى المركز الثانى انتزعته منها النمسا[1] التى أضحت حصتها فى عام ١٩٣٦ نحو ١٣,٥ قبل تشيكوسلوفاكيا التى هبط تصيبها من ١٣,٤ ٪ الى ٢,٣ ٪ فى عام ١٩٣٦ والى ٧,٩ ٪ فى عام ١٩٣٧ . أما بلجيكا فتشغل المكان الخامس وتساهم فى ٨,٣ ٪ من تجارة الصادرات يليها بريطانيا العظمى وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية بحصص قدرها ٧,٤ ٪ و ٥,٤ ٪ و ٤,٦ ٪ لكل منها على التوالى .

ورغما عن المركز المتواضع الذى تشغله مصر فى تجارة يوغوسلافيا الخارجية فقد تحسن موقفها أزاءها منذ بضع سنين سواء فى تجارة الواردات أو فى تجارة الصادرات فهنالك تحسن نسبى بدأ فى عام ١٩٣٢ ، والواقع أن حصة مصر فى تجارة الواردات اليوغوسلافية زادت زيادة كبيرة اذ صعدت من ٠,٢ ٪ فى عام ١٩٣٢ الى ١,٣ ٪ فى عام ١٩٣٦ ثم عادت فتقهقرت الى ٠,٧ ٪ فى عام ١٩٣٧ بينما كانت الزيادة فى نصيب مصر من تجارة الصادرات اليوغوسلافية أقل نسبيا اذ ارتفعت حصتها من ٠,٥ ٪ فى عام ١٩٣٢ الى ١ ٪ فى عام ١٩٣٧

وفيما يلى بيان بقيمة الواردات والصادرات والصادرات الأجنبية وكذلك الميزان التجارى بين يوغوسلافيا ومصر وذلك فى السنوات الخمس الاخيرة مقارنة بمتوسط السنوات الخمس الواقعة بين سنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٢٨ وهى المدة التى سبقت الأزمة الاقتصادية العالمية .

---

(١) قبل ضمها لألمانيا .

الحركة التجارية بين يوغوسلافيا ومصر

(القيمة مقدرة بجنيهات مصرية)

السنوات	الواردات		الصادرات واعادة الصادرات		الميزان التجارى بالقيمة
	القيمة	الرقم القياسى	القيمة	الرقم القياسى	
					جنيه مصرى
متوسط ١٩٢٤ — ١٩٢٨	٢٦٧٣٩٨	١٠٠	٦٩١٦	١٠٠	— ٢٦٠٤٨٢
١٩٣٣	١٢٢٥٩٢	٤٥٫٨	٨٠٦٩	١١٦٫٧	— ١١٤٥٢٣
١٩٣٤	١٨١٠٨٠	٦٧٫٧	٢٨١٣٩	٤٠٦٫٩	— ١٥٢٩٤١
١٩٣٥	١٥٨٥١٧	٥٩٫٣	٨٢٩١١	١١٩٨٫٨	— ٧٥٦٠٦
١٩٣٦	٢٣٠٨٩٦	٨٦٫٣	١٨٨٤٦٦	٢٧٢٥٫١	— ٤٢٤٣٠
١٩٣٧	٢٧٨٧٢٥	١٠٤٫٢	١٣٩٧٩٨	٢٠٢١٫٤	— ١٣٨٩٢٧

ويؤخذ من الجدول المتقدم أن الميزان التجارى بين مصر ويوغوسلافيا كان دائما فى صالح الأخيرة ، بيد أنه . إذا قورن بفترة الخمس السنوات الواقعة بين سنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٢٨ وهى التى بلغ فيها متوسط زيادة قيمة الواردات على قيمة الصادرات ٢٦٠٫٤٨٢ جنيها مصريا وجدنا أنه سجل خلال السنين التالية هبوطا ملموسا فى صالح مصر ، فبعد أن كان متوسط قيمة الواردات اليوغوسلافية الى مصر خلال سنى ١٩٢٤ — ١٩٢٨ نحو ٢٦٧,٣٩٨ جنيها مصريا هبط الى ١٢٢,٥٩٢ جنيها مصريا فى عام ١٩٣٣ أى بنقص يعدل ٥٤٫٢ ٪ إلا أنه أخذ خلال السنين التالية فى الزيادة بصفة تكاد تكون ثابتة الى أن أضحى ٢٧٨,٧٢٥ جنيها مصريا فى عام ١٩٣٧ أى بزيادة ٤٫٢ ٪ عما كان عليه فى الفترة الخماسية سالفة الذكر .

أما صادراتنا صوب يوغوسلافيا وهى التى لم يزد متوسط قيمتها خلال الخمس سنوات الواقعة بين سنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٢٨ على نحو ٦٩١٦ جنيها مصريا فى السنة فقد سجلت فى السنين التالية وبخاصة فى عامى ١٩٣٦ و١٩٣٧ زيادة كبيرة إذ صعدت قيمتها الى ١٨٨,٤٦٦ جنيها مصريا و١٣٩,٧٩٨ جنيها مصريا لكل منهما على التوالى بزيادة ٢٧ و٢٠ مثلا عما كان عليه متوسطها فى الفترة الخماسية آنفة الذكر . ورغما عن هذا الفارق الإيجابى الذى ينطق بتحسن عظيم سجلته صادراتنا خلال السنين الأخيرة فما زال الميزان التجارى بين مصر ويوغوسلافيا فى صالح الأخيرة . فقيمة صادراتنا الى يوغوسلافيا بالنسبة الى وارداتنا منها لا تعدو نسبتها ٤٩٫٨ ٪ تقريبا .

وفى الجدول الآتى بيان بقيمة وكميات الأصناف الرئيسية التى استوردتها مصر من يوغوسلافيا والتى صدرتها اليها خلال سنتى ١٩٣٦ و١٩٣٧

الحركة التجارية بين مصر ويوجوسلافيا

الأصناف	وحدة المقدار	المقدار		القيمة	
		سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧	سنة ١٩٣٦	سنة ٩١٣٧
				جنيه مصرى	جنيه مصرى
الواردات :					
أبقار وثيران مخصية	رأس	٢٥٠٢	٦٥٠	١٧٥٠٦	٤٥٥٠
جبنه قشقوال	طن	٤٨٣	٧٩٩	٢٢٩٢٤	٤٣١١٦
حيوانات حية وحاصلات المملكة الحيوانية الأخرى	قيمة	—	—	٣٤١٠	١٩٧٥
نشاء	طن	٩٩٤	١١٨٥	٨٥٨٣	١٢٠١٤
جلوكوز (سكر نشاء أو فاكهة)	«	٥٥٦	٣٩٦	٤٩٨٣	٣٨٦٧
تبغ ورق عادى	رطل	٩١١٦٤	٥٧٦٠	٩١٢٧	٥٧٦
مستحضرات ومنتجات غذائية اخرى	قيمة	—	—	١٨٩٩	٣٤٦
أسمنت	طن	٢٠٧٧٥	٩٠٥٤	٢٢٣٦٦	١٠٨٠٩
حاصلات معدنية أخرى	قيمة	—	—	٢٧٣٦	١٠٤٤
منتجات كيمائية وأقرباذينية وأسمدة	«	—	—	٥٠٨٤	٩٦٦٧
أخشاب للبناء	طن	١٥١١٣	١٥٣٨٠	٧٣٣٧٤	٨٣٣٠٣
فلنكات للسكة الحديد	«	٥٨٢٢	١٦٧١٦	٣٧٢٨٣	٨٠٨٢٧
خشب قشرة ورق أو مركب على خشب آخر... ...	«	٨٩	٦٠	٤٢٧٩	٣٦٠١
أخشاب أخرى ومصنوعاتها	قيمة	—	—	٥٠١٦	٢٠٤٢
ورق سجاير غير مقطع	كيلو	١٦٥٣٣	٤٧٠٣٩	١٣٦٨	٤١٩٣
مصنوعات من أحجار وخزف وزجاج	قيمة	—	—	٢٨٢٧	٣٩١٠
« « صاج الحديد أو الفولاذ	طن	٧٧	١٢٤	٣٨٣٥	٦٣٢٥
زنك خام سبائك و برادة وفضلات	«	٢٥	١٨٦	٣٧٨	٣٦٨٣
أصناف أخرى	قيمة	—	—	٣٩١٨	٢٨٧٧
جملة قيمة الواردات	«	—	—	٢٣٠٨٩٦	٢٧٨٧٢٥
الصادرات :					
أرز	طن	٥٦٤٩	٢٣٠٥	٤٧٠٠٦	٢١٥٤٢
ملح عادى (كلورور الصوديوم)	«	٤٠٠٣٠	٥٠٣٢	١٣٨٠٣	١٧٣٣
قطن خام	قنطار	٤٢٤٢٩	٣٧٤٤٠	١٢٣٣٩٨	١١٤٤٩٦
أصناف أخرى	قيمة	—	—	٢٦٠٧	٥٠١
جملة قيمة الصادرات		—	—	١٨٦٨١٤	١٣٨٢٧٢

واذا ما استعرضنا البيانات الموضحة فى الجدول السابق الذى يشمل مختلف مجموعات البضائع اليوجوسلافية الواردة الى مصر وجدنا أنه لا يتضمن إلا أصنافا محدودة فنحو ٨٧,١٪ من جملة قيمة وارداتنا فى عام ١٩٣٧ تتمثل فى ست مجموعات من الأصناف الرئيسية وهى خشب البناء ونسبة المستورد منه ٢٩,٩٪ والعوارض أوفلنكات السكك الحديدية ٢٩,٠٪ والجبن القشقاثال ١٥,٥٪ والنشاء ٤,٣٪ والأسمنت ٣,٩٪ والمنتجات الكيميائية والأفرباذينية والأسمدة ٣,٥٪ وقد زاد الوارد من الجبن اليوغسلافى خلال السنين الأخيرة زيادة كبيرة فبعد أن كانت يوغوسلافيا فى عام ١٩٣٨ تعتبر فى المرتبة الثانية عشرة فى عداد موردينا من هذا الصنف. قفزت فى عام ١٩٣٧ الى المكان الثانى بعد بلغاريا مباشرة . كذلك نجد أن أنواع الخشب المختلفة التى بلغت قيمتها ٦٥,٧٨٩ ج.م فى عام ١٩٢٨ أخذت فى الزيادة خلال السنين التالية الى أن أضحت قيمتها ١٦٧,٧٣١ ج. م فى عام ١٩٣٧ ، وبعكس ما ذكر نجد أن كمية وقيمة الأسمنت المستورد وكانتا فى عام ١٩٢٨ نحو ٩١,٩١٧ طنا و ١٦٨,٤٣١ ج.م على التوالى هبطتا تدريجيا خلال الأعوام التالية الى أن صارتا فى عام ١٩٣٧ نحو ٩,٠٥٤ طنا و ١٠,٨٠٩ ج.م على التوالى، هذا من جهة، ومن جهة أخرى اذا استثنينا من عداد صادراتنا صوب يوغسلافيا القطن والأرز وكانت قيمتها فى عام ١٩٣٧ نحو ١١٤,٤٩٦ ج . م و ٢١,٥٤٢ ج . م على التوالى أى بنسبة ٨٢,٨ ٪ و ١٥,٦٪ من جملة الصادرات وجدنا أن قيمة أصناف البضائع المصدّرة الأخرى مجتمعة فى عام ١٩٣٧ لا تعدو قيمتها قرابة ٢٢٣٤ ج .م ، بيد أنه يؤخذ من احصاءات الجمارك اليوغوسلافية أنه بالرغم من اتساع نطاق الزراعة فى يوغوسلافيا فانها تسورد فى كل عام كميات لايستهان بها من المنتجات التى لها مثيل فى الصادرات المصرية .

أما الأصناف التى استوردتها يوغوسلافيا فى عامى ١٩٣٥ و ١٩٣٦ وهى التى تهم مصر بصفة خاصة فمبينة فى فى الجدول الآتى :

	سنة ١٩٣٥	سنة ١٣٩٦
	بالطن	بالطن
أرز غير مقشور	١٥,٧٥٠	١٩٩٢٠
أرز مقشور	٤,٢٢٠	٢٤٠٠
برتقال ويوسفى وموالح أخرى ...	٦,٥٤٠	٦٨٨٠
ليمون	٤,٦٩٠	٤٢٥٠
بلح...	٨٠	٧٠
موز	٣٥٠	٤٧٠
فول سودانى	٤٣٢	—
سمسم	١,٠٨٠	—
زيت فول سودانى	٦٦	—
زيت بذرة القطن	١٠٣	٨٠
قطن خام...	١٤,٩٠٠	—
صوف خام	٣,٥٣٠	٤٥٥٠

ويؤخذ مما تقدم أن المجال فسيح أمام المنتجات المصرية فى الأسواق اليوغوسلافية وأن التبادل التجارى بينهما قابل للنمو .

احصاءات مقارنة عن الحركة

التجارية بالموانىء المصرية

البضائع المشحونة والمفرغة فى الموانىء المصرية

الموانى	١٩٢٨	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧
	طن	طن	طن	طن	طن	طن
البضائع المشحونة :						
الاسكندرية	١٤٩٩٢٤٨	١١٩٠٧٩٦	١٣٢٨٥٧٨	١٣٩٩٣٧٥	١٣٧٥٥٥٢	١٥١٦٢٠٧
بور سعيد	٣٦٤٦٤٠	٤٩٩١٤٦	٦٩٢٩٤٠	٦٨٣٦٦٧	٦٦٩١٠٥	٧٩٠٤٢٢
السويس	٢٩٥١٧٠	١٦٢٣١٥	١٩٠٣٠٣	٣٥٢١٢٦	٢٨٦٥٥١	٣٢٧٩٦٧
الطور والقصير وأبو زنيمه والغردقة وسفاجا	—	٧٢٦٠٢٥	٧٧٥٧٥٢	٧٥٨٤١٣	٨٢٧٢٨٢	٨٣٧٢٦٩
مرسى مطروح والسلوم وسيدى برانى ...	—	١٩٢٤	٢٠٦٢	١٤٠٠	٣٢١٣	١٦٦٧
جملة عمومية { للارقام الفعلية ...	٢١٥٩٠٥٨	٢٥٨٠٢٠٦	٢٩٨٩٦٣٥	٣١٩٤٩٨١	٣١٦١٧٠٣	٣٤٧٣٥٣٢
جملة عمومية { الرقم القياسى ...	١٠٠	١١٩٫٥	١٣٨٫٥	١٤٨٫٠	١٤٦٫٤	—
البضائع المفرغة :						
الاسكندرية	٣٣١٠٥١٤	٢٦٥٤٨٧٨	٣١٢٩٠٣٨	٣٧٧٢٢٥٩	٣٠٩٠٩٩٠	٣٥٢٤٢٨٦
بور سعيد	١٦٥١٦٦٦	١٥١٨٨٦٥	١٦٤٩٧١٢	١٨١٠٤٣١	١٨٦٧٤٣٩	٢٢٥٨٦٢٥
السويس	٥٩٤٢٢٧	٥٢٦٧٣٢	٦٣٣٢٨٠	٨٢٧٠٦٦	٧٨٨٨٣٠	٩٧٠١٨٣
الطور والقصير وأبو زنيمه والغردقة وسفاجا	—	١٠٠٤٩	٩٠٠٦	١١٧٧٥	١٤٦٥٢	١٢٦٢٦
مرسى مطروح والسلوم وسيدى برانى ...	—	٦٥٤٨	٥٦٠٣	١١٨٣٢	١٣٥٠٥	٤٠١٦
جملة عمومية { الأرقام الفعلية ...	٥٥٥٦٤٠٧	٤٧١٧٠٧٢	٥٢٦٦٣٩	٦٣٣٣٦٣	٥٧٧٥٤١٦	٦٧٦٩٧٣٦
جملة عمومية { الرقم القياسى ...	١٠٠	٨٤٫٩	٩٧٫٧	١١٥٫٨	١٠٣٫٩	—

حركة الملاحة البحرية فى الموانى [1]

الموانى	سنوات	السفن القادمة				السفن الراحلة			
		عدد السفن		صافى الحمولة الرسمية بالطن		عدد السفن		صافى الحمولة الرسمية بالطن	
		مشحونة Chargé	غير مشحونة Sur Lest	مشحونة Chargé	غير مشحونة Sur Lest	مشحونة Chargé	غير مشحونة Sur Lest	مشحونة Chargé	غير مشحونة Sur Lest
الاسكندرية ...	١٩٣٣	١٩٤٠	٧٣	٤٧١٦٥٥٧	١٤٠٦٦٥	١٦١٦	٤٠٦	٤٠٤٩٧١١	٨١٨٠٩٨
	١٩٣٤	٢١١٩	٧٦	٥٢٣٧٧٢٤	١٤٧٥١٢	١٧٦٢	٤٣٢	٤٤١٣٠٣٠	٩٦٧٦٩٤
	١٩٣٥	٢٤١٥	١١٢	٥٨٨٣٣٥٧	١٦٢٥٤١	٢٠١٣	٤٧٧	٤٩٠٩٣٥٩	١٠٥٩٣٨٠
	١٩٣٦	٢٣٨٣	١١٦	٥٤٧٦٥١٢	١٣٨٩٠٣	٢٠٩٨	٤٢٦	٤٧٥٣٧٨٧	٩٢٧١٦٩
	١٩٣٧	٢٤٠٢	٩٣	٥٥٤١٧٦٤	١٤٤٤٧٥	٢٠١٩	٤٦٧	٤٦٧٥٨٦٠	٩٩٩٩٣٠
بور سعيد (٢) ...	١٩٣٣	٣٦٤٩	٣٠	١٦٣٥٨٦٢٣	٦٧٧٥٤	٣٥٠١	١٨٠	١٥٨٨٧٨٥٤	٥٤٣٣٠٧
	١٩٣٤	٣٩١٥	٤٨	١٧١٣٠٠٨٥	٥٣٤٨٢	٣٧٦٦	١٩٩	١٦٦٣٠٣٤٩	٥٣٣٥١٦
	١٩٣٥	٣٩٠٩	٤٤	١٧١٧٧٠٨٠	٦٥١١١	٣٧٥٦	١٩٧	١٦٦٨٦١٨٩	٥٥٦٠٠٢
	١٩٣٦	٣٧٥٣	٢٦	١٦٠٥٥٤٨٨	٥٤٥٥٠	٣٥٨٨	١٩٢	١٥٥٣١٩٩٧	٥٧٨٢٢٦
	١٩٣٧	٤٢٥٤	٢٣	١٧٧٣٥٩١١	٧٨٤٤٩	٣٩٤٥	٢٣٣	١٧٠٥٥١٠٥	٧٥٩٣٨٢
السويس (٢) ...	١٩٣٣	١٩٠٢	٢١	٨٥١١٩٥٧	٣٥٤٤٦	١٨٦٠	٦١	٨٤١٦٩٤٤	١٢٨٤٩٠
	١٩٣٤	٢٠٤٨	١٧	٨٩١٤١٦٨	٢٦١٧٠	١٩٩٣	٧٣	٨٧٨٣١٢٧	١٥٩٠٣٨
	١٩٣٥	٢٤٥١	٥٨	١٠٢٦٣٨٨٨	٧٠٩٣٣	٢٣٨٣	١٣٣	٩٨٧١٢٦٧	٤٥١٥٥٩
	١٩٣٦	٢٣٣٧	٧٠	٩٩٨٨٢٥٦	١٣٠٥٩٥	٣٣٣٤	٨٧	٩٨٣٥٤٠٣	٢٨٨٥٢٠
	١٩٣٧	٢٥١١	٧٩	١٠٨٥٤٠٠٢	١٤٤٣٧٦	٢٧٨١	١٠٥	١٠٧٠٩٨٧٥	٣٠٠٢٥٤
الطور والقصير وأبو زنيمه والغردقه وسفاجا	١٩٣٣	٤٦٨	—	٥٤٧٦٦٣	—	٤٦١	—	٥٤٣٠٨٧	—
	١٩٣٤	٥٨٠	—	٥٩٩٥٣٣	—	٥٦٨	—	٦٠٦١٨٠	—
	١٩٣٥	٥٣٧	—	٥٦٦٥٣٧	—	٥٣٤	—	٥٦٠٥٢٧	—
	١٩٣٦	٥٥٠	—	٦٤٠٥٠٠	—	٥٥١	—	٦٤٥٧٧٩	—
	١٩٣٧	٦١٨	—	٧١٠٧٨٣	—	٦١٧	—	٧١٢٠٦٥	—
مرسى مطروح والسلوم وسيدى برانى	١٩٣٣	١١٩	—	٥٤٧١١	—	١١٦	—	٥٤٥٩٣	—
	١٩٣٤	٢٠٩	—	١٠٣١٣٣	—	٢٠٨	—	١٠٢٢٣٩	—
	١٩٣٥	٣٠٠	—	١٣٣٢٧٢	—	٢٩٦	—	١٣١١٠٤	—
	١٩٣٦	٣٤٨	—	١٤٧٢٥٦	—	٣٤٥	—	١٤٦٥٢١	—
	١٩٣٧	٢١٧	—	١٠٨٧٥١	—	٢١٥	—	١٠٧١٤٢	—
الجملة ...	١٩٣٣	٨٠٧٨	١٢٤	٣٠١٨٩٥١١	٢٤٣٨٦٥	٧٥٥٤	٦٤٧	٢٨٩٥٢١٨٩	١٤٨٩٨٩٥
	١٩٣٤	٨٨٧١	١٤١	٣١٩٨٤٦٤٣	٢٢٧١٦٤	٨٢٩٧	٦٠٤	٣٠٥٣٤٩٢٥	١٦٨٠٢٤٨
	١٩٣٥	٩٦١٢	٢١٤	٣٤٠٢٤١٣٤	٢٩٨٥٨٥	٨٩٨٢	٨٠٧	٣٢١٥٨٤٤٦	٢٠٦٦٩٤١
	١٩٣٦	٩٣٧١	٢١٢	٣٢٣٠٨٠١٢	٣٢٤٠٤٨	٨٩١٦	٧٠٥	٣٠٩١٣٤٨٧	١٧٩٣٩١٥
	١٩٣٧	١٠٠٠٢	١٩٥	٣٤٩٥١٢١١	٣٦٧٣٠٠	٩٥٧٧	٨٠٥	٣٣٢٦٠٠٤٧	٢٠٥٩٥٦٦

(١) لا تشمل المراكب الشراعية والسفن والنقالات الحربية .

(٢) بما فى ذلك السفن العابرة التى ترسو لإجراء عمليتى الشحن أو التفريغ .

السفن التجارية البخارية القادمة والراحلة من كل الثغور المصرية

مرتبة حسب جنسياتها

تبعيات السفن	عدد السفن					صافى الحمولة الرسمية بالطن				
	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧
السفن القادمة :										
مصرية	٣١٣	٥٤٤	٧٥٤	٨٤٦	٩٠٩	٢٣٣٤١٩	٤٥٨٩٩٠	٥٧١٧٨١	٦٥٤١٠١	٨٢٦٢٧٧
ألمانية	٧٣٢	٨٢٩	٨١٦	٨٢٥	٨٧٨	٣٠٢٤٣٢٤	٣١٩١٠٤٩	٣٢١٨٠٦٤	٣٥٣٧٤٩٥	٣٧٧٣٦٨٨
أمريكية	١٧٣	١٨٦	٢٢١	١٨٧	١٩٥	٩٦٧٧٩٧	١٠١١١٢٠	١١٤٢٠٣٠	٩٩٠١٠١	٩٦٨٢٨٥
انجليزية	٣٥٣٠	٣٧٣٤	٣٩٨٠	٣٨٥٥	٣٨٤٢	١٣٥٦٤٤٤٦	١٤٢٢٩٢٧٥	١٥١٧٩٩٣٦	١٤٤٤٤٤٨٣	١٤٩٨٤٧٧١
دانيماركية ...	٨٢	٩٥	١٤٧	١٥٧	١٩٢	٣١٦٨١٥	٣٠٠٧٤٣	٤٣٥٤٩٩	٤٦٥٥٥٥	٤٨٤١٤٣
فرنسية	٤٩٤	٥٠٧	٥٢٩	٤٦٦	٤٩٤	٢٨٤٣٨٧٤	٢٨٦٧٩٥٦	٢٩٨٠٩٢٦	٢٦٣٦٣٠٠	٢٨٤٨٢٨٤
يونانية	٤٢٠	٥٠٧	٥٤٥	٥٥٦	٥٢٩	٥٢٥٦٤١	٦٧١٥٥١	٧١٠٥٣٨	٧١١٦٥٥	٧٤١٥١٨
هولندية	٤٧٢	٥٠٣	٥٢٨	٥٢٧	٥٦٥	٢٤٢٣٣٥٦	٢٥٩٨٠٥٢	٢٦٨١٩٤١	٢٦٥٤٥٣٧	٢٨٣٤٣٦٥
ايطالية	١٠٢٨	١١١٣	١٢٤٩	١٠٩٥	١٤٢٧	٣٥٢٥٥٥٣	٣٧٣٦٤٨١	٤٢٢٦٦٢٥	٣٦٠٣٥٧١	٤٩١٥٥٨١
يابانية	٢٤٦	٢٢٦	١٨٣	٩٠٢	٢٠٥	١٢١٣٢١١	١١٤٦١٦٠	٩٧٢١٣٥	١٠٤٠٩٤١	١٠٦٤٧٤٧
نورويجية ...	٢١٨	٢٤١	٢٧٥	٢٢٢	٢٢٠	٦٩٦٣٢٦	٧٨٤٨٧٩	٨٥٢٣٣٦	٦١٥١٨٥	٦٧٠٨٠٤
رومانية	٨٢	٨٨	٨٩	١٠٢	١٠٦	١٤٣٠٧٢	١٤٣٥٣٠	١٥٤٦٣٧	١٨١٣٥٥	١٨٥٤٥١
سويدية	١٢١	١٢٣	١٥٤	١٥٩	١٦٧	٣٨٣٣٥٩	٣٩٣٤٢٣	٤٦٢٥٤٩	٤٧١١٣٣	٤٦٥٣٦٩
يوجوسلافية ...	٣٣	٥١	٦٣	٧٥	٥٩	٧٤٥٨٧	١٢٦٢٦٢	٢٢٢٧٣٣	٢٣٨٧٠٦	١٥٤٣٨٨
جنسيات أخرى	٢٥٨	٢٦٥	٢٩٣	٣٠٩	٣٠٩	٤٨٧٥٦٠	٥٢٥٦٤٠	٥٣٧٦٨٥	٣٨٦٩٤٢	٤٠٠٨٤٠
جملة	٨٢٠٢	٩٠١٢	٩٨٢٦	٩٥٨٣	١٠٠٩٧	٣٠٤٣٣٣٧٦	٣٢٢١١٨٠٧	٣٤٣٢٢٧١٩	٣٢٦٣٢٠٦٠	٣٥٣١٨٥١١
السفن الراحلة :										
مصرية	٣١٤	٥٣٧	٧٦٣	٨٥٧	٩١٥	٢٢٩٥٤٤	٤٥٠٨٣٧	٥٦٧٤٧٩	٦٦٤٠١١	٨٣٣٨٤٢
ألمانية	٧٣٢	٨٣٣	٨١٣	٨٢٦	٨٧٨	٣٠٣٥٧٠٤	٣١٩٤١٣٧	٣٢٢٢٠٨٧	٣٥٤٢٣٩٩	٣٧٧٢٠٨٥
أمريكية	١٧٣	١٨٦	٢٢٠	١٨٨	١٩٥	٩٦٩٤٣٤	١٠١١١٢٠	١١٣٨٨٦٦	٩٤٤٠٥٣	٩٧٠٠٨٢
انجليزية	٣٥٢٥	٣٧٢٤	٣٩٥٧	٣٨٦٢	٣٨٤٩	١٣٥٦١٧٢٦	١٤٢٣٩٣٥٧	١٥١٢١٨٩٦	١٤٤٥٦٥٨٧	١٥٠٠١٩٤٥
دانيماركية ...	٨٢	٩٧	١٤٤	١٥٦	١٩٣	٣١٥٨٢٢	٢٠٤٧٠٠	٤٣١٥٤٠	٤٦٥٨٥٦	٤٨٥٤٤١١
فرنسية	٤٩٥	٥٠٧	٥٢٨	٤٦٨	٤٩٢	٢٨٣٩٦٩٦	٢٨٦٨٦١٣	٢٩٧٨٧٦٨	٢٦٣٨٤١٠	٢٨٤٤٥٧٦
يونانية	٤٢٣	٥١٢	٥٤٢	٥٦٧	٥٢٦	٥٣٤١١٢	٦٧٥٧٥٧	٧٠٤٤٣٠	٧٣٣٥٤٠	٧٣٥٧٤٥
هولندية	٤٧٠	٥٠٣	٥٢٨	٥٢٦	٥٦٧	٢٤١٩٧٥٧	٢٥٩٨٠٥٢	٢٦٨١٢٥٥	٢٦٥١٧٥٩	٢٨٤١٧٠٥
ايطالية	١٠٢٦	١١١٣	١٢٤٢	١٠٩٨	١٤٢٣	٣٥٢١٢٧٠	٣٧٣٣٠٤٣	٤٢٢١٥٦٨	٣٦٠١٩١٠	٤٩٢١٤٥٠
يابانية	٢٤٧	٢٢٥	١٨٣	٢٠٣	٢٠٤	١٢٢١٣٦٢	١١٤٣٨٠٢	٩٧٠٢٣٨	١٠٤٦٢٣١	١٠٦٠٤٩٢
نورويجية ...	٢١٧	٢٤٠	٢٧٣	٢٢٤	٢١٩	٦٩٦١٩٢	٨٧٤١٩٠	٨٤٥٦٠٧	٦٢٠٧٩٥	٦٦٣٥٩٨
رومانية	٨٣	٩٠	٨٩	١٠٢	١٠٥	١٤٥٩٩٢	١٤٣٨٢٨	١٥٤٦٣٧	١٨١٣٥٥	١٨٤٧٧٧
سويدية	١٢٢	١٢٣	١٥٥	١٦٠	١٦٤	٣٨٤٦٢٦	٣٩٣٨١١	٤٦٥٠٩٧	٤٧١٦٣٨	٤٥٥٦٦٧
يوجوسلافية ...	٣٢	٥١	٦٣	٧٥	٥٨	٧١٨٣٧	١٢٨٢٠٧	٢١٩٣٦٦	٢٣٨٧٠٦	١٥٣٥٤١
جنسيات أخرى	٢٦٠	٢٦٠	٢٨٩	٣٢٩	٣٠٤	٤٩٥٠٠٢	٥٤٥٧١٩	٥٠٢٥٥٣	٤٠٠١٥٢	٣٩٤٦٦٧
جملة	٨٢٠١	٩٠٠١	٩٧٨٩	٩٦٢١	١٠٠٩٢	٣٠٤٤٢٠٨٤	٣٢٢١٥١٧٣	٣٤٢٢٥٣٨٧	٣٢٧٠٧٤٠٢	٣٥٣١٩٦١٣

القسم الثالث

السودان

هذا الفلم رمستلا

اسم الملف

أعمال اللجنة الدائمة للسودان قبل ضمها لوزارة التجارة والصناعة

(من سنة ١٩٣٥ إلى سنة ١٩٣٧)

تأليف لجنتين بالقاهرة والخرطوم :

كان من نتائج سفر البعثة المصرية للسودان سنة ١٩٣٥ ، وما قوبلت به من الترحاب ، والعزم المتبادل على توثيق العلاقات التجارية والاقتصادية بين القطرين ، أن تألفت لجنة دائمة بالقاهرة انضمت إلى وزارة التجارة والصناعة (سيأتى الكلام عنها فيما بعد) ، وأخرى بالخرطوم من هيئة الغرفة التجارية السودانية ، لتبادل الآراء ، وبحث المسائل التجارية والاجتماعية ، والاتصال بالحكومتين المصرية والسودانية والجهات ذات الشأن لاخراج ما تنتهى إليه من بحوث إلى حيز الوجود والعمل .

وقد قامت هذه اللجنة بدراسة السوقين ، المصرية والسودانية ، فتبين لها أن التجارة بين مصر والسودان هبطت باطراد منذ سنة ١٩٢٩ هبوطا بالغا ، حتى اختل الميزان التجارى بينهما . وقد أدت إلى هذه الحالة عدة عوامل مختلفة تعمل كلها فى وقت واحد . فمن تلك العوامل ، مثلا ، صعوبة نقل البضائع بين مصر والسودان ، وفداحة أجورها ، ومنافسة البضائع اليابانية للبضائع المصرية فى السوق السودانية التى غمرتها بأحذيتها ومنسوجاتها الرخيصة ، وكذلك منافسة البضائع التشيكوسلوفاكية .

أمام هذه الحالة لم تيأس اللجنة بل إنها ، بالعكس ، دفعتها إلى السعى لاستعادة مركز مصر التجارى فى الأسواق السودانية ، وتنمية العلاقات بين القطرين .

إنشاء فرعين لشركة مصر للملاحة البحرية بالسودان :

لذلك اتصلت اللجنة بالمنتجين والتجار والهيئات المختصة لدراسة ما يمكن عمله لترويج المنتجات المصرية فى الأسواق السودانية ، و إيجاد سوق صالحة بمصر للمنتجات السودانية . فكان من نتائج اتصالها هذا بشركات بنك مصر أن سافر وفد من رجاله إلى السودان لتعرف الحالة التجارية به عن كثب ، مما أدى إلى إنشاء فرعين لشركة مصر للملاحة البحرية : أحدهما فى بور سودان ، والآخر فى الخرطوم ، وكذا فرع لشركة مصر لعموم التأمينات .

تحقيق بعض المشروعات :

وفيما يلى بيان بعض المسائل التى سعت اللجنة الدائمة السابقة والحالية لتحقيقها ، وقد تحقق تنفيذ البعض فعلا ولا تزال الأبحاث جارية لتحقق البعض الآخر :

(١) ربط السكك الحديدية المصرية بالسكك الحديدية السودانية بين الشلال ووادى حلفا ، إذ رأت اللجنة أن من أهم وسائل التبادل بين مصر والسودان ضرورة ربط السكتين الحديديتين المذكورتين . وقد قامت اللجنة ، ولا تزال تقوم ، باقناع الحكومتين المصرية والسودانية للعمل على تحقيق هذه الرغبة .

(٢) مد الأسلاك التليفونية بين مصر والسودان .

(٣) تخفيض أجور المخابرات التلغرافية — تبودلت المراسلات بين معالى وزير المواصلات وسعادة مدير عام السكك الحديدية المصرية و بين اللجنة ، للنظر فى تنفيذ هذين الاقتراحين لتسهيل العلاقات بين القطرين ، وكانت نتيجتها أن أخطرت اللجنة بأن هذه الاقتراحات ستكون موضع النظر فى الوقت المناسب ، وستواصل اللجنة مساعيها لتنفيذ هذه الفكرة .

(٤) إنشاء طريق للسيارات بين الشلال وحلفا — كتبت اللجنة لمعالى وزير المواصلات كتابا أرفقت به مذكرة مستفيضة بخصوص إنشاء طريق للسيارات بين الشلال وحلفا رجاء الاهتمام بهذا المشروع ، والإفادة عما يراه معاليه فى هذا الصدد ، وستواصل اللجنة سعيها لتحقيق هذه الرغبة .

(٥) تخفيض أجور نقل الحاصلات المصرية بين مصر والسودان — سعت اللجنة لدى شركة مصر للملاحة البحرية لتخفيض أجور النقل على بواخرها بين السويس و بور سودان ، لأن هذه الأجور فادحة . وقد وعدت الشركة المذكورة بدرس هذا المشروع . وستتصل اللجنة بباقى شركات الملاحة لهذا الغرض ، وتأمل الوصول الى نتيجة طيبة .

(٦) تفضيل المنتجات السودانية فى عطاءات الحكومة — سعت اللجنة لدى وزارة التجارة والصناعة فى شأن تفضيل المنتجات السودانية على الأجنبية فى عطاءات الحكومة المصرية إذا تساوت فى الجودة والسعر ، تشجيعا على توثيق التبادل بين القطرين . وقد اتصلت وزارة التجارة والصناعة بوزارة المالية فى هذا الشأن . فقبلت تحقيق هذه الفكرة ، وأذاعت منشورا دوريا على المصالح الحكومية بهذا المعنى . وتقوم اللجنة الآن بإرسال جميع كراسات العطاءات الحكومية التى ترد إليها من الوزارات والمصالح إلى غرفة الخرطوم التجارية للنشر عنها بين التجار السودانيين .

(٧) الكبريت المصرى — سعت اللجنة لدى وزارة المالية فى شأن رفع كل ضريبة الانتاج المحصلة على الكبريت المصدر إلى السودان ، ليتسنى لهذا النوع من المنتجات المصرية مزاحمة الكبريت الأجنبى فى الأسواق السودانية ، فضلا عن تعزيز الرواج التجارى بين القطرين . وقد أجابت وزارة المالية على هذا السعى بما يفيد أنه ، نظرا لارتفاع تكاليف الصناعة المحلية ، فقد وافقت على زيادة الفئة التى ترد عن الكميات التى تصدر من الكبريت إلى السودان من ١٢ مليما إلى ١٤,٦ مليما عن كل ألف عود . وهذه الزيادة تغطى فرق تكاليف الانتاج المحلى ، وتسمح للكبريت المصرى بالتغلب على منافسة الأصناف الأخرى الأجنبية . وقد صدر بذلك القرار الوزارى رقم ٥٦ لسنة ١٩٣٦ بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٦

(٨) الأسمنت المصرى — سعت اللجنة كذلك لدى وزارة المالية فى شأن تخفيض ضريبة الأسمنت المصرى المصدر للسودان ، فأجابت الوزارة اللجنة بأنه اتضح من فحص الموضوع أن ما يصدر من الأسمنت المصرى إلى السودان يبلغ نحو ٩٠ ٪ من مجموع واردات السودان من هذا الصنف ، مما يدل على أنه لا يجد مزاحمة جدية من الأسمنت الأجنبى فى الأسواق السودانية ، لذلك لا ترى الوزارة أن هناك ما يدعو إلى رفع الفئة التى ترد عنه فى الوقت الحاضر . وعند مراجعة تقرير مصلحة التجارة والاقتصاد بالسودان تبين للجنة أن المصدر من الأسمنت فى سنة ١٩٣٥ كان ٤٤٣٣٤ طنا منها ٤٤٠٠٠ طن تقريبا صدرت إلى متعهد بناء خزان جبل الأولياء مباشرة طبقا لاشتراطات الحكومة مع المتعهد ، ومن هذا يتضح أن نسبة المستورد من مصر للتجارة فى السودان ، بعد استبعاد الكميات الخاصة بالخزان المذكور ، لا تزيد على ٣ ٪ من جملة المستورد . وقد سعت اللجنة لدى وزارة المالية لتحقيق هذه الفكرة حتى تحققت .

(٩) الأحذية — نصيب مصر من تجارة الأحذية ضئيل جدا بالنسبة لما يستورده السودان من هذا الصنف ، إذ أنه قد قدر بمبلغ ٢٣٠٠ جنيه من ٥٠٠٠٠ جنيه تقريبا . وقد ظهر للجنة أن عدم رواج الأحذية المصرية بالسودان ناتج من مزاحمة الأحذية اليابانية بسبب التفاوت العظيم

فى الأسعار . و بعد البحث الدقيق تبين أنه لايمكن لمصر مزاحمة اليابان فى الأحذية القماش ، ولكن يمكنها أن تصدر كميات وافرة من الأحذية الجلدية الرخيصة من صنع دمياط ، وتسعى اللجنة الآن فى إقناع تجار هذا الصنف لتصديره و بيعه فى الأسواق السودانية .

(١٠) السمسم والفول السودانى — طلبت اللجنة من معالى وزير المالية زيادة الرسوم الجمركية على مايستورده القطر المصرى من السمسم والفول السودانى من ممالك غير السودان ، تشجيعا لاستيراد هذين الصنفين منه . وقد أجابت الوزارة بأنها قامت بفحص الموضوع بما يستحقه من العناية ، واتضح لها أن الكميات التى تستورد من السمسم من البلدان الأجنبية تكاد لا تذكر . فاذا أخذ متوسط السنوات الخمس الأخيرة كان مايستورد من السودان ٥٨٠٠ طن مقابل ١٦٠٠ طن من البلدان الأجنبية ، ويدفع رسم جمركى قدره جنيهان عن الطن الواحد . وترى الوزارة أن الرسوم الحالية كافية لحماية المحصول المحلى من جهة ، ولتشجيع الاستيراد من السودان من جهة أخرى .

أما فيما يختص بالفول السودانى فان الإحصاءات تدل على أن متوسط ما استورد منه من الخارج فى السنوات الخمس الماضية لم يتجاوز ٣٠٠٠ طن استوردت من السودان . ولهذه الأسباب ترى الوزارة أن ليس ثمة مايدعو إلى اتخاذ أى إجراءات خاصة بالنسبة الى هذين المحصولين .

فأجابت اللجنة على وزارة المالية ترجوها العمل على الإقلال ، ما أمكن ، من استيراد هذين الصنفين من الممالك الأجنبية .

(١١) فلنكات السكك الحديدية — سعت اللجنة لدى وزارة التجارة والصناعة للاتصال بمصلحة السكك الحديدية المصرية لتجربة الخشب السودانى (الفلنكات) . وقد اتصلت الوزارة المذكورة بمصلحة الزراعة والغابات لإرسال عينات الفلنكات إلى مصلحة السكك الحديدية المصرية التى أظهرت استعدادها التام لفحصها ، ولكن بعد الفحص ظهر ، مع الأسف ، عدم لياقتها ، فطلبت اللجنة عينة أخرى من الأخشاب السودانية التى يمكن إدخالها فى صناعة الأثاث . وقد وعدت حكومة السودان بارسالها .

(١٢) الأرز المصرى — تبلغ قيمة مايستورده السودان سنويا من الأرز نحو ١١٥٠٠ جنيه ، يخص مصر منه نحو ١٨٠٠ جنيه . ومن البحث تبين أن المزاحم الوحيد له هو الأرز الرانجونى ، لرخص أسعاره ، لهذا تسعى اللجنة المصرية من جانبها لدى الحكومة لإعادة إعانة التصدير على الأرز المصرى المصدر للسودان . وتسعى اللجنة السودانية لدى حكومة السودان لتخفيض تعريفة نقله بالسكة الحديد السودانية .

(١٣) السجاير المصرية — ظهر للجنة أن السجاير المصرية تتلف عند وصولها الى السودان لعدم العناية بطريقة وضعها بالصناديق . وقد تقرر فى هذا الشأن لفت نظر اتحاد الصناعات الى أهمية وضع السجاير المصدرة للسودان فى علب مفرغة من الهواء ، على أن تتولى الغرفة التجارية إبلاغ ذلك لجميع التجار .

وقد تم عقد اجتماع بين مصدّرى السجاير ، وبحثت هذه المسألة وطلب منهم تقديم تقرير عنها .

(١٤) الجلود الخام — عالجت اللجنة مسألة عدم رواج الجلود الخام السودانية فى مصر ، إذ تستورد هذه من الجلود سنويا ما قيمته ١٨٠٠٠ جنيه تقريبا ، وتستكمل ما يلزمها من هذا النوع من ممالك أخرى ما قيمته ١٦٠٠٠ جنيه ، مع أن الجلد السودانى أرخص بكثير مما تستورده مصر من الممالك الأخرى ، والسودان يصدر منها سنويا بما يقرب من ١١٦٠٠٠ جنيه. وقد اتضح أن عدم الإقبال عليها من التجار المصريين يرجع للأسباب المبينة بتقرير حضرة رئيس قسم السودان المدرج فيما بعد .

(١٥) الفواكه المصرية — فيما يختص بمسألة تخفيض أجور نقلها قامت لجنتا القاهرة والخرطوم ، كل من جانبها ، بالسعى لدى السلطات الرسمية فى تخفيض هذه الأجور ؛ فوفقت لجنة الخرطوم فى مسعاها بأن خفضت حكومة السودان أجور شحن الفواكه المصرية على سككها الحديدية من ٧١,٦ مليما عن كل عشرة كيلو جرامات إلى ٥٠ مليما ، كما وفقت لجنة القاهرة فى مسعاها لتخفيض أجور نقل الموالح المصدّرة من مصر للسودان بغير المستعجل من محطات السكك الحديدية المصرية برسم محطات السودان إلى الدرجات العاشرة بالشحنة غير الكاملة ، والحادية عشرة للشحنة الكاملة المقرر لها أقل وزن ٧٥٠٠ كيلوجرام عن كل عربة ١٠ أطنان . وقد سرى هذا التخفيض منذ أول مايو سنة ١٩٣٨

إيفاد مندوبين من الجمعية الزراعية الملكية
لمعاينة الأراضى الزراعية بالسودان

على أثر عودة البعثة المصرية من السودان سنة ١٩٣٥ ، والاطلاع على المباحث الزراعية التى تناولتها ، قرر مجلس إدارة الجمعية الزراعية الملكية فى جلسته المنعقدة فى ٨ أغسطس سنة ١٩٣٥ انتداب حضرة حسين فريد بك وكيل المدير العام للجمعية ، ومحمود مصطفى على افندى رئيس قسم التفتيش بها ، للسفر إلى السودان لمعاينة الأراضى الزراعية به ، والنظر فى أمر شراء بعضها لزرعها واستغلالها . وقد سافرا إلى السودان فى أواخر عام ١٩٣٥ ، وقدما تقريرا عن نتيجة مأموريتهما خلاصته أنه وإن كانت حالة الأراضى السودانية ، على وجه العموم ، خصبة زراعية ، إلا أن هناك صعوبات تكتنف استثمارها ، أهمها قلة الأيدى العاملة بشكل محسوس ، وصعوبة الرى لدرجة كبيرة .

إنشاء مكتب دائم لتصريف المنتجات المصرية بالخرطوم :

كان أظهر أثر لجهود اللجنة الدائمة للسودان أن وفقت الى إنشاء مكتب لتصريف المنتجات المصرية ولعرضها والدعاية لها . وتأمل اللجنة أن يكون لهذا المكتب أثر كبير فى توثيق العلاقات التجارية بين القطرين ، وتعريف القطر السودانى بآثار الجهود المصرية فى الإنتاج الزراعى والصناعى .

وقد أدرجت له وزارة التجارة والصناعة إعانة سنوية قدرها ثمانمائة جنيه فى ميزانيتى غرفتى القاهرة والاسكندرية ، وساهمت الجمعية الزراعية فى إنشائه بمبلغ ٤٠٠ جنيه .

مساع اجتماعية بين القطرين :

بجانب ما قامت به اللجنة من مساع لتوثيق العلاقات التجارية والاقتصادية بين القطرين سعة أيضا فى إيجاد روابط اجتماعية بينهما .

فلقد قامت ، قبل ضمها للوزارة ، بمساعدة كلية الأقباط بالخرطوم ماليا ، كما قامت بتسهيلات متنوعة لإلحاق الطلبة السودانيين بالمدارس المصرية بالمجان ، وبتخفيض أجور السفر للموظفين فى السودان وقت عطلاتهم .

وقد قامت فى عهدها الجديد — بعد ضمها إلى الوزارة — بالاتصال بوزارة الأوقاف التى قررت ، بناء على توصياتها ، دفع إعانة شهرية قدرها خمسة جنيهات لجامع عطبرة للتمكن من إقامة الشعائر الدينية به . كما رئى فرش جامع بور سودان بالحصر مما يتكلف نحو مائة جنيه جمعت لهذا الغرض . وقد قامت اللجنة أيضا بالدعوة للتبرع بمبلغ ١٠٠٠ جنيه للمساهمة فى بناء جامع جوبا فى جنوب السودان . وقد وفقت اللجنة فى مسعاها وجمع المبلغ المطلوب بأجمعه .

وكانت اللجنة قد تلقت عند زيارتها أخيرا للخرطوم فى مارس سنة ١٩٣٨ شكاوى السودانيين من عدم سماع الإذاعة من محطات الاذاعة اللاسلكية المصرية ، فطلب من وزارة المواصلات العمل على تقوية الإذاعة ليتمكن السودانيون من سماعها ، فأجابت اللجنة بأنه اقترح فى الميزانية إنشاء محطة جديدة ذات قوة كبيرة ، وبأن المصلحة تقوم الآن بأعمال التحضير لها ، وبأنه اقترح أيضا إنشاء محطة ذات موجة قصيرة ، وبذلك يتمكن السودانيون من سماع الإذاعة اللاسلكية المصرية بوضوح تام .

المعروضات السودانية فى المعرض الزراعى الصناعى لسنة ١٩٣٦ :

كان السودان فى المعرض الزراعى الصناعى لسنة ١٩٣٦ ممثلا تمثيلا يليق به ، وهذه إحدى النتائج الباهرة المنموسة لمجهودات اللجنة الدائمة للسودان .

وقد أنشئ جناح عظيم خاص لمعروضاته يقع على يمين الداخل لسراى الحاصلات الزراعية ، وقد عرضت به منتجات وصناعات الغرفة التجارية السودانية ، وقد لاقت هذه المعروضات كل إعجاب وتقدير . وقد حضرت هيئة اللجنة المنتدبة من غرفة السودان التجارية لحضور هذا المعرض جلسة اللجنة المستديمة فى يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٣٦ وبعد أن رحبت الهيئة المصرية بوفد الغرفة السودانية اتفق على إصدار القرارات الآتى :

(١) إنشاء مكتب دائم بالخرطوم يتولى العمل والدعاية للمنتجات المصرية وعرضها ، سواء أكانت زراعية أم صناعية ، نظرا لعدم إمكان الغرفة التجارية بالخرطوم القيام بهذه الدعاية وحدها .

وقد أبدى حضرة صاحب السعادة محمد طلعت حرب باشا استعداد شركات بنك مصر زيادة على ذلك ، لإرسال منتجاتها للسودان ، مصحوبة بمندوب وسيارة ليتمكن هذا المندوب من التجوال فى أنحاء بلاد السودان لعرض هذه العينات والإعلان عنها .

(٢) الموافقة على القيام بالمساعى اللازمة لدى الجهات المختصة لتسهيل المواصلات بين القطرين ، وضرورة ربط السكك الحديدية المصرية بالسكك الحديدية السودانية فى الجزء الواقع بين الشلال ووادى حلفا ، ومد الأسلاك التليفونية بين مصر والسودان ، وتخفيض أجورها وأجور المخابرات التلغرافية وتعبيد الطرق لمرور السيارات ، و بالإجمال تسهيل كل وسائل النقل بالبر والبحر والجو والنهر .

(٣) رأت الهيئة أن تقوم الغرفة التجارية بالخرطوم ببذل المساعى اللازمة لدى حكومة السودان لتبسيط إجراءات سفر المصريين للسودان إلى أقصى حد ممكن .

(٤) رأت الهيئة أن تطلب من الحكومة المصرية أنه عند عمل مناقصاتها تفضل المنتجات السودانية على ما يماثلها من المنتجات الأجنبية .

(٥) عملت الهيئة بموافقة وزارة المالية على معاملة الفاكهة المصدرة للسودان معاملة الفواكه المصدرة لأوربا فيما يتعلق بالاعانة . وقد أخطرت الهيئة برواج سوق الفواكه المصرية فى السودان ، وطلبت من الغرفة التجارية بالخرطوم السعى لدى حكومة السودان ، لرفع وجوب استصحاب هذه الفواكه بشهادة خلو من الآفات ، لتسهيل التصدير . وقد وعد أعضاء الغرفة التجارية بالخرطوم ببذل هذا المسعى . وبمناسبة المرسوم الخاص برفع ضريبة الانتاج عن الأسمنت والكبريت المصدر للسودان ، فقد علمت الهيئة بأن هذا المرسوم يجيز لوزارة المالية إعفاء المصنوعات المصرية للسودان من رسم الإنتاج كله أو بعضه .

(٦) علمت الهيئة بأن وزارة التجارة والصناعة قائمة بدراسة موضوع رواج سوق الأحذية المصرية فى السودان ومعرفة الأذواق التى تناسب لابسيها . وستوفد فعلا الوزارة مندوبا من قبلها للسودان من أجل ذلك .

(٧) رجاء توجيه نظر وزارة التجارة والصناعة إلى عينات الصابون المستعمل فى السودان ، لمقارنته بالشروط التى ترغب وزارة التجارة والصناعة فى تطبيقها على صناعة الصابون فى مصر .

(٨) علمت الهيئة بنتيجة مساعى الوفد الذى قام بمقابلة معالى وزير المالية بشأن طلب إعادة إعانة التصدير التى كانت على الأرز سابقا ، وذلك بالنسبة للسودان فقط ، إذ أن الأرز المصرى هناك لا يمكنه مزاحمة الأرز الرانجونى . وقد أبدى معالى الوزير تعذر تنفيذ هذا الطلب لأسباب ذكرها .

رئيس اللجنة	سكرتير شرفى	المقرر
رشوان محفوظ	غرفة التجارة السودانية بالخرطوم	فؤاد أباظه
	جورج توتونجى	

سفر بعض أعضاء اللجنة الدائمة للسودان عام ١٩٣٧

الى السودان

سافر بعض أعضاء اللجنة الدائمة للسودان ، إلى السودان مرة أخرى فى فبراير سنة ١٩٣٧ ، حيث واصلوا بحوثهم الخاصة بزيادة الروابط الاقتصادية والتجارية بين مصر والسودان . وقد بدا لهم أن اطراد تنمية العلاقات الاقتصادية بين القطرين المصرى والسودانى يستدعى زيادة المضى فى البحث ودرس الموضوعات التى عالجتها اللجنة فى الخرطوم ، وتدعيمها بالأرقام والإحصاءات لذلك تخلف حضرة سكرتير اللجنة الدائمة للسودان فى الخرطوم لاستيفاء ذلك وتقديم تقرير شامل عنه للجنة ، فقام حضرته بمهمته وقدم التقرير المنشور فيما بعد .

البعثة السودانية

لتهنئة حضرة صاحب الجلالة الملك "فاروق الأول" بتولى سلطته الدستورية

بمناسبة تولى حضرة صاحب الجلالة الملك "فاروق الأول" ، ملك مصر المعظم ، سلطته الدستورية ، قررت حكومة السودان الاشتراك فى الحفلات التى أقيمت فى تلك المناسبة السعيدة على الوجه الآتى :

أولا — أن يكون يوم ٢٩ يوليه سنة ١٩٣٧ عطلة عامة .

ثانيا — أن يجرى استقبال رسمى فى كل مديرية من مديريات السودان .

ثالثا — توزيع هبة مالية على الفقراء .

رابعا — تخفيض أجور السكة الحديدية إلى الشلال للموظفين وغير الموظفين (و يلاحظ أن الحكومة المصرية قد قررت من جهتها تخفيض أجور السكك الحديدية من الشلال وقتئذ) .

خامسا — يرسل حاكم السودان العام برقية تهنئة إلى جلالة الملك .

سادسا — توفد إلى مصر بعثة سودانية كالبعثة التى ذهبت الى لندن بمناسبة تتويج حضرة صاحب الجلالة الملك جورج السادس .

وقد كانت البعثة الموفدة لمصر مؤلفة من حضرات :

الشيخ أحمد سوارالذهب	من النجار .
الشيخ أحمد حسن عبد المنعم	
الشيخ محمد أحمد برير	
مصطفى أبو العلا افندى	
الشيخ محمد مدنى يحيى	
القائمقام محمد جمعه بك	قوة الدفاع السودانية .
البمباشى أبو بكر حسن افندى	« « (متقاعد) .
الشيخ عمر إسحاق	مصلحة التعليم .
الدكتور عبد الحليم محمد	القسم الطبى بالسودان .
عبد الهادى صبرى افندى	مأمور أم درمان .
أحمد حسن خليفه افندى	سكة حديد السودان .
أحمد بدرى افندى	الإدارة القضائية .
أحمد زيدان افندى	« المالية .
أمين عثمان حمدى افندى	مكتب السكرتير المدنى .
محمد طاهر فريد افندى...	

وقد انضم الى هذه البعثة فى القاهرة حضرات :

الشيخ سيد أحمد عثمان القاضى... ... ... محرر بجريدة حضارة السودان .

على البرير افندى ... ... رئيس النادى السودانى بالقاهرة .

*
* *

وقد وضعت وكالة السودان برنامجا لزيارات أعضاء البعثة السودانية ، منذ وصولها للقاهرة صباح يوم الثلاثاء ٢٧ يوليه سنة ١٩٣٧ الى حين عودتها للسودان يوم السبت ٧ أغسطس سنة ١٩٣٧ بقطار المساء .

وقد اجتمعت اللجنة المستديمة للسودان برياسة سعادة فؤاد أباظه باشا . وبعد إطلاعها على هذا البرنامج ومباحثة أعضائها فيه ، تقرر ما يأتى :

يوم الثلاثاء ٢٧ يوليه — استقبال البعثة عند وصولها صباحا لمحطة القاهرة ، نزول البعثة بفندق ناسيونال ، اجتماع البعثة بوكالة حكومة السودان فى الصباح ، القيام منها حوالى الظهر لتقييد أسماء أعضائها بقصر عابدين العامر .

يوم الأربعاء ٢٨ يوليه — زيارة حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ، زيارة السفارة البريطانية ، زيارة النادى السودانى ، وتناول الشاى بدار جمعية الشبان المسلمين .

الخميس ٢٩ يوليه — مشاهدة موكب حضرة صاحب الجلالة الملك "فاروق الأول" صباحا من ميدان الاسماعيلية ، وتناول الشاى الساعة الخامسة بعد الظهر بسراى عابدين .

الجمعة ٣٠ يوليه — زيارة حضرة صاحب السمو الأمير عمر طوسون فى الساعة العاشرة والنصف صباحا بالجمعية الزراعية بالجزيرة .

السبت ٣١ يوليه — مشاهدة استعراض الجيش المصرى صباحا ، ثم تناول الغداء الساعة الواحدة بدعوة خاصة من حضرة صاحب السمو الأمير عمر طوسون بسراى الجمعية الزراعية الملكية بالجزيرة .

الأحد أول أغسطس — زيارة جامع الأزهر الشريف وجامع محمد على والقلعة وجامع عمرو .

الاثنين ٢ أغسطس — زيارة متحف القطن للجمعية الزراعية الملكية ، والغداء بها ، ثم زيارة مزرعة الجمعية ببهتيم .

الثلاثاء ٣ أغسطس — زيارة دور الآثار والمكاتب .

الأربعاء ٤ أغسطس — زيارة الجامعة المصرية "جامعة فؤاد الأول" والأهرام وستوديو مصر للسينما (إحدى مؤسسات بنك مصر) .

الخميس ٥ أغسطس — زيارة مصانع شركة مصر للغزل والنسج بالمحلة الكبرى .

الجمعة ٦ أغسطس — زيارة سلاح الطيران البريطانى والسلاح الحربى بمصر الجديدة .

السبت ٧ أغسطس — العودة بقطار المساء للخرطوم .

سفر بعض أعضاء اللجنة الدائمة للسودان

إلى الخرطوم فى مارس سنة ١٩٣٨ وما حققوه من أعمال فى هذه الرحلة

مغادرة اللجنة مصر :

قامت اللجنة المسافرة إلى السودان من القاهرة فى طريقها إلى الشلال فى الساعة السابعة والنصف من مساء الأربعاء ٢ مارس سنة ١٩٣٨ ، وهى مكونة من حضرة صاحب السعادة فؤاد أباظه باشا (رئيسا)، وحضرات أصحاب العزة عبد الحميد فتحى بك ، وألفونس جريس بك ، وعبد الحميد أباظه بك ، والأستاذ على شكرى خميس ، وحسن صقر افندى (أعضاء) . وقد لحق اللجنة ، بطريق الجو ، حضرة صاحب العزة على يحيى بك .

وعقدت اللجنة فى طريقها فى القطار ، مابين حلفا والخرطوم ، اجتماعين أهم ماجاء فيهما تكليف بعض الأعضاء دراسة بعض الموضوعات الاقتصادية .

وصول اللجنة الى الخرطوم :

ووصلت اللجنة الدائمة الخرطوم فى الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة والأربعين من صباح الأحد ٦ مارس سنة ١٩٣٨ . وكان فى استقبالها على المحطة كثيرون من علية القوم ، من بينهم مندوب الحاكم العام ، وعبد القوى أحمد بك ، وأحمد بك عطية ، مع زملائه ضباط الأورطة المصرية ، وقاضى القضاة ، ومفتى السودان ، ومندوب السير السيد عبد الرحمن المهدى ، ومندوب السير السيد على الميرغنى ، ومدير البنك الأهلى ، وأعضاء الغرفة التجارية بالخرطوم ، ومدير بنك باركليز ، وغيرهم من ممثلى الهيئات . وما وصل القطار حتى بلغت مظاهر الحماسة أشدها . وبعد أن صافحت اللجنة مستقبليها استقلت السيارات الى سراى الحاكم العام ، حيث سجل الأعضاء أسماءهم فى سجل الزيارات ، ثم مروا على السيدين الميرغنى والمهدى وحاكم الخرطوم ، حيث تركوا بطاقاتهم ، ومن ثم ذهبوا إلى فندق الجراند أوتيل ، حيث وفد عليهم عدد كبير من الأعيان وكبار رجال العاصمة السودانية زائرين ، مرحبين ، متحدثين فى شتى الشؤون . ودعوا إلى حضور الحفلة التى أقامها الجيش المصرى لمناسبة عودة صاحب العزة عبد القوى أحمد بك ، وقد تناولوا العشاء على مائدته .

الاجتماع الاول للجنة

وفى يوم الاثنين عقد أول اجتماع للجنة الدائمة بحضرات أعضاء الغرفة التجارية بالخرطوم وبحضور جناب المستر كونتو ميخالوس (الرئيس الفخرى للغرفة) ، وجناب المستر مكارثى (الرئيس) الذى عبر عن عظيم اغتباطه وترحيب السودانيين باللجنة الدائمة . فرد صاحب السعادة فؤاد أباظه باشا ، بالنيابة عن اللجنة ، معبرا عن عظيم شكرها للترحيب بهم ، وللحفاوة التى لاقوها . وأعلن أن اللجنة أصبحت رسمية وأسندت رياستها إلى صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا (المغفور له) وألحقت أعمالها بوزارة التجارة والصناعة ، وأنشئ بالوزارة قسم خاص بالسودان .

وقد تلا المستر مكارثى البرنامج الذى أعد من قبل ، وتقرر أن تكون حفلة افتتاح المكتب الدائم للمعروضات المصرية وتقديم المرطبات لحضرات المدعوين فى سرادق يقام بجوار هذا المكتب .

الاجتماع الثانى للجنة

وعقد الاجتماع الثانى للجنة الدائمة ، مع أعضاء الغرفة التجارية بالخرطوم يوم الثلاثاء ٨ مارس سنة ١٩٣٨ ، وانضم الى اللجنة الدائمة حضرة صاحب العزة على يحيى بك ممثلا لغرفتى القاهرة والاسكندرية التجاريتين .

موضوع مد الخطوط التليفونية بين مصر والسودان :

وابتدأت اللجنة فى دراسة ما لديها من الموضوعات ، وتبين أن موضوع مد الخطوط التليفونية لزيادة الاتصال بين مصر والسودان يسير بخطوات متئدة . على أنه من المنتظر أن تقوم الحكومة السودانية بمد تلك الخطوط صوب الشمال ، كما تقوم الحكومة المصرية — من جانبها — بمدها نحو الجنوب . على أنه ، بالنسبة للتليفون اللاسلكى ، فان الغرفة غير متأكدة مما إذا كانت الحكومة السودانية قد أتمت دراسة مشروعه أم لا ، وستقوم الغرفة التجارية بالخرطوم بالاستفهام اللازم فى هذا الشأن .

مسألة سفر المصريين وهجرتهم الى السودان :

وانتقلت اللجنة إلى موضوع المصريين المسافرين والمهاجرين إلى السودان فاقترح أن يطلب إلى كل من الحكومتين المصرية والسودانية أن تعمل ، كل من جانبها ، على إذاعة أن المصريين أصبح فى استطاعتهم الدخول إلى السودان من غير أن يحصلوا على تصريح خاص بذلك ؛ وقد نص على ذلك صراحة فى معاهدة التحالف بين مصر و بريطانيا . والسفر والإقامة فى السودان لكل المصريين ذوى السلامة المعنوية والمالية . وطلبت اللجنة إفهام البعض من المصريين الذين يلجأون إلى وكيل حكومة السودان بالقاهرة للحصول على تصاريح بالسفر إلى السودان — لجهلهم بتلك الحقيقة — أن الاجراءات التى كانت متبعة فى هذا الشأن قبل المعاهدة أصبحت غير ضرورية . واقترح ألا يقوم وكيل حكومة السودان بمصر باعطاء مثل تلك التصاريح ، فوافقت اللجنة على العمل على ذلك .

موضوع إنشاء فرع لبنك مصر بالسودان :

ثم أثارت اللجنة موضوع إنشاء فرع لبنك مصر بالسودان. فنصحت الغرفة بحفظ هذا الموضوع مؤقتا ، إذ أن أعمال البنوك التجارية فى السواد محدودة عادة ، ولا زال الأهلون يفضلون قبض الثمن نقدا عند تسليم البضائع والمتاجر على استلامها عن طريق الإيداع فى البنوك .

العطاءات الحكومية بين القطرين :

وأما بخصوص عطاءات الحكومة السودانية ، فاقترح إرسال نسخ من تلك العطاءات إلى وزارة التجارة والصناعة بمصر . واقترح على الغرفة ، أيضا ، السعى لدى الحكومة السودانية لتفضيل المنتجات المصرية على الأجنبية عند تساويها معها فى الجودة والسعر، أسوة بما قامت به الحكومة المصرية من إصدار منشور دورى على جميع مصالحها بتفضيل المنتجات السودانية على الأجنبية فى نفس الظروف .

الأسمنت المصرى :

أثارت اللجنة الدائمة مسألة الأسمنت المصرى ، وسألت عن رواجه فى السودان ، فذكرت الغرفة أن جميع ما استورده فى السودان من الأسمنت بلغ فى سنة ١٩٣٧ مقدار ٢٠,٠٠٠ طن ، خص مصر منها ٨٠٠٠ طن . فاقترحت اللجنة أن تضيف الحكومة السودانية فى عقودها بندا يلزم المقاولين بتفضيل الأسمنت المصرى على غيره من الأنواع متى تساوى معها جودة وسعرا .

تخفيض المكالمات التليفونية والتلغرافية :

وانتقلت اللجنة بعد ذلك إلى بحث الموضوعات التى أعدتها الغرفة التجارية بالخرطوم للاستعلام عنها من اللجنة الدائمة . فطلبت الغرفة من اللجنة الدائمة أن تقوم بمفاوضة المفتش العام للبريد والتلغراف لتخفيض أجور المكالمات التليفونية والمخابرات التلغرافية . فاذا تم ذلك سعت الغرفة لدى الحكومة السودانية لحملها على تخفيض تلك الأجور لديها أيضا .

الماشية السودانية فى مصر :

وأثير موضوع الماشية السودانية والرغبة فى فتح الطريق لها من القاهرة إلى الاسكندرية لما لسوق الاسكندرية من الأهمية ، من حيث استهلاك اللحم البقرى . فأحيطت الغرفة علما بأن الحكومة المصرية لم تعط أى امتياز للماشية الرومانية ، خلافا لما أذاعته بعض الصحف ، ولا يمكن للماشية الرومانية مزاحمة الماشية السودانية لأنها تتكلف أكثر منها .

وعبرت الغرفة أيضا عن رغبة السودان فى تخفيض رسوم ميناء الاسكندرية على البواخر التى تحمل الماشية السودانية ، فأشارت اللجنة بأن هذا الطلب ما زال تحت البحث .

موضوع اعفاء المسافرين المارين بمصر الى السودان من رسوم التأشير على جوازات السفر :

وسألت الغرفة أيضا عما تم فى مقترحها الخاص باعفاء المسافرين فى مصر من الخارج فى طريقهم إلى السودان من دفع رسوم التأشير على جوازات السفر ، فردت اللجنة بأن هذا الطلب قد أحيل إلى وزارة الخارجية المصرية مع تعزيز اللجنة الدائمة وتوصيتها بقبوله .

تعريفة نقل الخضر بين مصر والشلال :

ولفتت الغرفة نظر اللجنة الدائمة إلى أنها قد أكدت من قبل بأن تعريفة نقل الخضر بين مصر والشلال أصبحت ١٣ مليما لكل عشرة كيلو جرامات بعد أن كانت ٤٨,٦ مليما ، مع أنه قد ظهر فى الملحق الذى أصدرته مصلحة السكك الحديدية للحكومة المصرية ، بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٣٨ (صفحة ٢) أن التعريفة القديمة هى السائدة . فوعدت اللجنة ببحث السبب فى عدم تغيير تلك التعريفة فى هذا الملحق تبعا لذلك .

رسوم الوارد على البن المصدر لمصر :

وأخيرا انتقل البحث إلى موضوع تغيير رسوم الوارد على البن المستورد إلى مصر إلى ضريبة إنتاج — وتفصيل ذلك أن البن الأجنبي يدفع عن الطن ٣ جنيهات رسوم جمركية ، ٣٥ جنيها مصريا ضريبة إنتاج بينما كان البن السودانى معفى من كليهما فعدلت الحكومة هذا النظام وأشركت البن السودانى فى دفع ضريبة الانتاج وقدرها ٣٥ ج . م للطن وبذلك أصبح يتميز عن البن الأجنبي باعفائه من الرسوم الجمركية فقط وعبرت الغرفة عن خوفها من سريان هذا التعديل وما قد يؤدى اليه من عرقلة تجارة البن بين مصر والسودان — فردت اللجنة بأنه ربما أمكن السعى لتعديل هذه الرسوم بالنسبة للبن السودانى لو أمكن تنظيمه وترتيبه ، بوضع الأختام والعلامات لتميزه وتعرف أصله . وعلى كل فان تلك الضريبة لم تقرر الا لزيادة إيراد الدولة . وانتهى الاجتماع عند هذا الحد .

تناول أعضاء اللجنة طعام الغداء على مائدة الحاكم العام :

وفى الساعة الواحدة بعد ظهر ذلك اليوم تناول بعض أعضاء اللجنة طعام الغداء على مائدة سعادة الحاكم العام فى قصره بناء على دعوة سابقة وجهت اليهم .

وفى هذا اليوم نفسه (الثلاثاء) أقامت الغرفة التجارية بالخرطوم فى الساعة الخامسة مساء حفلة تكريمية كبيرة لحضرات أعضاء اللجنة الدائمة ، دعى اليها كبار رجال الأعمال والأعيان ومديرو الشركات وغيرهم .

وبعد تناول المرطبات والشاى نهض جناب المستر مكارثى رئيس الغرفة وألقى كلمة بالنيابة عن غرفة التجارة السودانية ، مرحبا بوصول اللجنة الى الخرطوم وهنأ عبد القوى أحمد بك بتعيينه مفتشا للرى المصرى فى السودان وشكر الحكومة المصرية على إعادته للسودان .

وأشار جنابه إلى أن هذه السنة قد امتازت بتقدم جديد فى العلاقات التجارية بين مصر والسودان إذ زادت واردات السودان من مصر مما يدل على أن الآمال المنشودة من انشاء اللجنة الاقتصادية الدائمة قد بدأت تتحقق وتؤتى الجهود المبذولة ثمارها .

وعبر عن خالص تمنيات الغرفة التجارية بنجاح المكتب الدائم . وأبدى شديد أسفه لعدم تمكن حضرة صاحب السعادة احمد عبد الوهاب باشا (المغفور له) من الحضور مع اللجنة مشيرا إلى ما لسعادته من المزايا والمقدرة المالية والتجارية التى سيكون لها فضل كبير فى توثيق العلاقات التجارية والاقتصادية بين مصر والسودان بمناسبة اختياره رئيسا للجنة الدائمة .

ثم ردّ سعادة فؤاد أباظه باشا بكلمة مناسبة شكر فيها أعضاء الغرفة على ما يبذلونه فى سبيل توثيق العلاقات المصرية السودانية ، وعلى ما أبدوه للجنة من الحفاوة والتكريم .

زيارة أعضاء اللجنة لكلية الأقباط :

وأما فى يوم الأربعاء فقد زارت اللجنة كلية الأقباط فى الساعة العاشرة صباحا ، حيث أقيمت حفلة مدرسية ابتدأت بالنشيد القومى المصرى و بعض الأناشيد المصرية الأخرى . وخطب أحد الطلبة مرحبا باللجنة . وأعقبه صاحب النيافة الأب يوحنا ، فشكر اللجنة ، و رجا لها كل التوفيق وعبر عن امتنانه بما قامت به ، وتقوم به ، فى سبيل الكلية ، وختم كلمته بشكر عبد القوى أحمد بك . ثم هتف الطلبة هتافات حارة باسم صاحب الجلالة مولانا الملك "فاروق الأوّل" حفظه الله .

ثم مضى الجميع إلى كلية البنات . وأخيرا ألقى صاحب العزة عبد القوى أحمد بك كلمة جامعة قوبلت بالاستحسان الكثير . ثم ختمت الحفلة بين الهتاف بحياة جلالة الملك "فاروق الأوّل" ، و بين مظاهر الترحيب باللجنة .

حفلة شركة مصر لعموم التأمينات :

وكانت شركة مصر لعموم التأمينات بالخرطوم قد دعت عددا كبيرا من كبار المواطنين والأعيان والتجار والصحفيين لحفلة تقام للاحتفاء باللجنة الدائمة . ففى الساعة الرابعة والنصف من مساء اليوم نفسه ، توافد المدعوون الى فندق أنطونيادس ، حيث أقيمت الدعوة هناك . وكان ضمن المدعوين عبدالقوى أحمد بك ، وجناب المستر كونتو ميخالوس ، وأصحاب الفضيلة قاضى القضاة ومفتى السودان ، وغيرهم من أصحاب الشخصيات الكبيرة والهيئات الرسمية والأندية .

و بعد أن تناول المدعوون الشاى ، وقف الأستاذ حسن جوجو مفتش شركة مصر لعموم التأمينات ، فألقى كلمة رحب فيها — باسم الشركة — بأعضاء اللجنة الدائمة ، وأشار الى حضور اللجنة للسودان ، للمرة الثالثة لتواصل بحثها فى مختلف الشؤون الاقتصادية ، ولافتتاح المكتب الدائم للعروضات المصرية فى الخرطوم . وأشار أيضا الى مساهمة بنك مصر وشركاته فى توثيق العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان بانشاء فرع لشركة مصر للملاحة بالخرطوم و بور سودان لنقل المحصولات عن طريق بور سودان والسويس . وقد أخذ هذا الفرع فى النمو والازدهار ، كما أنشأ البنك توكيلا لشركة مصر لعموم التأمينات .

واختتم الأستاذ جوجو كلمته بالدعاء لجلالة الملك "فاروق الأوّل" ، والهتاف بحياته ، فردّد الحاضرون الهتاف فى حرارة .

ثم قام صاحب السعادة فؤاد أباظه باشا مختتما الحفلة . فارتجل كلمة مناسبة ، ذكر فيها طرفا من أغراض اللجنة . وقال انها بعد أن كانت اقتصادية بحتة أصبحت تتناول الشؤون العامة والاجتماعية أيضا . وتمنى أخيرا للعلاقات المصرية السودانية النمو والتوثيق .

افتتاح المكتب المصرى الدائم للمعروضات المصرية بالخرطوم

وامتاز يوم الخميس ١٠ مارس بحفلة افتتاح المكتب المصرى الدائم للمعروضات المصرية ؛ فوجهت اللجنة الدائمة رقاع الدعوة إلى الأعيان والموظفين والتجار لحضور تلك الحفلة . وقد أقيم سرادق كبير غربى المكتب .

وفى الساعة الحادية عشرة من صباح هذا اليوم تدفق سيل المدعوين على مكان الحفلة بعد أن زاروا المكتب وتفقدوا مابه من المعروضات .

وبعد أن تناول المدعوون الشاى والحلوى ألقى حضرة صاحب السعادة فؤاد أباظه باشا كلمة الافتتاح التى قوطعت بالتصفيق . وقد استهلها بالإشارة إلى زيارة البعثة المصرية للسودان عام ١٩٣٥ وما قدّمه سعادة حاكم السودان العام ومعاونوه لأعضائها من المساعدات العظيمة ، وما أظهره الشعب السودانى الشقيق من الترحاب الحار فى كل جهة زارتها البعثة ، ثم ماتلا ذلك من زيارات السودانيين لمصر ، مما كان له أثر طيب فى توثيق عرى التعارف والتآلف وتقوية الروابط بين البلدين .

ثمّ تكلم سعادته عن الناحية المادية بين القطرين ، فقال إن الغرفة التجارية فى الخرطوم تقوم بدور هام جدا فى إنعاش الأحوال الاقتصادية والتجارية فى السودان ؛ بمعاونة اللجنة الدائمة فى مصر والاشتراك فى تنمية الروابط الاقتصادية والعمل الجدى على تبادل التجارة والمحصولات .

وأشار سعادته إلى مايتبع ذلك من الأخذ والعطاء والبيع والشراء ، مما أملى على اللجنة ضرورة إنشاء مكتب دائم للمعروضات المصرية ؛ وأشار أيضا إلى أنه نواة فى مبدأ الأمر . ورجا أن يتسع فى المستقبل وتتشعب فروعه .

وأشار أيضا الى أنه بفضل تعاون الجهات التى تضافرت على تشكيل هيئة البعثة المصرية وغرفة السودان التجارية من جهة ، ومعاضدة الحكومتين المصرية والسودانية من جهة أخرى ، تكون اللجنة قد حققت بالفعل كثيرا مما جال بخاطر المفكرين من الناحيتين المصرية والسودانية .

ولذا رأت الحكومة المصرية بناء على اقتراح الجمعية الزراعية الملكية ضم اللجنة الدائمة إلى وزارة التجارة والصناعة لتكون أعمالها أكثر اتساعا وأكبر مدى .

وأشار سعادته الى أنه قد يؤخذ على اللجنة الدائمة عدم قيامها بتأليف شركة زراعية . وبين أن اللجنة قد قامت بدراسة هذا الموضوع وأعادت دراسته ، وقد سبق أن أبدى رأيه بأنها مسألة تقديرية يرجع فيها الى رأى الراغب فى التملك .

وأضاف سعادته أنه قد يكون اقتناء الأرض مربحا اذا أمكن الحصول عليها بثمن ملائم ، وأمكن استغلالها باطمئنان ، واستطاع صاحبها أن يستكثر لها من اليد العاملة — وهذه من كبريات المصاعب بالسودان . وأشار سعادته إلى أن تلك المسألة ليست بالسهلة بل لا بد من التعمق فى دراستها .

وأخيرا اختتم سعادته كلمته بشكر رئيس الغرفة التجارية بالخرطوم ، وأعضائها على مابذلوه من المعونة الصادقة فى انشاء مكتب المعروضات المصرية .

وأبلغ سعادته الحاضرين عطف جلالة الملك فاروق الأول على السودان ، وتحيات صاحب السمو الأمير عمر طوسون .

ثم وقف على يحيى بك وألقى كلمة غرفتى القاهرة والاسكندرية . وقد قوطعت كلمته بالتصفيق الحادّ .

وقد عقدت اللجنة اجتماعها الأخير مع أعضاء الغرفة التجارية صباح يوم السبت الموافق ١٢ مارس سنة ١٩٣٨ بدار الغرفة بالخرطوم .

وأقامت اللجنة ، مساء اليوم المذكور ، حفلة عشاء وداعية بفندق جراند أوتيل . وكان فى مقدمة من لبوا الدعوة السكرتير الإدارى ، والسكرتير المالى ، ومديرو مصالح الحكومة ، ومفتش الرى المصرى العام ، ومساعدوه ، ومديرو البنوك ، وهيئة الغرفة التجارية السودانية ، وكبار ضباط الجيش المصرى ، وممثلو شركات بنك مصر .

مغادرة اللجنة للخرطوم وعودتها إلى مصر :

وقد غادرت اللجنة الخرطوم صباح الأحد ١٣ مارس سنة ١٩٣٨ مشيعة بمثل ما قوبلت به من الحفاوة والتكريم . وكان فى مقدمة مودعيها ياور الحاكم العام القائمقام محمود فهمى نائبا عن سعادته ومدير الخرطوم ، وهيئة الغرفة التجارية السودانية ، وسعادة مفتش رى السودان العام ، وكبار ضباط الجيش المصرى ، وجمهور عظيم من التجار والأعيان والموظفين .

وقد تخلف سعادة فؤاد أباظه باشا عند أبى حمد ، حيث استقل السيارة منها وتتبع تعاريج النيل إلى دنقلة ، ولحق ببعض أعضاء اللجنة فى حلفا ، وذلك بغرض مشاهدة الأحوال الزراعية والاقتصادية ، و بالأخص النخيل ، فان البلح هو المحصول الرئيسى فى تلك المنطقة .

ووصلت اللجنة إلى القاهرة صباح الأربعاء الموافق ١٦ مارس سنة ١٩٣٨

وكانت الجمعية الزراعية ، فى جميع رحلات البعثات المصرية للسودان ، توفد بعض موظفيها لتسجيل الصور الفوتوغرافية والسينمائية .

أعضاء البعثات المصرية إلى السودان

بيان أسماء حضرات أعضاء البعثات المصرية التى سافرت إلى السودان ، وأعضاء اللجنة الدائمة للسودان بمصر ، وأعضاء غرفة الخرطوم التجارية الذين هم أعضاء اللجنة الدائمة للسودان وهم :

(١) رشوان محفوظ باشا ... ... بعثة سنة ١٩٣٥ وأيضا ١٩٣٧

(٢) فؤاد أباظه باشا ... ... « « ١٩٣٥ « ١٩٣٧ و ١٩٣٨

(٣) عبد الحميد فتحى بك ... ... « « ١٩٣٥ « ١٩٣٧ و ١٩٣٨

(٤) ألفونس جرجس بك ... ... « « ١٩٣٥ « ١٩٣٧ و ١٩٣٨

(٥) يوسف نحاس بك ... ... « « ١٩٣٥ « ١٩٣٧

(٦) عبد الحميد أباظه بك ... ... « « ١٩٣٥ « ١٩٣٧

(٧) محمد حسين الرشيدى افندى ... ... « « ١٩٣٥ « ١٩٣٧

(٨) محمد عبد الرحيم سماحه افندى ... ... « « ١٩٣٥ « ١٩٣٧

(٩) محمود مصطفى الجمال بك ... ... « « ١٩٣٥ « ١٩٣٧

(١٠) الأستاذ على شكرى خميس ... ... « « ١٩٣٥ « ١٩٣٧ و ١٩٣٨

(١١) الدكتور ابراهيم الشوربجى بك ... ... بعثة سنة ١٩٣٥

(١٢) الأستاذ مصطفى نصرت ... ... « « ١٩٣٥

(١٣) الأستاذ أحمد أبو الفضل الجيزاوى ... ... « « ١٩٣٥

(١٤) السيد عبد المجيد الرمالى ... ... « « ١٩٣٥

(١٥) محمد حسن قاسم افندى ... ... « « ١٩٣٥

(١٦) محمود أبو العلا افندى... ... ... « « ١٩٣٥

(١٧) عبد الرحمن نوفل افندى ... ... « « ١٩٣٥

(١٨) عبد المجيد السيد محروس افندى ... ... « « ١٩٣٥

(١٩) مستر سدنى ساير... ... ... « « ١٩٣٥

(٢٠) إلياس عوض باشا ... ... « « ١٩٣٥

(٢١) عطا عفيفى بك ... ... « « ١٩٣٥

(٢٢) الدكتور محجوب ثابت ... ... « « ١٩٣٥

(٢٣) إسماعيل بركات بك ... ... « « ١٩٣٥

(٢٤) الحاج أمين حجاج الزينى ... ... « « ١٩٣٥

(٢٥) السيد حسين عيسى ... ... « « ١٩٣٥

(٢٦) أحمد الحناوى افندى ... ... « « ١٩٣٥

(٢٧) الأستاذ لوقا الزق ... ... « « ١٩٣٥

(٢٨) الأستاذ عبد الله حسين ... ... « « ١٩٣٥

(٢٩) الدكتور رياض شمس ... ... « « ١٩٣٥

(٣٠) أحمد حسن قاسم افندى ... ... « « ١٩٣٥

(٣١) حسين فريد بك ... ... « « ١٩٣٥

(٣٢) الأستاذ محمود مصطفى على ... ... « « ١٩٣٥

(٣٣) عبده رمضان افندى ... ... « « ١٩٣٧

(٣٤) المسيو سلفاتور شيكوريل... ... ... « « ١٩٣٧

(٣٥) أحمد مختار الناضورى افندى ... ... « « ١٩٣٧

(٣٦) أحمد الطويل افندى ... ... « « ١٩٣٧

(٣٧) حسن صقر افندى ... ... « « ١٩٣٧ و ١٩٣٨

(٣٨) على يحيى بك ... ... « « ١٩٣٨

معاونة سعادة بهى الدين بركات باشا للبعثة :

وقد كان من دواعى سرور البعثة مصادفة وجود حضرة صاحب العزة بهى الدين بركات بك فى الخرطوم سنة ١٩٣٥ (سعادة بهى الدين بركات باشا الآن ، رئيس مجلس النواب) . فاشترك فى الأعمال التى قامت بها البعثة سنة ١٩٣٥ ، وعضد مساعيها عندما كان وزيرا للمعارف .

أسماء حضرات أعضاء اللجنة الدائمة فى سنة ١٩٣٥ :

(١) (معالى) رشوان محفوظ باشا ... ...
(٢) فؤاد أباظه باشا ... ...
(٣) عبد الحميد فتحى بك... ... ...
(٤) ألفونس جريس بك ... ...
} عن الجمعية الزراعية الملكية .

(٥) عبد الحميد أباظه بك... ... ... عن جمعية خريجى الزراعة .

(٦) الدكتور يوسف نحاس بك ... ...
(٧) الأستاذ مصطفى نصرت ... ...
} عن النقابة الزراعية العامة .

(٨) عبد الفتاح اللوزى بك ... ...
(٩) السيد عبد المجيد الرمالى ... ...
} عن الغرفة التجارية المصرية بالقاهرة

(١٠) على بك يحيى ... ...
(١١) الأستاذ على شكرى خميس
} عن الغرفة التجارية بالاسكندرية .

(١٢) حسن صقر افندى ... ... عن وزارة التجارة والصناعة .

(١٣) اسماعيل بركات بك... ... عن التجار .

وقد انضم لها فيما بعد على البربر افندى من النجار .

جهود عبد القوى أحمد بك :

كما أن اللجنة رأت حاجتها تدعو للاستفادة بجهود حضرة صاحب العزة عبد القوى أحمد بك الذى كان يشغل وظيفة المهندس المقيم لخزان جبل الأولياء ، وكان خير ممثل لمصر فى السودان. ويسر اللجنة أن تسجل فى هذه المذكرة — مع عظيم التقدير ووافر الثناء — الجهود العظيمة التى بذلها عزته مساعدة للبعثة فى القيام بمهمتها .

وفى الواقع كان لشخصيته أثر كبير فى إنجاح كثير من المشروعات التى عالجتها اللجنة ، كما أنه تعاون معها فى المشروعات الاجتماعية والثقافية ، مثل إعانة المدارس القبطية بالخرطوم ، والعمل على إقامة بناء جديد للنادى المصرى بالخرطوم ، وغير ذلك . ويسر اللجنة أنه يشغل الآن منصب المفتش العام المصرى للرى بالسودان ، ذلك المنصب الذى له خطره وأهميته التى لا تخفى .

*
* *

أسماء حضرات أعضاء غرفة الخرطوم التجارية :

(١) جناب المستر كونتو ميخالوس رئيس شرف الغرفة .
(٢) جناب المستر مكارثى ... ... رئيس الغرفة .
(٣) جناب المستر جورج نوتونجى ... نائب رئيس الغرفة .
(٤) جناب المستر سركيس أزاليريان سكرتير شرفى .
(٥) جناب المستر إيلى كونتو ميخالوس أمين صندوق شرفى .

أعضاء .
(٦) جناب المستر مورهيج ... ...
(٧) جناب المستر سميث ... ...
(٨) جناب المستر تيرنر ... ...
(٩) جناب المستر جورج تساكيروجلو
(١٠) جناب المستر لوكوديتش... ...
(١١) حضرة السيد عبد المنعم محمد ...
(١٢) حضرة السيد أحمد سوار الذهب
(١٣) حضرة الشيخ أحمد حسن عبد المنعم
(١٤) حضرة الشيخ محمد مدنى يحيى ...
(١٥) مصطفى افندى أبو العلا ... ...

ضم اللجنة الدائمة للسودان لوزارة التجارة والصناعة :

عند اجتماع لجنة السودان الدائمة بالجمعية الزراعية الملكية بتاريخ ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٧ اقترح سعادة فؤاد أباظه باشا على الهيئة إلحاق لجنة السودان الدائمة بوزارة التجارة والصناعة ، أسوة باللجنة القطن الدولية الملحقة بوزارة الزراعة ، وذلك لاتساع أعمالها وحاجتها للتنظيم بعد أن مهدت الجمعية هذا الموضوع وقطعت شوطا كبيرا فى سبيل توثيق العلاقات بين مصر والسودان ، وأن يفتح اعتماد لذلك قدره ألف جنيه سنويا للصرف منه على أعمال هذه اللجنة .

وقد وافقت اللجنة على هذا الاقتراح ، كما وافقت على مشروع الخطاب الذى أعد لإرساله لمعالى وزير التجارة والصناعة بذلك .

وفيما يلى نصوص المكاتبات المتبادلة فى هذا الشأن :

كتاب حضرة صاحب السمو الأمير عمر طوسون

رئيس الجمعية الزراعية الملكية

إلى معالى وزير التجارة والصناعة

حضرة صاحب المعالى وزير التجارة والصناعة

تعلمون معاليكم النتائج الطيبة التى نتجت عن أعمال البعثة المصرية للسودان فى زيارتها له فى سنتى ١٩٣٥ و ١٩٣٧ لتوثيق العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان ، وطيه مجموعة مذكرات عن أعمال هذه البعثة .

كما أنه فى شهر فبراير سنة ١٩٣٦ ، حضرت بعثة سودانية مكونة من حضرات أعضاء الغرفة التجارية بالخرطوم ، حيث اجتمعت بالبعثة المصرية بالقاهرة .

وفى شهرى يوليه وأغسطس سنة ١٩٣٧ زارت مصر البعثة السودانية التى أوفدت لحضور حفلات تتويج جلالة ملك بريطانيا العظمى ، وحل أعضاؤها ضيوفا على الحكومة المصرية . وتلا ذلك زيارة بعثة سودانية أخرى لتهنئة حضرة صاحب الجلالة الملك "فاروق الأول" بمناسبة توليته سلطته الدستورية ، وحل أعضاؤها ضيوفا على حكومة مصر .

ثم زارنا بعد ذلك حضرة الحسيب النسيب السيد عبد الرحمن المهدى ، الزعيم السودانى المعروف وبرفقته بعض كبار السودانيين ، وحلوا ضيوفا على الحكومة المصرية أيضا .

وقد لوحظ أن دائرة العمل بين القطرين قد اتسعت وفى حاجة للتنظيم .

لذلك رأى مجلس إدارة الجمعية الزراعية الملكية المنعقدة برياستنا فى ٦ سبتمبر سنة ١٩٣٧ أنه يحسن أن تلحق لجنة السودان المستديمة بوزارة التجارة والصناعة على نظام لجنة القطن الدولية الملحقة بوزارة الزراعة على أثر انتهاء مؤتمر القطن الدولى المنعقد بالقاهرة سنة ١٩٣٧

ويستلزم ذلك استصدار قرار وزارى بتشكيل هذه اللجنة ، كما أنه يستحسن فتح اعتماد لها بمبلغ ١٠٠٠ جنيه سنويا كاعتماد لجنة القطن الدولية بوزارة الزراعة لتغطية مصاريف أعمالها وسفر أعضائها للسودان .

وطيه كشف بأسماء الأعضاء الحاليين بلجنة السودان المستديمة ، والهيئات التى يمثلونها ، وصورة من اللائحة الداخلية للجنة الدولية التى وافق عليها مجلس الوزراء ، مؤرخة ٧ يناير سنة ١٩٣٦ وفى اعتقادنا أن إلحاق لجنة السودان بوزارة التجارة والصناعة ، لتنمية العلاقات الاقتصادية مع مصر ، يأتى بالنتائج المرجوة إن شاء الله .

وتفضلوا معاليكم بقبول احتراماتى ،

رئيس الجمعية الزراعية الملكية
عمر طوسون

٧ سبتمبر سنة ١٩٣٧

كتاب معالى وزير التجارة والصناعة

إلى حضرة صاحب السمو الأمير عمر طوسون

حضرة صاحب السمو الأمير الجليل عمر طوسون

رئيس الجمعية الزراعية الملكية

يسرنى أن أقدم إلى مقام سموكم صورة من قرار مجلس الوزراء بالجلسة المنعقدة فى ٢٤ يناير سنة ١٩٣٨ بالموافقة على ضم اللجنة الدائمة للسودان إلى وزارة التجارة والصناعة ، و إعادة تشكيلها كما هو مبين القرار المشار إليه .

و إنى أنتهز هذه الفرصة لكى أنوه بما لسموكم من عظيم الفضل بتقديم الاقتراح الذى أدى إلى هذا التصرف الحكيم ، وأتمنى للجنة السودان فى عهدها الجديد كل توفيق ، وأن تكون محل رضاء سموكم على الدوام .

وتفضلوا ، يا صاحب السمو ، بقبول عظيم إجلالى وفائق احترامى ،

وزير التجارة والصناعة
أحمد كامل

٣١ يناير ١٩٣٨

كتاب معالى وزير التجارة والصناعة إلى دولة رئيس مجلس الوزراء

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء .

أتشرف بأن أعرض على دولتكم ، مع رجاء العرض على مجلس الوزراء ، أنه بتاريخ ٧ أغسطس سنة ١٩٣٧ تلقت هذه الوزارة كتابا من حضرة صاحب السمو الأمير عمر طوسون ، رئيس الجمعية الزراعية الملكية ، سرد فيه سموه الأعمال الهامة التى أدتها البعثة المصرية للسودان فى زيارتها لذلك القطر فى سنتى ١٩٣٥ و ١٩٣٧ والتى أدتها البعثة السودانية التى حضرت إلى مصر فى سنة ١٩٣٦ ، وما ترتب على ذلك من توثيق العلاقات الاقتصادية بين القطرين . ونوه سموه بأن دائرة العمل بين القطرين قد اتسعت فعلا وصارت فى حاجة إلى التنظيم . وتكلم عن اللجنة المصرية الدائمة للسودان التى أشرفت على هذه الأعمال ، فارتأى إلحاقها بوزارة التجارة والصناعة على نظام لجنة القطن الدولية التى كانت لجنة أهلية ثم ألحقت بوزارة الزراعة عقب مؤتمر القطن الدولى الذى انعقد فى القاهرة سنة ١٩٣٧ ، واقترح سموه أنه متى تم إلحاق لجنة السودان بوزارة التجارة والصناعة يفتح لها اعتماد بمبلغ ١٠٠٠ جنيه سنويا أسوة لها بلجنة القطن الدولية ، ويصرف منه فى شؤون اللجنة وانتقالات هيئتها وأعضائها فى داخل القطر وفى السودان .

وبتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٣٨ كتب لنا حضرة صاحب السعادة فؤاد أباظه باشا ، مدير الجمعية الزراعية الملكية ، مبينا أهمية أعمال لجنة السودان الدائمة ، وذكرا إلحاقها بوزارة التجارة والصناعة .

وكان سعادته قد اتصل بهذه الوزارة قبل ذلك طالبا ، على سبيل الاستعداد ، ضم اللجنة الى الحكومة .

ولقد بحثت اقتراح الجمعية الزراعية الملكية بخصوص ضم اللجنة الدائمة للسودان إلى وزارة التجارة والصناعة وكيفية تأليفها . ومن رأيى ، فيما يتعلق بالضم ، أنه ذو فائدة محققة لما يترتب عليه من صيرورة هذه اللجنة أداة قوية فى يد الحكومة لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان ، وتوجيه العمل نحو الغايات التى تضعها الحكومة نصب عينيها فى كل ما يتعلق بتنفيذ نصوص المعاهدة الخاصة بعلاقات المصريين الاقتصادية والاجتماعية بالسودان .

وفيما يتعلق باقتراح تخصيص مبلغ ألف جنيه سنويا لهذه اللجنة قد استوثقت من موافقة حضرة صاحب الدولة وزير المالية عليه . ومن رأيي لزوم وجود هذا المبلغ أسوة بلجنة القطن الدولية ، خصوصا وأن من المقرر أن تسافر اللجنة أو بعض أعضائها سنويا إلى السودان لاجراء ما يتعلق بأعمالها من البحوث .

و إذا تفضل مجلس الوزراء، فوافق على هذه الآراء، فسأنشىء فى وزارة التجارة والصناعة قسما خاصا يلحق بمراقبة التجارة يسمى (قسم السودان)، تنحصر فيه أعمال اللجنة وما يلزمها من الأبحاث.

لهذا أكون شاكرا لدولتكم إذا تفضلتم باستصدار قرار مجلس الوزراء بالموافقة على ضم لجنة السودان الدائمة ، التابعة الآن للجمعية الزراعية الملكية ، إلى وزارة التجارة والصناعة، على أن يكون تأليفها حسب المقترح بعاليه مع تخصيص مبلغ ١٠٠٠ جنيه مصرى سنويا فى ميزانية هذه الوزارة لمصروفاتها اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٣٨ .

وتفضلوا دولتكم بقبول وافر الإجلال وعظيم الاحترام ،

وزير التجارة والصناعة

أحمد كامل

قرار مجلس الوزراء بالموافقة على ضم اللجنة الدائمة للسودان الى وزارة التجارة والصناعة

قرر مجلس الوزراء ، بجلسته المنعقدة فى ٢٤ يناير سنة ١٩٣٨ ، بناء على طلب الجمعية الزراعية الملكية، الموافقة على ضم اللجنة الدائمة للسودان إلى وزارة التجارة والصناعة و إعادة تشكيلها كما يأتى:

أحمد عبد الوهاب باشا (المغفور له) ... ... رئيسا

أعضاء:

وكيل وزارة التجارة والصناعة ... ...

أحد وكيلى وزارة المالية ... ...

مراقب مصلحة التجارة بوزارة التجارة والصناعة ... ...

مراقب مصلحة الصناعة بوزارة التجارة والصناعة ... ...

فؤاد أباظه باشا ... ...

عبد الحميد فتحى بك ... ...

ألفونس جريس بك ... ...

يوسف نحاس بك ... ...

أعضاء
- الأستاذ مصطفى نصرت ... ...
- عبد الحميد أباظه بك ... ...
- الأستاذ عبد المجيد الرمالى ... ...
- محمود الجمال بك ... ...
- ابراهيم عامر باشا ... ...
- على يحيى بك ... ...
- الأستاذ على شكرى خميس ... ...

على أن يخصص مبلغ ألف جنيه سنويا فى ميزانية وزارة التجارة والصناعة ابتداء من السنة المالية المقبلة للصرف منه فى شؤون اللجنة .

وقد أبلغت وزارة المالية هذا القرار ،

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

إنشاء قسم السودان بوزارة التجارة والصناعة

و بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٣٨ أصدر معالى وزير التجارة والصناعة قرارا وزاريا بأن ينشأ بوزارة التجارة والصناعة (مصلحة التجارة) قسم خاص يطلق عليه (قسم السودان) يختص بالمسائل التجارية الخاصة بالسودان ، ويكون متصلا بلجنة السودان الدائمة ، و يقوم باعداد ما يلزمها من أبحاث ومعلومات .

رئاسة لجنة السودان الدائمة

على أثر وفاة المغفور له أحمد عبد الوهاب باشا الذى أدى الى اللجنة جليل الخدمات أسندت رئاستها الى حضرة صاحب العزة عبد الرحمن فكرى بك وكيل وزارة التجارة والصناعة — وتوالى اللجنة اجتماعاتها لاستكمال أبحاثها وتوثيق العلاقات بين القطرين الشقيقين .

العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والسودان

واقتراح الوسائل المؤدية الى تعزيز هذه العلاقات

تقرير لحضرة رئيس قسم السودان وسكرتير اللجنة الدائمة

لما كان القطران ، السودانى والمصرى ، زراعيين ، يقوم قسط كبير من التبادل بينهما على المنتجات الزراعية ، فضلا عما تصدره مصر الى السودان من نتاجها الصناعى ، فانه يجمل بنا أن نأتى بعجالة فى وصف حالة السودان الزراعية وكذلك مصادر بعض المواد الخام به .

المناطق الزراعية بالسودان

يمكن بسهولة تقسيم الأراضى الزراعية بالسودان الى ست مناطق زراعية هى ، فى الواقع ، أهم المراكز الزراعية فيه وهى :

١ — مديرية الشمال :

وتشمل الأراضى الواقعة حول العطبرة و بربر ودنقلة ووادى حلفا ، وهى واقعة على ضفتى النيل وتروى بالآلات الرافعة ، وأهم حاصلاتها الحبوب والفواكه وخصوصا الارتقال واليوسفى والليمون المالح والتين والجوافة والموز . وتشغل زراعة القطن فيها مساحات ضيقة لا تعتبر بأى حال مركزا هاما لزراعته .

٢ — الخرطوم :

وتمتاز بحقولها التجريبية التى أنشأتها الحكومة السودانية تحت اشراف إخصائيين فى علمى الكيمياء والنباتات ، ويجرى فيها زرع أصناف القطن المصرى بأنواعه وكذلك القطن الأمريكى (الوبير) . وقد لوحظ ازدهار زراعة هذا النوع الأخير ؛ و يقدر محصول الفدان الواحد بسبعة قناطير على الأقل . أما زراعة الفواكه ، وخصوصا البرتقال واليوسفى ، فلا تعطى نتاجها على الوجه المرغوب فيه نظرا إلى شدة الحرارة التى تعمل على سرعة إنضاجهما ، و يترتب على ذلك أن يسلبا طيب مذاقهما .

و يمكن لزراعة الموز أن تزدهر على أحسن حال لو أتبعت الوسائل العلمية المتخذة فى مصر لمكافحة الآفات ، التى تنزل بهذا الثمر وتعمل على إتلافه .

٣ — الجزيرة :

لا تقل مساحة أراضيها عن أربعة ملايين فدان ، منها ثلاثة ملايين قابلة للزراعة ، إلا أنه قد لوحظ أن الأراضى المزروعة فيها لا تتجاوز ١٧٦,٠٠٠ فدان تزرع أكثريتها قطنا تحت إشراف النقابة الزراعية الانجليزية المعروفة باسم "مزراعة القطن بالسودان" . ومعظم القطن المزروع فيها من نوع السكلاريدس المصرى الذى تسجلب بذوره من مصر . وهناك نوع آخر من القطن مستولد فى هذه الأراضى يطلقون عليه اسم "اكس" ، ويمتاز عن القطن المصرى بقابليته لمقاومة الآفات ، وحبذا لو أجريت زراعته فى الحقول التجريبية بمصر .

وغلة الفدان الواحد من القطن المزروع فى هذه المنطقة ثلاثة قناطير تقريبا . وقد علمنا أنه لا يرجى للزراعة مستقبل كبير فى هذه المنطقة . نظرا إلى أن سمك الطبقة الطينية لا يتجاوز ٨٠ سنتيمترا ، وهى تعلو طبقة أخرى مشبعة بأملاح الجبس وسلفات الصودا تنفذ تدريجا خلال طبقة الطين وتغطى سطح الأراضى المزروعة .

هذا فضلا عن أن المحصول مهدّد بالآفات وبالتغيرات الجوية .

٤ — منطقة نهر الجاش :

وتعرف باسم "دلتا الجاش" ، ولا تقل مساحة أراضيها القابلة للزراعة عن ٢٦٠ الف فدان منها ما يقرب من ٥٠ ألف فدان مزروعة قطنا . ويتراوح محصول الفدان الواحد منها بين قنطارين وأربعة قناطير . وهو محصول قليل بالنسبة إلى جودة التربة المزروعة . وترجع قلة هذا المحصول الى طريقة الرى المتبعة هناك وهى الطريقة "البعلية" وإلى التقلبات الجوية وقلة الأيدى العاملة .

أما صغر مساحة الأراضى المزروعة فيرجع الى أن نهر الجاش يغير مجراه سنويا ، ولا يمكن الزرع إلا فى الأراضى الواقعة على ضفتيه .

وتمتلك الحكومة السودانية هذه الأراضى وتجرى توزيعها على الأهالى على شريطة أن تستحوذ على ٦٠٪ من محصول القطن ، أما محصول الأذرة والحبوب الأخرى فتترك لهم .

٥ — منطقة طوكر :

وتقع حوالى ثغرى طوكر وسواكن على البحر الأحمر . ويروى أراضيها نهر بركه الذى يفيض فى شهرى يوليه وأغسطس من كل عام . وتقدّر مساحة هذه الأراضى بنحو ٣٥٠ ألف فدان يزرع منها نحو ٦٠ ألف فدان . والقطن السكلاريدس هو النوع الوحيد الذى يزرع فى هذه المنطقة . ويتراوح محصول الفدان الواحد منه بين قنطارين وثلاثة قناطير ، ويحول دون كثرة المحصول تشبع التربة بكميات من الرمل ، تعمل على امتصاص رطوبة الأرض .

وتستغل هذه الأراضى بقيام الحكومة بتوزيعها بين الأهالى وتقديم البذور لهم ، على أن تستولى على ربع المحصول بعد خصم ثمن البذور .

٦ — منطقة النيل الأبيض وبحر الغزال :

تكثر فى هذه المنطقة زراعة السمسم والفول والسودانى والدخن ، وهى زراعة مزدهرة تعطى محاصيل وافرة تعتبر من أهم المحصولات السودانيـة ، ويصدر معظمها الى الخارج وخصوصا الى الى مصر .

أشجار السودان

تكوّن محاصيل أشجـار السودان جزءا كبيرا من المنتجات التجارية بالسودان . وأهم ثمـارها الصمغ بنوعيه : الأبيض والأحمر ، والعرديب (التمر هندى) ، والبلح بأنواعه ، والدوم .

وينمو الدوم بكثرة فى أكثر الأراضى السودانية ، حيث تكثر الأنهار والخور ، ويوجد أيضا فى بعض الأراضى المرتفعة التى يعلو سطحها ميلا عن سطح النهر . ويعد محصوله من أهم المحاصيل التجارية للسودان ، إذ من بذوره تصنع أنواع من الأزرار وهـذه البذور تصدر الى انجلترا وايطاليا بنوع خاص لصنعها ، وقد أنشأت بعض الشركات مصنعين فى عطبرة لتجهيز هذه الصناعة .

ومما يحسن ذكره ، أنه لوحظ فى السنوات الأخيرة أن اليابان تستورد من الدوم الخام كميات كبيرة تصنعها أزرارا فى بلادها ثم تصدرها الى ممـالك أوروبا بعد صقلها وصبغها ، بأسعار مخفضة تقل عن أسعار مصنعى عطبرة ، وهذا يؤثر كثيرا فى تجارة الأزرار السودانية .

وهناك أشجار أخرى تعد أخشابها من المنتجات السودانية مثل :

(١) الحميض : وهو شجر غليظ الحجم يستعمل خشبه فى صنع سروج الدواب والقداح .
(٢) الجوفان : ويعمل من خشبه المتين مقابض الأسلحة النارية .
(٣) الهشاب : يؤخذ منه الصمغ الجيد المعروف بالعربى .
(٤) الكاكموت : وهو شجر عظيم الارتفاع، صلب الجذوع، يستعمل خشبه فى الأبنية .
(٥) الأبنوس : وتصنع من خشبه الثمين العصى والمسابح والمباسم .
(٦) المدس : ويستعمل قشره الخارجى لدبغ جلود البقر والضأن والماعز .

ويوجد غير ذلك من الأشجار ، شجر الأثل والجميز والنبق والسنط .

الحيوانات

أهم المنتجات التجارية للحيوانات السودانية هى : سن الفيل والعاج وقرون الوعل والخرتيت وريش النعام والجلود غير المدبوغة (النيئة) .

الحالة الاقتصادية فى السودان

يطالع الباحث فى هذا الموضوع مدى المجهودات العظيمة التى تبذلها السلطات المحلية السودانية ، لرفع المستوى الاقتصادى فى السودان ، وتنشيط الحركة التجارية فيه . وهى مجهودات جديرة بالتنويه ، تجرى وفاقا لخطة محكمة فى توخى العمران . غير أن الباحث لا يلبث أن يروعه ما يقوم فى سبيل ذلك من عقبات ، يرجع أهمها إلى قلة الأيدى العاملة ، والحاجة إلى رءوس الأموال ، ثم ضعف الإنتاج المادى والفكرى أثناء ستة أشهر من السنة ، يسود فيها القيظ والرياح والسموم وسائر التقلبات الجوية ، فتشل كل حركة عاملة أو تضعف من نشاطها هذا فضلا عن المفاجآت الجوية التى تنزل بتلك الأمصار .

وهناك أسباب أخرى خارجة تعمل إلى جانب هذه العقبات المحلية أهمها : الضائقة المالية العامة التى شملت سائر أنحاء المعمورة ، وكان لها أثر كبير فى انتقاص موارد الحكومة والموارد الاقتصادية الأهلية ، إذ عملت على انخفاض أسعار الحاصلات السودانية . يضاف إلى ما تقدم جسامة مصاريف النقل فى السودان وعظم تكاليف حلج القطن — وهى تكاليف تربو على أربعة أمثالها فى مصر — الأمر الذى أجبر كثيرا من الأهالى على هجر الزراعة وترك الأراضى بورا ، نظرا إلى التفاوت بين قيمة المحصول ، والمجهود الذى يبذل فى سبيل إنتاجه .

التجارة الخارجية للسودان

هبط اجمالى تجارة السودان الخارجية منذ عام ١٩٢٩ هبوطا بالغا ، واختل على أثرها الميزان التجارى للبلاد .

والبيان الآتى يوضح قيمة الصادرات والواردات ، ومقدار الفرق بينهما فى السنوات السبع الأخيرة المبينة فيما يأتى :

السنة	الصادرات	الواردات	زيادة الوارد عن الصادر
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
١٩٢٩	٦ر٥٢٦ر١١٢	٦ر٥٧٣ر١٠٤	٤٦ر٩٩٢
١٩٣٠	٤ر٩٥٣ر٢٨٢	٥ر٨٨٤ر٦٧٩	٩٣١ر٣٩٧
١٩٣١	١ر٧٣٣ر٧٩٥	٣ر٤٧٩ر٢١١	١ر٧٤٥ر٤١٦
١٩٣٢	٣ر٧٨٦ر٢٢٥	٢ر٨٧٦ر٦٨٣	٩٠٩ر٥٤٢
١٩٣٣	٢ر٥٨٧ر٢٨٠	٣ر٠٠٠ر٢٧٦	٤١٢ر٩٩٦
١٩٣٤	٣ر٨٢١ر٤١٥	٣ر٧٤٤ر٣١٣	٧٧ر١٠٢
١٩٣٥	٤ر٣٣٦ر٩٥٣	٥ر١٨٥ر٨٣٥	٧٤٨ر٨٨٢

ويتضح من البيان المتقدّم ما يأتى :

أولا — الهبوط الهائل فى قيمة التجارة الخارجية ، إذ بلغ مجموع قيمتها ١٣,٠٩٩,٢١٦ جنيها فى سنة ١٩٢٩ ، هبطت إلى ١٠,٨٣٧,٠٦١ جنيها فى سنة ١٩٣٥ ، ثم إلى ٥,٢١٣,٠٠٦ جنيهات فى سنة ١٩٣١ وإلى ٦,٦٦٢,٩٠٨ جنيها فى سنة ١٩٣٢ وإلى ٥,٥٨٧,٥٥٦ جنيها فى سنة ١٩٣٣ ويلاحظ بعد ذلك أن الحالة التجارية فى الأسواق السودانية أخذت تنتعش تبعا للانتعاش العالمى فى سنتى ١٩٣٤ ، ١٩٣٥ فقد وصلت التجارة الخارجية السودانية فى سنة ١٩٣٤ إلى ٧,٥٦٥,٧٢٨ جنيها وفى سنة ١٩٣٥ إلى ٩,٥٢٢,٧٨٨ جنيها .

ثانيا — أن نسبة الهبوط كانت فى قيمة الصادرات أكبر منها فى قيمة الواردات ، مما أدى إلى اختلال الميزان التجارى الذى أصبح مدينا . فبعد أن كانت زيادة الواردات عن الصادرات فى سنة ١٩٢٩ بمقدار ٤٦,٩٦٢ جنيها ، وهى زيادة ضئيلة ، نراها ارتفعت الى ١,٧٤٥,٤١٦ جنيها فى سنة ١٩٣١ ، وإلى ٣٠٩,٥٤٢ جنيها فى سنة ١٩٣٢ ، وصارت فى سنة ١٩٣٥ بمقدار ٧٤٨,٨٨٢ جنيها .

وبالبحث فى أسباب انخفاض قيمة الصادرات السودانية نرى أن ذلك يرجع إلى الهبوط المتوالى فى قيمة الصادرات القطنية . فبعد أن كانت قيمتها ٤,٥٩٢,٥٥٧ جنيها فى سنة ١٩٢٩ ، انخفضت إلى ٣,٠٥٠,٨٧٩ جنيها فى سنة ١٩٣٠ ، ثم تدهورت بعد ذلك دفعة واحدة فى سنة ١٩٣١ فبلغت ٥١٦,٣٣٧ جنيها ، ثم انتعشت قليلا فصارت ٦٣٢,٣٠٨ جنيهات فى سنة ١٩٣٢ ، وانتهت فى سنة ١٩٣٤ إلى ٨٢١,٨١١ جنيها .

ويعزى بعض أسباب هذا الهبوط فى الصادرات القطنية إلى نقص الكميات المصدرة ، وإلى انخفاض أسعارها انخفاضا كبيرا .

أما سنة ١٩٣٥ فقد امتازت بأنها دورة انتعاش عام فى الأحوال الاقتصادية فى العالم كله . وكان للتجارة نصيب من هذا الانتعاش فبلغت قيمة ما صدره السودان من القطن فى تلك السنة ٢,٣٨٣,٢١٣ جنيها .

وفيما يلى نصيب كل دولة من الدول الهامة من تجارة السودان من سنة ١٩٣١ الى سنة ١٩٣٥

الممالك	الواردات	النسبة المئوية	الصادرات	النسبة المئوية
سنة ١٩٣١				
انجلترا	١ر٠٧٤ر٦٥٠	٣١	٦٩٩ر٨٧٢	٤٤ر٤
مصر	٦٩١ر٠٨٥	٢٠ر٥	٢٣٥ر٣٧٣	١٥
أمريكا	٣٩ر٣٢٣	١٢	١٣٥ر٣٩١	٨ر٦
بلجيكا	٣٤٢ر٢٦٦	١٠	٤١ر٦٩٢	٢٠ر٦
الهند البريطانية	٢٠٤ر٢٢٣	٦	١٣ر٦٥٢	٩
فرنسا	٥٦ر٨١٦	٩	١١٧ر٩٩٩	٧ر٥
ألمانيا	٤٤ر٩٩٠	٣	٧٩ر٨٤٦	٥ر١
ايطاليا	٦٨ر٣٢٣	٢	٦٠ر٣٠٩	٣ر٨
اليابان	٢٨٥ر٨٠٨	٥	٣١ر٤٢٧	٢
ممالك أخرى	٥٤٨ر٥٩١	١٦ر٣	١٥٩ر٨٧٥	١٠ر١
الجملة ...	٣ر٣٦٥ر٥٨٣		١ر٥٧٥ر٧٣٦	
سنة ١٩٣٢				
انجلترا	٦٩٢ر٦١٤	٢٤ر١	١ر٦٦٧ر١٢٩	٣٠ر٤
مصر	٦٦٨ر٣٣٦	٣٣ر٢	٢٢٨ر٣٢٠	٦
أمريكا	٣١ر٠٣٢	١ر١	١٠٣ر٢٢٢	٢ر٨
باجيكا	١٤٣ر٧٢٠	٥	٣٠ر٦٢٠	٨
الهند البريطانية	٢٢٨ر٩٦٤	٨	٣٦٨ر٥١١	٩ر٧
فرنسا	٣٧ر٧١٠	١ر٣	١٠١ر٥٨٨	٢ر٧
ألمانيا	٢٩ر٣٨٤	١٠	٦٤ر٠٤١	١ر٧
ايطاليا	٣٤ر٩٩٠	١ر٢	٩١ر٠٨٢	٢ر٤
اليابان	٤٢٢ر٦٧٥	٧	١٨ر٧٩٥	٥
ممالك أخرى	٥١٧ر٢٥٣	٢٠ر٤	١١٢ر٩٣٦	٣٠
الجملة ...	٢ر٨٧٦ر٦٨٣		٣ر٧٨٦ر٢٢٥	

الممالك	الواردات	النسبة المئوية	الصادرات	النسبة المئوية
سنة ١٩٣٣				
انجلترا	٧٩٨٫٦٩١	٢٦٫٦	٢٩١٫٥٠٨	١١٫٣
مصر	٧٦٦٫٧٢٤	٢٥٫٦	١١٤٫٥٨٤	٤٫٤
أمريكا	٢١٫٥١٦	١	—	—
بلجيكا	٦٩٫٩١٨	٤٫٢	٣٦٫٨٩٦	١٫٤
الهند البريطانية	١٧٧٫١٧٥	٥٫٩	١٦٥٫٩٧٤	٦٫٤
فرنسا	٣٤٫٥١٥	١٫٢	١٢٩٫٧٦٦	٥
ألمانيا	٣٠٫٧٣٢	١	٦٥٫٧٠٠	٢٫٦
ايطاليا	٧٤٫٢٧٥	١٫٢	٥٦٫٩٤٢	٢٫٢
اليابان	٥٥٨٫٨٧٤	١١٫٦	٣١٫٤٢٢	١٫٢
ممالك أخرى	٥٠١٫٨٧٩	١٦٫٧	١١٩٫٥٨٩	٤٫٦
الجملة	٣٫٠٠٠٫٢٧٦		٢٫٥٨٧٫٣٨٠	
سنة ١٩٣٤				
انجلترا	٩٧٢٫٦٨٨	٢٦	٢٫٠٨٤٫١١٦	٥٤٫٥
مصر	٨٧١٫٤٠٥	٢٣٫٢	٧١٣٫٧٩١	٢٠٫٥
أمريكا	١٧٫٧٣٢	١٫٨	١٤٧٫٤٥٥	٣٫٩
أستراليا	٨٥٫٩٧٠	٢٫٣	١٣٫٠٨٤	٤٫٤
بلجيكا	٣٨٫٨٣٨	٦	٥٠٫٧١٦	١٫٣
الهند البريطانية	٢٤٠٫٨٩٣	٦٫٧	١٦٥٫٩٧٤	٦٫٤
فرنسا	٤٧٫٦٧٦	١٫٣	١٢٩٫٧٦٦	٥
ألمانيا	٤٤٫٥١١	١٫٢	٦٥٫٧٠٠	٢٫٦
إيطاليا	٣٣٫٨٨٨	٩	٥٦٫٩٤٢	٢٫٢
اليابان	٧٥٤٫٦٨٧	٢٠٫١	٣١٫٤٢٢	١٫٢
ممالك أخرى	٥٥٠٫٠٧٥	٧	١١٩٫٥٨٩	٤٫٦
الجملة	٣٫٧٤٤٫٣١٣		٣٫٨٢١٫٤١٥	

الممالك	الواردات	النسبة المئوية	الصادرات	النسبة المئوية

سنة ١٩٣٥

انجلترا	١,٦٨٧,٨٧٣	٣٢,٦	٢,١٣٧,١٨٤	٤٩,٣
مصر	١,٠٤٠,٨٥٤	٢٠,١	٥٦٤,٥٤٦	١٣
الهند البريطانية	٣١٧,٤٠٠	١٩,١	٦٤,٨٣٩	١
اليابان	٩٩١,٤٠٣	١٩,١	٣٩٠,٨٠٥	٩
أمريكا	١٤٣,٦٦٤	٢,٨	١٧٥,٢٥٥	٤
أستراليا	١٠٨,٢٠٧	٢,١	٢٠,٤٩١	٠,٥
فرنسا	٨٥,٣٨٣	١,٦	٢٥٠,٤١٤	٥,٨
ألمانيا	٣٤,٧٥١	١,٤	٢٢١,٨١٦	٥,١
بلجيكا	٥٧,٠٣٥	١,١	٦١,٧٠١	١,٤
ايطاليا	٣٦,١٧٧	٠,٧	٢٢١,٨٩٦	٥,١
ممالك أخرى	٦٤٣,١٠٧	١٢,٤	٢٢٩,٠٠٦	٥,٣
الجملة	٥,١٨٥,٨٣٥		٤,٣٣٦,٩٥٣	

يتضح من الجداول المتقدمة نصيب كل دولة من الهبوط العام فى تجارة السودان الخارجية . ولقد كان من الطبيعى أن تتأثر صادرات مصر الى السودان تبعا لهبوط واردات السودان بصفة عامة ، غير أن صادراتنا هبطت بنسبة أكبر من نسبة الهبوط العام الذى طرأ على واردات السودان . و يظهر مدى ذلك النقص الذى أصاب تجارتنا الخارجية مع ذلك القطر فيما يأتى :

بلغت قيمة البضائع المصدرة من مصر للسودان ١,٣٦٣,٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٢٩ ؛ ثم هبطت هذه القيمة الى ١,١١٧,٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٣٠ ، و بعد ذلك انخفضت دفعة واحدة فى سنة ١٩٣١ فصارت ٦٣٤,٤٠٠ جنيه ، ثم زادت قيمة هذه البضائع قليلا حتى صارت ٨٧١,٤١٥ جنيها فى سنة ١٩٣٤ وفى عام ١٩٣٥ ، وهو عام الانتعاش العام ، عادت الى ما كانت عليه فى سنة ١٩٢٩ ، فبلغت قيمتها ١,٠٤٠,٨٥٤ جنيها ، إلا أن هذا الانتعاش الاقتصادى كان فى وسعه أن يعطى نتائج باهرة ، لولا أن هناك عوامل داخلية فتت فى عضده ، وهى عوامل لها خطرها و يجب مكافحتها للقضاء عليها .

وتتلخص هذه العوامل فيما يأتى :

(١) صعوبة نقل البضائع بين مصر والسودان عن طريق وادى حلفا وفداحة أجورها . فقد لوحظ أن الحكومة السودانية لا تعمل على تيسير هذا النقل عن طريق وادى حلفا تشجيعا منها لطريق مينا - بور سودان . والواجب يقضى بغير ذلك، فيما يخص المحصولات السودانية المصرية. وبالعكس ، نظرا الى أن طريق وادى حلفا هو الطريق الطبيعى للنقل بين مصر والسودان .

(٢) منافسة البضائع الأجنبية للبضائع المصرية ، ولا سيما البضائع اليابانية التى غمرت الأسواق السودانية بمختلف أنواعها الرخيصة .

تجارة مصر مع السودان

سبق أن ذكرنا أن تجارة مصر مع السودان كسدت منذ سنة ١٩٢٩ ثم أخذت فى الانتعاش فى السنتين الأخيرتين كما تشهد بذلك الجداول الآتية ، التى تتضمن بيانا عن مفردات تجارة مصر مع السودان منذ سنة ١٩٣٢ حتى سنة ١٩٣٥ .

وقد استخرج هذا البيان وأرقامه من مصلحة عموم الاحصاء المصرية :

واردات مصر من السودان

نوع الواردات	القيمة فى سنة ١٩٣٢	القيمة فى سنة ١٩٣٣	القيمة فى سنة ١٩٣٤	القيمة فى سنة ١٩٣٥
أذرة عويجه	١٣	١٨٤٩٤	٤١٧٨٧٢	١٠٨٧٢٧
سمسم	٢٨٨٢٨	٥٤٣٨٤	٩٣٥٠١	٩٤٦٧٢
فول سودانى	١١٢١	١٥٢٨٠	٣٨٨٧٨	٢٦٢٩٣
حيوانات حية	١٠٥٢٧	١٧٣٥٠	٣٤٢٣٣	٥١٧١٤
بذور ونوى زيتية (بذور بطيخ)	١٤٣٨٨	٣٢٦٢٦	٣٣٧٣٢	٤٣٩٧٥
أفلام محمضة وأصناف أخرى ومنتجات كيماوية وغيرها للتصوير الشمسى	٢٧٨١٣	٢٢٥٣٥	٣١٤٥٣	٤٥٥١٣
فاصولية ولوبية ناشفة	٩٤١٥	١٩٧٤٢	٢٧١٤٩	١٧٥٦٢
مسلى	١٩٥١٢	٢٢٦٠٢	٢٥١٤٦	٢١٩٩٧
بلح عبوات ٥ كيلوجرامات فأكثر	٢٢٢٦٧	٢١٢١٨	٢٦٨٥١	٢٢٦٨٩
أمتعة مستعملة واردة للتجارة	٤٦٣٤٨	٢٦٣٠٨	٢٣٨٣٤	٢٤٢٨٥
فلفل وشطة	٦٣٧٣	١٦٢٦٣	١٩٨٥٧	٩٠١٤
أصناف جلود	١٣٦٣	٤٧٠٣	١٢٥٦٠	١٨٣٥٧
أصناف داخل طرود بوستة	٧٣٩٢	٧٢٩٣	١٨٨٢٢	١٢٨٣٢
أسماك مملحة ومدخنة	١٧٠٥٦	٢٠١٩٢	٨٢٧٣	٨٨٢٧
فول ناشف	١٦٧٨	٥٣٥	٥١٢٠	١٩٢١

الأذرة العويجة :

يستلفت النظر فى الجدول المتقدم الزيادة الكبيرة فى واردات الأذرة العويجة ، وهى تجارة لم يكن لها أثر فى سنة ١٩٣٢ ، فأصبحت قيمتها ١٨٤٩٤ جنيها فى سنة ١٩٣٣ ، ثم ارتفعت ارتفاعا لم يسبق له مثيل فى سنة ١٩٣٤ حيث بلغت قيمتها ٤١٧٨٧٢ جنيها بزيادة قدرها ٤٠٠,٠٠٠ جنيه عن العام الذى قبله . ويرجع ذلك الى ارتفاع أسعار الأذرة المصرية وقلة محصولها فى تلك السنة . وكانت هذه الزيادة سببا فى تضخم القيمة الكلية لوارداتنا عن عام ١٩٣٤ من السودان .

الفول السودانى :

ارتفعت قيمة المستورد من الفول السودانى باطراد فمن ١١٢١٠ جنيهات فى سنة ١٩٣٢ ، إلى ٣٨٨٧٨ جنيها فى سنة ١٩٣٥ . ويرجع ذلك إلى عدم كفاية المزروع منه بمصر بحاجات الاستهلاك .

السمسم :

ويلاحظ كذلك اطراد الزيادة الكبيرة فى واردات السمسم بعد ماتقصت فى سنة ١٩٣٣ ، حيث كانت قيمة المستورد منه ٥٤٣٨٤ ج . م زادت إلى ٩٣٥٠١ ج . م فى سنة ١٩٣٤ وإلى ٩٤٦٧٢ ج . م فى سنة ١٩٣٥ . وهذه الزيادة ناشئة من سعى الغرفة التجارية السودانية لدى الهيئات الحكومية المختصة فى استصدار تشريع يقضى بألا تزيد نسبة المواد الغريبة فى السمسم المصدر الى مصر عن ٣٪ وعلى أن تكون الزكائب مصحوبة بشهادات معتمدة من الجمارك السودانية وقد ساعد العمل بهذا التشريع على رواج السمسم السودانى فى الأسواق المصرية ، وتزاحم السمسم الصينى الذى لايحتوى على مواد غريبة مطلقا ، وقد صدر هذا القانون فى العام الماضى . وعلاوة على ماتقدم فقد خفضت الحكومة السودانية أجور تعريفة نقل السمسم المصدر بالسكة الحديدية السودانية أو المصدر لمصر .

المسلى السودانى :

تستورد مصر جميع المسلى السودانى المصدر للخارج ، وقد بلغت قيمة المستورد منه فى سنة ١٩٣٤ نحو ٢٥٤٦ ج . م . وهناك أسباب قوية تحمل على الاعتقاد بإمكان ازديادها أكثر فأكثر ، إذا عملت الحكومة السودانية على تحسين هذا النوع بأن تبث الدعاية بين منتجيه على توخى العناية بتحضيره وإخلائه من الغش ، ثم اختيار طريقة مأمونة لتعبئته بعد القيام بفحصه والتأكد من جودته قبل التصدير .

الجلود الخام :

استوردت مصر من السودان من الجلود ماقيمته ١٨٣٧٥ جنيها فى عام ١٩٣٥ ، واستكملت مالزمها من أوربا فى نفس السنة بما قيمته ١٦١٧٤ جنيها ، مع أن الجلود السودانية أرخص بكثير مما تستورد من أوربا ، والسودان يصدّر منها سنويا بنحو ١١٦٠٠٠ جنيه تقريبا .

ويرجع عدم إقبال التجار المصريين على الجلود السودانية وشراء كل مايلزمهم منه إلى مايأتى :

(١) انعدام المراقبة فى السودان على تجارة هذا الصنف وعلى مايصدّر الى القطر المصرى منه ، فان بعض التجار يصدّر الجلود من النوع الردىء (اسكتو) بدلا من النوع الجيد المطلوب .

(٢) لوحظ أنه متبع فى تجهيز الجلود الخام طريقتان : التجفيف بالهواء والتجفيف بالملح .

فالطريقة الأولى — وهى الأكثر انتشارا — تتم بوضع الجلد على الأرض وتجفيفه تحت أشعة الشمس لمدة معينة ، فتجفف الشمس الطبقة السطحية منه فقط . وقد لوحظ ذلك فيما تسلمته المدابغ المصرية فوجد حوالى ٣٠٪ منه تالفا لايصلح للمدابغ . وفى حالة تخزينه ، بعد اجراء دبغه خصوصا فى مدة الصيف ، يبتدئ الجزء الرطب الذى لم يستكمل وسائل تجفيفه تظهر فيه الميكروبات (البكتريا) التى تجعله غير صالح إلا لعمل الغراء .

والطريقة الثانية أسلم عاقبة من الأولى ، إلا أنها أقل منها انتشارا ؛ ولكن إجراءها لايتم على الوجه الصحيح ، فقد اتضح أنه عند تمليح الجلود لتجفيفها تضاف كمية من المواد الغريبة الى الملح المستعمل فى التمليح وتكون سببا فى إتلاف جزء كبير منها . ويرجع سبب هذا الغش إلى ارتفاع أسعار الملح فى السودان . ونسبة التالف من هذا الجلد المملح هى من ١٠٪ إلى ١٥٪

صادرات مصر للسودان

نوع الصادرات	القيمة			
	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
سكر قصب مكرر	٧٢٧٣	١٣٣٣٦٧	٢٢٢٨٠٥	٢٣٨٩٩٣
منسوجات من قطن وحرايرصناعية...	٢٦٦٩٣	٨٣٠٣٩	١٤٧٠٩٨	١٣٩٣٤٢
أصناف مرسلة داخل طرود	١٠٨٢٧٠	٩٨٧٥٢	٩٥٧٧٨	
أقمشة قطنية مصبوغة	٦٧٥٥٤	٥٠٧٩٧	٦٢٥٢١	٤٣٢٢٥
سجاير	٧٦٣٨٤	٥٨٤٤٤	٥٧٤١٣	٦١٩٩٨
أتربة وأحجار وجير وأسمنت	١٨٥٦	١٨٩٣٢	٤٢٧٨٣	٧٥٥٢٩
أفلام سينما محمضة وأصناف أخرى	٢٨٠٥٨	٣١٩٦٤	٣١١٩٧	٤٦٩٠٤
صابون عادى...	٣٠٧٠٣	٣١٨٧٥	٢٨٤٨٧	٣٥٠٠٦
حلويات سكرية	١١٥١٥	١٢٤٣٢	١٧٣١٣	٢١٩٣٥
حديد زهر وفولاذ	٤٧٨٣	٦٢٤٢	١٠٠٢١	٧٢٩٨
بذرة قطن	٩٧٠٩	١٥٦٩٨	٩١٤٤	٢٥١٨
أدوات طيران وملاحة	٤٥٦٨٨	١٤٦٦٥	٨٩٠٢	١٣١٦٦
نحاس	٣٢٩٩	٥٢٤٠	٦٦٥٠	٦٥٩٣
أكياس فارغة للحبوب والسكر...	٧٣٨٥	١٧٥٠	١٨٩١	٤٢٢٥
ورق كرتون وخلافه	٤٣٤٩	٤٩٩٢	٥٧٦٦	٦٤٢٢

ومن بحث الجدول السابق يتضح أن بعض المنتجات المصرية المصدّرة للسودان زادت زيادة كبيرة وهى :

١ — سكر قصب مكرر :

كانت السودان تشترى قبل الحرب العالمية كل مايلزمها من السكر من مصر . وعند ماحدّدت الحكومة المصرية سعر الطن من السكر بمبلغ ٣٥ جنيها ، بينما كان سعره فى البلاد الأخرى يتراوح بين ١٠٠ و ١١٠ جنيهات ، طلبت الحكومة السودانية من الحكومة المصرية أن تصدر لها كل مايلزمها من السكر على أساس السعر السالف الذكر . وكان هذا سببا فى اجتناء الحكومة السودانية

لفوائد مادية عظيمة ، إلا أنه عند ماوضعت الحرب أوزارها لم تستمرّ السودان على استيراد السكر من مصر بل اشترطت استيراده عن طريق تقديم عطاءات عالميـة من مختلف الممالك على شريطة أن يكون التسليم خارج الجمرك السودانى .

و بذلك فقد السكر المصرى مكانته نظرا الى انخفاض أسعار السكر المصنوع فى البلاد الأخرى ، بعد الحرب ، عن السعر الذى كانت تشترى به الحكومة السودانية السكر المصرى . ولو جرى تسليم السكر الأجنبى غير المصرى داخل الحدود السودانية بعد دفع ضريبة الجمرك وقدرها ١٥ ٪ لأصبح سعره أقل من سعر السكر المصرى الذى يدخل السودان دون أن يدفع عنه عوائد جمركية . وعلى ذلك لم يستطع السكر المصرى مزاحمة السكر الأجنبى بعد الحرب فى الأسواق السودانية . وقد راعت الحكومة المصرية هذا الأمر ، ولا سيما بعد أن رأت أن كمية السكر التى كانت تصدر من مصر إلى السودان قبـل النظام الذى اتبعته الحكومة السودانيـة قد نقصت نقصا كبيرا وكاد معمل المطاعنة يغلق أبوابه و يشرد عماله و يبلغ عددهم ١٢٠٠ عامل. لهذا أشارت الحكومة المصرية على شركة السكر بالتقدم فى العطاءات العالمية لتصدير ٢٦ ألف طن سنويا — وهى الكمية اللازمة للسودان سنويا — وقد تم ذلك فعلا ، و بذلك كانت قيمة السكر المصدر إلى السودان ٢٣٨,٩٩٣ جنيها فى سنة ١٩٣٥ يقابلها فى سنة ١٩٣٢ مبلغ ٧٢٧٣ جنيها .

٢ — الأسمنت :

ونرى من الجدول السابق أن ما صـدر من الأتربة والأحجـار والجير والأسمنت بلغت قيمته ٧٥٥٢٩ ج.م فى سنة ١٩٣٥ بعـد أن كانت ١٨٥٦ ج.م فى سنة ١٩٣٢ . وسبب هـذه الزيادة الكبيرة ناشئ من توريد الأسمنت اللازم لبناء خزان جبل الأولياء فى السنوات الأخيرة .

واقترح فى هـذا الصدد العمل على تشجيع تصدير هذا الصنف للسودان برفع ضريبة الانتاج كلها ليتسنى له مزاحمة مثله من الواردات الأجنبية فى الأسواق السودانية ، فضـلا عن تعزيز الرواج التجارى بين القطرين .

هذا مع العلم بأن اللجنة الدائمة للسودان تبذل سعيها لدى وزارة المـالية لتنفيذ هذا الاقتراح .

٣ — منسوجات من قطن وحرير صناعى :

بلغت قيمة ما صدر للسودان من منسوجات القطن والحرير الصناعى ١٣٩٣٤٢ جنيها فى سنة ١٩٣٥ ؛ وقد كانت ٢٦٦٩٣ جنيها فى سنة ١٩٣٢ ، بزيادة قدرها ١١٢٦٤٩ جنيها ترجع إلى الدعاية لهذه المنسوجات و إلى رخص ثمنها و إلى ملاءمتها للذوق العام فى السودان .

ومما يجدر ذكره أنه لوحظ ، عند مراجعة واردات السودان من الممالك الأجنبية ، أن كثيرا منها يماثل الانتاج المصرى ، ولكن ليس لمصر حصة فيها .

٤ — الدقيق :

استوردت منه السودان فى سنة ١٩٣٦ ما قيمته ١٠٤٨٦٧ جنيها ، يخص مصر منها ٦٩٨ جنيها ؛ وهى قيمة لاتذكر بجانب قيمة ما تستورده السودان منه سنويا من الممالك الأخرى . و بالبحث عن أسباب عدم رواج الدقيق المصرى فى الأسواق السودانية ، ظهر أن الدقيق الأسترالى يزاحمه مزاحمة جدية . فقد استوردت منه حكومة السودان فى تلك السنة ما قيمته ٧٠٢٧١ جنيها ، وذلك لرخص أسعاره . وعلى ذلك اقترح العمل على تشجيع تصدير الدقيق المصرى للا سواق السودانية ؛ ومخاطبة السلطات المختصة فى مصر والسودان فى شأن تخفيض أجور النقل العالية من جهة ، ومن جهة أخرى ، أنه فى حالة ما إذا كانت الحكومة المصرية تقرر دفع إعانة لمصدرى القمح أن يسرى هذا النظام على المصدرين للسودان .

وأرى أن الفرصة سانحة لأن تقوم مصر بتصدير الدقيق اللازم للسودان نظرا إلى ارتفاع الأسعار العالمية اليوم لهذا الصنف ، ومن ضمنه الدقيق الاسترالى . ولم يبق إلا أن تلفت السلطات أنظار التجار المصريين الذين يقومون بتصديره .

٥ — الفواكه المصرية :

يزرع السودان جميع الفواكه التى تزرع فى مصر تقريبا ، إلا أن ثمار البرتقال واليوسفى ليس لها مذاق الثمار المصرية ، و يرجع ذلك إلى تأثير الحرارة الزائدة . كما أن أكثر الثمار السودانية تتلف بفعل الآفات الزراعية ، ولهذا كانت السودان فى حاجة شديدة الى الفواكه .

ويستهلك السودان من الفواكه ماتقرب قيمته من ٩٠٠٠ جنيه سنويا ، يخص مصر منها نحو ٤٠٠٠ جنيه . وترجع ضآلة هذا المبلغ إلى قلة الاستهلاك بسبب غلاء أسعارها ، فقد يصل ثمن البرتقالة الواحدة إلى ثمانية مليمات فى إبان الموسم ، ومن ثم أصبحت الفواكه شيئا كماليا تستغنى عنه الطبقتين الفقيرة والمتوسطة بسبب ارتفاع أسعارها .

وفيما عدا مصر ، فإن السودان تستورد الفاكهة من فلسطين وقبرص . وقد أخذت وزارة التجارة والصناعة منذ عام بإرسال عينات من الليمون والمانجو إلى الغرفة التجارية بالخرطوم : وذلك على سبيل التجربة ولإجراء توزيعها على التجار ، فورد منها ما يفيد أن هذه الثمار وصلت فى حالة جيدة ، وأن إقبال التجار كان عظيما على المانجو ، أما الليمون فقد تعذر تصريفه لكثرة محصوله هناك فى تلك الفترة من الزمن .

هذا وقد أرسلت الوزارة فى شهر فبراير الماضى مائة صندوق من البرتقال واليوسفى ، من نتاج بساتين بركات . أرسلت خمسين منها عن طريق وادى حلفا ، والأخرى عن طريق بورسودان فوصلت جميعها فى حالة جيدة إلى الغرفة التجارية السودانية ، على الرغم من طول المسافة واختلاف وسائل النقل . وقد وزعت هذه الثمار على الأعيان والتجار بحضورنا ، وكان الإقبال عليها عظيما لجودتها ورخص أثمانها .

ومن هذا يتضح أن السودان سوق صالحة لتصريف الفواكه المصرية إذا ما أزيلت العوائق التى تحول دون ذلك وفى مقدمتها :

أولا — ارتفاع أجور الشحن فى السكة الحديدية ، ارتفاعا زاد فى أسعار الفواكه زيادة كبيرة ، وهى أجور فاحشة إذا قورنت بمثلها فى السكة الحديدية المصرية — ويتضح ذلك من مراجعة الأجور الآتية ، وهى أجور الشحن فى قطارات الركاب :

(١) أجور الشحن فى السكة الحديدية المصرية من مصر إلى الشلال ٤٧,٧ مليما عن كل ١٠ كيلوجرامات .

(٢) أجور الشحن فى السكة الحديدية السودانية من الشلال إلى الخرطوم ٧١,٦ مليما عن كل ١٠ كيلوجرامات .

فتكون أجور الشحن من مصر إلى الخرطوم ١١٩,٣ من المليم عن كل ١٠ كيلوجرامات وهو الوزن الذى يساوى ٦٠ أو ٧٠ برتقالة بحسب أحجامها .

أما أجور الشحن إلى الخرطوم عن طريق بورسودان فهى ٤٩,٦ من المليم عن نفس الكمية . هـذا خلاف أجور الشحن من مصر إلى السويس ، ثم من السويس إلى بورسودان عن طريق البحر الأحمر .

وقد علمنا أن الغرفة التجارية السودانية سعت لدى مدير عام السكة الحديدية السودانية ، بناء على طلب البعثة المصرية ، لتخفيض أجور الشحن الحالية للفواكه المصرية المصدرة من مصر إلى السودان ، فأظهر جانبه رغبة مخلصة فى تيسير ما من شأنه أن يعمل على زيادة المستورد من الفواكه المصرية . وهو يقترح تخفيض أجور الشحن من الشلال الى الخرطوم من ٧١,٦ من المليم الى ٥٠ مليما ، على شريطة أن تقوم الحكومة المصرية بدورها بتخفيض أجور الشحن على سككها الحديدية للفواكه المصرية المصدرة الى السودان .

ثانيا — عيوب طريقة التعبئة — لوحظ أن أغلب الفواكه التى تصدر الى السودان ، وخصوصا البرتقال واليوسفى ، يرسل من صعيد مصر معبأ فى أقفاص من سعف النخل تعمل على زيادة قابليتها للتلف والعطب أثناء نقلها ، كما أنها تحلوها من وسائل التعبئة الحديثة تعرض الفواكه لتقلبات جوية عنيفة تنشر الفساد فيها .

وانى أقترح ما يأتى فى هذا الصدد :

(١) أن تخفض إدارة السكة الحديدية المصرية قيمة أجور الشحن عن العشرة كيلو جرامات من ٤٧,٧ من المليم الى ٤٠ مليما . على أن تقوم الغرفة التجارية السودانية بمواصلة السعى فى جعل أجرة الشحن عن الكمية المذكورة ٤٠ مليما بدلا من ٥٠ مليما . وهى القيمة التى يقترحها مدير عام السكة الحديدية السودانية .

(٢) إنشاء مكتب لمراقبة تصدير الفواكه فى الشلال على غرار المكاتب المنشأة فى السويس وبورسعيد .

(٣) منح إعانة تصدير كما هو متبع فى مثل هذه الحالة فى التصدير الى أوروبا .

(٤) أن تسعى السلطات المحلية بمصر فى تخفيض أسعار الفواكه المصدرة الى السودان .

٦ — صلصة الطماطم :

ترد الى السودان كميات وافرة من صلصة الطماطم ، وتبلغ قيمة ما تستورده من ايطاليا سنويا نحو ١٠٠٠٠ جنيه .

وبالبحث فيما إذا كان من الممكن تموين السودان بهذا الصنف والصنف الونتربيوتى الذى يقوم بصنعه قسم البساتين بوزارة الزراعة المصرية ، اتضح أن الطن من صلصة الطماطم الايطالية التى تصل الى الموانئ السودانية يتكلف ما يأتى :

مليم	جنيه	
٨١٢	٢٦	ثمن الطن منها .
٢٢	٤	قيمة رسوم جمركية بواقع ١٥٪
٨٣٤	٣٠	ثمن الطن بما فيه الشحن والتعبئة والرسوم الجمركية تسليم بورسودان .

هذا فى حين أن الطن من الصلصة المصرية يتكلف ما يأتى :

مليم	جنيه	
٩٩٧	٤٥	ثمن الطن منها .
٧٦	٢	أجور شحن بالسكة الحديدية من القاهرة الى السويس .
٣٥٠	١	أجور شحن بالبحر من السويس الى بور سودان .
٤٢٣	٤٩	

أما تكاليف صلصة الونتربيوتى فبلغت قيمتها ٥٥ جنيها و ٦٨٠ مليما عن الطن الواحد تسليم بور سودان ، ولذلك نرى أنه يستحيل على مصر منافسة البلدان الأخرى فيما يتعلق بهذا الصنف .

وأقترح ما يأتى فى هذا الصدد :

(١) العمل على تخفيض أسعار الصلصة المصدرة الى السودان .

(٢) الاتفاق مع إدارة السكة الحديدية المصرية على تخفيض أجور شحنها .

٧ — الأحذية :

استوردت السودان فى سنة ١٩٣٥ من الأحذية ما قيمته ٥٠٩٤٠ جنيها ، كان نصيب مصر منها ٣٤٧٦ جنيها فقط ، وهى قيمة ضئيلة تسترعى الالتفات وتحث على تشجيع تصريف هذه البضاعة فى الأسواق السودانية . وبالبحث فى الأسواق السودانية عن عدم رواج هذا الصنف المصرى ، ظهر أن المزاحم له هو الصنف اليابانى ، فقد استورد منه فى نفس السنة بما قيمته ٣١٠٠٠ جنيه تقريبا . وقد اتضح عدم امكان منافسة الأصناف اليابانية فى الأحذية المصنوعة من القماش والمطاط بأى حال . أما فيما يختص بالأحذية الجلدية فيمكن لمصر مزاحمة الممالك الأخرى بما فيها اليابان ، لرخص ثمنها وجودة نوعها .

ولا يتطلب ذلك إلا مجهودا قليلا فى نشر الدعاية للاحذية المصرية فى السودان . وسيقوم المكتب المصرى المؤسس لعرض المصنوعات المصرية فى السودان بهذه المهمة .

٨ — الكبريت :

خص مصر من واردات السودان فى سنة ١٩٣٥ من الكبريت ما قيمته ٢٥ جنيها من مبلغ ٨١٦٢ جنيها قيمة مجموع المستورد فى السنة المذكورة ، وكان نصيب اليابان مبلغ ٣٤٠٠ جنيه . وظهر من البحث أن الصنف المصرى لا يصدر إلى السودان بالكميات المطلوبة نظرا إلى ارتفاع تكاليف الصناعة المحلية . ورأت البعثة المصرية مخابرة وزارة المالية لإعفاء الكبريت المصدر إلى السودان من كامل رسم الانتاج ، ليتسنى لهذا الصنف المصرى مزاحمة مثيله من المنتجات الأجنبية فى الأسواق السودانية ، فوافقت وزارة المالية على زيادة القيمة التى ترد عن الكميات التى تصدر منه الى السودان من ١٢,٧ من مليما الى ١٤,٦ مليما عن كل ألف عود لتسمح للكبريت المصرى بالتغلب على منافسة الأصناف الأجنبية . وقد صدر قرار وزارى رقم ٥٦ لسنة ١٩٣٦ بهذا التعديل . إلا أنه مع هذا يجب العمل على تخفيض أجور النقل المرتفعة بين القطرين على السكك الحديدية ، وبهذا يمكن للكبريت المصرى أن ينافس الأصناف الأخرى فى السودان .

اقتراحات

عدا الاقتراحات التى أوردتها ضمنا فى تقريرى عند كل مناسبة . أتقدم بالاقتراحات الآتية ، وهى اقتراحات رئيسية جديرة بأن تساق على حدة لأهميتها :

أولا — تسهيل المواصلات بين القطرين :

مما لا شك فيه أن سهولة المواصلات بين البلاد وسرعتها من أولى العوامل التى تؤدى إلى ازدهار العمران ، ومن أهم الوسائل لازدياد المعاملات والتبادل التجارى بين القطرين المصرى والسودانى ، وتوثيق عرى الصلات الاقتصادية من كافة الوجوه .

وليست الشقة بين القاهرة والخرطوم بعيدة متعبة فى حالتها الراهنة ، إذ تبلغ ٢١٧٠ كيلو مترا ، بل هناك ضيق وتعب يتعقبان المسافر وهو ينتقل من القطار إلى الباخرة ومن الباخرة إلى القطار ، وهو يجر وراءه أمتعته متعرضا للمؤثرات الجوية التى تكون عنيفة فى بعض الأوقات ، ثم مضايقة التفتيش على الأمتعة فى محطتى الشلال ووادى حلفا ، يضاف إليها سأم الانتظار .

ولهذا يجب أن يكون فى مقدمة ما نهتم به ، ونحن نحاول ربط القطرين برباط وثيق ، العمل على وصل الشلال بوادى حلفا أى ربط السكة الحديدية المصرية التى تنتهى بالأول بالسكة الحديدية السودانية التى تنتهى عند الثانية .

وطالما شغلت هذه الفكرة بال المهتمين بشؤون القطرين منذ زمن بعيد ، إلى أن جاءت المعاهدة الأخيرة وحلت القيود السياسية ، فبرزت هذه الفكرة فى صورة قرار أصدرته اللجنة الدائمة . وأرى أن الفرصة سانحة لتحقيقها على وجه السرعة .

غير أنى أقترح فيما إذا تعذر فى الوقت الحاضر ربط السكة الحديدية المصرية بالسودانية إنشاء طريق للسيارات بين الشلال وحلفا ، وهى المرحلة الطويلة التى تقطعها الباخرة النيلية فى يومين ، فهذه المسافة يبلغ طولها ٣٠٠ كيلو متر تقريبا تقطعها السيارة فى ست ساعات على الأكثر .

وتكون النتيجة المباشرة لهذا الاقتصاد الكبير فى الزمن أن يصل المسافر من القاهرة الى الخرطوم فى يومين بدلا من أربعة أيام ، و إلى جانب تخفيض الزمن إلى النصف ، وهو ما يعود على المسافر بالغنم فى الزمن والراحة . فان سرعة النقل ستسهل نقل أنواع الخضر والفاكهة التى تصدرها إلى السودان وتقضى على عوامل التلف والعطب التى تنزل بها بفعل طول الزمن ، وهذه حال أتينا على شرحها فى حديثنا السابق عن تجارة الفاكهة مع السودان .

وكذلك الحال فى نقل المواشى ، فان سرعة النقل ستجعل تصدير المواشى من السودان أمرا سهلا ، وتضمن وصولها دون أن تنفق فى الطريق بتأثير العطش وقلة العلف .

و يمكن إبقاء النقل بالبواخر كما هو الحال الآن لشحن البضائع والمحصولات غير المستعجلة ، ولمن يرغبون فى السياحة الطويلة حبا فى الاستمتاع .

ثانيا — تخفيض أجور النقل والشحن :

كانت ، وما برحت ، زيادة أجور النقل والشحن سببا قويا فى كساد بعض ما تصدره مصر إلى السودان ، و بذلك قضى على بعض المنتجات المصرية ألا تنافس مثيلاتها فى الأسواق السودانية . وأعتقد أن تخفيض أجور النقل والشحن سيكون ذا أثر كبير فى انتعاش كثير من المنتجات المصرية فى الأسواق السودانية . وقد أشرنا إلى ذلك فى فقرات مختلفة من تقريرنا ، وكذلك يجب أن يشمل هذا الخفض أجور الشحن بالبواخر المصرية بين السويس و بور سودان .

وهناك مسألة جديرة بالذكر ، وهى أن السكة الحديدية السودانية تحظر ركوب الدرجة الرابعة على غير السودانيين ، وهو حظر فيه حيف بحقوق المصريين ، فضلا عن أنه لا يرغب فى الانتقال ولا سيما انتقال العمال ، والسودان مفتقر إلى الأيدى العاملة .

ثالثا — مد الأسلاك التليفونية بين القطرين :

ولهذا الاقتراح أهمية فى تقريب الصلات بين القطرين وتسهيل المبادلات التجارية بينهما ، وتدعيم ما يجب أن يكون بين المصريين والسودانيين من عوامل الاتصال .

فهناك بين مصر والعراق خط تليفونى ، كما يوجد مثيله بين مصر وسوريا ، بينما لا يوجد بين القاهرة والخرطوم خط تليفونى — هذا مع العلم بأن أسلاك التليون المصرية تصل إلى الشلال من جهة وأسلاك التليفون تصل بين حلفا والخرطوم من جهة أخرى ، ولا يبقى إلا أن تمتد فى هـذه الشقة .

يضاف إلى هذا توحيد أجور التلغرافات ، فقـد لاحظنا أن تعريفة التلغرافات فى الأراضى السودانية هى ضعف التعريفة فى الأراضى المصرية .

رابعا — تنشيط الهجرة :

وهـذه أولى المسائل الجديرة بالاهتمام لأن السودان كان وما برح بحكم موقعـه الجغرافى المنفذ القريب لزيادة السكان بمصر وتزاحم طلاب الرزق فيها .

وبمـا أن الحالة السياسية القائمة تسمح بذلك ، بدليل أن المعاهدة المصرية الانكليزية قد نصت نصا صريحا فى المـادة ١١ بأن تكون الهجرة المصرية إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام ، فوجب علينا أن نعمل على تحقيق هذه الهجرة وتنشيطها بكافة الوسائل .

وأرى أن فى تحقيق الاقتراحات السابقة ، ما يساعد على ذلك .

الخلاصـــة

بعد أن أسهبت فى وصف الحـالة الاقتصادية بالسودان فيما له علاقة بتجارة مصر أرى أن الحـالة تدعو إلى التفاؤل ، بل تدفعنا إلى مواصلة السعى فى تحقيق ما نرجوه من تقريب القطرين واستغلال خيراتهما .

وأعتقد أن مستقبل التجارة بين مصر والسودان سيكون باهرا عندما يمتد فتح الأسواق السودانية للتجارة المصرية إلى مدى أبعد مما هى عليه الآن . وأرى أن ذلك ليس بالأمر العسير ، فالسودان أقرب قطر يصلح لاستهلاك ما يزيد عن حاجاتنا من منتجاتنا ، وهو أصلح ممر لبضائعنا إلى مايليه من الأصقاع الجنوبية أو الشرقية على ساحل البحر الأحمر ، وهذه كلها أقطار تقبل على منتجات صناعاتنا وغيرها لرخص ثمنها ولملاءمتها للذوق الشرقى المشترك . وفوق هـذا فهناك تقاليد وثيقة من قرابة بين مصر و بينهم ، وهذه الاطار تجعل لصادراتنا المقام الأول إذا ضمن لها منافسة البضائع الأجنبية بالوسائل التى وردت ضمنا فى هذا التقرير .

وانى أتوقع لأصناف الخضر والفاكهة ، ولا سيما البرتقال واليوسفى ، رواجا فى الأسواق السودانية ، وكذلك بعض الحبوب إذا أحسن تصديرها فى أوقات انعدامها فى تلك الأنحاء وهى كثيرة .

وقد استطاعت صادراتنا من الصابون أن تأخذ من السوق السودانى مكانا طيبا بعد أن نافست الصابون الفرنسى والإيطالى ، وظهرت أفضليته عليه من حيث الجودة ورخص الأسعار .

وجدير بشركات بنك مصر أن تساهم فى هذه الحركة — حركة ازدهار العلاقات التجارية بين مصر والسودان بمختلف الوسائل التى تراها مؤدية لتحقيق هذا الغرض .

حركة التجارة بين مصر والسودان

بلغت قيمة البضائع المرسلة من مصر للسودان عام ١٩٣٧ نحو ١,٠٣١,١٠٠ جنيه بزيادة نحو ١٣٧,٩٠٠ جنيه عن العام الماضى . وكان سكر القصب المكرر أهم الأصناف المصدرة كما كان الحال فى العام الماضى إذ بلغت قيمة ماتصدر منه ٣١٤,٧٠٠ جنيه بزيادة ١٢٤,٢٠٠ جنيه . ثم الحرير والحرير المشاقة والحرير الصناعى التى بلغت قيمة ماتصدر منه ١٤٦,٠٠٠ جنيه بزيادة نحو تسعة آلاف جنيه .

أما التبغ والسجاير فقد زادت الكمية المصدرة منهما نحو ٣,٦٠٠ كيلو جرام إلا أن القيمة نقصت نحو ٢١,٠٠٠ جنيه .

وبلغت قيمة البضائع الواردة الى مصر من السودان فى العام المذكور ٨١٩,٣٠٠ جنيه بزيادة ١٥٧,٧٠٠ جنيه عن العام السابق . وأهم الأصناف الواردة : السمسم وقد بلغت قيمة المستورد منه ٢٥٢,٤٠٠ جنيه بزيادة ٨٩,٢٠٠ جنيه ، والجلود الخام الطرية والناشفة بقيمة ٨٦,٩٠٠ جنيه مقابل ٤٠,٩٠٠ جنيه فى العام الماضى ، ثم الأذرة والفول السودانى .

ويبين الجدول الاتى قيمة جملة البضائع المصدرة من مصر الى السودان والبضائع الواردة من السودان لمصر فى عامى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ والميزان التجارى بين البلدين خلال هذين العامين مقدرة بالجنيه المصرى :

حركة البضاعة	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧
قيمة البضائع المرسلة من مصر إلى السودان	٨٩٣٫٢٠٠	١٫٠٣١٫١٠٠
« « الواردة من السودان لمصر	٦٦١٫٦٠٠	٨١٩٫٣٠٠
الميزان التجارى	+ ٢٣١٫٦٠٠	+ ٢١١٫٨٠٠

وفيما يلى بيان قيمة وكمية أهم الأصناف التى صدرت من مصر إلى السودان خلال العامين المبينين :

بيان أهم الأصناف المصدرة للسودان *

الأصناف	وحدة المقدار	١٩٣٦		١٩٣٧	
		المقدار	القيمة بالجنيه	المقدار	القيمة بالجنيه
أرز مقشور مبيض أو ملمع	طن	٣٧٦	٣٧٠٠	٣٤٤	٣٣٠٩
بذرة القطن	اردب	٥٠٠	٣٠٠	—	—
زيت بذرة القطن...	طن	٧٦	١٩٠٠	١٥٩	٨٢٣٨
سكر قصب مكرر	«	٢١٠٣٢	١٩٠٥٠٠	٣٢٩٥٠	٣١٤٦٧٤
أصناف حلوى	«	٨٨٠	٣٠١٠٠	١٣٧٥	٤٦٠٨٤
سجائر	كيلو	٨٧٠٠٠	٦٥٩٠٠	١٠٢٢١٣	٥١١٣٠
أدخنة لم تذكر	«	١١٦٠٠	٦٦٠٠		
أتربة وأحجار وجير وأسمنت...	«	—	٦٥١٥٠	—	١٣٨٧٨
كيروزين	طن	١١٠	٣٠٠	٧٢	٢١٤
زيوت للتزييت (التشحيم)	«	١٨٥	٢١٠٠	٤٧	٨٥٥
صابون عادى جامد أو رخو	«	١٦٣٥	٣١٧٠٠	١٤١٤	٢٨٩٢٢
حرير وحرير مشاقة وصناعى	قيمة	—	١٣٦٨٧٢	—	١٤٥٩٥٧
منسوجات قطنية	طن	١٤٥	٢٢٥٠٠	١٦٤	١٩٧٠٨
منسوجات من قطن مخلوط	«	١٦٥	٧٠٨٠٠	—	—
بأكثر من حرير صناعى					
جلود وفراء ومصنوعاتها	قيمة	—	١٧٦٠٠	—	٢١٩٣٤
أحذية...	«	—	٨٠٥٠	—	٨٥٧٠
معادن عادية ومصنوعاتها	«	—	١٣٧٠٠	—	٢٩٣٨٢
مراجل وآلات وأجهزة آلية	«	—	٤٨٠٠	—	٤٣٤٧
طيران وملاحة	«	—	٢٧٣٠٠	—	١٣٨٠٩
ورق ومصنوعاته	«	—	١٦٤٠٠	—	١٦٤٥٤
فلم سينما ناطقة	ك.ص	١٠٣٠٨	٥٨٢٥٠	١٠٥١٥٨	٦١٦٧٦
أكياس للسكر والحبوب	«	٥١٣٠٠	١١٠٠	٩٨٢٣٥	١٩٢٥
دراجات وأوتوموبيلات	قيمة	—	٥٤٠٠	—	٦٨٢٦
آلات وأجهزة كهربائية	«	—	٥٣٠	—	٣٧٧٩
مصنوعات من مواد متنوعة وغيرها	«	—	٩٥٨٠٠	—	٢٠٧٥٦

* مأخوذ من المصادر المصرية

بيـان أهم الأصناف الواردة من السودان *

الأصناف	سنة ١٩٣٦		سنة ١٩٣٧	
	المقدار	القيمة	المقدار	القيمة
	طن	جنيـه	طن	جنيـه
حيوانات حية	—	٥٣١٠٠	—	٣٤٦٢٧
أسماك مملحة	٦٠٢	٩٠٠٠	٦٥٣	٩٧٤٦
مسلى	٥٢٦	٢٨٤٥٠	٣٨٧	٢٢٢٨٢
فاصوليا ولوبيا ناشفة	٢١٢٧	١٥٢٠٠	٢٨٦٠	٢٨٠٣٦
حمص	٢٧٧١	٥٢٣٠٠	٣١٦٦	٣٣٥٤٧
ترمس	٤٠٤	٣٤٠٠	٤٩٣	٣٧٨٩
فول	٥٠٥	٦٤٠٠	٧١٨	٢٢١٢١
بلح	٤٠٧٤	٢١٢٠٠	٣٩١٠	٢٢٧٥١
بن	٢٥	٨٠٠	١٢٨	٤١٧٦
فلفل	٦٦	٢١٠٠	١٥١	٣٩٨٤
أذرة	١٨١٩	٧٤٠٠	٨٨٤	٣٩٩٧
أذرة عويجة	٣٢٥٠	١٩٠٠٠	٦١٠٣	٣٥٥٦٥
فول سودانى	٢٥٢٧	٢١١٠٠	٤٢٠٠	٣٢٣٢٦
سمسم	١٢٦٠٧	١٦٣٢٠٠	١٧٣١٧	٢٥٢٤٤٦
صمغ	١٤٢	٣٩٠٠	١٠٠	٢٨١٥
حبوب زيتية	٧٣٢٣	٥١٦٠٠	٥٧٧٢	٥٤٣١٣
جلود خام طرية أو ناشفة	—	٤٠٩٠٠	—	٨٦٩٠٥
أثمار للصباغة والدباغة	١٥١٢	٦٥٠٠	٢٥٧٨	١١٣٦٦
فيلم سينما ناطقة	٩٨٦٤ (كيلو)	٥٦٠٠٠	١٠٥١٧	٦٠٠١١
فيلم سينما محضة ايجابية	—	—	٧	٤١
مصنوعات من مواد منوعة أو غيرها	—	٣٧٩٠٠	—	٤١٣٦٩

* مأخوذ من المصادر المصرية .

المطبعة الاميرية ٨٨٥٣س١٩٣٨-٤٢٠٢

CA 382:M67kA:c.1
مصر. وزارة التجارة والصناعة
الكتاب السنوي لمصلحة التجارة سنة ١
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01023979

American University of Beirut



CA
382
M67kA
1938

General Library